

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

العنوان: مقومات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي

في البيئة الاقتصادية الجزائرية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم التجارية

تخصص محاسبة وتدقيق

إشراف الدكتور:

عمورة جمال

إعداد الطالبة:

حجاج زينب

السنة الجامعية: 2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

العنوان: مقومات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي

في البيئة الإقتصادية الجزائرية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم التجارية

تخصص محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبة:

حجاج زينب

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة 2	أستاذ	درحمون هلال
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2	أستاذ	عمورة جمال
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذ	دراوسي مسعود
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	أستاذ	صلاح حواس
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	أستاذ محاضر "أ"	زغدار أحمد
عضوا مناقشا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر "أ"	شنوف شعيب

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين
يقول الله تعالى "وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ
فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا } " [الطلاق: 2-3]

....

أما بعد،

لو كان العرفان بالجميل قلما لأنهيته كل أقلامي
ولو بحرا لأهديتكم لؤلؤا ومرجان
لكني لا أملك سوى هذه الدراسة التي أخذت جزءا من حياتي
أهديكم إياها بورود الحب وأسمى العبارات
إلى:

رمز الحب والحنان والأمل أُمي
من أنار دربي ومهد لي طريق العلم أبي
أنسي وسندي إخوتي وأختي
من لم تبخل عني بدعواتها عائلتي
جميع من شارك في هذه الدراسة وكان أحق أن يذكر فيه مني
وكل صديقاتي وزملائي
كل طالب يحمل لواء العلم ويواصل المسيرة ليضع بصمته للإسلام والوطن
أهديكم هذا العمل المتواضع تعبيراً عن حبي و إخلاصي وامتناني .

زينب حجاج

شكر وتقدير

يسعدني و يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتتان و العرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور " عمورة جمال" لقبوله الإشراف على هذه الدراسة وحسن التوجيه والمتابعة.

وأتوجه بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل من الإبتدائي إلى التعليم العالي

وأخص بالذكر أساتذة المحاسبة: درحمون هلال ودرأوسي مسعود وصكوشي أحمد

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم قراءة هذه الدراسة وإثراءها

بتوجيهاتهم

وأقدم بجزيل الشكر إلى كل خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات الذين ساعدوني على إنجاز

وإتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر علاش زين العابدين وعون الله نورالدين

والى كل من ساعدني لإتمام هذه الدراسة لكم مني أسمى عبارات الإحترام والتقدير.

زينب حجاج

المخلص

دراسة مقومات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري المستوحى من معايير المحاسبة الدولية تتوقف على معرفة ماهية هذه المعايير والبيئة الاقتصادية التي أدت إلى ظهورها وتطويرها، وقد تم التطرق إلى آليات واستراتيجيات اثنان وعشرين دولة متقدمة ونامية من مختلف القارات، والتي تهدف إلى توحيد أو توفيق أنظمتها الوطنية مع المرجعية المحاسبية الدولية، وهذا من أجل الاستفادة من هذه التجارب وإسقاطها على عملية إصلاح المنظومة المحاسبية في الجزائر، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، أبرزت الدراسة مختلف المتغيرات البيئية التي لها تأثير مباشر على النظام المحاسبي خاصة المتغيرات الاقتصادية، بهدف تحليل العلاقات التأثيرية بين النظام المحاسبي المالي ومختلف عناصر البيئة الاقتصادية السائدة في الجزائر إلى غاية سنة 2014، والمتمثلة في واقع التنمية الاقتصادية، درجة الانفتاح على الخارج، تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومختلف مصادر التمويل ووضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى متغير القوانين والتشريعات المتعلقة بالإقتصاد الجزائري.

وقد تم التوصل إلى معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي مع تحديد أهم المعوقات التي تواجه المحاسبين، وإقتراح المقومات التي تعزز نجاح تحقيق أهداف هذا النظام ضمن متطلبات الإقتصاد الجزائري وفي ظل التوافق المحاسبي الدولي، وذلك عن طريق إعداد إستبيان تم توزيعه على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات على المستوى الوطني، والذين يتعاملون مع أكثر من خمسة آلاف مؤسسة اقتصادية جزائرية متنوعة من حيث النشاط والحجم.

الكلمات الدالة: المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، المتغيرات البيئية الاقتصادية، الصعوبات والمقومات.

قائمة المحتويات

الإهداء.....	1
الشكر والتقدير.....	2
الملخص.....	3
قائمة المحتويات.....	4
قائمة الجداول.....	8
قائمة الأشكال.....	10
تعريف المختصرات.....	11
مقدمة عامة.....	13
الفصل الأول: الأنظمة المحاسبية الدولية في ظل المتغيرات البيئية.....	26
المبحث الأول: المحاسبة الدولية: مدخل إلى التوحيد والتوافق المحاسب.....	27
المطلب الأول: ماهية المحاسبة الدولية وأسباب تباين الأنظمة المحاسبية.....	27
المطلب الثاني: التوحيد المحاسبي وتأثير المعايير المحاسبية في دول العالم.....	33
المطلب الثالث: تعريف التوافق المحاسبي الدولي أهميته وأهدافه.....	41
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة مع معايير المحاسبة الدولية.....	44
المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.....	44
المطلب الثاني: تجربة الدول الأوروبية مع معايير المحاسبة الدولية.....	46
المطلب الثالث: تجربة بعض الدول الآسيوية والأسترالية في التوافق المحاسبي الدولي.....	54
المطلب الرابع: نماذج تطوير الأنظمة المحاسبية في الدول المتقدمة.....	57
المبحث الثالث : النظم المحاسبية في البيئة الاقتصادية للدول النامية.....	59
المطلب الأول: دوافع التوافق المحاسبي الدولي في البيئة المحاسبية للدول النامية.....	59
المطلب الثاني: واقع وإستراتيجية إختيار النظم المحاسبية في الدول النامية.....	63
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في التوافق مع معايير المحاسبة الدولية.....	69
المطلب الرابع: تجارب بعض الدول النامية والمغرب العربي في التوافق المحاسبي.....	78

المبحث الرابع: تقييم التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي: متطلبات وآفاق.....	82
المطلب الأول: مزايا التوافق والتوحيد مع معايير المحاسبة الدولية.....	82
المطلب الثاني: معوقات ومحددات التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي.....	87
المطلب الثالث : متطلبات التوافق والتوحيد مع معايير المحاسبة الدولية.....	95
خلاصة الفصل:.....	98
الفصل الثاني: البيئة المحاسبية وانعكاساتها على النظام المحاسبي والتوافق الدولي.....	100
المبحث الأول: المتغيرات البيئية وإختلاف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي.....	101
المطلب الأول: تصنيف المتغيرات البيئية والأنظمة المحاسبية الدولية.....	101
المطلب الثاني: المتغيرات الثقافية وأبعاد قيم المجتمع وعلاقتها بالنظام المحاسبي.....	108
المطلب الثالث: المتغيرات السياسية والتشريعية وانعكاسها على النظام المحاسبي.....	111
المطلب الرابع: المتغيرات البيئية الخارجية وعلاقتها بتطور الأنظمة المحاسبية.....	114
المبحث الثاني: العوامل البيئية الاقتصادية وعلاقتها بتطور النظام المحاسبي.....	119
المطلب الأول: عامل التنمية الاقتصادية ودوره في تطور المحاسبة.....	119
المطلب الثاني: علاقة مصادر التمويل بالمحاسبة.....	125
المطلب الثالث: دور التشريعات والمنظمات المهنية في تطوير المحاسبة.....	130
المطلب الرابع: علاقة المؤسسات الاقتصادية بتطور المحاسبة.....	134
المبحث الثالث: العلاقات التأثيرية بين المتغيرات البيئية والنظام المحاسبي.....	141
المطلب الأول: التأثيرات بين المتغيرات البيئية الداخلية.....	141
المطلب الثاني: التأثيرات التكاملية للمتغيرات الخارجية على النظام المحاسبي	144
المطلب الثالث: التأثيرات التبادلية للمتغيرات الخارجية والداخلية على النظام المحاسبي.....	145
المطلب الرابع: الإطار العام المقترح لمتغيرات البيئة المحاسبية والنظام المحاسبي.....	147
المبحث الرابع: البيئة المحاسبية وانعكاسها على مسار التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي.....	151
المطلب الأول: العامل الاقتصادي ونشأة التوافق المحاسبي الدولي.....	151
المطلب الثاني: العامل التمويلي: محفز لنظام عالمي محاسبي جديد.....	153

المطلب الثالث: نماذج عوامل البيئة المحاسبية وتأثيرها على التوافق المحاسبي الدولي.....	155
المطلب الرابع : أثر المتغيرات البيئية على التوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومقوماتها....	158
خلاصة الفصل:.....	162
الفصل الثالث: دراسة وتحليل النظام المحاسبي المالي في ظل التوافق المحاسبي الدولي...164	
المبحث الأول: إصلاحات المنظومة المحاسبية في الجزائر.....165	
المطلب الأول: مسار المنظومة المحاسبية الجزائرية.....	165
المطلب الثاني: تأثير الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر.....	169
المطلب الثالث : دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر، أهميته و أهدافه.....	174
المطلب الرابع: أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر لإعداد النظام المحاسبي المالي.....	179
المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ومراحل إعداده وتطبيقه.....185	
المطلب الأول: ماهية وإستراتيجية إعداد النظام المحاسبي المالي.....	185
المطلب الثاني: مكونات الإطار النظري والمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.....	190
المطلب الثالث : إجراءات التطبيق الأولي للنظام المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.....	195
المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للنظام المحاسبي المالي.....199	
المطلب الأول: إجراءات التنظيم وفق قواعد النظام المحاسبي المالي.....	199
المطلب الثاني : قواعد الإعراف والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي.....	201
المطلب الثالث: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي وقواعد سيرها.....	219
المطلب الرابع : العرض والافصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.....	220
المبحث الرابع: تقييم النظام المحاسبي المالي ومقارنته بمعايير المحاسبة الدولية.....223	
المطلب الأول: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.....	223
المطلب الثاني : تحليل وإنتقاد الإصلاح المحاسبي في الجزائر.....	232
المطلب الثالث : الآثار الايجابية للنظام المحاسبي المالي: المزايا.....	238
المطلب الرابع: الآثار السلبية والصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي.....	242
خلاصة الفصل:.....	247

الفصل الرابع: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية: تحديات ومتطلبات.....	249
المبحث الأول: البيئة الاقتصادية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.....	250
المطلب الأول: واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية وتأثيرها على النظام المحاسبي المالي.....	250
المطلب الثاني: علاقة مصادر التمويل بالنظام المحاسبي المالي.....	258
المطلب الثالث: وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي.....	268
المبحث الثاني: مسار القوانين والتشريعات وانعكاسها على تطبيق النظام المحاسبي المالي.....	277
المطلب الأول: القوانين والتشريعات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي.....	277
المطلب الثاني: النظام الجبائي الجزائري وعلاقته بالنظام المحاسبي المالي.....	279
المطلب الثالث: النظام المحاسبي والقانون التجاري.....	285
المطلب الرابع: القوانين المنظمة للمهنيين المحاسبين وانعكاسها على النظام المحاسبي المالي.....	286
المطلب الخامس: القوانين والتشريعات الأخرى المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي.....	289
المبحث الثالث: تحليل نتائج الإستبيان واختبار فرضيات الدراسة.....	291
المطلب الأول: وصف وتحليل عينة الدراسة.....	291
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة.....	294
المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة.....	299
خلاصة الفصل:.....	325
خاتمة عامة:.....	327
قائمة المراجع.....	341
الملاحق.....	359
الملخص باللغة الأجنبية.....	372

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	واقع توافق بعض الدول العربية مع معايير المحاسبة الدولية	68
(1- 2)	الخصائص الأساسية للنماذج المحاسبية الأوروبية والأنجلوسكسونية	106
(2- 2)	الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية الأوروبية والفرنسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	140
(1-3)	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية.	224
(1- 4)	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بين سنوات 2007-2012	252
(2- 4)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	255
(3- 4)	أكبر خمس شركات حسب رأس المال المستثمر في الجزائر من جانفي 2003 إلى مارس 2014	256
(4- 4)	سندات رأس المال في بورصة الجزائر لسنة 2014	264
(5- 4)	تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر من حيث العدد والقيمة	269
(6- 4)	توزيع الوحدات الاقتصادية حسب القطاع القانوني	269
(7- 4)	عدد المشاريع المنجزة من سنة 2002 إلى غاية 2012 حسب الجهة المستثمرة	270
(8-4)	توزيع الوحدات الاقتصادية حسب قطاع النشاط والشكل القانوني	271
(9-4)	المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة 2002 إلى 2012 حسب نوع القطاع	271
(10-4)	توزيع الوحدات الاقتصادية حسب النظام الحقيقي أو الجزافي	273
(11-4)	مقياس تحديد المعدل النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي	293
(12-4)	الاستبانات الموزعة والمسترجعة	293
(13-4)	الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور	294
(14-4)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	295
(15-4)	توزيع العينة حسب مكان العمل	295
(16-4)	توزيع العينة حسب حجم المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها	296
(17-4)	توزيع العينة حسب نوع المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها	297
(18-4)	توزيع العينة حسب حجم المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها	297

298	توزيع العينة حسب شكل المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها	(19-4)
299	علاقة النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبة الدولية	(20-4)
301	معامل الارتباط بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي ودرجة التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية.	(21-4)
301	آراء عينة الدراسة في حالة وجود اختلاف بين النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية	(22-4)
303	واقع تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	(23-4)
305	أهم مستخدمي القوائم المالية حسب توزيع العينة	(24-4)
306	مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	(25-4)
306	معامل الارتباط بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وأهدافه ومزاياه	(26-4)
308	علاقة واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر وتطبيق النظام المحاسبي المالي	(27-4)
309	علاقة سياسة التجارة الخارجية في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي	(28-4)
310	مصادر التمويل في الجزائر وانعكاساتها على تطبيق النظام المحاسبي المالي	(29-4)
312	وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي	(30-4)
313	القوانين التي تؤثر على تطبيق النظام المحاسبي المالي	(31-4)
314	تأثير القوانين والتشريعات التالية (الصادرة ما بين 2009-2014) على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	(32-4)
317	صعوبات تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي بسبب تأثير بعض القوانين	(33-4)
318	آراء عينة الدراسة حول نقائص في قواعد النظام المحاسبي المالي	(34-4)
320	عوامل نجاح متعلقة بتكييف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية والاستفادة من التجارب الدولية	(35-4)
323	عوامل نجاح متعلقة بتأثير البيئة الاقتصادية الجزائرية على النظام المحاسبي المالي	(36-4)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	إجراءات إعتقاد وتبني معيار معين	(1 - 1)
47	آلية تبني معايير المحاسبة الدولية في الاتحاد الأوروبي	(2 - 1)
102	اثر المتغيرات البيئية على النظام المحاسبي	(1 - 2)
147	رسم توضيحي للإطار العام والأطر الفرعية للعلاقات التأثيرية	(2 - 2)
147	الإطار العام لأثر المتغيرات البيئية وأبعاد قيم المجتمع على النظام والممارسات المحاسبية	(3 - 2)
147	العلاقات التأثيرية للمتغيرات البيئية الداخلية على النظام والممارسات المحاسبية	(4-2)
148	العلاقات التأثيرية لأبعاد القيم المجتمعية على النظام المحاسبي والممارسات المحاسبية	(5 - 2)
148	العلاقات التأثيرية بين المؤثرات الخارجية وبين المتغيرات البيئية الداخلية	(6-2)
149	العلاقات التأثيرية بين المؤثرات الخارجية وبين أبعاد قيم المجتمع	(7-2)
198	مراحل وضع النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية	(1-3)
257	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر من سنة 2007 الى 2013	(1-4)

تعريف المختصرات

AAA	American Accounting Association
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
APB	Accounting Principles Board
C S O E C	Conseil Supérieur de l'Ordre des Experts-Comptables
CASB	Cost Accounting Standards Board
CICA	Canadian Institute of Chartered Accountant
CNC	Conseil National de Comptabilité
CNCC	Compagnie National des Commissaires aux Comptes
COB	Commission des Opérations de Bourse
D G C	Direction Generale de Comptabilité
EURL	Entreprise Unie à Responsabilité Limité
FASB	Financial Accounting Standards Board
IAS	International Accounting Standards
IASB	International Accounting Standards Board
IASC	International Accounting Standards committee
IDE	Investissement Direct à l'Etranger
IFAC	International Federation of Accountants
IFAD	International Forum on Accounting Development.
IFRIC	International Financial Reporting Interpretation Committee
IFRS	International Financial Reporting Standards
IOSCO	International Organization of Securities Commissions
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economique
PCGF	Plan Comptable Général Français
PCN	Plan Comptable National
SCF	Système Comptable Financier
SEC	Securities Exchange Commission
SIC	Standing Interpretations Committee
U N	United Nations
US GAAP	United State Generally Accepted Accounting Principals

مقدمة عامة

مُقدِّمة عامة:

تعتبر نشأة معايير المحاسبة الدولية والبحث عن التوافق المحاسبي الدولي وجه للعامل الإقتصادي وتطوره في العالم حسب ما يظهره مؤشر التجارة الخارجية، والمتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 1973، وهي نفس السنة التي أنشأت فيها كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي. أما عامل التمويل فقد قاد مسار التوافق المحاسبي حيث لم يتم تطبيق المعايير المحاسبية في الإتحاد الأوروبي إلا بعد إبرام إتفاقية مع لجنة معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لتنظيم ومراقبة الأسواق المالية سنة 1995، وهي نفس الفترة التي توسعت فيها أسواق رأس المال جغرافيا وكميا وكيفيا، بالإضافة إلى تطور تكنولوجيا الإعلام والإتصال (الأنترنت)، وخلال هذه السنوات بدأت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية بإصلاح منظومتها المحاسبية كتونس التي قامت بإعداد نظام محاسبي مقتبس من معايير المحاسبة الدولية سنة 1997، أما فرنسا فقد قامت بتغيير المخطط المحاسبي العام بجلب تعديلات جديدة سنة 1999، وهي نفس السنة التي بدأت فيها الجزائر بإصلاح المخطط المحاسبي السابق، ويمكن تفسير هذا إما أن التطور الاقتصادي والمالي مس في نفس الوقت كل من الدول المتقدمة والنامية، أو أن التوافق المحاسبي تم فرضه على كل الدول دون مراعاة لبيئتها الاقتصادية. وفي سنة 2000 تم تغيير مصطلح معايير المحاسبة إلى معايير التقارير المالية الدولية، وهي السنة التي قبل فيها الإتحاد الأوروبي بتطبيق هذه المعايير وأصبحت ملزمة على الشركات الأوروبية المدرجة في البورصة ابتداء من سنة 2005. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تطبق معاييرها المحاسبية وليس المعايير الدولية مع أنها المبادرة إلى وضعها والمؤثرة عليها، وعلمنا أن تكلفة الانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية ممولة بمساعدات من البنك الدولي، ومنه يشير هذا إلى أن هذه المعايير لا تناسبها ككل رغم وجود نقاط تشابه بينهما، أو هذا دليل على أن معايير المحاسبة الدولية لا تلبي المتطلبات والأهداف الاقتصادية لدولة متطورة كالولايات المتحدة الأمريكية، فكيف بدولة نامية كالجزائر.

وقد اختلفت طريقة تعامل العديد من دول العالم مع معايير المحاسبة الدولية بين الترجمة الحرفية وإتباع سياسة التوافق، وفي هذا الصدد نجد تجارب دول متقدمة نجحت في وضع آلية خاصة تستند على تعديل أنظمتها المحاسبية بالإستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الاقتصادية السائدة فيها، لذلك فإن تبني دولة معينة للمعايير المحاسبية الدولية لا يعني التوصل إلى حل المشاكل المحاسبية المطروحة، إذ لا بد من إتباع استراتيجيات مناسبة لإصدار معايير وطنية تتماشى مع المعايير الدولية وتحترم خصوصيات

واحتياجات عوامل البيئة المحلية المتمثلة في الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، بالتالي فإن اختلاف تلك العوامل بين دول العالم لا بد أن يؤدي بالضرورة إلى وجود إختلافات بين المعايير والإجراءات المحاسبية المتبعة فيها ، كما يعتبر إختلاف تلك العوامل بمثابة عقبة كبيرة أمام محاولات التوحيد أو على الأقل التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. ومن جهة أخرى فإن الوصول إلى توحيد تام للممارسات المحاسبية عبر العالم أمر صعب تحقيقه لأنه يرتبط بتوحيد مختلف المتغيرات البيئية بين الدول، لا سيما المتغيرات الاقتصادية.

وتتمثل أهمية لجوء العديد من الدول النامية - من بينها الجزائر - للمحاسبة الدولية لتنمية اقتصادها من خلال الحصول على التمويل الأجنبي وجذب رؤوس الأموال والإنضمام إلى مختلف المنظمات الاقتصادية والتجارية العالمية التي تفرض عليها إتباع المعايير المحاسبية الدولية. إلا أن معظم الأنظمة المحاسبية للدول النامية كانت تابعة للأنظمة المحاسبية للدول التي استعمرتها، بالتالي لم تقم بتطوير أنظمتها المحاسبية وفقا لبيئتها. مما يدل على عدم خبرتها في وضع معايير محاسبية وطنية، لذا معظم الدول النامية لجأت إلى المحاسبة الدولية إما عن طريق التوحيد المحاسبي أي تبني المعايير المحاسبية الدولية، وإما عن طريق التوافق مع هذه المعايير مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف بيئتها الاقتصادية، أو تكييف نظامها المحاسبي مع المرجعية الدولية دون وضع استراتيجية واضحة.

وفيما يخص الجزائر، فإنه بعد استقلالها استمر العمل بالتشريع المحاسبي الفرنسي لأنه كان يستجيب لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب. وبعدها مرت الجزائر بفترة تحولات مست كل جوانب الحياة خاصة الاقتصادية منها، و باعتبار المحاسبة أداة ترجمة العديد من هذه الجوانب، فكان يجب ان تتأثر بالتغيرات هي الأخرى بالتالي جاء القانون المحاسبي رقم 35-75 الصادر في 29 أبريل 1975 والمتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني، وكان الهدف من صدور هذا القانون ضرورة التأقلم ومسايرة أدوات التسجيل والقياس والإفصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التغيير الحاصل وهو التوجه الاقتصادي المتسم بالاشتراكية، وبالرغم من مرور أكثر من ثلاثين سنة على تطبيقه لم يتم تحديثه ومواكبته مع الظروف والتغيرات الحاصلة على المستوى الاقتصادي - التوجه نحو نظام السوق- إلى أن أصبح عائقا أمام الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى إليها الجزائر. حيث تعتبر المحاسبة نظام معلومات ينمو ويتطور ويتفاعل مع البيئة، فيتأثر بالبيئة الاقتصادية، ويزود البيئة بالمخرجات التي تتمثل في القوائم المالية، فالمحاسبة تعتبر المرآة الصادقة التي تعكس حالة الدولة والمجتمع الذي توجد فيه، وذلك من حيث تقدمه الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية السائدة داخل هذا المجتمع وخارجه.

وعليه تم انجاز النظام المحاسبي المالي بالاعتماد على المرجعية المحاسبية الدولية حسب قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 بالاستعانة بمجموعة من الخبراء الفرنسيين. وبدأ العمل بهذا النظام في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر ابتداء من سنة 2010.

طرح إشكالية الدراسة:

مما سبق ذكره يجدر بنا طرح الإشكالية التي تربط كل من المتغيرات البيئة الاقتصادية، ومتطلبات التوافق المحاسبي الدولي مع النظام المحاسبي المالي الجزائري، كالتالي:

ما مدى تأثير البيئة الاقتصادية السائدة في الجزائر على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي، وماهي مقومات تحقيق أهداف هذا النظام في ظل التوافق المحاسبي الدولي؟.

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات أهمها:

1- ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية، وماهي أهم متطلبات التوافق؟

2- ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهل تم تحقيق الأهداف المنوطة به ؟

3- كيف تؤثر العوامل البيئية الاقتصادية في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

4- ما مدى تأثير القوانين والتشريعات المتعلقة بالاقتصاد على تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

5- ماهي أهم التحديات التي تواجه نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟

6- ماهي العوامل التي تعزز من تحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي في ظل التوافق المحاسبي الدولي ووفق متطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية؟.

فرضيات الدراسة:

تقودنا الاجابة على هذه الأسئلة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلق لدراستنا:

1- قواعد النظام المحاسبي المالي غير مستمدة كليا من معايير المحاسبة الدولية بسبب وجود اختلاف كبير بين واقع تطبيق النظام وما تنص عليه المعايير، وأهم متطلبات نجاح التوافق مع معايير المحاسبة الدولية هو تعديل الاختلافات بين قواعد النظام وما تنص عليه المعايير الدولية.

2- لا تزال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تطبيق أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وعدم التطبيق الجيد لقواعد النظام يظهر من خلال عدم تحقق مزاياه لعدم معرفة المهنيين بأهدافه.

- 3- يوجد تأثير تبادلي بين كل من واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر، سياسة التجارة الخارجية، نوع مصادر التمويل، ونمط المؤسسات الاقتصادية السائد، مع تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- 4- تؤثر مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالاقتصاد على تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويمثل القانون الضريبي أهم القوانين التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.
- 5- أهم صعوبات تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي هو وجود عدة نقائص في قواعده من حيث المفاهيم، التقييم، ومعالجة مختلف العمليات.
- 6- العوامل التي تعزز من تحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي هي الاستفادة من تجارب مختلف الدول التي وضعت استراتيجية لتطوير أنظمتها المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ومع تكيف النظام المحاسبي المالي حسب متطلبات البيئة الاقتصادية السائدة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية الدولية وذلك بسبب زيادة التجارة الخارجية ونمو الاسواق المالية وتطويرها وافتتاحها العالمي، الأمر الذي أدى بالعديد من الدول إلى تنظيم محاسبتها ضمن التوافق المحاسبي لسد حاجة التنظيم المحلي والدولي لسياستها المحاسبية المتعلقة بمختلف جوانب التقرير المالي، مع اقتراح استراتيجية توافق المعايير الوطنية مع الاتجاه العالمي لعولمة المعايير المحاسبية. حيث هناك توجه عام لتبني المعايير الدولية، ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط، وفي أوروبا تتبنى حوالي 38 دولة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدءا من سنة 2005. أما على المستوى العربي، فتعتبر كل من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وتونس من البلدان التي كانت لها تجارب مميزة، وتبنت استراتيجيات لتوفيق معاييرها المحلية مع المعايير الدولية للمحاسبة، بالإضافة إلى دول عربية أخرى كمصر والأردن. والجزائر هي الأخرى قامت بإصلاح منظومتها المحاسبية بإعداد نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية، وذلك في إطار تسهيل المعاملات الدولية، وتوقيع مختلف عقود الشراكة. وتزامن هذا أيضا مع برنامج التثبيث والتكيف الهيكلي، المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، الذي يهدف إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. ومنه تزداد أهمية هذه الدراسة بالبحث عن تأثير البيئة الاقتصادية على تحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات الإشكالية المطروحة من خلال ما يلي:
- ✓ معرفة الآليات والاستراتيجيات التي تبنتها بعض الدول المتقدمة والنامية في تطوير منظومتها المحاسبية في ظل التوجه نحو التوحيد والتوافق المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية السائدة فيها.
- ✓ إبراز التحديات التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبية في هذه الدول، مع تحديد أهم المتطلبات.
- ✓ تحديد المتغيرات البيئية والتركيز على الاقتصادية باعتبارها أهم العوامل التي تؤثر على تطوير الانظمة المحاسبية.
- ✓ التطرق إلى النظام المحاسبي الجزائري من خلال تحديد أهم خصائصه، ودرجة توافقه مع معايير المحاسبة الدولية.
- ✓ تشخيص واقع البيئة الجزائرية ومدى توفرها على المقومات والمتطلبات الكفيلة بالتطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي بما يحقق اندماجا أفضل للاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.

أسباب اختيار الموضوع:

- تتجلى أسباب اختيار الموضوع من خلال:
- الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بالمحاسبة الدولية نتيجة للانفتاح الاقتصادي وتبني سياسات العولمة وتشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- الرغبة في فهم النظام المحاسبي المالي من الناحية النظرية وربطه بالجانب التطبيقي من خلال معرفة واقع تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- محاولة فهم العلاقة بين المتغيرات البيئية خاصة الاقتصادية والنظام المحاسبي المالي.
- إثراء الدراسات في مجال التوافق المحاسبي الدولي وذلك بإعطاء تجربة عن الجزائر.
- إقتراح حلول تمكن من تعزيز نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي مع مراعاة البيئة الاقتصادية السائدة في الجزائر وذلك عبر استشارة مختصين في المحاسبة من خبراء ومحافظي الحسابات.

حدود الدراسة:

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود الدراسة في النقاط التالية:

الإطار الزمني: سيتم دراسة معايير المحاسبة الدولية إلى غاية آخر مراجعة وتعديل في سنة 2013. والاعتماد في دراسة النظام المحاسبي المالي على القواعد المدرجة في الجريدة الرسمية

المؤرخة في 25 مارس 2009. أما البيئة الاقتصادية الجزائرية فسيتم تحليلها بصورة خاصة من سنة 2009 إلى غاية المعطيات المتوفرة في مطلع 2014، وهو الاطار الزمني المتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي مع إبراز سنوات قبل من أجل المقارنة.

الإطار المكاني: سيتم دراسة المحاسبة الدولية بهدف معرفة تجارب الدول في توحيد أو تكييف أنظمتها المحاسبية مع معايير المحاسبة الدولية، لذا تم اختيار 11 دولة متقدمة: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، هولندا وإيطاليا، اليابان، الصين، استراليا ونيوزلندا. أما الدول النامية فقد تم اختيار 11 دولة مع التركيز على الدول العربية: مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، العراق، السعودية، اليمن، تونس والمغرب، بالإضافة إلى مدغشقر ورومانيا. أما الجزء التطبيقي فقد تم تحديد عينة مستهدفة متمثلة في خبراء المحاسبة، ومحافظي الحسابات باعتبارهم يقومون بعمل المحاسبين المعتمدين من جهة، ومن جهة أخرى يقومون بإعداد تقارير حول احترام محاسبي الشركات لقواعد النظام المحاسبي المالي، بالإضافة تعتبر هذه الفئة الوسيط بين معدي القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومختلف الأطراف المستخدمة لهذه القوائم، بالتالي هذه الفئة على دراية كبيرة حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي، وأهم الصعوبات ومقومات التطبيق. ويعتبر مجتمع العينة على المستوى الوطني بـ 244 خبير محاسبي و 1480 محافظ حسابات في مطلع سنة 2014، ومنه تم توزيع 300 استبانة ونسبة إجابة 61 %، وذلك عن طريق مقابلة أجريناها مع افراد العينة يوم انعقاد الجمعية العامة لمحافظي الحسابات في شهر نوفمبر 2014 بفندق "الشيراتون" أين حضر محافظي حسابات وخبراء المحاسبة من مختلف مناطق الوطن. كما نشير أن باقي عينة الدراسة أجريت معها مقابلة، بالإضافة إلى إرسال الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني وتعتبر الفئة المجيبة بهذه الطريقة قليلة جدا رغم اعطاء وقت للإجابة تعدى الاربعة أشهر. ومن خلال دراستنا لم نأخذ المحاسبين في المؤسسات بعين الاعتبار وذلك لان العينة المستهدفة لديها علاقة مباشرة مع أكثر من 5300 مؤسسة اقتصادية متنوعة من حيث النشاط والحجم.

الدراسات السابقة:

لإعداد هذه الدراسة سنعتمد على البحوث والدراسات المحلية - داخل الجزائر - والأجنبية - خارجها-، تجدر الإشارة إلى أنه تم ترتيب هذه الأبحاث والدراسات حسب تاريخ النشر.

❖ الدراسات المحلية:

- دراسة العرابي حمزة (2013): "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة امحمد بوقرة بومرداس، تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى توافق البيئة الجزائرية مع متطلبات تطبيق المعايير

المحاسبية الدولية، كما هدفت إلى معرفة درجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى معرفة الفوائد المتوقعة والمعوقات التي تحد من التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي وهذا من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر، وقد تم التوصل لمجموعة من النتائج تمثلت أهمها، في أن البيئة الجزائرية لا تتوافق عموماً مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية، هناك تأييد متفاوت لمختلف الممارسين لمهنة المحاسبة بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي، هناك عدة فوائد ومزايا متوقعة من جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي، أهمها الرفع من جودة المعلومات المالية، وتنشيط السوق المالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن هناك عدة معوقات تواجه التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، أهمها عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، وكذا صغر حجم السوق المالي، بالإضافة إلى أن الفترة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر كانت صغيرة.

- دراسة عمورة جمال (2012): " تجربة الجزائر في تكيف نظامها المحاسبي مع معايير التقارير المالية- دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- مقال "مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب-البلدية، العدد 07": من أهم النتائج المتوصل إليها هي أن البيئة الاقتصادية والمالية في الجزائر لا تسمح بالتطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي نظراً لعدم وجود سوق نشط، نقص في التكوين لمختلف المستويات في مجال التطبيق السليم لهذا النظام، الغموض والتباين في العديد من المفاهيم التي جاء بها هذا النظام المحاسبي، بالإضافة إلى غياب التكوين الميداني لممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة، ووجود فجوة بين إعداد النظام المحاسبي المالي والتطورات اللاحقة في المعايير الدولية.

- دراسة دراوسي مسعود (2012): " القياس والافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية"، مقال "مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البلدية، العدد 06، جوان 2012": تم التطرق إلى مزايا تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وفي نفس الوقت إلى محددات تطبيق هذه المعايير، حيث تم اعتبار المعايير المحاسبية نشأت في بيئة معينة تمتاز بنظام رأسمالي متطور وأسواق مالية نشطة ودرجة عالية من الوعي سواء لدى معد القوائم المالية أو المستخدم لها، هذه العناصر قد لا نجدها في الكثير من الدول خاصة السائرة في طريق النمو أي أن البيئة المحيطة بالمحاسبة تختلف من منطقة لأخرى هذا ما أدى إلى وجود عقبات تحول دون تطبيق معايير المحاسبة الدولية كاختلاف درجات التطور المهني بين الدول، اختلاف القوانين، تباين مستوى التأهيل العلمي والعملية، واختلاف الظروف التاريخية.

- دراسة بن عيشي (2009) : هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى توافق البيئة الجزائرية من عدمه مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، ومعرفة دور الجامعات والهيئات العلمية الأخرى

في تحقيق هذا التوافق، كما هدفت إلى معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية، وخلصت الدراسة إلى وجود العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه عملية التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، أهمها وضعية الشركات الجزائرية غير المسعرة في البورصة وضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.

- دراسة حواس صلاح (2008): "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية" أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر3: من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي ترحيب المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بالمعايير التي تتطلب معلومات عالية الجودة وتمتاز بالشفافية والقابلية للمقارنة، وأن استخدامها سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار توسيع الأعمال الاقتصادية وتقادي إفلاس العديد من المؤسسات الكبرى والصغرى، كما أن معايير المحاسبة سيسهل الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى عبر الحدود ويزيد من كفاءة السوق ويقلل من تكاليف جمع رأس المال. وبناء على هذه النتائج تم تقديم توصيات منها العمل على توحيد جهود الدول العربية باتجاه إيصال صوتها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية لكي تأخذ مطالبها واحتياجاتها بالحسبان، ضرورة التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق المعايير المحاسبية وأهميتها سواء بالنسبة للمحاسبة أو لمكتب التدقيق أو الجهات المستفيدة من التقارير المحاسبية، وتحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في التعليم.

❖ الدراسات الأجنبية:

"Refonte des normes comptables (2012) Kawter SBARI- Marocaines: proposition d'un projet des normes pour l'établissement des comptes individuels" mémoire présenter pour l'obtention du Diplôme National d'Expert Comptable, I.S.C.A.E, Maroc, 2012

حددت هذه الدراسة العديد من الثغرات في قواعد المحاسبة المغربية وكشفت اختلافات كبيرة مع المعايير الدولية، واستجابة لهذا وتحت توصيات البنك الدولي، أعلن مجلس المحاسبة الوطني لاعتماد عدد من الخطط والمعايير المحاسبية لتحسين نوعية المعلومات المالية والسماح بتكيف المعايير المحاسبية المغربية لمتطلبات المعايير الدولية وكان دور هذه الدراسة اقتراح بعض التعديلات لعملية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

- ماجد فهيم سابا (2008): "مدى قابلية معايير اعداد القوائم المالية الدولية للتصنيف في فلسطين - دراسة استطلاعية في قطاع غزة-" أطروحة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2008: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى معرفة وتعامل الفلسطينيين

مع معايير إعداد القوائم المالية الدولية، وماهي الايجابيات الناتجة عن تطبيق هذه المعايير، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير ومحاولة إيجاد الحلول لها.

- **دينا موفق دهي (2007): "مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية"** أطروحة في المحاسبة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، سنة 2007: في هذه الدراسة تم التأكيد على وجود ضرورة لتطبيق المعايير المحاسبية في سورية تتجلى في ضرورات اقتصادية وضرورات قياس وافصاح وضرورات تشريعية ومالية، كما تم تحديد العوامل التي تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والتي تتمثل في عوامل بيئية داخلية كالنظام القانوني للدولة، والقوانين الضريبية، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ودور مهنة المحاسبة، ومدى تطور سوق الأوراق المالية، كما تم تدعيم الدراسة النظرية بالدراسة الميدانية التي أظهرت أن هناك نسبة ضئيلة لتطبيق المعايير الدولية في سوريا، وأن هناك جملة من العوامل الثقافية التي تعيق تطبيقها أيضاً، وقد تمت دراسة كل عامل على حدى للوصول إلى كيفية تجاوزه، وإلى بيئة محاسبية جديدة تعتمد على تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة تساعد على تحقيق الفوائد المرجوة منه.

- بالإضافة إلى عدة دراسات حول تبني معايير المحاسبة في الدول النامية أين اختلفت آراء الباحثين، حيث اعتبر Perara أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي للدول المتقدمة ليست ملائمة لنماذج إتخاذ القرار في الدول النامية، أما دراسة Larosn سنة 1993 حول 25 بلد إفريقي أوضحت أن الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية أظهرت نمو مقارنة بالدول التي لم تتبنى هذه المعايير أو التي تبنتها مع بعض التغييرات، ومن جهة أخرى فإن دراسة Woolley سنة 1998 للدول الآسيوية لم تظهر اختلاف واضح في النمو الاقتصادي بالنسبة لتبني أو عدم تبني المعايير الدولية للمحاسبة. أما دراسة Chamisa لسنة 2000 لإختبار منافع تبني معايير المحاسبة الدولية لدولة زمبابوي، حيث قام بدراسة الممارسات المحاسبية المعتمدة على هذه المعايير بالنسبة للمؤسسات المسعرة، وجد بأن المعايير مهمة للدول النامية، خاصة بالنسبة للأسواق المالية الصاعدة. وفي سنة 2004 قام "مجدى محمد سلم بإجراء دراسة تناول فيها قضية أساسية هي مدى إمكانية توفيق معايير المحاسبة والمراجعة العربية وما هو أثر هذا التوفيق على الارتقاء بجودة الأداء المهني في الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة والمراجعة العربية يناسبها حل وسطي توفيقى يجمع بين مزايا معايير المحاسبة والمراجعة الدولية مع الحفاظ على بعض المعايير الإقليمية. وفي نفس السنة أيضاً قام الباحثان "محمد شريف توفيق وحسن السيد سالم" بإجراء دراسة كان الهدف منها تطوير معايير المحاسبة المصرية لتتواءم مع معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال تقييم التجربة المصرية في بناء معايير المحاسبة المصرية ومقارنتها بمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة الدولية من حيث الخصائص. ودراسات

أخرى اهتمت بمعرفة الاستراتيجيات التي يجب اتباعها من أجل التوافق مع معايير المحاسبة الدولية مع مراعاة العوامل البيئية.

- أما الدراسات المتعلقة بالعوامل البيئية وتأثيرها على المحاسبة كانت محل اهتمام الكثير من الباحثين، حيث أن العوامل البيئية تفسر أسباب الاختلاف في النظم المحاسبية بين دول العالم، حيث يرى كل من (Gray, S. J. et Radebaugh, L. H., (1997) و (Belkaoui A. (1983)) "أن التغيرات في الانظمة المحاسبية تكون ناتجة عن التغير في البيئة"، كما حاول البعض تحديد العوامل البيئية التي تفسر تبني معايير المحاسبة الدولية في العديد من الدول المتطورة مثل دراسة (Zeghal Daniel et Mhedhbi Karim (2006))، وتشير (Barbu Elena (2005)) أنه لما تتغير هذه العوامل فإن عرض واستعمال المعلومات المالية سيتغير مما يؤدي إلى تغير المحاسبة.

❖ ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

تعتبر دراستنا تكملة لدراسات سبقت في الاصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل التوافق مع معايير المحاسبة الدولية وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي، حيث تهدف إلى تشخيص واقع تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي خلال الأربع سنوات الأولى، وذلك بغية معرفة مدى تحقيق الأهداف المنوطة به، وماهي أهم معوقات تطبيقه، وذلك عن طريق أخذ آراء المختصين من خبراء ومحافظي الحسابات -على المستوى الوطني- باعتبارهم يعدون تقارير مراجعة حول مدى تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى قمنا بإسقاط نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بأحسن الاستراتيجيات للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وقد تم الاستفادة منها وذلك بعرضها على أفراد عينة الدراسة أين لقيت بعض الاقتراحات قبولا عاما. كما اقتبست الدراسة آراء الباحثين التي اختلفت حول مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على الأنظمة المحاسبية وتم إسقاطها على البيئة الاقتصادية الجزائرية في فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث تم تحليل البيئة الاقتصادية من منظور محاسبي ثم عرض النتائج المتوصل إليها على كل من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات لمعرفة مدى تأييدهم لنتائج دراستنا.

منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة على تساؤلات الإشكالية والوصول إلى الأهداف المرجوة، وكذا اختبار صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي، من خلال الجزء النظري أين تم وصف متغيرات الدراسة من تجارب الأنظمة المحاسبية لدول متقدمة ونامية مع معايير المحاسبة الدولية، كما تم وصف مختلف المتغيرات البيئية من منظور محاسبي، وفي الأخير وصف النظام المحاسبي المالي من حيث مراحل اعداده والتطرق إلى اطاره النظري

والتطبيقي مع إبراز أهم الأبحاث التي قامت بتقييمه. أما بالنسبة للجزء التطبيقي للدراسة فقد تم استخدام المنهج التحليلي، أين تم تحليل البيئة الاقتصادية الجزائرية من منظور محاسبي، بالإضافة إلى تحليل نتائج الاستبيان الذي يهدف إلى معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وربطه بالمتغيرات البيئية من أجل الوصول إلى مقومات نجاح تطبيق هذا النظام. وتم جمع البيانات بالاعتماد على مصادر أولية تتمثل في مختلف التقارير السنوية والإحصاءات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى إعداد استبيان عرض على فئة مستهدفة وهي خبراء ومحافظي الحسابات على المستوى الوطني الذين يتعاملون مع أكثر من 5300 مؤسسة اقتصادية متنوعة من حيث النشاط والحجم، وتم تحليل الاستبيان باستخدام عدة أدوات إحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، اختبار (t-Test)، الانحدار البسيط والمتعدد (ANOVA)، وذلك باستخدام برنامج (SPSS) لإدخال البيانات وتحليلها. أما المصادر الثانوية فتتمثل في المقالات، المداخلات في الملتقيات الدولية والوطنية، دراسات ما بعد التدرج، الكتب، الدوريات والمجلات المتخصصة التي تبحث في موضوع الدراسة أو تتضمن بيانات أو معلومات تخدم هذه الدراسة، وذلك من أجل إعداد الجانب النظري منها الذي يعتبر هو أساس الجانب التطبيقي.

خطة وهيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، ستخصص ثلاث فصول للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي.

الفصل الأول: الأنظمة المحاسبية الدولية في ظل المتغيرات البيئية ويتضمن مدخل إلى التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي، تجارب بعض الدول المتقدمة مع معايير المحاسبة الدولية كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، تجربة الدول الأوروبية، وبعض الدول الآسيوية بهدف الوصول إلى نماذج تطوير الأنظمة المحاسبية في هذه الدول. كما تم التطرق إلى النظم المحاسبية في البيئة الاقتصادية للدول النامية من حيث دوافع واستراتيجيات التوافق المحاسبي الدولي والوقوف عند تجارب هذه الدول بالتركيز على الدول العربية. وفي نهاية الفصل تم تقييم التوافق المحاسبي الدولي (المزايا والمعوقات) بالإضافة إلى متطلبات التوافق والتوحيد مع معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني: البيئة المحاسبية وانعكاساتها على النظام المحاسبي والتوافق الدولي بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى مختلف الأنظمة المحاسبية في دول العالم وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية، أصبح لابد من إبراز المتغيرات البيئية التي أدت إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي مع التركيز على العوامل الاقتصادية وعلاقتها بتطور النظام المحاسبي بشكل عام،

بالإضافة إلى العلاقات التأثيرية بين المتغيرات البيئية وتأثيرها على النظام المحاسبي، وهذا من أجل فهم البيئة المحاسبية وانعكاسها على مسار التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي.

الفصل الثالث: دراسة وتحليل النظام المحاسبي المالي في ظل التوافق المحاسبي الدولي في
هذا قمنا بتقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري ومقارنته بمعايير المحاسبة الدولية، وذلك عن طريق إبراز أهم الأبحاث التي قامت بتحليل وانتقاد الإصلاح المحاسبي في الجزائر، واستخراج أهم الآثار الايجابية والسلبية والصعوبات في تطبيق هذا النظام المحاسبي. وهذا بعدما تم التطرق إلى مسار المنظومة المحاسبية الجزائرية ودوافعها وتأثيرها على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر، إلى غاية إعداد النظام المحاسبي المالي أين تم دراسته في هذا الفصل من حيث أطره النظري والتطبيقي.

الفصل الرابع: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية: تحديات ومتطلبات ويعتبر الجزء التطبيقي في دراستنا وتم تقسيمه إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: هو عبارة عن إسقاط الأبحاث المتوصل إليها في الجزء النظري على الجانب التطبيقي حيث قمنا بعرض البيئة الاقتصادية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أين تم عرض آخر الاحصاءات وتحليل علاقة وتأثير كل عامل من العوامل التالية على النظام المحاسبي الجزائري، والتي تتمثل في درجة التنمية الاقتصادية، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي في الجزائر ودرجة انفتاح الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى علاقة كل من مصادر التمويل (البنوك والبورصة)، وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية، مع النظام المحاسبي المالي. كما تم دراسة عامل آخر مرتبط بالعامل الاقتصادي وهو القوانين والتشريعات الجزائرية وانعكاسها على تطبيق هذا النظام.

أما القسم الثاني فقد خصص لإختبار فرضيات الدراسة حيث قمنا بإعداد استبيان موجه إلى فئة مستهدفة وهي خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات على المستوى الوطني، أولاً لمعرفة واقع تطبيق أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي، ثانياً عرض عليهم التحليل الذي توصلنا إليه خلال القسم الأول من هذا الفصل من أجل معرفة مدى تأييدهم له، ثالثاً اقتراح على أفراد عينة الدراسة مقومات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي المقترحة من تجارب دول أخرى كانت سباقة في تطوير أنظمتها المحاسبية في ظل العولمة المحاسبية لإبداء آرائهم حول ذلك.

وقد تم إنهاء الدراسة بخاتمة عامة تشمل نتائج اختبار الفرضيات والإشكالية المطروحة مع إبراز النتائج والاقتراحات المتوصل إليها.

الفصل الأول:

الأنظمة المحاسبية الدولية في
ظل المتغيرات البيئية

الفصل الأول: الأنظمة المحاسبية الدولية في ظل المتغيرات البيئية

تمهيد:

في ظل الجهود الدولية للتوافق المحاسبي، والتبني المتزايد لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية ، التي تهدف إلى الشفافية والتقليل من الاختلافات على المستوى الدولي، فقد انظم إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية أكثر من مئة وسبعون دولة، وهناك من الدول من تبنت هذه المعايير ضمن معاييرها الوطنية كمصر والكويت، في حين قامت دول أخرى بتجسيد هذه المعايير من خلال وضع نظام محاسبي كتونس، المغرب ولبنان وغيرها من الدول النامية. وعليه فإننا نهدف من خلال هذا الفصل إلى معرفة مقومات نجاح تبني المعايير الدولية للمحاسبة، من خلال تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية. وسيتم التطرق إلى ماهية المحاسبة الدولية التي تتجسد في المعايير الدولية بين التبني والتوافق، وأهم الانظمة المحاسبية في الدول المتقدمة وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية، وأهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول النامية خاصة العربية في عملية التوافق مع معايير المحاسبة الدولية من أجل استخراج اهم نقاط القوة والضعف في هذه الأخيرة ومعرفة متطلبات نجاحها في مختلف البيئة الاقتصادية لهذه الدول.

المبحث الأول: المحاسبة الدولية: مدخل الى التوحيد والتوافق المحاسبي

سنتطرق إلى المحاسبة الدولية من حيث تحديد مفهوم التوحيد والتوافق المحاسبي مع ابراز الأهمية والأهداف وكذا أهم المعوقات التي تقف أمام إمكانية إرساء التوافق المحاسبي الدولي.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة الدولية وأسباب تباين الانظمة المحاسبية

تعود نشأت المحاسبة منذ القدم وقد تطورت تزامنا مع التوسع الاقتصادي والمالي الدولي إلى أن أصبحت عالمية.

الفرع الأول: نشأة المحاسبة الدولية

المحاسبة الدولية تشمل التوحيد والتوافق المحاسبي وكذا التكيف مع المعايير الدولية.

أولا: تعريف المحاسبة الدولية

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين AICPA المحاسبة على أنها نشاط خدمي وظيفتها الأساسية توفير معلومات كمية (ذات طابع مالي) عن المؤسسات الاقتصادية، بقصد استخدام تلك المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية، تتمحور حول المفاضلة بين بدائل العمل المتاحة، في حين أن المحاسبة الدولية تعتبر احد فروع المحاسبة التي تهتم بتطوير الفكر المحاسبي من النطاق المحلي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي وذلك كمبادرة لحل المشاكل المحاسبية للمعاملات الدولية. كما تهدف المحاسبة الدولية إلى التوحيد والتوافق المحاسبي¹. حيث هناك اختلاف واضح في الفكر المحاسبي حول المفاهيم المرتبطة بالتوافق، إذ نجد في المحاسبة الدولية استخدام لمصطلحات التوافق، التنسيق أو التوحيد أو التماثل الدولي على أنها مفاهيم متقاربة جدا، لذا لا بد من التمييز بين هذه المفاهيم والتي غالبا ما يتم استعمالها بنوع من التداخل مشيرا بذلك إلى التوافق. وفيما يلي نذكر بعض التعاريف:

التوافق: يمكن تعريفه على أنه "تقليل درجة الاختلافات بين الدول في الممارسات أو الأسس المحاسبية بهدف خدمة ومساعدة المستثمر والمؤسسات، محلية كانت أو دولية وذلك لتوفير وتحليل تقارير الموقف والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"².

التوحيد: يقصد به الحالة التي يكون فيها كل شيء متناسق ومتجانس أو غير متباين، فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة، كما عرفته جمعية

¹ محمد مطر، موسى السويطي، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 2، سنة 2008، ص: 7.

² David ALEXANDER, Christopher Nobes, Financial Accounting an International introduction, Person Education , England, 2004 P: 98.

المحاسبين الأمريكيين بأنه الثبات في التثبيت والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس¹. ويمكن الإشارة الى التوحيد على المستوى المحلي بأنه النظام المحاسبي المتبع من طرف جميع المؤسسات الاقتصادية داخل نفس البلد، أما التوحيد الذي تطرقنا اليه في دراستنا فيقصد به تبني معايير المحاسبة الدولية.

ويمكن تلخيص هذه المفاهيم في مسار المحاسبة الدولية كالتالي:

المقارنة ————— التوافق المحاسبي ————— التوحيد المحاسبي (المعايير المحاسبية الدولية)
ثانيا: دواعي ظهور المحاسبة الدولية

هناك أسباب عديدة ألزمت ضبط مهنة المحاسبة على المستوى العالمي عن طريق اصدار معايير مقبولة قبولاً عاماً وحقيقة هذه الاسباب تعود للتطور الذي عرفته المحاسبة والبيئة المحيطة بها وتغير وسائل الانتاج خاصة عنصر رأس المال يمكن حصرها في:²

- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشارها على المستوى العالمي؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الدولية؛
- وتسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين.

ويمكن تحليلها بالتفصيل فيما يلي:

- العولمة: ان مفهوم العولمة الذي اصبح متداولاً في السنوات الأخيرة هو مصطلح قياسي يشمل كل مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والسياسية، وما يهمنا هو العولمة المحاسبية، التي من تجلياتها العولمة المالية، ويقصد بها حرية تحرك رؤوس الاموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون اي قيد او شرط. فقد افرزت هذه الاخيرة توسعا في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، الذي أدى إلى تطور أسواق رأس المال الذي رافقه إحتياج تبادل المعلومات.
- توسع الانشطة العالمية للمؤسسات: سمحت الأموال المتوفرة في البنوك العالمية، ومؤسسات وصناديق التأمين بزيادة رؤوس الاموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين، لذا فإن حركة رؤوس الاموال على المستوى الدولي تهدف الى تحقيق أرباح باستثمارها في الدول التي في حاجة إلى موارد مالية أفضل من بقائها أو استثمارها بمعدلات منخفضة في الدول المصدرة لهذه الاموال، وهو ما مهد لظهور ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات التي

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 365.

² دراوسي مسعود، القياس والافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 06، جوان 2012، ص: 381.

أصبحت في ظل أهداف المنظمة العالمية للتجارة الرامية الى إتاحة كل الحدود والحواجز الجمركية المعرّقة لتطور التجارة العالمية¹.

- تطور الاسواق المالية الدولية: كان للعلومة المالية الدور الكبير والهام في تحقيق التقارب بين مختلف الاسواق المالية، وقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق المختلفة وانخفضت تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة، وهو الأمر الذي كان له الأثر البالغ في زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية الى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما انها شبكة مياه في مدينة واحدة².

- الشركات المتعددة الجنسية: عملت الشركات المتعددة الجنسية على عولمة النشاط الانتاجي بآليتين مهمتين هما: التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ادى دعم سياسات المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، التي شجعت على الخصخصة في العالم، واتباع سياسة السوق الحرة، الى مشاركة الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية في رأس مال الشركات في الدول الفقيرة، ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية الى اسواق العالم النامي، حيث تكون الأيدي العاملة رخيصة مما يعود بالنفع على الشركات العالمية على المدى البعيد³.

- الاتحادات الاقتصادية الدولية: من أمثلة ذلك الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، فهذه الاتحادات تفرض على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات وتؤدي الى عولمة الاقتصاد.

- التباين والاختلاف في الأنظمة: لقد اثبت الواقع ان الممارسة المحاسبية في دول عديدة كانت محل توافق وتقارب، ارتبطت اهميته بطبيعة العلاقات التي كانت تربط هذه الدول ببعضها، خاصة فيما يتعلق بالاستفادة المتبادلة من التجارب التي مكنت بعض الدول من ارساء حلول تنظيمية لبعض المشاكل المحاسبية نتيجة الارتباطات الثقافية والتاريخية الوثيقة بين هذه الدول، ومع ذلك يبقى الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية قائما بين الدول تبعا لطبيعة الاحتياجات الوطنية المعبر عنها والمنظر من المحاسبة الاجابة عليها باعتبارها اداة ضبط اقتصادي، وكذلك طبيعة الأهداف

¹ هشام سفيان صلواتشي، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي الدولي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص4.

² بعولج بو العيد، العولمة والمتطلبات المحاسبية والمالية، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007، ص:26.

³ محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص: 16 و 17.

الموكل بها للمحاسبة في ظل الشروط التي تحكم الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في كل دولة والتي تعتبر المصدر الرئيسي للاختلافات المحاسبية بين الدول.¹

الفرع الثاني: تنظيم مهنة المحاسبة في العالم وأسباب التباين

هناك ثلاث أنواع من التنظيم المهني على مستوى الدولي وهي²:

- التنظيم الخاص (المهني): من خلال الجمعيات المهنية للمحاسبة مثل الو.م.أ، بريطانيا، كندا، وتتمثل خصائص هذا التنظيم في تشجيع البحث العلمي في مجال المحاسبة، معايير وتطبيقات متعارف عليها، تنظيم قوى المهنة، رفع الكفاءة المهنية لمزاولة المهنة.
 - التنظيم العام (الحكومي): من خلال الاهتمام الحكومي بالمهنة مثل ما هو مطبق في ألمانيا، فرنسا، السويد، واغلب دول افريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، وتتمثل خصائص هذا التنظيم في قواعد محاسبية موحدة، معايير قانونية وتنظيم قوى المهنة.
 - التنظيم المشترك ويجمع بين الاثنين السابقين مثل اسبانيا ومصر.
- وترجع أسباب التباين في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم الى³:
- تحقق الإيراد: هناك اختلافات في الممارسات المحاسبية في كيفية معالجة هذا البند خاصة بالنسبة للبيع بالتقسيط، البيع التأجيلي، عقود المقاولات والاستثمارات قصيرة الأجل؛
 - تحميل النفقات، المصطلحات وأسس القياس؛
 - شكل القوائم المالية: حيث نجد ان شكل الميزانية في كل من استراليا وألمانيا عبارة عن تقرير لكن تختلف في ترتيب العناصر من حيث السيولة، اما في فرنسا، ايطاليا، اسبانيا واليابان تمثل الميزانية شكل T ، أما الو.م.أ فتترك حرية الاختيار، اما في الوطن العربي فنجد صيغة T هي الصيغة الغالبة. بالإضافة الى وجود تباين في تحديد عناصر قائمة الدخل؛
 - توحيد القوائم المالية: كان للتجربة الأمريكية في مجال توحيد القوائم المالية أثرا في صياغة المعايير الدولية في مجال السيطرة وإعداد القوائم المالية الموحدة من وجهة نظر اكثرية المساهمين، في حين شهد الاقتصاد في المملكة المتحدة بعض عمليات الاندماج، لكن التجربة في المملكة المتحدة

¹ مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية، مجلة الباحث العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010، ص: 113.

² البحيصي عصام، ورقة عمل بعنوان "تحو تنظيم مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في فلسطين" لورشة عمل حول: قانون مزاول مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004 ودور جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، ماي، 2005 .

³ عراية الحاج، حواس عبد الرزاق، مهدي نزيه، دوافع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب، تطبيقات وافاق، المركز الجامعي بالوادي، 13-14 ديسمبر 2009.

سرعان ما استفادت من التجربة الامريكية مع بقاء الاختلافات. اما في الدول الأوروبية كانت شركات الأشخاص اكثر شيوعا من شركات المساهمة، لذا فكان البحث عن تبني معايير محاسبية احسن من تطوير تجارب او ممارسات محلية تكاد تكون غير موجودة. اما في الوطن العربي فان الاقتصاد اقل تطور من الاقتصاد الأوروبي ويشيع نموذج شركات الأشخاص وقلمنا نجد شركات عربية استثمرت في دول اخرى عدى بعض حالات الاندماج. بالتالي كل هذه التباينات اصبحت تطالب بتطوير الممارسات المحاسبية باتجاه التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي.

الفرع الثالث: المحاسبة الدولية وبعض المنظمات ذات العلاقة

هناك العديد من المنظمات التي تسعى لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي، قد تكون عامة أو خاصة¹:

- 1- الجهود الدولية العامة : نذكر منها جهود الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.
- الأمم المتحدة (UN) : تهتم بالشركات المتعددة الجنسية و بأثرها على الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك في تكوين فريق من الخبراء في المعايير الدولية للمحاسبة إعداد التقارير سنة 1976 ، للنظر في وضع نظام دولي للمحاسبة و التقارير الموحدة.
- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) : أنشأت سنة 1981 لجنة الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسية التابعة للمنظمة فريق عمل للمعايير المحاسبية، لدراسة محاولات قامت بها هيئات خاصة و مؤسسات دولية من أجل تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية². وفي سنة 1985 عقدت OECD ندوة دعم ناقش خلالها الحضور فكرة التوافق المحاسبي، كما تم التأكيد على دور لجنة معايير المحاسبة الدولية كمحفز للتوافق. وقد أصدرت المنظمة دليل عمل للشركات المتعددة الجنسية حول الإفصاح الاختياري للمعلومات المالية.
- 2- الجهود الدولية الخاصة نذكر منها:
- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) : تعتبر هيئة مستقلة حيث لا تخضع لسلطة أي منظمة مهنية معينة، تكونت سنة 1973 بعضوية هيئات محاسبية في تسع دول، و الجدير بالذكر أن الدول ليست أعضاء في اللجنة و إنما الهيئات المحاسبية المنتمية لهذه الدول، بهدف الحصول على توافق محاسبي وتضييق الاختلافات المحاسبية بين الدول. وفي عام 2001، تمت إعادة هيكلة لجنة المعايير والنظام الأساسي لها وتم تأسيس هيئة تعرف IASCF، تتكون هذه الأخيرة من

¹ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ، السعودية، سنة 2011، ص: 277.

² دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الادارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2006، ص: 17.

اللجنة التنفيذية (les trustees)¹، مجلس معايير المحاسبة الدولية -IASB- لجنة التفسير IFRIC، اللجنة الاستشارية للضبط والتوحيد SAC.

- هيئة تداول الأوراق المالية SEC و"انشأت في الو.م.أ في 1933 التي تشرف على تنظيم وتداول الأوراق المالية بالبورصة، وأصبح لها نفوذًا كبيرًا في مجال الوصف المقدم للإجراءات المحاسبية ونماذج القوائم المالية. مارست الهيئة ضغطًا على المجمع الأمريكي للمحاسبة القانونية AICPA ومجلس مبادئ المحاسبة APB، ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB لتخفيض الاختلاف في الممارسة المحاسبية، مع تهديد بأنه إذا لم يقر المجمع به فإن الهيئة ستقوم به"².

- الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) : و هو منظمة عالمية يضم في عضويته 128 منظمة من 91 دولة تمثل أكثر من 2 مليون محاسب³، و يهدف منذ تأسيسه سنة 1977 إلى تطوير معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني و القيام بالدراسات والبحوث في هذا المجال والتنسيق بين معايير المحاسبة في العالم، كما يقوم بإصدار معايير التدقيق الدولية، وفي سنة 1982 اعترف الإتحاد بأن IASC هي صاحبة السلطة في إصدار معايير المحاسبة الدولية وبذلك وضع الإتحاد نهاية للغموض والخلاف بينه و بين اللجنة من حيث اختصاص و أهداف كل منهما⁴.

3- الجهود المبذولة لتحقيق توافق محاسبي إقليمي: هناك العديد من المنظمات التي تسعى لتحقيق التوافق المحاسبي الإقليمي، قد تكون عامة كما يمكن أن تكون خاصة.

1.3 . الجهود الإقليمية العامة : نذكر منها جهود الإتحاد الأوروبي و مجلس المحاسبة الإفريقي.

- الإتحاد الأوروبي (E U) : من أهداف الإتحاد الأوروبي خلق بيئة تجارية موحدة في الدول الأعضاء، حيث قام بإصدار سلسلة من التوجيهات التي لها علاقة مباشرة بالتوافق المحاسبي.

- مجلس المحاسبة الإفريقي (AAB) : تأسس سنة 1979 و يضم 27 بلد أفريقي، هدفه إقامة التوافق بين الأنظمة المحاسبية للدول الأفريقية و كذلك تشجيع القيام بالبحوث المتعلقة بالمعايير المحاسبية والتدريب في ميدان المحاسبة⁵.

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، les pages bleues، الجزائر، 2010، ص: 45 و 47.

² الرونس هندريكسن، ترجمة كمال خليفة ابو زيد، النظرية المحاسبية، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص: 234.

³ فريدريك تشوي و آخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004، ص: 384.

⁴ يوسف محمود جريوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص: 54.

⁵ دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الادارة وتنمية الموارد، مرجع سابق، ص: 17.

2.3. الجهود الإقليمية الخاصة : نذكر منها:

- إتحاد المحاسبين الأوروبيين (UEC) : تأسس سنة 1951 و من أهم أهدافه تسهيل تبادل الآراء و تسهيل متطلبات دخول المهنة إلى الدول الأعضاء.
- جمعية أمم جنوب شرق آسيا لاتحاد المحاسبين (AFA) : و تعتبر جهود الجمعية مكملية لجهود IFAC و IASC، فهي تعمل على تعديل معايير المحاسبة بما يتلائم و احتياجات المنطقة.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وجمعيات المحاسبين والمدققين: تأسس المجمع سنة 1983 بقصد تطوير و توحيد مهنة المحاسبة في الوطن العربي، كما أن هناك على مستوى كل بلد عربي تنظيم مشابه، يهدف إلى رفع المستوى العلمي والمهني للعاملين في مهنة المحاسبة¹.
- بالإضافة الى المنظمات السابقة فقد ساهمت العديد من المعاهد والجمعيات المحاسبية مهنية وأكاديمية في تطوير المفاهيم والمبادئ والإجراءات المحاسبية، وعلى وجه الخصوص الجمعيات والمجالس والمعاهد كجمعية المحاسبة الأمريكية AAA، الجمعية الوطنية للمحاسبين NAA، المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين، وغيرها من الجمعيات المحاسبية الخاصة².

المطلب الثاني: التوحيد المحاسبي وتأثير المعايير المحاسبية في دول العالم

يقصد بالتوحيد المحاسبي تبني معايير المحاسبة الدولية دون اختلاف أو تعارض معها.

الفرع الأول: مفهوم ودوافع التوحيد المحاسبي الدولي

التوحيد المحاسبي هو اعتماد المحاسبة على مصطلحات وقواعد مشتركة ومتشابهة لكل المؤسسات، وإصدار وثائق وقوائم مالية يكون محتواها وتقديمها متطابق من مؤسسة الى أخرى³. لذا يتميز التوحيد المحاسبي عن التوافق أنه تطبيق صارم للقواعد والسياسات المحاسبية فهو لا يقبل اختلافات في الإجراءات على المستوى الدولي، فمهام التوحيد المحاسبي تكمن في إعداد المعايير المحاسبية وإزالة الاختلافات الموجودة بين الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي. وقد يقصد بشكل عام بان التوحيد المحاسبي هو فرض الأسس لدولة ما على الدول الأخرى⁴.

¹ عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص: 18.

² هشام سفيان صلواتشي، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي الدولي، مرجع سابق، ص: 5.

³ Bernad COLASSE, Harmonisation comptable internationale, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, 2009, p: 757.

⁴ حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، دار حنين، عمان، 1995، ص: 42.

ويلاحظ أنه قد اقتصر التوحيد المحاسبي على فرض الأسس المحاسبية لدولة ما على الدول الأخرى وهذا ما يصعب تحقيقه. وفي تعريف آخر يعنى تطبيق معياراً واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات¹ ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على ضرورة توحيد المعايير المحاسبية. ومنه يقصد بالتوحيد المحاسبي توحيد السياسات والممارسات والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية على المستوى الدولي.

ومن الأسباب التي تدعو الى التوحيد المحاسبي الدولي هي²:

- زيادة التجارة والمبادلات الاقتصادية الدولية: اذ تزيد عن 15 ترليون دولار تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في مختلف دول العالم، كما ان من متطلبات الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية WTO تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق³؛
- ازدياد التنافس الدولي: ادى ذلك الى الحاجة القوية لتنسيق الجهود عن طريق منظمة التجارة العالمية بموجب اسس تأتي في مقدمتها استخدام المعايير المحاسبية والتدقيق الدولية؛
- تغيرات في انظمة النقد الدولية، والحاجة الى أسس ومعايير تتعدى الحدود الاقليمية من شأنها أن تضبط التعاملات التجارية والمصرفية والمالية؛
- التطور الكبير في انظمة المعلوماتية والاتصال؛
- الخصخصة في معظم دول العالم، وتزايد نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي اعطت مؤشرات لوجوب ايجاد توازن بين الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار المباشر واحتمالية تضاعفه في المستقبل بين الدول؛
- تزايد نسبة العدوى من الأزمات الاقتصادية والمالية والظواهر الاقتصادية الأخرى وخاصة التضخم، وأسعار الصرف.....؛
- زيادة مساحة الحرية والانفتاح واثر ظهور هيئات ومنظمات محاسبية مالية دولية تدعو الى ايجاد الحلول للمشاكل المحاسبية الدولية.

¹ نبيه بن عبدالرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، 1998، ص: 35.

² صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود (أسباب التباين وتقييم التناسق)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص: 8 و9.

³ بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6/05/2013، ص: 6.

الفرع الثاني: تعريف المعايير المحاسبية الدولية ومسار اعدادها

تعتبر معايير المحاسبة الدولية الأسس السليمة للمعالجة المحاسبية لمختلف الأحداث الاقتصادية.

أولاً: تعريف المعايير المحاسبية الدولية ومميزاتها

المعيار المحاسبي الدولي (IAS/IFRS) هو " بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية ومهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي، ونتائج الوحدة الاقتصادية، بموجبه يتم تحديد الوسيلة للقياس، أو العرض أو كيفية التصرف، أو التوصيل المناسب، عادة ما يلقي هذا المعيار قبولا عاما على المستوى المحلي أو الإقليمي"¹. كما نميز بين " المعيار "و" القاعدة"، فلا يمكن استخدام المصطلحين كمترادفين على الرغم أنه في الممارسة لا يبدو الاختلاف واضحا بينها، فمفهوم المعيار أوسع من مفهوم القاعدة التي تستخدمها البلدان ذات القانون المدني مثل فرنسا، حيث أن المعيار يحدد نمط التصرف في شكل توصيات كما يأخذ طابعا اختياريا، على عكس القاعدة التي تكون دائما إجبارية².

وترجع معايير المحاسبة الدولية إلى عام 1973 حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بمبادرة من هيئات المحاسبة الوطنية في عشر دول³ التي تعد رائدة في هذا المجال⁴، وفي سنة 2001 حل محل اللجنة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وبدعم من IOSCO وهي منظمة دولية لتنظيم ومراقبة الأسواق المالية التي اوصت بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في وقت مبكر من سنة 2000، مما أدى الى انضمام 88 دولة عضو في منظمة IASB. أصدرت معايير المحاسبة الدولية IAS من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية وعددها 41 معياراً لغاية سنة 2000، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء أخرى فانخفض عددها إلى 28 معياراً ساري حالياً. أما معايير التقارير المالية الدولية IFRS صدر منها 15 معياراً لغاية 2014، أما التفسيرات التي صدرت عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية SIC صدر منها 34 تفسيراً لغاية سنة 2000، وتم دمج 24 تفسيراً في المعايير ذات العلاقة، ولا يزال 10 تفسيرات سارية الى غاية 2014. أما التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC فهي 21 تفسير تم سحب ثلاثة ولا تزال البقية سارية الى غاية سنة 2014⁵.

¹ شبيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، دار هومة، الجزائر، 2008، ص: 15.

² CAPRON Michel, CHIAPPELLO Eve, Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, La Découverte, Paris, 2005, p p: 29-31.

³ استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية.

⁴ C. MAILLET, Baudrier, A. Le Manh, Normes comptables international IAS/IFRS, Bertye édition, 2007, p11.

⁵ <http://www.ifrs.org/Pages/default.aspx> الموقع الإلكتروني لمجلس معايير التقارير المالية الدولية

وللمعايير المحاسبية دورا مهما في فرض الرقابة على المؤسسات، فهي تمكننا من معرفة الصحة المالية للمؤسسات وتزويد المستثمرين بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات. كما أن مكونات المعايير المحاسبية تمكن إما من تقوية أو تخفيض الرقابة على المؤسسات عن طريق زيادة أو إنقاص القيود الخاصة بالإفصاح المحاسبي لها¹. ومن أهم الفوائد المنتظرة من تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة على مستوى دول العالم هو تحقيق المزايا التالية:⁶

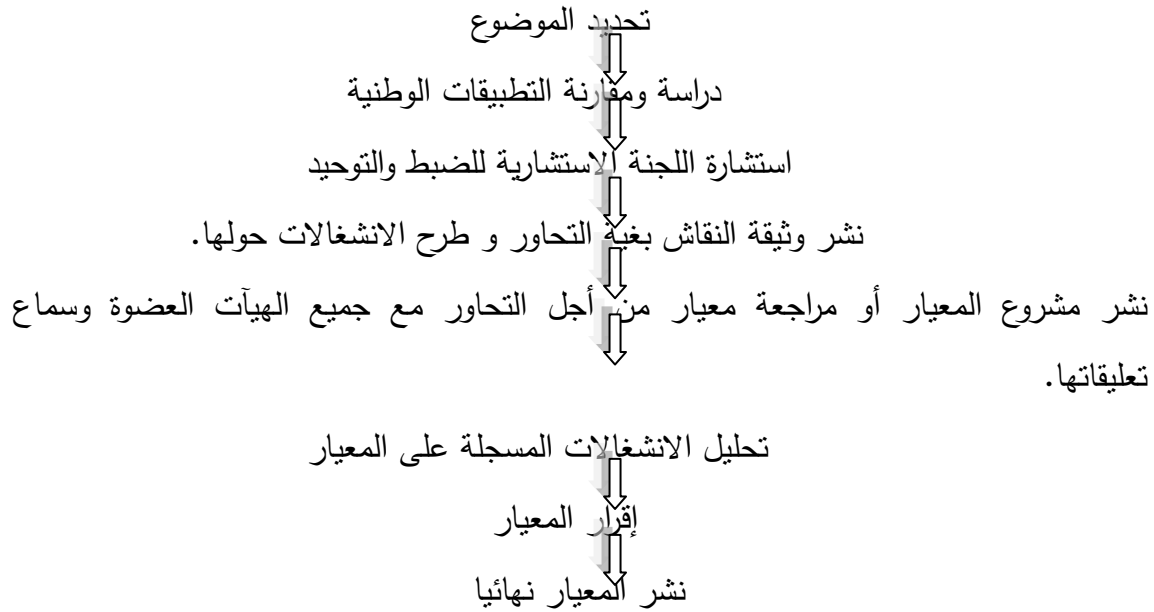
- التناسق والتوحيد الذي يؤدي إلى إظهار الوضعية المالية للمؤسسات بصورة متماثلة وموحدة؛
- قابلية المقارنة: هي إمكانية المفاضلة بين البدائل على أسس سليمة وواضحة من قبل مستخدمي المعلومات المالية؛
- مواكبة متطلبات العولمة، فلا بد أن تطل العولمة مهنة المحاسبة، مثلما ألزم الاتحاد الأوروبي في سنة 2005 المؤسسات المدرجة في البورصة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS.
- إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية الاقتصادية.
- تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية (القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، التمثيل الصادق، الحياد، الحذر، قابلية المقارنة والتوقيت المناسب)، بالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات المناسبة من قبل مستخدمي القوائم المالية، مما يعود بالمردودية على المستوى المحلي والدولي.
- اما خصائص هذه المعايير يمكن ايجازها فيما يلي²:
- تتميز بإطار مرجعي مستند من نموذج التوحيد المحاسبي الأنكلوساكسوني، ومعدة من طرف الممارسين لمهنة المحاسبة؛
- اعداد المعايير يتم بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات؛
- تفضيل مصلحة المستثمرين والمساهمين والدائنين في المؤسسة؛
- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، اي وفق اطار تصوري؛
- توحيد شامل للقواعد المحاسبية وعناصر القوائم المالية، وأهمية الملحق.

ثانيا: مسار اعداد واصدار المعيار المحاسبي الدولي

يخضع إعداد معيار لإجراء صارم يركز على التشاور مع جميع الأطراف المعنية ويمكن توضيح مختلف المراحل الأساسية لإعداد أو تعديل معيار معين من المعايير الدولية للمحاسبة كما يلي:

¹ G. Heem et P. Aonzo, La normalisation comptable internationale: ses acteurs, sa légitimité, ses enjeux, Revue d'économie financière, no.71, 2003, p: 2.

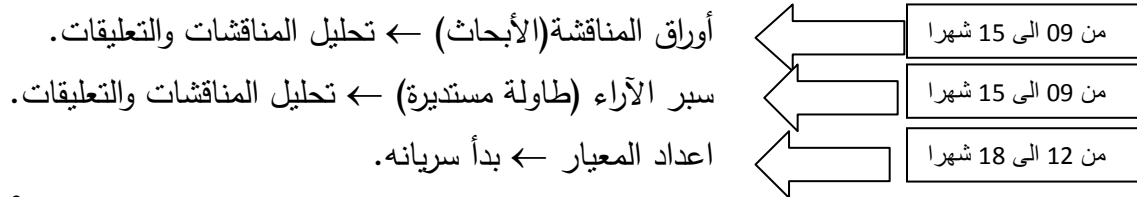
² عاشور كتوش، بلعزوز بن علي، المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS، مداخلته ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 13-14 ديسمبر 2009، ص: 7.



شكل رقم (1-1): إجراءات اعتماد وتبني معيار معين

المصدر: Stephan Brun, L'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006, p : 27.

ويتم حاليا اعداد معايير التقارير المالية من طرف IASB عبر اجراءات تصل الى أكثر من 30 شهر كالتالي:¹



بالتالي لبلوغ الأهداف المرجوة يتطلب هيكلة إجراءات إصدار المعايير المحاسبية والمتمثلة في²:

- ضرورة وجود إطار نظري مقنع حيث تتفق كل المعايير المصدرة مع هذا الإطار؛
- يجب أن تتمتع الهيئة المصدرة للمعايير بالاستقلالية و السلطة و أن تكون بعيدة عن الضغوطات خاصة الخارجية، و يتم تعيين أعضائها على أساس الكفاءة والخبرة كما يجب أن تتوفر على الموارد اللازمة للنهوض بمسؤولياتها؛
- يجب أن تعمل الهيئة المصدرة للمعايير على حماية المصالح العامة و ذلك ما ينعكس في المعايير التي تقوم بإصدارها، و أن تكون إجراءات إصدار المعايير مفتوحة و شفافة؛

¹ Emile ZOLA, Quelle évolution des normes comptables à la suite de la crise financière, options d'approfondissement, L'ENA , Février 2010, p :31.

² Ross M. SKINNER, J. Alex Milburn, Adaptation Française : Nadi CHLALA, Jaques FORTIN, Normes Comptables (Analyse et Concepts), 2ème Edition, Québec, 2003,P: 800.

- القيام ببحوث معمقة حول الموضوع المطروح و نشر نتائجها، من اجل المساهمة في التحضير الفعال لإصدار المعيار، والاستعانة بعلوم أخرى يمكن أن يكون لها أثر على المحاسبة؛
- إن إصدار المعيار لا يتم إلا بعد مرور فترة بعد طرح المشكل و إجراء الدراسة من أجل ترك المجال للأطراف المهتمة لإبداء وجهات نظرها؛
- يجب تفسير بشكل واضح و مفصل الأسباب التي أدت إلى قبول أو رفض معيار محاسبي، و في حالة كون المعيار معقد أو يتضمن إجراءات غير مألوفة يصبح من الضروري تقديم أمثلة تطبيقية أحيانا لتقديم حصص إرشادية أو دورات تكوينية.

الفرع الثالث: تأثير المعايير المحاسبية عبر العالم

يعتبر تأثير معايير المحاسبة الدولية عبر مختلف الدول من خلال التوحيد والتوافق المحاسبي

أولاً: آراء خبراء المحاسبة في وضع معايير دولية

يقول (بول فولكر) رئيس ائماء مؤسسة معايير المحاسبة الدولية ان التطور السريع للأسواق المالية قد عززت الرغبة في التوافق دوليا مع المعايير المحاسبية وأساليب التدقيق، وقد جاء دعم قوي للمعايير الدولية ذات الجودة العالية من عدد من المصادر الاخرى، من ضمنها مفوض اللجنة الاوروبية للأسواق الداخلية، وقد قال (فرنسيس فولكشتاين) خلال تعليقه حول اقتراح اللجنة الاوروبية لوضع لائحة تنظيمية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية "ان تبني لغة مشتركة لإعداد التقارير المالية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في أوروبا سيفيد بشكل كبير الشركات والمستثمرين في تحقيق المزيد من الشفافية ودرجة اعلى من امكانية المقارنة"، وحول ذلك علق (ايزاك هنت) مفوض هيئة الأوراق المالية والصرف الأمريكية قائلاً "لا استطيع ان افكر بهدية للجمهور المستثمر افضل من وضع معايير محاسبية عالمية". وتزايد الطلب على معايير المحاسبة الدولية من قبل المنظمات المهنية للأوراق المالية مثل سوق الأوراق المالية الأوروبية التي تتطلب من شركات الاتحاد الأوروبي المدرجة فيها باعتماد المعايير الدولية ابتداء من سنة 2005. و رغم تحميل مجلس معايير المحاسبة الدولية سبب الأزمة المالية الأخيرة (القيمة العادلة وأثر المعايير المحاسبية الدولية على أسواق الأسهم والاقتصاد) إلا انه بناء على توصيات أعضاء G20¹ انعقد اجتماع في 15 نوفمبر 2008 وفي أوائل سنة 2009 أين قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية تحسين اعداد معايير المحاسبية من خلال ايجاد لجنة IOSCO للرقابة وضمان

¹G20 : l'Afrique du Sud, l'Allemagne, l'Arabie Saoudite, l'Argentine, l'Australie, Brésil, Canada, la Chine, la Corée du Sud, des Etats-Unis, de la France, de l'Inde, de l'Indonésie, de l'Italie, du Japon, du Mexique, du Royaume-Uni, la Russie, la Turquie et l'Union européenne.

الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة عند وضع المعايير المحاسبية، وتتألف هذه اللجنة من المفوضية الأوروبية، وهيئة الرقابة المالية اليابانية، المجلس الأعلى للتعليم، وممثل من السلطات النقدية الرئيسية والتنظيم المالي. ومنه فإن للدول المتقدمة تأثير كبير على وضع معايير المحاسبة الدولية التي بدأ تطبيقها في العديد من دول العالم المتقدم والنامي¹.

ثانياً: المعايير المحاسبية الأكثر تأثيراً في العالم

بداية نحاول رصد أكثر المعايير المحاسبية تأثيراً من خلال تقديم المعايير المستعملة من طرف أكبر 500 مؤسسة² عبر العالم لسنة 2005، حيث يظهر لنا أن معايير المحاسبة الدولية هي الأكثر استعمالاً (200 مؤسسة)، وتأتي المعايير الأمريكية في المرتبة الثانية (176 مؤسسة)، وفي المرتبة الثالثة تأتي المعايير اليابانية (81 مؤسسة)، وهذا يمكن تفسيره بالانتشار والنمو الكبير للمؤسسات الأمريكية واليابانية وانفتاحها على العالم. كما أن أكثر المعايير تأثيراً على البورصات عبر العالم نجد أن 17000 مليون دولار أمريكي يتم تداولها وفق المعايير الأمريكية، بينما 11000 مليون دولار أمريكي وفق معايير المحاسبة الدولية، وهذا الأمر يمكن تفسيره بضخامة سوق المال الأمريكي، ولكن نلاحظ أن معايير المحاسبة الدولية في منافسة مستمرة للمعايير الأمريكية³.

ويمكن تلخيص كيفية تعامل الدول مع معايير المحاسبة الدولية عن طريق الاستطلاع الذي أجرته IASC سنة 1996 في 67 دولة، حيث وجدت أن 56 دولة من 67 دولة إما أن تنظر للمعايير الدولية على أنها معاييرها الوطنية، أو تعد معاييرها استناداً للمعايير الدولية، و 11 دولة فقط من 67 دولة أعدت معاييرها دون الرجوع للمعايير الدولية (مع تشابه عدد من معاييرها مع معايير المحاسبة الدولية)، كما أن عدة بورصات تقبل المعايير الدولية، ويمكن تلخيص نتائج التقرير كما يلي⁴:

08 - دول تستخدم معايير المحاسبة الدولية كمعايير وطنية.

02 - دولتين تستخدم معايير المحاسبة الدولية مع تغطية موضوعات إضافية.

¹ ماجد ماهر فهم سبابا، مدى قابلية معايير اعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين "دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 67.

² والتي تقوم بترتيبها المجلة الأمريكية الشهيرة FORTUNE في مجال الاقتصاد التي تصدر منذ سنة 1930.

³ شعيب حمزة، عمر غاليب، التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية، بحث مقدم لمؤتمر كلية الاقتصاد بجامعة البليدة حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، المنعقد أيام 13-14 ديسمبر 2011.

⁴ فردريك تشوى وآخرون: المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص: 370 و 371.

- 14 دولة تستخدم المعايير الدولية كمعايير وطنية، ولكنها قد تعدلها لتناسب ظروفها المحلية.
- 05 دول أعدت معاييرها منفصلة عن المعايير الدولية، ولكنها قائمة على أسس مشابهة لأسس المعايير الدولية، وتعطي المعايير الوطنية بيانات إضافية فقط.
- 17 دولة أعدت معايير منفصلة عن المعايير الدولية، ولكن على أسس مشابهة في أغلب الحالات، ومع ذلك فبعض معاييرها تعطي اختيارات أكثر أو أقل من المعايير الدولية، ولا توجد أي إشارة أو مرجعية للمعايير الدولية.
- 07 دول مثل السابقة، ولكن كل معيار يحتوي على نص يقارن بين المعايير الوطنية والدولية.
- 11 دولة أعدت معاييرها الوطنية منفصلة تماما عن المعايير الدولية.
- 01 دولة ليس لها معايير وطنية.
- 02 دولتين ليس لها معايير وطنية، ولا تستخدم المعايير الدولية بشكل رسمي.

ثالثا: درجة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في العالم

"اتجهت الكثير من الدول لبذل محاولات جادة للتبني أو التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وفي مسح محاسبي دولي أجرته أكبر سبع شركات محاسبية في العالم تحت عنوان (المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام لسنة 2001) وجد ان هناك تقدما متفاوتا في تحقيق التقارب بين المتطلبات الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية، وحوالي ثلث الدول التي تم مسحها البالغ عددها 62 دولة تستجيب لتحدي التقارب، وتتبنى جدول اعمال فعال وتغيرات مقترحة للمتطلبات الوطنية، على ان نصف الدول التي تم مسحها ابلغت عن فروقات ملحوظة بين الممارسات المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية، إلا انها لم تقترح اجراءات لتقليل الفروقات، ونتيجة للتغيرات الهامة التي طرأت على المعايير الدولية التي يتم النظر فيها ستزيد من هذه الفروقات إلا اذا قام واضعوا المعايير الوطنية بمضاعفة جهودهم لمواكبة التغيرات، وهذا يزيد من العبء الملقى على كاهل المختصين في العديد من الدول، مؤسسات وأفراد. ولقد أبدت الشركات السبع تأييدا لاعتماد اطار واحد في جميع ارجاء العالم للمحاسبة ولإعداد التقارير المالية بناء على معايير محاسبية دولية ذات جودة عالية من اجل زيادة ثقة المستثمرين من خلال مزيد من الشفافية وإمكانية المقارنة للمعلومات المالية المستخدمة في قرارات الاستثمار، وبذلك فهي ستساهم في استقرار السوق المالي والنمو الاقتصادي"¹.

وفي دراسة أجريت حول تطبيق الدول العربية لمعايير المحاسبة الدولية تبين أن 9 دول من أصل 11 شاركت في الاستبيان تعتمد على معايير المحاسبة الدولية، وأن 7 من الدول التسع تعتمد هذه

¹ الخالدي ناهض، متطلبات المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد 15، مارس 2005، ص: 3.

المعايير بصفة كلية وهي: المغرب، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، اليمن، ومصر، وتشمل باقي الدول تونس، السعودية، موريتانيا، علما أن المنظمة العربية تنظم 22 دولة، ويكتسي تطبيق المعايير الدولية في دول الاستبيان صبغة إجبارية في 6 دول: الأردن، فلسطين، لبنان، اليمن، مصر وتونس، في حين باقي الدول المستجوبة تعتمد هذه المعايير بصفة اختيارية كما هو الحال في المغرب وموريتانيا أو بصفة جزئية في باقي الدول، وحسب هذا الاستبيان تتفق كل الدول العربية المشاركة على وجود صعوبات في تطبيق معايير المحاسبة لديها، وعلى تأثير القوانين الجبائية على المحاسبة، بالإضافة إلى 7 دول مشاركة أجمعت على صعوبة ملائمة المعايير الدولية لواقع المؤسسات، وللنظام القانوني التجاري، كما يجمع المشاركون على دور المنظمات المهنية في المساعدة على تطبيق المعايير الدولية من ناحية دورها الاستشاري في التشريع المحاسبي والفاعل عند الاعتماد¹.

"بالتالي من الملاحظ ان دول عديدة اتجهت الى توفيق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وذلك بدرجات مختلفة حسب الظروف البيئية لكل دولة بحيث انه لم يتبقى سوى عدد قليل من الدول التي لم تأخذ خطوات ايجابية في اتجاه التوافق مع المعايير الدولية. ويرجع الخبراء فكرة انتشارها الى احتياجات عصر العولمة المتمثلة في عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة أسواق المال، الأمر الذي انعكس على عولمة المحاسبة، فالمحاسبة هي اساسا لغة الأعمال ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية، الاقليمية والدولية"².

المطلب الثالث: تعريف التوافق المحاسبي الدولي أهميته وأهدافه

يعتبر التوافق مع المعايير المحاسبية أحد أنواع المحاسبة الدولية، والأكثر اعتمادا من مختلف الدول.

الفرع الأول: تعريف التوافق المحاسبي

من الجدير بالذكر أنه وردت في الفكر المحاسبي مجموعة من التعريفات المتعلقة بمفهوم التوافق الدولي، ولقد عرف Wolk & Francis & Tierney التوفيق بأنه درجة من التنسيق أو التماثل فيما بين مجموعات مختلفة من المعايير والطرق وأشكال التقارير المالية، إلا ان هذا التعريف اقتصر على درجة معينة من التناسق والتماثل بين مجموعة مختلفة من المعايير وأشكال التقارير

¹ بيان دراسة الخبير التونسي عبد اللطيف عباس http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=210 (article du 11/06/2007)

² منصور الزين، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر 18/17 جانفي 2010 ص5.

المالية، كما تم تعريف التوافق على أنه عملية زيادة إنسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة¹. أما فيما يخص مفهوم التوفيق "Harmonisation" فإنه يعني تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية السائدة في الدول وذلك بهدف توفير المصدقية والموثوقية في القوائم المنشورة وزيادة إمكانية الاعتماد عليها لأغراض المقارنة ومن ثم زيادة مثالية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات². و هكذا فالتوافق المحاسبي الدولي يقلص مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية ويؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة وهو بذلك يتميز عن التوحيد المحاسبي الدولي الذي يعني توحيد صارم للقواعد والسياسات المحاسبية وتطبيقها على دول معينة، فالتوحيد لا يقبل اختلافات في الإجراءات على المستوى الدولي. وجاء التوافق في احد التعاريف على أنه "تلك الجهود العالمية والإقليمية الرامية إلى تلاشي الفوارق بين نظم ومعايير المراجعة الدولية"³. بالإضافة أنه "عملية زيادة استخدام تناسق الممارسات المحاسبية بوضع حد للاختلافات بينها، وتقليص الفجوة بين أساليب والممارسات المحاسبية المطبقة في مهنة المحاسبة، وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة"⁴.

الفرع الثاني: أهداف التوافق المحاسبي الدولي وأهميته

إن الهدف الأساسي للتوافق المحاسبي لن يتحقق بتوحيد المعايير المحاسبية المطبقة على المستوى الدولي وهذا شبه مستحيل لعدة أسباب من بينها اختلاف البيئات، وإنما يتحقق عن طريق خاصية قابلية المقارنة في المعلومات المالية، وعليه فإن أي جهد لتحقيق التوافق بين هذه المعايير ينصب على حصر وتحليل العوامل والمتغيرات التي تساهم في تقليص أوجه الاختلافات الجوهرية بين معايير المحاسبة المحلية من جهة ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى⁵.

تزامنت أعمال التوافق المحاسبي مع سياق دولي تميز بالهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وبروز التكتلات الاقتصادية وتعاضم دورها في الاقتصاد العالمي، في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة التي شملت كل نواحي الحياة السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وأفرزت توسعا في النشاط

¹ فردريك تشوي وآخرون، ترجمة محمد عصام الدين زايد " المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص: 349 .

² مجدي محمد سالم ، توفيق معايير المحاسبة والمراجعة العربية وأثره على جودة الأداء المهني في الدول العربية ، المؤتمر الرابع : توفيق بيئات عمل منظمات الأعمال أداة التكامل الاقتصادي والعربي في مواجهة تحديات العولمة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 9-11 سبتمبر 2004، ص:9.

³ مصطفى أحمد هديب، المحاسبة الدولية المشكلات المعاصرة والاتجاهات المستقبلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1997، ص: 591.

⁴ محمد عصام الدين زيد، المحاسبة الدولية، الرياض، دار المريخ للنشر، 2004، ص: 344.

⁵ حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص 69.

الاقتصادي للمؤسسات، ما أدى بدوره إلى تطور أسواق المال الذي رافقه احتياج لتبادل المعلومات نتيجة قصور الأنظمة المحاسبية الوطنية، وغياب أدوات قياس واتصال جديدة قادرة على احتواء أنشطة المؤسسات¹.

وكذلك من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية والتي عادة ما تسعى المؤسسات متعددة الجنسيات إلى بلوغها من خلال تخفيض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية²، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهمة بعملية التوافق. ويهدف التوفيق المحاسبي على المستوى العالمي الى تلبية احتياجات المستثمر الدولي وغيره من المستخدمين لأغراض اتخاذ القرارات، وحل المشاكل والتغلب على الصعوبات التي يواجهها المستثمرون الدوليون والشركات متعددة الجنسيات و شركات المحاسبة والمراجعة الدولية³.

¹ مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي: المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص: 119.

² - مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 106.

³ على جابر صالح، نحو إطار مقترح لتوفيق معايير المحاسبة العربية لترشيد -قرارات الإستثمار، مؤتمر المحاسبة الرابع"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 11-19 سبتمبر 2004، ص: 441.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة مع معايير المحاسبة الدولية

سنعرض تجارب بعض الدول المتقدمة في تبني أو التوافق مع معايير المحاسبة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الاتحاد الأوروبي و تجارب بعض الدول الأوروبية، واستعانة دول أخرى بهذه المعايير من أجل وضع معاييرها الوطنية كأستراليا ونيوزلندا، بالإضافة الى عرض نموذج عن معايير محاسبية لدول أخرى كالصين و اليابان وعلاقتها بالمعايير المحاسبية.

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية ببنية محاسبية، تتمثل أساسا في المجالس والهيئات الوطنية والبورصات، وقد بدأ المجلس الوطني للمعايير المحاسبية في الثلاثينات من القرن العشرين بتشكيل لجنة تعنى بإجراءات المحاسبة، ليتحول بعد ذلك لمجلس مبادئ المحاسبة الذي استمر حتى عام 1973م، ثم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، حيث يتولى كل من هذا المجلس (FASB) وكذا المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مهمة وضع المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تم اصدار ما يقرب عن 150 معيارا محاسبيا و 6 نشرات للمفاهيم المحاسبية وغيرها من الإصدارات ونشرات البحث. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، وإن كانت لا تلتزم بها تماما، سواء من حيث العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالي¹. وهكذا ورغم كل الجهود المبذولة من طرف كل من FASB و IASB لوضع خطة لمحاولة الجمع بين المعايير المحاسبية الأمريكية وكذا المعايير المحاسبة المالية الدولية وذلك منذ سنة 2002، اين توصل كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية الى تفاهم مشترك تضمن العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق، والتنسيق فيما بينها قبل أي اصدارات مستقبلية². بالتالي يمكن القول ان المعايير الأمريكية مازالت قائمة، وان FASB مستمر في اصدار المعايير، كما ان المعايير المحاسبية الدولية تحاول التوافق في بعض الحالات مع المعايير الأمريكية. "غير أن التوجه الكبير لمختلف دول العالم خصوصا دول الاتحاد الأوروبي في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير في محاولة الانتقال من تطبيقها للمبادئ المحاسبية الأمريكية GAAP إلى المعايير الدولية المحاسبية وكذا نتيجة ضغط الشركات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت مجبرة

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، دراسة عن تطور عملية صناعة المعايير المحاسبية الدولية، أطلع عليه بتاريخ 2010-04-06، <http://www.gccao.org/smd1.html>.

² منصور الزين، مرجع سابق، ص: 8.

على تطبيق المعايير الدولية بالتوافق مع المعايير الأمريكية (GAAP) في معالجتها المحاسبية¹. دفع هيئة الأوراق المالية إلى اصدار قرار بالسماح للشركات الأجنبية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وذلك في نوفمبر 2007². ولقد صدر بالولايات المتحدة بتاريخ 04 جانفي 2008 السجل الفيدرالي للتسجيلات والارشيف من طرف لجنة عمليات البورصة SEC³، وبذلك تم القبول الرسمي للقوائم المالية التي تم اعدادها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية دون اي معالجة (وان كان ذلك قد تم فعلا سنة 2007)، وبالتالي اصبحت موافقة للمعايير الامريكية (US GAAP)، ما يعطي للمعايير بعدا عالميا⁴. وبشكل عام، فان هناك جهود حثيثة من قبل IASB ومجلس FASB لتضييق هذه الفروقات بين المعايير، حيث تم الدخول في مشاريع⁵ مشتركة لهذا الغرض، أين تم الاتفاق على توحيد بعض المعالجات و التي لا تحتاج الى وقت كبير لتعديلها، وكان من نتائج هذا المشروع الاتفاق على النقاط التالية:⁶

- أولا : أن يتم تعديل بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية ك:
- ✓ تكلفة المخزون: تم اصدار FASB statment N°151 في أكتوبر 2004.
- ✓ مبادلة الأصول: تم اصدار FASB statment N°153 في ديسمبر 2004.
- ✓ التغير في السياسات و التقديرات المحاسبية و تصحيح الأخطاء: تم اصدار 154 في ماي 2005.
- ✓ حصة السهم من الربح: من المتوقع صدور تعديل في الربع الأول من سنة 2006.
- ✓ تصنيف الميزانية.
- ثانيا: أن يتم تعديل المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية كالمناح والمساعدات الحكومية والمخصصات والالتزامات الطارئة.

¹ Subramanyam K. R., John J. Wild, Financial statement analysis, 10e, McGraw – Hill/Irwin, 2009.

² مهند عتمة، المعايير الدولية IFRS و المعايير الأمريكية GAAP أوجه الخلاف، مجلة المدقق، العدد 63-64، الأردن، أوت 2005، ص16.

³ Securities and exchange commission.

⁴ محمد العبد، شلال نجا، مكانة النظام المحاسبي الجزائري الجديد ما بين الإستجابة للمعايير الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013، ص: 4.

⁵ وأشير على سبيل المثال إلى مشروع International Convergence Project Short-Term الذي تم الإتفاق عليه في أواخر سنة 2002.

⁶ مهند عتمة، نفس المرجع، ص: 16.

- **ثالثاً:** أن يتم اجراء تعديلات بالاتفاق بين IASB و FASB في المواضيع التالية: عقود الانشاءات، ضرائب الدخل، المحاسبة في ظل التضخم المرتفع، المشاريع المشتركة، التقارير المرحلية والبحث والتطوير.

وفي سنة 2011 بدأت العديد من الدول المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويتعلق الأمر بكل من كندا والمكسيك في حين ظلت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الوحيد الذي لم يطبق المعايير الدولية المحاسبية واقتصر تعاملها مع المعايير الدولية على احداث توافق جزئي مع البعض منها والعمل من جهة أخرى على احداث تغيير في المعايير الدولية بما يتناسب ومعاييرها المحاسبية. ويفسر البعض من المحللين هذا التباطؤ والتأخير من الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى العديد من الأسباب يكمن أهمها في تكاليف الانتقال للمؤسسات الأمريكية للنظام الجديد وإلى الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية وكذا المعايير المحاسبية الأمريكية وكمثال على ذلك أن المعايير المحاسبية الدولية تمنع استخدام طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً LIFO كطريقة تقييم للمخزون في حين تسمح القوانين الأمريكية بذلك فإذا ما تم الانتقال من (GAAP) إلى IFRS فهذا سيزيد من ضريبة الأرباح على الشركات التي كانت تطبق LIFO بجعل كل ادخاراتها الناجمة عن طريقة تقييم المخزونات تلك خاضعة للضريبة.

في حين اهتمت كندا بوضع معايير مقبولة دولياً وممارسة دور جوهري في اعدادها، إلا أنها اختارت توفيق معاييرها مع معايير مجلس المحاسبة المالية في إطار اتفاقية التبادل الحر في أمريكا الشمالية إذ تعتبر المعايير الكندية أقل تفصيلاً من المعايير الأمريكية حيث تترك مجال واسع للحكم المهني، وهذا ما يجعلها شبيهة بمعايير المحاسبة الدولية، وتساهم كندا في إعداد معايير المحاسبة الدولية محاولة تقريبها من معاييرها¹.

المطلب الثاني: تجربة الدول الأوروبية مع معايير المحاسبة الدولية

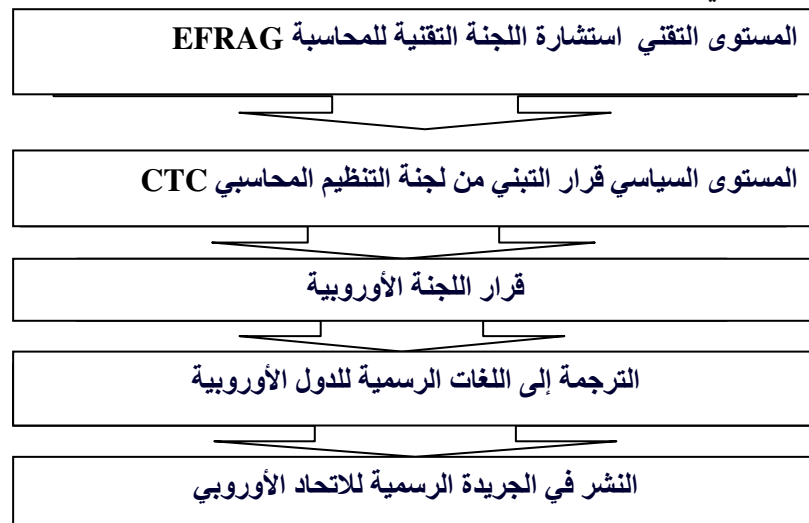
سننتقل إلى تجربة الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة وبعض تجارب الدول الأوروبية بصفة عامة.

الفرع الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

في الاتحاد الأوروبي اعتمدت مختلف الدول المشكلة لهذا الاتحاد المعايير الدولية بموجب القرار الذي صدر سنة 2002، والذي طالب الشركات الأوروبية المسجلة في البورصات والتي كان يبلغ عددها 8000 شركة تقريباً بإتباع معايير المحاسبة الدولية بدءاً من سنة 2005. وبذلك باتت 27 دولة تطبق الشركات فيها تلك المعايير، هذا بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى، وقد تم اعتماد

¹ Labelle.R, Comptabilite au Canada in encyclopédie, CAA Economica, Paris, 2000, p 121.

سائر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع بعض الاستثناءات المتعلقة ببعض التعديلات الأخيرة عليها¹. كما أن الاتحاد الأوروبي أعطى خيارين هما: الخيار الأول ويتضمن حرية تطبيق المعايير الدولية من أجل المؤسسات غير المدرجة في البورصة والحسابات السنوية الفردية بدءاً من سنة 2005 في حين تضمن الخيار الثاني السماح لبعض المؤسسات بتأخير تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى سنة 2007 ويتعلق الأمر بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لها فقط سندات مسجلة في البورصة وكذا إعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات المسجلة في سوق مالي غير أوروبي، وكان كل هذا بهدف الرفع من فعالية وشفافية السوق الأوروبية، وكنقطة انطلاق لتطبيق المعايير تم تشكيل اللجنة الأوروبية للتنظيم المحاسبي (ARC) واللجنة التقنية للمحاسبة (EFRAG) اللتان تتوليان مهمة ضمان الحوار الدائم مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتعبير عن تحفظات دول الاتحاد الأوروبي حول معايير المحاسبة الدولية المستقبلية عند إعدادها، والتأكيد على تاريخ بدء سريان معايير المحاسبة الجديدة في الاتحاد الأوروبي، وإكمال المعلومات الواجب نشرها بتطبيق المعايير الدولية عن طريق التوجهات الأوروبية. كما أن الاتحاد الأوروبي لا يملك إلا قبول أو رفض معيار معين ولا يملك القدرة المباشرة على التعديل². ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (1-2) آلية تبني معايير المحاسبة الدولية في الاتحاد الأوروبي

المصدر: Stephan BRUN, L'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Gualino EJA, paris 2004, p31.

ويرى اتحاد الخبراء الأوروبيين بضرورة اتخاذ خطوات في التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية:

- التأكيد بأن اللجنة الأوروبية للنصح في التقارير المالية تحدث تأثيراً جوهرياً بإعطاء مشاركة أوروبية أكبر في عملية وضع معايير التقارير المالية الدولية.

¹ منصور الزين، مرجع سابق، ص: 7.

² Emile Zola, Op Cit, p: 33.

- تنسيق فعاليات في الدول الأعضاء حول تطبيق هذه المعايير للتأكد من التوافق في التطبيق على مستوى أوروبا ككل.
- الموافقة على عرض اتحاد الخبراء الأوروبيين لفرض تطبيق معايير التدقيق الدولية في أوروبا حتى عام 2005.
- زيادة الجهود لدعم والتأثير على عمليات وضع معايير التدقيق.
- التسريع في البرامج المحلية لتأكيد جودة التوافق مع توصيات اللجنة الاقتصادية للأوراق المالية.
- التحفيز على تطبيق توصيات الاتحاد الأوروبي حول استقلالية المراجعين.

ومنه "قامت مهنة المحاسبة في الاتحاد الأوروبي بجهود كبيرة لتزويد المؤسسات والأسواق المالية بمعايير محاسبية ومعايير مراجعة ذات جودة عالية، وكما هو ظاهر للعيان فإن اتحاد الخبراء الأوروبيين كان يؤدي عمله بطريقة فعالة، وسوف يستمر اتحاد الخبراء الأوروبيين بالعمل باسم المهنة في أوروبا بإصدار قوانين وبتبسيط الضوء على مناطق الاهتمام"¹.

الفرع الثاني: تجربة فرنسا في التوافق المحاسبي الدولي

تعتبر فرنسا من أوائل المدافعين عن نظم المحاسبة الموحدة على مستوى العالم، فقد اعتمدت وزارة الاقتصاد القومي في سبتمبر 1947 أول مخطط رسمي للمحاسبة العامة PCG ، وقد عدل المخطط وأصبح ساري المفعول سنة 1957، وروجع المخطط مرة أخرى سنة 1982 تحت تأثير التوجيه الرابع للاتحاد الأوروبي والخاص بالقوائم المالية الموحدة، وعموما قدم مدونة حسابات، تعريف و شرح المصطلحات، تفسير - عند الضرورة- شكل القيود المدينة والدائنة عند تسجيل بعض الأحداث والمعاملات الخاصة، مبادئ القياس المحاسبي (التقييم)، أشكال القوائم المالية و طرق المحاسبة عن التكاليف المقبولة. حيث لا يمثل PCG في فرنسا عبئا على الشركات، فهو مقبول قبولا عاما، كما ان التعليم المحاسبي قائم على اساسه، وكل القوائم الازمة على سداد الضريبة على الدخل مبنية على هذا الدليل، ويستخدمه مكتب الاحصاء للدولة في اعداد بيانات الاقتصاد الكلي عن طريق تجميع القوائم المالية للمؤسسات². وأحدث PCG في سنة 1999، أين أدمج فيه لوائح لجنة CRC وأتمم على المستوى التشريعي من خلال المواد من القانون التجاري الجديد اعتبارا من سبتمبر 2000³ وقد لا يكون مجال للدهشة القول بأن فرنسا

¹ حسب تصريح رئيس اتحاد الخبراء الاوروبيين GORAN TIDASTROM.

² أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص: 124 و 125 .

³ Ahmed NAIT NADIR , Le passage aux normes comptables internationales IAS- IFRS et impacts financiers, Formation offchoring, Université Ibn Zohr d'Agadir, 2007, <http://www.memoireonline.com>

تفتقد نموذج وضع المعايير المطبق في الدول الأنجلوساكسونية، حيث يعتبر القانون التجاري والتعليمات الخاصة بـ PCG و كل تنظيماتها وقواعدها بمثابة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وهناك متطلبات أخرى قانونية للشركات، فلا يوجد للمنظمات المهنية للمحاسبة من القطاع الخاص أي وضع رسمي، فهي جهات تصدر توصيات فقط ولا تعتبر جهات تشريعية، لذلك فإن المصدر الحقيقي والوحيد لمبادئ المحاسبة المالية في فرنسا هي القوانين المكتوبة، وهناك أربع منظمات مختصة بوضعها:¹

- المجلس الوطني للمحاسبة CNC
- لجنة معاملات البورصة COB
- هيئة خبراء المحاسبة و التنظيمات المحاسبية
- الاتحاد الوطني للمراجعين المعتمدين

ومنذ سنة 2005 أصبحت القواعد المحاسبية و PCG في فرنسا تستند على معايير التقارير المالية الدولية IFRS من أجل توحيد جيد للحسابات المجمعة، إلا أنها ما زالت تحتفظ بخصوصية ارتباط المحاسبة بقواعد النظام الضريبي، وبقيت ثلاث مسودات تحت الدراسة وهي:²

- تطبيق المعايير الفرنسية بالنسبة للحسابات الاجتماعية لجميع المؤسسات؛
 - تطبيق المعايير الفرنسية أو IFRS بالنسبة للحسابات المجمعة التي لا تلجأ الى طلب الاكتتاب العام؛
 - تطبيق المعايير IFRS بالنسبة للحسابات المجمعة التي تلجأ الى طلب الاكتتاب العام؛
- الانتقال من PCG الى المعايير IFRS استلزم تغييرات في القواعد المحاسبية لـ PCG التي تطبق على الحسابات الفردية و المجمعة معا³. إلا أنه يبقى تطبيق العديد من أحكام المعايير اختياري، في حين يجب احترام القواعد التي ينص عليها القانون التجاري الفرنسي حيث يعتبر أعلى مرتبة.

حاليا الانتقال تحقق بالنسبة للعديد من القواعد المحاسبية الفرنسية كالتالي:⁴

- ♦ سنة 1999: تم تغيير الطرق المحاسبية، العقود طويلة الأجل، الحسابات الوسيطة (حسب ما تنص عليه المعايير IAS 8, IAS 11, IAS 34)؛
- ♦ سنة 2002 تغيير المؤونات (حسب ما ينص عليه المعيار IAS 37)؛

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص: 127.

² Pascale REVAULT , article : La normalisation comptable - Etat des lieux en 2010, CREG , Date de mise en ligne : samedi 20 mars 2010, www.creg.ac-versailles.fr.

³ Maryline Benyakhlef, article : "Vers le passage aux nouvelles normes IAS/IFRS, CREG , Date de mise en ligne 28 mars 2004, www.creg.ac-versailles.fr.

⁴ Pascale Revault , Op cit, p :54.

- ♦ سنة 2003 تغيير المعاشات (حسب ما ينص عليه المعيار IAS 19)، ومخصصات المؤنات للإصلاحات الكبرى (حسب ما ينص عليه المعيار IAS 16 و IAS 37)،
- ♦ سنة 2005 تغيير الاهتلاكات (حسب المعيار IAS 16 و IAS 38)، وخسائر القيمة (حسب ما ينص عليه المعيار IAS 36)، والأصول (حسب ما ينص عليه المعيار IAS 2,16,23,38).

الفرع الثالث: التجربة الألمانية في التوافق المحاسبي الدولي

تغيرت بيئة المحاسبة الألمانية باستمرار وبشكل ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية، لذلك وضعت المحاسبة تركيزا كبيرا على وضع خريطة للحسابات على المستوى القومي مثل فرنسا، فقد نص قانون التجارة على العديد من المبادئ المختلفة التي تؤدي الى إمساك الدفاتر*. وفي تحول فجائي غير قانون الشركات في عام 1965 نظام التقرير المالي في اتجاه الافكار البريطانية الأمريكية) و لكن للشركات الكبرى فقط)، وقد تطلب افصاح اكثر واندماجات أقل، و كذلك تقارير نظامية من الادارة، وقد اوضحت تقارير الادارة والمتطلبات الاضافية للمراجعة متطلبا قانونيا من خلال قانون النشر للشركات عام 1969، ويعتبر ذلك تحولا من الأنجلوساكسونية للمحاسبة الألمانية. ثم تلى ذلك تحولا أوروبيا مهما، حيث بدأ الاتحاد الأوروبي (EU) في اصدار توجيهاته الخاصة بالتنسيق في أوائل السبعينات، حيث طلب من دول الأعضاء أن يتضمن القوانين الوطنية، وقد دمجت التوجيهان الرابع والسابع في قانون المحاسبة التفصيلي الألماني 19 ديسمبر 1985، وهذا التشريع جدير بالاهتمام للعديد من الأسباب لعل أبرزها اندماج كل المتطلبات الألمانية للمحاسبة و التقرير المالي والافصاح ومتطلبات المراجعة في قانون واحد، يوصف هذا القانون الواحد بأنه الكتاب الثالث للقانون التجاري الألماني HGB والذي تطبقه كل المؤسسات (من شركات التضامن الى الشركات الضخمة للقطاعين العام والخاص)، كما يقوم هذا التشريع على أساس المبادئ والممارسات الأوروبية. وبناء عليه لا توجد في ألمانيا المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما بالمعنى البريطاني الأمريكي، حيث يختص المعهد الألماني بوضع معايير المراجعة، ويضع ايضا بعض التوصيات والتفسيرات غير الملزمة في أمور المحاسبة المالية¹. بالإضافة الى وجود بعض المنظمات التي لديها تأثير على مهنة المحاسبة في ألمانيا كغرفة المحاسبين (Wirtschafts profe Kammer) باعتبارها الهيئة المنظمة للمحاسبين والمراجعين في ألمانيا². وقد أدى توسع السوق الوطني لرؤوس الأموال ورغبة المؤسسات الألمانية الكبيرة في دخول السوق

*بالأمر orderly keeping book.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص: 134 و 136.

² Ahmed Nait Nadir , Op cit, p :23.

الأمريكي إلى إعداد حساباتها المجمعَة وفق المعايير الأمريكية أو الدولية (مثلا نشرت مؤسسة Daimler-Benz حساباتها المجمعَة في سنة 1993 م وفق المعايير الألمانية والأمريكية، فبينما كانت النتيجة وفق المعايير الألمانية ربح يقدر بـ 615 مليون مارك، أظهرت المعايير الأمريكية خسارة كبيرة تقدر بـ 1900 مليون مارك ألماني)، وبعد العديد من النقاشات بدأ الانفتاح على المعايير الذي استثنى المؤسسات المدرجة في AEG Kap الدولية بحذر شديد عن طريق قانون البورصة من إعداد حساباتها المجمعَة وفق المعايير الألمانية بما يتفق مع توجهاتها الأوروبية، وتهدف اللجنة الألمانية للمعايير المحاسبية لإعداد مرجع محاسبي جديد للحسابات المجمعَة يتفق مع المعايير الدولية والمبادئ المحاسبية الأمريكية¹. وكان للتوجيه الأوروبي رقم 2002/1606 سببا هاما للإصلاح المحاسبي الألماني تحول التوافق المحاسبي الدولي سنة 2004، حيث سمح المشروع الألماني للشركات التي تتعامل بالسندات بتأجيل التحول لمدة سنتين، في حين يمكن للشركات المدرجة في البورصة إعداد قوائمها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. أما القوائم المالية الفردية فكانت لا تزال هناك حاجة لبقائها معدة وفق للقانون التجاري الألماني نظرا لدورها في حساب توزيعات الأرباح وتحديد الدخل الضريبي، مع إمكانية تطبيق المعايير الدولية من أجل توفير معلومات أكثر ملائمة². كما أن الاستمرار في عملية التقارب بين المعايير الألمانية والمعايير الدولية أمر طموح للدولة الألمانية، لكن يواجهه عقبات محاسبية، قانونية، ضريبية وتطبيقية، خاصة ببيئة النظام المحاسبي الألماني. فعلى الرغم من التعديلات التي تم إجراؤها على قانون المحاسبة الوطنية تماشيا مع القواعد المحاسبية فقد قلصت الفوارق بين التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية المعدة وفقا للمبادئ الألمانية، إلا أنه قد بقيت هناك اختلافات بين المرجعيتين. وتم تحديث القانون التجاري الألماني لسنة 2009 من خلال سن " قانون التحديث " من أجل إيجاد بديل بسيط للمعايير المحاسبية الدولية حيث هناك اختلافات بين معايير المحاسبة الدولية والمحاسبة الألمانية حيث لا تعترف هذه الأخيرة بمصاريف البحث والتطوير على سبيل المثال³.

الفرع الرابع: تجربة بريطانيا في التوافق المحاسبي الدولي

في سنة 1970 تكونت لجنة توجيهات معايير المحاسبة المالية من أجل إعداد معايير القوائم المالية SSAP إلا أنها بمثابة توصيات غير ملزمة ولا تتمتع بالسلطة، ولقد جاء قانون الشركات الصادر عام 1988 ليس فقط ليتماشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ولكن لتنفيذ توصيات

¹ Chris Patel, in (ed.) Globalization and Contextual Factors in Accounting: The Case of Germany (Studies in Managerial and Financial Accounting, Volume 23), Emerald Group Publishing Limited, 2011, P: 50.

² <http://www.iasplus.com/en/jurisdictions/europe/germany> الموقع الإلكتروني للتحليل والدراسات المحاسبية

³ Chris Patel, Op Cit, p : 72.

ذلك التقرير، كما أن هذا القانون أوجد مجلس جديد هو مجلس التقرير المالي المشرف على مجلس معايير المحاسبة والذي حل محل لجنة معايير المحاسبة عام 1990 ، يقوم مجلس التقرير المالي بعد أن يأخذ في اعتباره الملاحظات حول مسودة المناقشة والمذكرة التفسيرية للتقرير المالي وكذلك بوضع المعايير المحاسبية¹، التي تعتبر المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين. وقد وضع قانون 1989 العقوبات المفروضة على المؤسسات التي لا تتماشى مع المعايير المحاسبية. كما تقع مسؤولية إعداد معايير المراجعة على عاتق معهد الممارسة المحاسبية، ويؤكد تقرير المراجعة أن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة للمؤسسة وتتماشى مع قانون الشركات². في حين أن مساهمة بريطانيا في المعايير المحاسبية الدولية منذ 1978 دفع إلى توافق المعايير البريطانية مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى أن تطور الأسواق المالية أظهر محدودية الأنظمة المحاسبية الوطنية، زيادة التكاليف بسبب ازدواجية المحاسبة بالنسبة للمؤسسات الفرعية الموجودة في الدول الأجنبية التي تكون محاسبتها مختلفة مقارنة مع محاسبة الشركة الأم³، أوجب على بريطانيا التوجه نحو التوافق الدولي للتقليل من فجوة الاختلاف المحاسبي، وتمت كالتالي⁴:

- إدخال التعديلات التشريعية والنظامية للنص على التزام الشركات المسجلة في سوق المال، أو التي ترغب في التسجيل في سوق المال، بتطبيق المعايير الوطنية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية؛
- تحديد الاختلافات فيما بين المعايير الوطنية الحالية والمعايير الدولية وتعديل هذه الاختلافات للتوافق مع المعايير الدولية ما لم يتعارض ذلك مع الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة؛
- إصدار نسخة معدلة من تلك المعايير يشار لها بمعايير المحاسبة الوطنية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية؛
- إصدار معيار وطني يحدد للشركات كيفية تطبيق المعايير الوطنية المتوافقة مع المعايير الدولية عند تطبيقها لأول مرة؛

- إصدار معيار وطني متوافق مع المعيار الدولي مع كل إصدار جديد للمعايير الدولية. إلا أنه توجد اختلافات بين المعايير البريطانية ومعايير المحاسبة الدولية فعلى سبيل المثال حسب المعايير

¹ مختار مسامح، توحيد أنظمة إعداد تدقيق ومراقبة حسابات الشركات في دول اتحاد المغرب العربي فيما بين الضرورة الاقتصادية والمالية واختلاف التشريعات الوطنية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص: 183.

² Peter WALTON and WALTERAERTS, Global financial accounting and reporting :principals and analysis, Thomson , London,2006, p: 45 .

³ Djamel Benziadi, document, formation sur les Normes et le Nouveau Système Comptable et Financier Algérien,2009, Alger, p:13.

⁴ مأمون حمدان، "تطبيق معايير المحاسبة في سوريا، جمعية المحاسبين القانونيين السورية"، بيروت، 2008، ص: 3.

البريطانية تدرج الأصول الصافية ضمن الأصول الإجمالية لها أما دوليا فالميزانية إجمالية بالنسبة للخصوم وحقوق الملكية بشكل منفصل¹. ورغم أن المملكة المتحدة من الدول المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية وتستضيف بلادها مقر الهيئة الدولية. كما أن أول رئيس للمجلس الدولي هو بريطاني وعمل رئيسا للمجلس البريطاني للمحاسبة، إلا أنها لم يكن لديها خطة محددة للتوافق مع المعايير الدولية، حيث كان المجلس البريطاني يصدر المعايير الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني رغم نشاطها في صياغة المعايير الدولية حيث بدأ المجلس البريطاني في دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية عام 2002. وأصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني ستة معايير اعتبرت خطوة هامة وكبيرة نحو توفيق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية . لذلك فإن استراتيجية التوفيق مع المعايير الدولية كانت تتضمن الإبقاء على المعايير البريطانية، وإن إدخال المعايير الدولية لبريطانيا سوف يكون من خلال معايير بريطانية صادرة عن المجلس البريطاني.²

الفرع الخامس : تجربة هولندا وإيطاليا في التوافق المحاسبي الدولي

تظهر المحاسبة في هولندا العديد من المفارقات، فهي نظام متساهل من حيث متطلبات المحاسبة والتقرير المالي مع معايير ممارسة مهنية عالية، وهولندا دولة قانونية ومع ذلك تتجه المحاسبة نحو العرض العادل، كما تأثر النظام المحاسبي في هولندا بدرجة كبيرة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في حين تأثرت أيضا بباقي دول القارة الأوروبية، وعلى عكس باقي دول القارة الأوروبية كان لمهنة المحاسبة أثارا مهمة على معايير المحاسبة و تنظيماتها. وقد كان الهولنديون من أوائل المؤيدين لمعايير المحاسبة المالية الدولية والتقرير، وقد بذلت لجنة المعايير المحاسبية الدولية إهتماما كبيرا بتحديد الممارسة المقبولة، كما ان هولندا هي موطن العديد من كبرى المنشآت متعددة الجنسية في العالم، و قد تأثرت بالمحاسبة الأجنبية خاصة المملكة المتحدة و الولايات المتحدة. أما في إيطاليا يعتبر الانتقال إلى المعايير IAS-IFRS باعتباره فرصة جيدة للشركات المدرجة في البورصة. ولكن عملية التحضير ومحاولة السباق لم تتماشى. أما الشركات غير المدرجة في البورصة هي من بين الدول القليلة في أوروبا التي سعت بسرعة إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية.³

¹ Paul RODGERS, International Accounting Standards (From UK Standards to IAS), CIMA publishing, 1st edition, USA, 2007, P: 40.

² مأمون حمدان، مرجع سابق، ص: 76.

³ Maryline Benyakhlef, op cit, p:89.

المطلب الثالث: تجربة بعض الدول الآسيوية والاسترالية في التوافق المحاسبي الدولي

توجد العديد من الدول الآسيوية والأسترالية غيرت منظومتها المحاسبية وفق المرجعية المحاسبية الدولية، سنذكر البعض منها على سبيل المثال.

الفرع الأول: تجربة اليابان مع معايير المحاسبة الدولية

أصدر كل من مجلس المعايير المحاسبية اليابانية و كذا المجلس الدولي للمعايير المحاسبية مذكرة تعاون تهدف الى تحقيق توافق بين المعايير المحاسبية اليابانية والمعايير المحاسبية الدولية وكذا تحديد فروقات بين كلا من المعيارين و محاولة تجاوز هذه الاختلافات وذلك ما اطلق عليه اتفاقية طوكيو في 2007 حيث تلى هذا القرار قيام اليابان بتغيير البعض من معاييرها المحاسبية وخلق توافق مع المعايير الدولية، كما أعلن المجلسان في اجتماعهما المنعقد في السادس والسابع من جوان 2011 نيتهما في تعميق تعاونهما لإعداد قرار بحلول العام 2012 حول التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في اليابان. وقد سمح لبعض الشركات المحلية اليابانية إعداد قوائم مالية حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية . ويعتبر اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الياباني خطوة هامة نحو اعتماد اليابان للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بالإضافة أن مشاركة مجلس معايير المحاسبة الياباني المتواصلة في عملية إعداد معايير المحاسبة الدولية يساهم بصورة كبيرة في تطوير مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة. وقد عزز المجلسان بعملهما معاً بموجب اتفاقية طوكيو أواصر العلاقة بينهما وحققا تقدماً جيداً نحو تحقيق أهداف معايير المحاسبة الدولية للاستعمال في أسواق رأس المال. فقد اتفق المجلسان على ضرورة مواصلة جهودهما الرامية للتقريب وإقامة علاقة وطيدة. علماً أنه لم يرق مجلس معايير المحاسبة الياباني على مدى السنوات الأربعة الماضية بتغيير العديد من المعايير اليابانية لتتماشى مع نظيراتها الدولية¹. ففي سنة 2010 أصدرت الحكومة اليابانية (وكالة الخدمات المالية) قراراً يقضي بتطبيق اختياري للمعايير الدولية بداية من 2010 للشركات التي لها أنشطة تشغيلية عالمية حيث أنه وفي نفس السنة تم تسجيل شركة واحدة

¹ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مقال بعنوان مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الياباني يعلنان إنجازاتهما بموجب اتفاقية طوكيو وخططهما للتعاون الوثيق، <http://www.ascasociety.org>.

فقط قامت باختيار التطبيق. بينما لم يسجل إلى اليوم أي قرار رسمي يقضي بتطبيق المعايير الدولية في اليابان يخص الشركات المحلية بشكل الزامي.¹

"حيث تتسم التجربة اليابانية في تعاملها مع معايير المحاسبة الدولية فيما يلي 2 :

- الإبقاء على المعايير الوطنية.

- التأكيد على ضرورة التوافق بين المعايير الدولية واليابانية.

- ينصب التوافق على الخصائص الاقتصادية المتشابهة، وبفهم من ذلك ان التوافق في المعايير لا يتناول المعايير المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة.

- ان الاتجاه المستقبلي هو الإبقاء على المعايير الوطنية رغم جهود التوحيد".

الفرع الثاني: تجربة الصين مع معايير المحاسبة الدولية

عرف الإصلاح المحاسبي في الصين بدايته سنة 1993، وذلك في غضون إصلاحات الاقتصاد التي قامت بها الدولة تدريجيا اعتبارا من سنة 1978 في إطار إعادة توجيه دور الدولة في الإقتصاد بالانتقال التدريجي لإقتصاد السوق. وتبعا لذلك، فقد كان لانفتاح الدولة زيادة الإستثمار الخارجي وتأسيس العديد من الشركات المختلطة بالإضافة إلى تزايد عدد الشركات الخاصة والمشاريع المشتركة، إلى جانب محو النظام الاقتصادي الصيني السابق.

ولقد مس الإصلاح المحاسبي في الصين العديد من الميادين التي يمكن تلخيصها فيما يلي³:

• إعداد معايير محاسبية عامة (قرار 30 نوفمبر 1992، القانون المحاسبي لسنة 1985 المعدل في 29 ديسمبر 1993)؛

• تنظيم مهنة خبراء المحاسبة (مرسوم تنفيذي 3 جويلية 1996 و قانون 31 أكتوبر 1993)؛

• تأسيس قانون الشركات (قانون 29 ديسمبر 1993)

• الإصلاح الجبائي (مرسوم تنفيذي 13 ديسمبر 1993)

• تشريع أنظمة البورصة.

ورغم اسهام عملية الإصلاح المحاسبي في إرساء قاعدة قانونية للمحاسبة الصينية، إلا انها تمت بحذر شديد فقد كانت جد مقيدة بتقرير وزير المالية فقط لـ 7 معايير من بين 30 معيار مقترح منذ سنة 1994 . ولقد انتهت آخر مرحلة لتوفيق معايير المحاسبة الصينية مع معايير المحاسبة

¹ Hu, D , "Case Study of NDK, the First IFRS Adopting Japanese Company: Using the Concept of Business Communication," The Economic Science, Vol.59, No.1, June 2011,p:27-42.

² مأمون حمدان، مرجع سابق، ص: 21.

³ CHEN J.P., CHEN S. et SU X, profitability regulation, earnings management and modified audit opinions: evidence from China, Journal of practice and auditing theory,20 (2),2001,p:9-30.

الدولية سنة 2006، حيث تبنت الصين مبادئ محاسبية أساسية و 3 معايير توصي بممارسات معينة في 14 فيفري 2006، نشرت بعدها عدة تفسيرات لهذه المعايير سنة 2007 و 2008 على التوالي.

ويتضح مما سبق أنه مهما تعددت أهداف الإصلاح المحاسبي في الصين وكثرت تفسيراتها، فإن الغاية الأساسية وراء هذا الإصلاح تكمن في تحقيق توافق تدريجي مع معايير المحاسبة الدولية. وتزامنا مع تقارب القواعد المحاسبية الصينية من معايير المحاسبة IAS/IFRS كان أثر التغيير في المعايير المحاسبية على القوائم المالية محل نقاش الباحثين نظرا لسوء عملية تنفيذها¹.

كما قامت وزارة المالية وبالتحديد الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنظيم المحاسبة بتأسيس فريق عمل كلف بإقناع مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوقيع مذكرة تصادق على انخراط الصين في تبني المعايير المحاسبية. وتم توقيع هذه المذكرة بتاريخ 8 نوفمبر 2006 بين الصين ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

ويعد معهد خبراء المحاسبة لهونغ كونغ أول منظمة مهنية تعترف كليا بالتوافق بين المعايير المحاسبية الصينية والدولية، وهناك احتمال كبير لتقبل هذا التوافق من قبل الاتحاد الأوروبي² كما أجريت بهذا الشأن العديد من المفاوضات مع كل من أستراليا، اليابان، كوريا الجنوبية، روسيا وغيرها من الدول.

وإن سعي الصين لتبني المعايير المحاسبية الدولية يفسر باختيار توجيه النمو الاقتصادي للبلد إلى نظام اقتصاد السوق، والإرتباطات المتزايدة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والصعوبات التي لم تعرف حولا باستعمال الإطار المفاهيمي السابق. وقد واجه هذا الاتجاه الجديد كغيره من الإصلاحات الأخرى بالصين العديد من المعوقات و الاعتراضات حيث اثارت كثرة التلاعب بالنتائج الملاحظ في العديد من الشركات بالإضافة الى وجود عدد كبير من المحاسبين الغير مكونين في مجال المحاسبة المتقدمة والتدقيق، تساؤل واضعي المعايير الصينية حول امكانية تبني المعايير المحاسبية الدولية.

¹ CHEN J ,P, GUL F, et SU X, A comparison of reported earnings under Chinese GAAP versus IAS: Evidence from Shanghai Stock Exchange, Accounting Horizons, vol. 13, n°2 (38), 1999, p: 111.

² CHEN J. P., Su X et Zhao R., « An emerging market's reaction to initial modified audit opinions: evidence from the Shanghai Stock Exchange », Contemporary Accounting Research, 17 (3), 2000, p: 429-455.

الفرع الثالث: تجربة أستراليا ونيوزيلندا مع معايير المحاسبة الدولية

تعد أستراليا من الدول القوية محاسبياً وقد كانت عضواً مؤسساً للجنة معايير المحاسبة الدولية 1973م. كما أن نيوزيلندا تعتبر شريكا مع أستراليا في مجال المحاسبة. وقد اتبعت الاستراتيجية التالية للتوفيق مع المعايير المحاسبية الدولية¹:

- 1- بدأ المجلس الوطني للمحاسبة في عام 1996م بإتباع سياسة توفيق كل معيار وطني مع كل معيار دولي مماثل.
- 2- في 2002م قرر المجلس الوطني للتقرير المالي (مجلس حكومي) إلزام الشركات بمعايير المحاسبة الدولية اعتباراً من عام 2005م.
- 3- اعتباراً من عام 2002م كل مشروع معيار دولي يصدر عن المجلس الدولي، فإن المجلس الوطني يمرر نفس المشروع تحت الصفة الوطنية.
- 4- عام 2004م أصدر المجلس الوطني معياراً يمثل إرشادات تطبيقية تتبع عند تطبيق المعايير الدولية لأول مرة. وفي نفس الوقت أصدر المجلس الوطني قائمة بالمعايير الوطنية المتوافقة مع المعايير الدولية، أو هي المعايير الدولية حرفياً مع إضافة فقرات معينة تتناسب مع طبيعة البيئة الأسترالية أو النيوزلندية.
- 5- اعتباراً من 2005م فإن الشركات في الدولتين ملتزمة بالمعايير الوطنية التي تمثل المعايير الدولية.

المطلب الرابع: نماذج تطوير الانظمة المحاسبية في الدول المتقدمة

يمكن التمييز بين أربعة مناهج لتطور المحاسبة في الدول الغربية المتقدمة (ذات نظم اقتصاديات السوق) وقد قدمت أدبيات المحاسبة على تلك النماذج الرائدة، والتي اعتبرت أساساً لمعظم تبويبات نظم المحاسبة في العالم²:

الفرع الأول: نموذج الاقتصاد الكلي

تشترك أو تعمم المحاسبة في نموذج الاقتصاد الكلي من أهداف الاقتصاد القومي وتقوم على الفروض التالية:

- تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد القومي؛
- تحقق المؤسسة أهدافها الفعالة مع السياسات الاقتصادية القومية؛

¹ مأمون حمدان، مرجع سابق، ص: 17.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص: 121.

- يمكن تحقيق المصلحة القومية اذا كانت المحاسبة في المؤسسة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية القومية.

ولقد اتبعت السويد على سبيل المثال نموذج الاقتصاد الكلي لتطوير المحاسبة.

الفرع الثاني: نموذج الاقتصاد الجزئي

يفترض هذا النموذج ان تتطور المحاسبة وفقا لمبادئ الاقتصاد الجزئي والتي تقوم على الآتي:

- تعتبر المؤسسة مركز النشاط الاقتصادي، والهدف الرئيسي للمؤسسة هو البقاء؛
- احسن استراتيجية للبقاء هي الأمثلية الاقتصادية ؛
- ان المحاسبة باعتبارها احد فروع الاقتصاد تشتق مبادئها وتطبيقاتها من التحليل الاقتصادي.
- والمبدأ الرئيسي في هذا النموذج ان عملية المحاسبة يجب ان تتمسك بمبادئ ثابتة فيما يتعلق بالمبالغ المستثمرة في المؤسسة، وهذا المبدأ ضروري من حيث:
- ان بقاء المؤسسة مستحيلا اذا استنفذ رأس المال الحقيقي؛
- الاهتمام الكبير برأس المال الدائم المستثمر طالما ان المؤسسة تمثل محور أنشطة الاعمال؛
- يجب الفصل بين رأس المال والدخل حتى يمكن اجراء التقييم والرقابة على اعمال المؤسسة.
- وقد توصل المدافعون عن نموذج الاقتصاد الجزئي في المحاسبة الى أن نظام القياس المحاسبي المبني على تكلفة الاحلال يناسب تماما مبدأ الاقتصاد الجزئي، وانه يجب التركيز عليه في كل التقارير المحاسبية، وأحسن نموذج لمنهج الاقتصاد الجزئي في المحاسبة هو ما يطبق في هولندا.

الفرع الثالث: نموذج المعرفة المستقل

تعد الدولة مبادئها وأساليبها من التجربة والممارسة، فاذا كانت المؤسسة هي محل اهتمام المحاسبة، واذا كانت المحاسبة تقدم للمؤسسة خدمات فعالة وكاملة، حينئذ ستتبع كل من المحاسبة والممارسة المحاسبية نفس نموذج التطور. لذلك ينظر الى المحاسبة على انها وظيفة تشتق مفاهيمها وقواعدها من المعاملات التي تخدمها - وليس من مصادر معرفة اخرى مثل الاقتصاد، كما تعتبر المحاسبة علما مستقلا بذاته، ويتطور باستمرار، ويقوم ذلك على الحكم والتجربة الخطأ، ومن الدول التي تطورت فيها المحاسبة كعلم مستقل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الرابع: منهج التنميط أو التوحيد المحاسبي

تنمط المحاسبة وتستخدم كأداة للرقابة الادارية التي تفرضها الحكومة المركزية، ولا شك في ان توحيد المقاييس والعرض والإفصاح يجعل من السهل استخدام المعلومات المحاسبية للرقابة. والتحكم في كافة الأنشطة بواسطة المخططين الحكوميين والسلطات الضريبية وأيضاً المديرين، ويظهر منهج التوحيد المحاسبي في الدول التي تتدخل فيها الحكومات بقوة في التخطيط الاقتصادي حيث تستخدم المحاسبة في قياس الأداء وتوزيع الموارد وجباية الضرائب وما الى ذلك، ومن الدول التي تتبع منهج التوحيد المحاسبي فرنسا.

المبحث الثالث : النظم المحاسبية في البيئة الاقتصادية للدول النامية

تختلف المحاسبة في الدول النامية باختلاف بيئتها الاقتصادية واهدافها السياسية وثقافتها المتنوعة.

المطلب الأول: دوافع التوافق المحاسبي الدولي في البيئة المحاسبية للدول النامية

قبل التطرق الى دوافع وأسباب التوافق المحاسبي في الدول النامية يجب التطرق الى أهم خصائص البيئة الاقتصادية في هذه الدول.

الفرع الأول: خصائص البيئة الاقتصادية والمحاسبية للدول النامية

يعرف العالم تقسيمين رئيسيين للدول من حيث تطورها وحجم التنمية الاقتصادية التي تسودها، دول متقدمة ودول نامية، ولقد تم تلخيص الخصائص والصفات الأساسية للدول النامية في ستة نقاط:¹

- انخفاض مستوى المعيشة، وانخفاض مستوى الإنتاجية؛
- ارتفاع معدلات النمو السكاني؛
- ارتفاع مستوى البطالة؛
- الاعتماد على الإنتاجية الزراعية من ناحية العمالة؛
- الاعتماد على العمالة الأجنبية إلى درجة كبيرة وملحوظة.

إن الدول النامية تفتقر الى الدور الهام الذي تقوم به المحاسبة في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك فإنها لا تعطي اهتماما كبيرا الى تطوير أو تغيير أنظمة المحاسبة حتى تكون قادرة على اعطاء معلومات ملائمة و دقيقة، و قد أوضحت دراسة أجريت من قبل جمعية المحاسبة الامريكية AAA حول المحاسبة في الدول النامية قصورا و ضعفا في كفاءة القوائم المالية لهذه الدول²، حيث يشير تقرير هذه اللجنة الى ان أنظمة المحاسبة في الدول النامية لا تعتبر فقط أنظمة غير ملائمة لإنتاج التقارير المالية، ولكنها ايضا تتقادم بعد فترة تأثير طويلة. وبالتالي فان تحقيق تدفق أفضل للمعلومات المحاسبية بالتوقيت الملائم في هذه الدول انما يتطلب اعطاء الأولوية لتطوير أنظمتها المحاسبية بما يلائم ظروفها البيئية. كما اضافت لجنة المحاسبة في الدول النامية بجمعية المحاسبة الامريكية الى ذلك، ان معايير المراجعة تعتبر أيضا ذات أهمية كبيرة، حيث ان بناء أنظمة محاسبية مالية تعتمد على تطوير معايير المحاسبة والمراجعة سيسهل من تطوير أنظمة محاسبية ادارية.³

¹ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص: 166 و 177.

² نفس المرجع، ص: 107 .

³ محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 141.

ومنه كل نظام محاسبي يتأثر بالبيئة التي يعمل بها، فالمحاسبة في الدول النامية تخضع إلى البيئة التي تؤثر عليها وهي:

- مستوى التطور الاقتصادي: تتصف العديد من الدول النامية باقتصاديات بسيطة نسبياً، لا تحتاج إلى معايير محاسبية كذلك المستعملة في الاقتصاديات ذات المعاملات المعقدة التي تحتاج إلى معايير المحاسبة الدولية¹؛

- مهنة المحاسبة: تفتقر في الكثير من الدول النامية إلى تنظيم مهنة المحاسبة بسبب عدم وجود هيئات مهنية ذات كفاءة تقوم بهذا الدور، بالتالي يصبح أمر تطبيق معايير المحاسبة صعباً.²

- التعليم المحاسبي: يواجه القائمين على التعليم المحاسبي في البلدان النامية تحديين رئيسيين، تحدي خاص بإعادة هيكلة وبناء المناهج الدراسية المحاسبية، والإمكانيات المادية والبشرية لتنفيذ تلك البرامج.

في حين أن الدول العربية تتميز خصائص بيئتها المحاسبية بـ:

- البطء في الاستجابة للمتغيرات والتحديات المعاصرة بالإضافة إلى ضعف حركة البحث العلمي فيها، فالدراسات في المجال المحاسبي تدور حول المفاهيم الأساسية دون التعمق في مشاكل التطبيق³، وتعتبر هذه السياسات المحاسبية عن الركود والتراجع الاقتصادي الذي تعيشه الدول العربية، وليس السبب في ضعف الإمكانيات الاقتصادية العربية أو رأس المال العربي، فهناك هروب لرؤوس الأموال للاستثمار في الولايات المتحدة، كندا، اليابان وأوروبا.

- التباين بين مختلف الدول العربية في الأخذ بمعايير المحاسبة في إعدادها للقوائم المالية، حيث أن المهنة في الدول العربية تعمل في ظل بيئات اقتصادية وسياسية وقانونية مختلفة، ومن ثم فإن إعداد القوائم المالية المدمجة لمجموعة الوحدات الاقتصادية التي تزاو جزءاً جوهرياً من أعمالها في الخارج من أهم الأسباب التي تقف وراء نشأة الحاجة إلى ترجمة القوائم المالية الأجنبية⁴، من هنا فالدول العربية التي تسعى لتطبيق معايير المحاسبة الدولية هي الدول التي تتميز بالانفتاح الاقتصادي، وتوجد بها وحدات اقتصادية تابعة للوحدات الأم في الدول الأجنبية، وبإلقاء نظرة شاملة على النظام المحاسبي في الدول العربية ومدى الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية، على سبيل

¹ Y. DING , et al, Differences between domestic accounting standards and IAS : Measurement, determinants and implications, journal of Accounting and Public, Vol 26, 2007, P: 14.

² P. CHAND, Impetus to success of harmonization : The case of South Pacific Island Nations, Critical Perspectives on Accounting, Vol 16, 2005, P: 219.

³ مطر محمد، محاسبة المسؤولية الاجتماعية- المفاهيم والمزايا ومشاكل التطبيق -، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 144، 2001، ص: 21.

⁴ عاشور عصافيت سيد، الإطار الفكري والتطبيقي لمعايير المحاسبة المصرفية، الجزء الأول، مصر، 2001، ص: 5.

المثال في السنوات الاخيرة في مصر وبسبب تغيرات اقتصادية واجتماعية واسعة من اهمها الاتجاه نحو الخصخصة، وتنشيط سوق المال، تحرير التجارة الخارجية وأخيرا تحرير ادارة الجهاز المصرفي جعل مصر تخطو خطوة رائدة عن طريق اصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية وخاصة في اطار ما يقضي به قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 من قيام الوحدات الاقتصادية بإعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.¹ في حين خطت بعض الدول العربية الخليجية كالسعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة خطوات متقدمة نحو تطبيق معايير محاسبية محلية نظرا لزيادة التعاملات المحلية وزيادة ضخامة الوحدات الاقتصادية الحكومية والخاصة وارتباطاتها العالمية في مجال التجارة والمال الأمر الذي حتم عليها استخدام معايير محاسبية تم تطبيقها عالميا بنجاح في مجال المحاسبة.

الفرع الثاني: أسباب لجوء الدول النامية إلى المحاسبة الدولية

"إن التغيرات الاقتصادية الحاصلة في الدول العربية جاءت معها الحاجة الى تغيير الانظمة المحاسبية لتسهيل منافسة الاستثمارات العربية في الأسواق الدولية. وعلى سبيل المثال ما قامت به حكومة دولة الامارات العربية من اصلاحات للبنية الاقتصادية قبل وبعد تبني المعايير المالية لإعداد القوائم المالية². إلا أن مشاركة الدول النامية في الهيئة المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية منذ البداية جد محدودة، فمن بين مؤسسي IASC توجد دولة واحدة فقط وهي المكسيك، ومنذ ذلك الحين لم ترتفع مشاركة الدول النامية سواء في المجلس وفي اللجان الاستشارية أو في إعداد مسودات العرض أو في تمويل اللجنة، لذلك فإن تطبيق المعايير الدولية من طرف هذه الدول أثار العديد من التساؤلات كانت موضوع العديد من الدراسات، من أجل تحديد الظروف والحالات التي تلائم تطبيق المعايير الدولية في هذه الدول، وازداد الإهتمام بهذه الدراسات بسبب ظهور أسواق مالية في بعض الدول النامية، إضافة إلى زيادة تعامل المؤسسات المحلية في الأسواق المالية الأجنبية. وأشارت إحدى الدراسات أنه في سنة 1999 وجود 19 من بين 30 دولة نامية تطبق مؤسساتها المحاسبة الدولية كليا أو جزئيا، وفي سنة 2006 ارتفعت هذه النسبة إلى 26 دولة. ويرجع إقبال الدول النامية إلى تطبيق المعايير الدولية بتعديلات أو بدون تعديلات إلى الضعف الذي تعاني منه هذه الدول في المجال المحاسبي، حيث تعتبر أن تطبيق معايير

¹ أبو طالب يحيى، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة، القاهرة، 2001، ص: 69.

² بهاء العريني، ليلي الداعور، مقومات تطبيق معايير التقارير المالية في دولة فلسطين، يوم دراسي بعنوان أكاديميون ومحاسبون يطالبون بإيجاد جسم مهني مخول لتنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، يوم 20 مارس 2013، ص: 4.

المحاسبة جاهزة سيوفر عليها كلفة إعداد معايير وطنية، إضافة إلى أن هذا الاختيار يجنبها الاعتماد على بديل قد يكون غير مقبول سياسيا مثلا تبني معايير أمريكية أو انجليزية، وعموما فإن استخدام المعايير الدولية في هذه الدول ساعد على تدعيم نجاح IASC على المستوى الدولي، ولم يبق تطبيقها مقتصرًا فقط على الدول الصناعية الكبرى. ومن جهة أخرى سهل عمل الشركات متعددة الجنسيات والتي كثيرا ما تنشط في هذه الدول.¹

وفي إطار الدراسات التي أجريت من أجل تحليل مدى ملائمة هذه المعايير للنظم الاقتصادية في بيئات معينة كالدول الإسلامية والدول النامية وغيرها، نذكر تلك التي أجريت بين سنتي 2002 و2003 من طرف المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) على دول الشرق الأوسط وشملت كل الدول العربية، وقد تناولت الدراسة أهمية المعايير الدولية لبعض دول الشرق الأوسط في الحصول على التمويل غير المباشر وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يساعد انتشار تطبيقها وجود مكاتب محاسبية أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية. واستعرضت الدراسة أهمية تطور ونمو أسواق المال في دول الشرق الأوسط كعامل حيوي وراء الطلب على المعايير الدولية². و من أسباب لجوء الدول العربية الى التوافق الدولي³:

- اختلاف الكثير من الدول العربية فيما يتعلق بالأنظمة المحاسبية السائدة فيها؛
- عدم تقدم الدول العربية في مجال المحاسبة؛
- ان IASB ينتهج نهجا ديمقراطيا في اعداد و مناقشة معايير المحاسبة الدولية، كما يضم هذا المجلس ممثلين عن منظمات دولية لمعدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية و الاسواق العالمية للأوراق المالية.

وقد تأثرت المحاسبة في الدول العربية و التي لا تختلف ظروفها الاقتصادية كثيرا عن الدول النامية، اذ أن المعايير المحاسبية المطبقة فيها غير منسجمة مع بيئتها واحتياجاتها مما أدى الى ضعف وتفاوت كبير في ممارسة المهنة، ولمواجهة هذه الظروف الاقتصادية فقد أقدمت الكثير من الدول العربية على خصخصة معظم مؤسساتها العامة وجذب الإستثمارات الأجنبية وانشاء المشاريع المشتركة مع الدول المتقدمة والانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وهذا يعني الدخول في ظل

¹ Jean Davide AVENEL, Comptabilité nationales et normalisation internationale, Ellipses édition, paris, 2005, p:187.

² بورويصة سعاد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص: 72.

³ شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، مقترح للتوافق بين الممارسات العربية، المؤتمر الرابع لتوفيق بيانات منظمات الأعمال أداة التكامل العربي في مواجهة تحديات العولمة، سنة 2004، ص: 387.

العولمة والانفتاح الإقتصادي ومن ثم عولمة المحاسبة والالتزام بالمعايير الدولية والابتعاد عن المعايير الإقليمية والوطنية تحت اعتقاد أن هذه المعايير لم يعد لها فائدة و ذلك للأسباب الآتية¹:

- دول العالم لا تعترف بالمعايير المحلية للبلدان الأخرى في ظل العولمة بالتالي لن تقوم باعتمادها للأغراض الدولية كما ان الشركاء التجاريين لن يقبلوا بالمعايير الخاصة في تعاملهم ولكنهم سيقبلون بالمعايير المحاسبية الدولية نظرا لمعرفتهم بها و استخدامهم لها؛
- حتى المعايير المحلية المطورة لن تلقى القبول والاعتراف الذي تلقاه المعايير الدولية؛
- ان وضع المعايير الوطنية الخاصة ما هو إلا صرف أموال طائلة و جهود كبيرة على وضع هذه المعايير، في حين أن هناك جهات معتمدة دوليا تقوم بوضع وإصدار معايير ذات جودة عالية وتناسب الدول كافة في ظل العولمة، مما يوضح إتجاه الدول العربية نحو معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الثاني: واقع وإستراتيجية اختيار النظم المحاسبية في الدول النامية

تختلف الأنظمة المحاسبية في الدول النامية حسب ظروف بيئتها وأهدافها الاقتصادية.

الفرع الأول: إستراتيجية اختيار النظم المحاسبية في الدول النامية

رغم أن الدول النامية تختلف ظروفها البيئية عن الدول المتقدمة، إلا أنها عادة ما تطبق معايير المحاسبة الدولية، أو المعايير المحاسبية لدولة متطورة دون مراعاة لتأثير الاختلافات في الظروف البيئية. لذا يرى بعض الباحثين أن الخطوة الأولى في تطوير المحاسبة في الدول النامية هي وضع مجموعة من معايير المحاسبة الملائمة لإحتياجاتها وظروفها البيئية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي². إلا انه في ظل التوسع الإقتصادي العالمي وتحرير رؤوس الأموال، إضافة إلى التقارب الذي شاهده الدول من تكتلات سياسية واقتصادية يتطلب إستراتيجية جديدة، كان على اقتصاديات الدول النامية التأقلم مع هذا الوضع، وكذلك بالنسبة للمحاسبين على مستوى هذه الدول كان عليهم الإستعداد لمواجهة الاحتمالات التي ستواجهها مهنة المحاسبة والمراجعة ومنها³:

- تكييف وتعديل الأنظمة المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة (إعادة تنظيم المهنة)؛
- قدرة المكاتب المهنية المحلية على مواجهة المنافسة وتطوير أدائها؛
- التأهيل المهني للمحاسب لمواجهة متطلبات العولمة.

¹ إنصاف محمود رشيد، منى سالم حسين، أثر العولمة على معايير المحاسبة الدولية وانعكاساتها على القواعد العراقية، مجلة تنمية الرافدين 68 العدد 24، سنة 2002، ص: 245 و 246.

² محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 142.

³ عبيد بن سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ، الرياض، 2004، ص: 85.

واستراتيجية وضع معايير المحاسبة في الدول النامية لا تتبع نفس الخطوات ، إنما يمكن أن تختلف حسب أربعة استراتيجيات:¹

- 1- المقاربة التطويرية: تقوم على التطوير الذاتي لمعايير المحاسبة دون تأثيرات أو تدخل خارجي، فهي تحدد أهدافها الخاصة للمحاسبة وتحتاج لتطوير تقنياتها ومفاهيمها وتأسيس المهنة والتعليم.
- 2- تطوير المحاسبة عن طريق نقل التقنية المحاسبية: وهو نتيجة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية، ويكون نقل هذه التقنية عن طريق تحديد هدف نقل التقنية المحاسبية، الطريقة التي سيتم نقلها بها، قناة النقل ومستوى التقنية المحاسبية. ويجب أن تقارن فوائد نقل التقنية مع تكاليفها المتمثلة في:

- ✓ نقل التقنية الخطأ أو غير قابلة للتطبيق؛
 - ✓ غياب البنية التحتية الملائمة للتطبيق الصحيح لهذه التقنية؛
 - ✓ ارتفاع الاعتماد على الخبراء الأجانب؛
 - ✓ غياب التوجه نحو تطوير معايير محاسبية محلية؛
 - ✓ فقدان بعض العلاقات والثقافات للمجموعات ذات العلاقة.
- 3- تبني معايير المحاسبة الدولية: ويوجد اتجاهين من حيث مدى قبول هذه الإستراتيجية:
 - الإتجاه الأول: يدعم التبني للأسباب التالية:

- التوافق مع معايير المحاسبة الدولية يحسن جودة المعلومة المحاسبية؛
- يرفع قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية في المحيط الدولي؛
- يسهل المعاملات المالية على المستوى الدولي؛
- تقوية الأسواق المالية وجعلها أكثر تنافسية.

- الاتجاه الثاني: يؤكد على أن لكل دولة عوامل بيئية خاصة والتي تحتاج إلى وضع نظام محاسبي وطني، وحسب كثير من الباحثين، يجب للمعايير المحاسبية لكل دولة أن تتكيف مع ظروف البيئة المحاسبية الخاصة بها، فعدم التناسب بين البيئة المحاسبية ونظام المحاسبة المستعمل فيها يؤدي إلى إنتاج معلومات لا تعبر عن تلك البيئة، وفي هذه الحالة فإن تبني المعايير المحاسبية الدولية لأجل رفع جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية سيكون أمراً مشكوك فيه.
- 4- تطوير معايير المحاسبة: من خلال تحليل المعايير والممارسات المحاسبية للدول المتقدمة في هذا المجال على خلفية العوامل البيئية، أي الأخذ بعين الاعتبار تشخيص العوامل المؤثرة في تطوير المحاسبة في الدول النامية، وتشمل هذه المعايير والممارسات كل من معايير التقارير

¹ Ahmed Riadhi BELKAOU, Accounting Theory, 5ed, Thomson learning, 2004, p150.
<http://books.google.fr/books>

المالية، الإفصاح ومدى تأثيرها على التشريعات السياسية، الإقتصادية، الثقافية، والإجتماعية لهذه الدول.¹

ويمكن تحديد خمس مداخل لتطوير معايير المحاسبة بالدول النامية²:

❖ المدخل الأول: اعداد معايير محلية: اي تطوير معايير محاسبية تدريجيا اعتمادا على الذات وبمعزل عن تجارب الآخرين والتأثيرات المحاسبية للدول المتقدمة، حيث الأساس الذي يمكن استخدامه في تطوير معايير المحاسبة يعتمد على استقرار ممارسات الاعمال والممارسات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية، إذ أن تطوير معايير المحاسبة يكون من خلال التطور التدريجي، بحيث يحقق كل معيار

أو سياسة محاسبية شرط المنفعة العملية للمؤسسات الاقتصادية، مثلما حدث في الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. ويعاب على هذا المدخل أنه في ظل تشابك الأنشطة والعلاقات الاقتصادية بين الدول وتحرير التجارة الدولية وغيرها من الارتباطات الاقتصادية والسياسية في وقتنا الحاضر، فإنه من الصعوبة تطوير معايير المحاسبة في الدول النامية بمعزل عن الآخرين، وحتى إذا كان ذلك ممكنا فإنه قد لا ينجح في تحقيق التعجيل المطلوب في الجداول الزمنية للنمو الاقتصادي والتي تمثل الهدف الملائم للدول النامية.

❖ المدخل الثاني: الاعتماد على معايير إقليمية: يتم وضعها بواسطة مجموعة دول ترتبط باتحاد اقتصادي أو/ وسياسي، حيث تستعين الدولة النامية في وضع معاييرها المحاسبية بالمعايير الإقليمية لدول ترتبط معها بعلاقات اقتصادية و/أو سياسية، بالإضافة الى ان هذا المدخل لا يحتاج الى وقت طويل أو الى تكلفة مرتفعة لعملية وضع المعايير المحاسبية في الدول النامية. ويعاب على هذا المدخل أن الظروف البيئية السائدة في الدول النامية التابعة لنفس الاتحاد مختلفة عن بعضها البعض، وبالتالي المعايير الإقليمية التي يتم نقلها الى الدول النامية قد تكون غير ملائمة لظروفها البيئية، و من ناحية أخرى فان الدول النامية التي ترتبط فيما بينها باتحاد إقليمي، قد لا تستطيع الاعتماد على توفيق المعايير و الممارسات المحاسبية فيما بينها نتيجة لعدم وجود معايير محاسبية خاصة بكل منها.

❖ المدخل الثالث: اتباع معايير المحاسبة الدولية: لقد تبنت العديد من الدول النامية معايير المحاسبة الدولية، إلا انه يعاب على هذه الأخيرة عدم الأخذ في الاعتبار عند تحديدها الإحتياجات الخاصة بالدول النامية، رغم انه من المتعارف عليه أن المحاسبة تؤدي وظيفة خدمية حيث يعتمد نفعها على مدى أخذها في الاعتبار للمتغيرات البيئية السياسية والاقتصادية، الثقافية و القانونية

¹ Ahmed Riadhi BELKAOUI, Op Cit, P 152.

² محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 155.

التي تعمل في نطاقها. فإذا فشلت المحاسبة في ذلك تصبح وظيفتها أو منفعتها غير ملائمة. واتضح من بعض الدراسات¹ أن محاولة توفيق أو توحيد معايير المحاسبة دوليا ليس أكثر من سعي الأعضاء المسيطرين على لجنة معايير المحاسبة الدولية لجعل المعايير المحلية دولية، فعدم التوازن في القوى بين الدول النامية و الدول الأنجلوساكسونية يجعل المعايير لا تناسب الدول النامية ولا تتماشى مع القيم السائدة بها، حيث لا يمكن فصل المحاسبة عن بيئتها.

❖ المدخل الرابع: نقل تكنولوجيا المحاسبة من الدول المتقدمة: يمكن نقل تكنولوجيا المحاسبة الى الدول النامية من خلال ما يلي:

- ✓ أنشطة شركات المحاسبة العالمية و التي لها مكاتب أو فروع في معظم الدول النامية؛
- ✓ تنظيمات التعاون الدولية وغيرها من المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية و المتقدمة للدول النامية؛
- ✓ الشركات المتعددة الجنسية.

حيث أن تأثير التبعية الإستعمارية مازالت قائمة بالنسبة لبعض البلدان النامية سواء اتخذت شكل تبعيته سياسية أو اقتصادية، مما يؤدي الى نقل تكنولوجيا المحاسبة الى الدول التابعة، بالإضافة الى انشاء هيئات لمساعدة الدول النامية في تطوير المحاسبة بها، مثل مساعدة الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات الاقليمية. وتعتبر حالة أندونيسيا مثالا لنقل تقنية المحاسبة من خلال تأثير الشركات المتعددة الجنسية وشركات المحاسبة العالمية وتنظيمات المساعدات الدولية، فقد لوحظ وجود تشابه كبير بين معايير المحاسبة والمراجعة التي يتبعها مجمع المحاسبين الاندونيسي وبين المعايير الخاصة بمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي. ويعاب على هذا المدخل ما قد ينتج عنه من نقل غير واع لجوانب معينة من الممارسات المحاسبية من الدول المتقدمة الى الدول النامية والتي قد لا تلائمها، كما أن المعايير المحاسبية بالدول المتقدمة ليست خالية من العيوب، فإن نقلها مع اختلاف الظروف البيئية للدول النامية ومع ما هو موجود بالدول المنقول منها غالبا ما يؤدي الى تفاقم مثل هذه الجوانب السلبية.

❖ المدخل الخامس: تطوير معايير المحاسبة للدول النامية استنادا الى تحليل مبادئ وممارسات المحاسبة في الدول المتقدمة إزاء المتغيرات البيئية السائدة بها: كما يشار الى هذا المدخل على أنه مدخل البدء من الصفر، اذ يعتمد على تحليل الظروف البيئية (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، التعليمية والقانونية) للدول المتقدمة إزاء مبادئ و ممارسات المحاسبة بها ثم تحديد الظروف البيئية للدولة النامية المعنية ومدى تشابهها مع الظروف البيئية للدول المتقدمة

¹ Etude de Samuels, J.Oliga, Accounting standards in developing countries(1982) ,Perera, Towards a framework to analyze the impact of culture on qccounting (1989).

والتي يمكن اتباع معايير المحاسبة بها. ومن ثم فإن أي معايير محاسبية سوف تنشأ من عملية التحليل السابقة سوف تحقق معياري الملاءمة ثم المنفعة. ويتمشى هذا المدخل مع الإطار المقارن الذي أوصت به لجنة المحاسبة الدولية لجمعية المحاسبة الأمريكية مما يؤدي الى تجنب الانتقادات الموجهة للمداخل السابقة. ورغم ملائمة هذا المدخل لتطوير معايير المحاسبة بالدول النامية، فإنه قد لقي اهتماماً قليلاً من هذه الدول، بسبب القبول غير الواعي لأنظمة أو أنماط محاسبية خاصة بدول متقدمة. حيث يتم التوافق المحاسبي في بعض الدول العربية عن طريق إصدار معايير وطنية مثل مصر، الأردن، العراق، ودول الخليج¹. أما على مستوى التكامل العربي فقد أنشأت هيئة المحاسبة والمراجعة لمجلس التعاون بين دول الخليج العربي (التي طورت معاييرها على ضوء الإقليمية الخليجية GCCAAO) بهدف تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول المجلس، وتحقيق التنسيق والتوحيد والتكامل الدولي بينها، وعلى الأخص مراجعة وإعداد معايير المحاسبة والمراجعة وقوانين السلوك المهني. ومن ناحية أخرى هناك اتجاه دولي لتبني معايير التقارير المالية الدولية خاصة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية والمدرجة في البورصة.

الفرع الثاني: استراتيجية التوجه نحو معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية

تتمثل استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية لهذه الدول والهيئات العربية لتتوافق مع الاتجاه العالمي لتبني المعايير الدولية للمحاسبة فيما يلي:²

- الاستراتيجية الأولى (1): قصيرة الاجل (بناء على التجربة الماليزية)
 - البقاء على المعايير القائمة كما هي و استكمال اصدار النقائص؛
 - ادخال تشريع جديد او اجراء تعديل قانوني يسمح للشركات المتعاملة دوليا والمقيدة بسوق المال؛ في تطبيق المعايير الدولية، على أن تستمر باقي المؤسسات في الالتزام بتطبيق المعايير القائمة.
- الاستراتيجية الثانية (2): طويلة الاجل (بناء على التجربة الامريكية و اليابانية)
 - تشكيل فرق عمل لكل معيار؛
 - تحديد نقاط الاختلاف و التوافق مع المعايير الدولية، و اصدار مسودة لكل معيار مخالف وجلسات استماع؛
 - تبني مشروع متكامل لتسوية الفروق خلال فترة زمنية محددة و مناسبة.

¹ D.j gannon and alex ashwal, financial reporting global, journal of accountanig, online issues septembre 2004,p21.

² محمد شريف توفيق، حسن علي محمد سويلم، استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة تجربة دول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة إختبارية دولية مقارنة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 2005، ص: 62.

➤ الاستراتيجية الثالثة (3): قصيرة الاجل (بناء على التجربة المصرية)

- استكمال ترجمة المعايير الدولية الباقية؛
 - البقاء على المعالجة القياسية بحيث تتماشى مع المعايير الدولية، و إلغاء أي معالجات أوبدائل معالجات أخرى قد يسمح بها و تختلف عن متطلبات المعايير الدولية؛
 - اصدار نماذج قوائم مالية تتماشى بالضبط مع المعايير الدولية للمحاسبة؛
- ويمكن توضيح الاستراتيجية المتبعة في التوافق المحاسبي الدولي لكل من السعودية، مصر ودول الخليج في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): واقع توافق بعض الدول العربية مع معايير المحاسبة الدولية

البند	دولة المملكة العربية السعودية	دولة جمهورية مصر العربية	هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي (6 دول)
استراتيجية بناء المعايير	وطنية و اسلامية بخلفية المعايير الامريكية	ترجمة المعايير الدولية مع تطويعها محليا	اقليمية بخلفية المعايير الامريكية
عدد معايير المزاوالات المصدرة	15+1 اسلامي لمحاسبة الزكاة 2+ محلي (*) ¹ = 18	20+8 (منها 7 مشترك بين الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة الاقتصاد)=21	13
معايير الاطار الفكري المصدرة	2 (أهداف و مفاهيم المحاسبة)	بدون اطار فكري	2 (أهداف و مفاهيم المحاسبة)
تصنيف المعايير (و لغتها)	لا تصنيف محدد (العربية)	لا تصنيف محدد (العربية)	لا تصنيف محدد (العربية)
وجود سوق مال النمو الاقتصادي	يوجد	يوجد	يوجد
عدد مواقع الانترنت للمهنة و لغاتها	1 انجليزي / عربي الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: www.scopa.org.sa	1 انجليزي / عربي الجهاز المركزي للمحاسبات: www.cao.gov.og	1 انجليزي / عربي هيئة المحاسبة و المراجعة لمجلس التعاون الخليجي: www.gccao.org
المهنة (اختبارات الزمالة وقواعد السلوك و مراقبة جودة الأداء)	متقدمة	متقدمة	متقدمة جدا
تصنيف هيئة "ديلويت" لتبني المعايير الدولية	المعايير الدولية غير مسموح بها للشركات المسجلة محليا بسوق المال	المعايير الدولية ملزمة لكل الشركات المسجلة محليا بسوق المال	- المعايير الدولية غير مسموح بها للشركات المسجلة محليا بسوق المال في بعض دول الخليج -المعايير الدولية ملزمة لبعض الشركات (البنوك) المسجلة محليا بسوق المال في دول الخليج الأخرى
تقييم أولي للحاجة لتوفيق معاييرها دوليا	تحتاج في حالة تعامل منشأتها دوليا	احتياج محدود في حالة تعامل منشأتها دوليا	تحتاج في حالة تعامل منشأتها دوليا
الإستراتيجية المقترحة للتوفيق مع المعايير الدولية	استراتيجية (1) و/أو (2)	استراتيجية (3)	استراتيجية (1) و/أو (2)

المصدر: محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 7-9.

¹ (*) معايير محلية: هي معايير للمحاسبة صادرة في دولة أو هيئة ليس لها أي مقابل سواء في المعايير الدولية أو معايير الدول الأخرى، وتنشأ من الظروف المحلية فقط. ويسري ذلك على المعايير الاسلامية الصادرة في دولة المملكة العربية السعودية ومعايير المصروفات التسويقية والإدارية والتقارير المالية الأولية الصادرة بالسعودية. ووفقا لهذه الاعتبارات، فهي بطبيعتها غير متجانسة مع المعايير الدولية وليست محلا للعلومة.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في التوافق مع معايير المحاسبة الدولية

سنعرض بعض تجارب الدول العربية في تطوير أنظمتها المحاسبية في ظل التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي.

الفرع الأول: تجربة بعض دول المشرق العربي

سننتقل الى أهم الدول التي كانت سباقة الى تطوير أنظمتها المحاسبية بالاعتماد على المرجعية المحاسبية الدولية.

أولاً: تجربة مصر

لقد ظهرت في مصر متغيرات متعددة نتجت عن متغيرات اقتصادية واجتماعية واسعة، من أهمها الإتجاه نحو التخصص، تنشيط سوق المال، تحرير التجارة الخارجية وتحرير إدارة الجهاز المصرفي الأمر الذي جعل مصر تخطو خطوة رائدة عن طريق إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية¹. حيث تم التوصية من طرف النقابة التجارية المصرية بإتباع مصر لمعايير المحاسبة الدولية عند عقد المؤتمر الدولي للمحاسبة في ديسمبر 1980 بالقاهرة². ومنه تم إعداد معايير المحاسبة المالية في مصر بناء على ترجمة معايير المحاسبة الدولية، مع ادخال تعديلات طفيفة كي تتناسب مع الظروف المصرية، و تم اصدار المعايير المصرية من طرف وزارة الاقتصاد³ (وزارة التجارة الخارجية حالياً)، و الجهاز المركزي للحسابات، وحتى سنة 2002 تم اصدار 20 معيار محاسبي مصري، فقد قام الجهاز المركزي للحسابات بتحديث ثمانية معايير طبقاً للإصدارات الجديدة لـ IAS/IFRS سنة 2003. و يمكن تقييم معايير المحاسبة المصرية كالتالي⁴:

- تم بناء معايير محاسبة مالية للقطاع العام وقام بإصدار هذه المعايير الجهاز المركزي للحسابات، اما القطاع الخاص فمن طرف وزارة التجارة الخارجية حالياً مع غياب دور واضح لجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية؛

- لا توجد اي معايير محاسبية أصدرتها هيئة سوق المال المصرية للشركات التي تتداول اوراقها بالسوق المالية؛

¹ أبو طالب يحي، مرجع سابق، ص: 113.

² J. Samuels, J.Oliga, Accounting standards in developing countries , International Journal of Accounting, 18 (fall), 1982, p:69-88.

³ صدرت المجموعة الأولى من المعايير بقرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، ثم أعقبه صدور التعديلات في هذه المعايير بالقرارين الوزاريين رقم 256 لسنة 1998 و 345 لسنة 2002.

⁴ محمد شريف توفيق، حسن علي محمد سويلم، إستراتيجيات توفيق المعايير الوطنية و العربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة، مرجع سابق، ص: 39 و 40.

- صدرت المعايير المصرية كترجمة لأهم المعايير الدولية في ما عدا بعض التعديلات الطفيفة بما يتماشى مع البيئة المصرية، والموضوعات التي لم يتم معالجتها وفقا للمعايير المصرية يرجع في معالجتها الى المعايير الدولية للمحاسبة الى حين صدور المعايير المصرية.

ثانيا: تجربة الأردن

إن البيئة المحاسبية الأردنية ضيقة ومحدودة، حيث يعمل الأردن على الانخراط في الاقتصاد العالمي عن طريق التحول إلى اقتصاد السوق فقد إنضم إلى منظمة التجارة الدولية والشركات المتوسطة مع الاتحاد الأوربي، ومع منظمة التجارة الحرة مع و.م.أ، ومن جهة ثانية هناك عدة هيئات (هيئات الأوراق المالية التي تنظم البورصة، البنك المركزي الاردني الذي يطور البيانات المالية واعمال البنوك وفق احدث المعايير الدولية، يضاف الى ذلك مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة التي أنجزت تعديلات على قانون الشركات¹ من اجل تحديثه ليواكب المستجدات المتغيرة) هذه الهيئات تعتمد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتدقيق، والتي أصبحت واردة في القوانين والتشريعات الأردنية، التي تلزم الشركات الاردنية والمهنيين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية²، بالرغم أن البيئة الأردنية تحتاج الى التطوير إلا أنها انطلقت من دائرة المتطلبات المحاسبية والتدقيقية المحلية إلى رحاب الساحة الدولية³.

وفي دراسة أجريت على 51 شركة مساهمة صناعية مدرجة في بورصة عمان في نهاية سنة 2000 تم قياس وجود نظام محاسبي واضح و ملزم من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية هي:⁴

- الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- وجود تشريعات ملزمة لتطبيق النظام المحاسبي؛
- وضوح النظام المحاسبي، واشراك المحاسبين في اعداده و تطويره.

¹ قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته الى غاية قانون رقم 17 لسنة 2003 الدال على الزامية تطبيق المعايير المحاسبية من خلال المواد التالية: المادة 62: واجبات مدير الشركة: على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو هيئة مديريها اعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية، وفقا لمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية المتعارف عليها. والمادة 184: يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها و دفاترها وفق معايير المحاسبة و التدقيق الدولية المعتمدة. بالاضافة الى وجوب تطبيق معايير و قواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها و المعتمدة من الجهات المهنية المختصة.

² ظاهر شاھر القشي، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة العربية للإدارة المجلد 29 العدد 2 ، ديسمبر 2009، ص: 178.

³ عبد الناصر نور، طلال الحجازي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الاسراء، الأردن، بدون سنة نشر، ص: 11.

⁴ وليد صيام، العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة: دراسة ميدانية مطبقة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد9، العدد 2، ماي 2002، ص: 221 و 224.

ويظهر من نتائج دراسة تطبيقية على المهنيين في الأردن حول أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أن:¹

- الشركات الاردنية خاصة المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
 - وان جميع عينة الدراسة اتفقت على أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - يعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرطاً لنجاح الاتفاقات التجارية الدولية.
- غير أنه في دراسة أجريت في الأردن كأحد الدول النامية تبين أن هناك مجموعة من الصعوبات تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن وهي: تميز البيئة الاقتصادية الأردنية بأنها أصغر وأقل ديناميكية من تلك التي تسود في معظم الدول المتقدمة، عدم إمكانية تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية في بعض المجالات المحاسبية، و وجود كثير من المؤسسات الصغيرة في الأردن².
- ومن أجل عولمة المحاسبة في الاردن واللاحق بالمسيرة الاقتصادية العالمية لابد من رفع مستويات الوعي والتدريب التعليمي و المهني، ازالة كل العوائق في التشريعات القانونية المحلية بإلغاء الفوارق بين القواعد المحاسبية المحلية والدولية وادخال تكنولوجيا الإتصالات الى مهنة المحاسبة لتسهيل عملية الإتصال.

ثالثاً: تجربة فلسطين

اتجهت الكثير من المؤسسات في فلسطين لبذل محاولات جادة لتبني المعايير الدولية، وكان على رأسها جمعية المحاسبين من خلال لجنة المعايير التي قدمت إسهامات ملموسة في هذا المجال. ولكنها لقيت مشكلات متفاوتة بسبب طبيعة المجتمع الفلسطيني الخاصة³. وفي سنة 1997 تم تعميم العمل بقانون تنظيم مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات رقم 10/1961 (الاردني) في جميع الاراضي الفلسطينية، وفي سنة 2005 أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانوناً جديداً لتنظيم مهنة التدقيق لكنه لم يرقم بأي دور لتنظيم المهنة، اما من ناحية الجمعيات المهنية فتوجد في فلسطين ثلاث جمعيات مهنية تعنى بمهنة المحاسبة والتدقيق اثنتان منها في قطاع غزة (جمعية المحاسبين و المراجعين الفلسطينية تأسست سنة 1979 ووصل عدد أعضائها في بداية 2010 الى 6000 عضو منتسب، جمعية مدققي الحسابات 1997) وواحدة في الضفة الغربية (جمعية

¹ ظاهر شاهر القشي، مرجع سابق، ص: 187.

² خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الشارقة، الطبعة 1، 2008، ص: 29.

³ - الخالدي ناهض، مرجع سابق، ص: 40.

مدقق الحسابات القانونيين و التي تأسست سنة 1986) واقتصر دورها على الدور النقابي والسياسي دون تنظيم للمهنة. فبالنظر الى واقع مهنة المحاسبة حاليا نجده يتميز بالضعف و البعد عن المهنة.¹

ويعتبر تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية واضح من خلال مجلة المحاسب الفلسطيني " لهذا عملنا في دولتنا الواعدة على هذا المنهج، وأعلننا أننا نتبنى في فلسطين المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق على أن نبدأ كمرحلة أولى على تطبيق الممكن منها وصولاً إلى تبنيها بالكامل وفق ظروف تطور بلدنا ووصوله إلى مرحلة الاستقلال الكامل في القريب ان انشاء الله سياسيا واقتصاديا". وبالنظر الى الواقع الفلسطيني نجد انه لم يوضع أي معايير محاسبية يلتزم بها ممارسي مهنة المحاسبة والشركات في العمل المحاسبي، حيث يلاحظ انه جزء من الشركات والمحاسبين يسترشدون وبشكل فردي وطوعي بمعايير المحاسبة الدولية، وبمعايير اعداد القوائم المالية الدولية بدرجات متفاوتة، كما تقوم الشركات المسجلة بسوق فلسطين للأوراق المالية بنشر قوائمها المالية تطبيقاً لبدأ الشفافية والإفصاح. ومن الممكن ان تواجه فلسطين عدة مشاكل من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية للأسباب المتمثلة في التكلفة الهائلة التي ستتكبدها الجهات المعنية من خلال تأهيل القوى العاملة للتأقلم مع المعايير الدولية وممارستها وتطبيقها، عدم تمكن بعض الشركات من مجازاة تلك المعايير قد يخرجها من السوق مما يشكل ضرر للاقتصاد الوطني، وفي حالة اتباع المعايير الدولية سيؤدي الى الغزو الاقتصادي الاجنبي مما سيؤدي الى الفقر و البطالة بنسب اعلى مما هي عليه بالإضافة الى ان الوضع السياسي غير المستقر سيؤثر سلباً على هذه المعايير.²

رابعا: تجربة سورية

لقد بدأت سورية منذ سنة 2000 في اصلاح البنية الاقتصادية من أجل تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار،³ بالتالي بدأ الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وتكمن أهمية تطبيقها في سوريا من خلال التطور الاقتصادي الذي تشهده سوريا والاتجاه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية والحاجة الى تطوير كافة النظم

¹ عصام محمد البحيصي، نحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين: تقييم الوضع الحالي للمهنة، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد 18، العدد 2، جوان 2010، ص: 1256 و 1257 .

² ماجد ماهر فهم سابا، مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين "دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص: 47 و 51.

³ دينا موفق ذهبي، مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سوريا، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، سنة 2007، ص: 69.

الادارية والمالية المطبقة في الشركات، ولاسيما السعي نحو تطبيق النظم العالمية في هذا المجال، بالإضافة الى زيادة عدد البنوك وشركات التأمين الخاصة المرتبطة بمؤسسات مالية تطبق معايير محاسبية دولية أو تتعامل عادة مع شركات تطبق هذه المعايير، كما ان شركات النفط المحلية ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. اما متطلبات و مستويات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية تتمثل في:¹

❖ التأهيل العلمي والعملية: قامت جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا بعقد الدورات التدريبية وورش العمل التي يكون موضوعها معايير المحاسبة الدولية والتي يشارك فيها مجموعة من المختصين الاكاديميين والممارسين لمهنة المحاسبة والتدقيق، وتضمن معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين، بالإضافة الى تطوير مناهج كليات الاقتصاد والأعمال لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية للطلبة من تخصص المحاسبة بشكل خاص.

❖ الانظمة و القوانين التي تطالب بتطبيق المعايير: يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية الى اسس قانونية تستند اليها المؤسسات الاقتصادية، لذا اصدرت سورية قوانين من أجل تطبيق هذه المعايير في الشركات السورية.²

❖ دور المؤسسات الاقتصادية السورية: بدأت بتعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

خامسا: تجربة العراق

فضلا عن امتداد ابعاد المحاسبة في العراق دوليا فان لجذورها ابعادا تاريخية عميقة، حيث ان المحاسبة في العراق ذات أسس تشريعية، إذ أن التشريع و القانون هو الذي يؤطر المحاسبة ويوجهها ويحددها، كما أنها محاسبة وظيفية اذ تقوم بأداء وظيفة محددة ومعنية، أما التعليم المحاسبي في العراق فيغلب عليه طابع النفعية، حيث أن معظم المناهج التعليمية المحاسبية تكتفي بالحد اللازم او دون المطلوب، حيث ان المنهج لا يعد الطالب للحياة المهنية بكفاءة، بينما يشكل القرن 21 تحديا كبيرا في العراق والوطن العربي اذ لا يمكن قبول محاسبة لا تستجيب لعالم

¹ مأمون حمدان، مرجع سابق، ص: 24 و 28.

² قانون سوق الأوراق المالية (المرسوم التشريعي رقم 55 لسنة 2006) و هو إلزام المؤسسات المسعرة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، مرسوم الاستثمار رقم 8 لسنة 2007: حيث ألزم المستثمرين في أي مشروع بمسك محاسبة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. والمرسوم رقم 490 بتاريخ 26 ديسمبر 2007 ألغى المرسوم التنظيمي المتضمن النظام المحاسبي الموحد رقم 287 لسنة 1978 وأتى بنظام منسجم مع معايير المحاسبة الدولية وأصبح واجب التطبيق في شركات القطاع العام.

المنافسة والسرعة والكفاءة والتطور الدائم¹. لذلك تم تشكيل مجلس المعايير و القواعد المحاسبية في العراق² ، وحددت مهامه في³:

- دراسة ووضع المعايير المحاسبية و الرقابية و تطويرها وإقرارها؛
 - ابداء الرأي في مشروعات القوانين و الأنظمة المحاسبية والرقابية؛
 - اقتراح التعديلات و التشريعات المحاسبية والرقابية؛
 - ابداء المشورة الفنية في الأمور المحاسبية والرقابية الى الجهات ذات العلاقة بما لا يتعارض مع اختصاصات الوزارات والجهات غير المرتبطة بها والدوائر الاخرى في الدولة؛
 - التنسيق والتعاون مع المؤسسات والمنظمات العلمية والمهنية داخل العراق وخارجه؛
 - تكون القواعد والمعايير التي يقرها المجلس ملزمة للجهات ذات العلاقة ما لم تتعارض مع القوانين والأنظمة؛
 - في حالة تعارض قرارات المجلس مع أي من التشريعات النافذة يتولى ديوان الرقابة المالية رفع التوصية الى مجلس الوزراء أو الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم لتعديل تلك التشريعات.
- ويلاحظ على هذه المهام أنها واسعة وذات شقين أساسين الأول يتعلق بالمعايير المحاسبية والثاني يتعلق بمعايير التدقيق فضلا عن المهام الثانوية في ابداء الرأي و المشورة الفنية واقتراح التعديلات في القضايا المحاسبية والرقابية. حتى سنة 2000 يكون قد مضى على انشاء المجلس 12 سنة وأصدر خلال هذه المدة 12 معيارا محاسبيا عدى أدلة التدقيق الثلاثة، والمعايير المحاسبية الصادرة لا تعدو عن كونها ترجمة للمعايير المحاسبية الدولية وهي مطابقة لها ماعدا قليل من التعديلات الطفيفة.

الفرع الثاني: تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خطت بعض الدول العربية والخليجية كالسعودية، الكويت، والإمارات العربية المتحدة خطوات متقدمة نحو تطبيق معايير محاسبية محلية نظرا لزيادة التعاملات المالية وزيادة ضخامة المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة، وارتباطاتها العالمية في مجال التجارة والمال الأمر الذي دفع بها إلى استخدام معايير محاسبية تم تطبيقها عالميا بنجاح في مجال المحاسبة⁴. ومجلس التعاون لدول الخليج العربية يتكون من 6 دول (السعودية، الكويت، قطر، الإمارات،

¹ رياض عبد الله، طلال الحجازي، منظور فلسفي بين السياسة والمحاسبة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية: حالة العراق، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الخامس، العدد الأول، ماي 2002، ص: 94.

² بموجب الأمر صادر عن ديوان رئاسة الجمهورية رقم 10542 في 22 مارس 1988.

³ رياض العبد الله، طلال الحجازي، نفس المرجع، ص: 98 و 99.

⁴ - ماجد ماهر فهيم سابا، مرجع سابق، ص: 84.

البحرين، سلطنة عمان) قام هذا المجلس بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس التي بدأت مهمتها في 2001. ومن أهداف هذه الهيئة ما يلي:¹

- مراجعة، تطوير وإعداد معايير المحاسبة وقواعد السلوك المهني؛
- تطوير وتوحيد وسائل تنظيم المهنة، بما في ذلك اقتراح تعديل وتطوير الأنظمة والقوانين والإجراءات؛
- الارتقاء بمستوى الأداء المهني وإعداد وتنفيذ برنامج التعليم المستمر المتعلق بالمهنة.
- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية لأداء المحاسبين القانونيين ومتابعة تقويم الأداء المهني.
- وفيما يخص تقييم هذه المعايير الصادرة من هذه الهيئة فيمكن القول:
- ♦ أن معايير الهيئة ونشاطها تعكس تجربة رائدة في بناء وتكامل معايير المحاسبة العربية؛
- ♦ لم تستند معايير الهيئة على ترجمة المعايير الدولية للمحاسبة، بل على الطرق الإقليمية وبخلفية المعايير الأمريكية؛
- ♦ عدد المعايير المعتمدة أقل من نصف المعايير الدولية.
- ♦ وفرت الهيئة (لأول مرة) إطاراً شبه متكامل للجانب النظري للمحاسبة باللغة العربية.

أولاً: تجربة المملكة العربية السعودية

بدأت فكرة تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية سنة 1980 من خلال مشروع يهتم بإعداد معايير المحاسبة المالية والمراجعة، ومعايير تحكم سلوك المحاسب القانوني، مع الإهتمام بالتنظيم الداخلي للمهنة. كما ان الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حققت جملة من الإنجازات، من بينها إصدار العديد من المعايير المهنية وترسيخ أسس الإلتزام الجاد بها وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني وإقرار قواعد السلوك التي تحكم ممارسة المهنة ، ليؤكد ذلك توجه المملكة القوي لمواكبة تطور مهنة المحاسبة والمراجعة وتسخيرها لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وزيادة جاذبية مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية². "كما أن هيئة المحاسبين تمكنت منذ صدور المرسوم الملكي بتأسيسها من إيجاد معايير محاسبة تحكم عمل المحاسبين، ومعايير مراجعة تحكم عمل المراجعين ومعايير أداء للتأكد من جودة عملهم، بالإضافة الى إعداد المعايير المحاسبية والمهنية أخذاً في الاعتبار متطلبات البيئة السعودية، مما ساهم في التقليل من أثر الأزمة المالية الدولية . كما ان الهيئة بادرت أخيراً بالرفع إلى وزارة المالية عدداً من التصورات والمقترحات فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة بمهنة المحاسبة لأخذها في الاعتبار في مداورات اجتماعات مجموعة العشرين والتي تشارك المملكة في عضويتها، و التي تناقش الأزمة المالية الدولية وسبل معالجتها.

¹ حواس صلاح، مرجع سابق ص: 121 و 122

² جريدة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 564، 30 مارس 2009 www.aleqt.com .

ومن التوصيات الصادرة عن الهيئة هي التأكيد على مشاركة المملكة في اللجان والمجالس ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة المنبثقة عن أي مبادرات تتبناها مجموعة العشرين، مراعاة الظروف والعوامل الوطنية والبيئية في إعداد وتطبيق المعايير المهنية الدولية، قيام الدول المتقدمة في مهنة المحاسبة والمراجعة بتوفير الدعم الفني للدول الأخرى، العمل على إنشاء مركز دولي لمراقبة مخاطر الائتمان، والعمل على إيجاد بدائل لصيغ تمويل أقل مخاطرة. ومن بين التوصيات أيضا دعم البرامج التعليمية ذات العلاقة بالمهنة وتشجيع الحصول على الزمالة المهنية لمواكبة التطورات المهنية والاقتصادية المتلاحقة، العمل على زيادة درجة الوعي في المجتمع بأهمية الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة في تقديم المعلومات الموثوق فيها لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، دعم جهود الترجمة ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة إلى اللغات الوطنية، والتأكيد على قيام كل دولة بتقديم الدعم المالي والتشريعي للجهات المنوط بها تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة داخل تلك الدول¹.

وتمثلت استراتيجية المملكة العربية السعودية في وضع معايير محاسبية (تشبه المدخل الخامس السابق الذكر) وقد تم تقسيم مشروع وضع المعايير الى مراحل على النحو التالي²:

- المرحلة الاولى: تتضمن دراسة مقارنة لتجارب ثلاث دول (الولايات المتحدة، تونس و ألمانيا) تم اختيارها من بين تسع دول قسمت الى ثلاث مجموعات وفقا لتطور المهنة بها ومدى تقارب ظروفها البيئية مع ظروف المملكة.

- المرحلة الثانية: وقد تم خلالها الاستقرار على القيام بتطوير عاجل لبعض مقومات المهنة والتي من بين ما اشتملت عليه هو اعداد معايير للمحاسبة المالية والمراجعة. وقد روعي عند وضع معايير المحاسبة المالية تحقيق المتطلبات التالية:

- الملائمة: اي ان تكون المعايير متلائمة مع أهداف عمليات المحاسبة المالية
- قبول المعايير من قبل الفئات المتأثرة بها
- الاتساق: بمعنى أن تعد المعايير في ضوء مفاهيم أساسية للمحاسبة المالية في المملكة.
- ظروف المحاسبة المالية والمراجعة في المملكة من حيث قصر الفترة الزمنية التي مرت بها المهنة مقارنة بالدول المتقدمة.

¹ ياسر أحمد السيد محمد الجرف، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، تحت عنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، الرياض - المملكة العربية السعودية بتاريخ 18-19 ماي 2010، ص: 7.

² محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 180.

وتم اصدار أول معيار للعرض والافصاح من طرف المملكة السعودية سنة 1985¹ ، وتوالى اصدار المعايير المحاسبية في المملكة وهي ليست ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية، وإنما صدرت متضمنة إطار فكري شبه كامل من واقع ظروف المملكة العربية السعودية، وقد شملت معايير المحاسبة المالية السعودية إطارا فكريا للمحاسبة بالمملكة (أهداف المحاسبة المالية، ومفاهيم المحاسبة) و معيار العرض و الافصاح العام محددا القوائم المالية الرئيسية و ايضاحاتها المرفقة (20 معيارا بخلفية امريكية = 2 معيار اطار فكري + 15 معيار مزاولة + 3 معيار محلي، بينها 1 اسلامي للزكاة)، بالإضافة إلى معايير المراجعة². وتعتبر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الجهة المكلفة بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة وتطويرها، وقد اتخذت هذه المعايير كأساس لبناء معايير مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي يبحث عن إستراتيجية ملائمة لموافقة هذه المعايير مع معايير المحاسبة الدولية³. حيث حرصت المملكة السعودية على تطوير المحاسبة والمراجعة باعتبارها وسيلة فعالة لضبط أعمال المؤسسات بأنواعها المختلفة⁴.

ثانيا: تجربة اليمن

في دراسة أجريت حول البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجمهورية اليمنية، هو أن اصلاح النظام المالي وتوفير معلومات عن الاقتصاد هو عامل رئيسي، حيث أن المعلومة تمثل أهم مصادر تلك البيانات، وإذا تم اعدادها وفق المعايير المحاسبية المعروفة لدى المستثمرين فإنها ستمثل أحد عوامل جذب الاستثمارات في اليمن⁵.

¹ محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق ، ص: 170.

² محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص: 33.

³ محمد شريف توفيق: استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية: دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2008، ص: 21. www.mstawfik.bizhosting.com.

⁴ www.alriyadh.com/2009/03/31/article. 2009.

⁵ وليد زكرياء صيام، العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة: دراسة ميدانية مطبقة الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، مرجع سابق، ص: 219.

المطلب الرابع: تجارب بعض الدول النامية والمغرب العربي في التوافق المحاسبي
قامت دول المغرب العربي هي الأخرى بتغيير أنظمتها المحاسبية وفق متطلبات المرجعية المحاسبية الدولية.

الفرع الأول: تجارب بعض دول المغرب العربي: تونس والمغرب

أولاً: التجربة التونسية

بدأ الإصلاح المحاسبي في تونس منذ 1997، وتزامن مع التطور والتنمية الاقتصادية التي عرفت تونس بالإضافة إلى خصخصة المؤسسات، الذي زاد من حاجة المستثمرين لمعلومات صادقة لاتخاذ القرارات، وحاجة البنوك إلى معلومات مفصلة حول وضعية المؤسسات، وهو ما يوفره نظام محاسبي أكثر تطور. وقد تم إصدار SCE¹ في تونس سنة 1997 وفي هذا الإطار اعتبرت IASC في نشرتها الصادرة في أكتوبر 1997 أن نظام المحاسبة في تونس هو من الأنظمة المنبثقة بصفة كبيرة عن المعايير الدولية. ويتكون النظام من:²

- الإطار المفاهيمي : الذي يحتوي على المبادئ المحاسبية ، القوائم المالية ومستخدميها.
- معايير المحاسبة التونسية: مثلما أشارت إليه المادة رقم 04 من القانون المتضمن النظام المحاسبي للمؤسسات، فإن المعايير المحاسبية إضافة إلى الإطار المفاهيمي جزء لا يتجزأ من النظام المحاسبي ويتم نشر المعيار المحاسبي بقرار من وزير المالية، ولحد نهاية سنة 2009 تم نشر 39 معيار محاسبي تونسي قسمت هذه المعايير حسب طبيعتها والمواضيع التي تعالجها، وضمت معايير عامة، وعددها معيار واحد، ومعايير تقنية، وعددها 21 ، ومعايير قطاعية وعددها 17 خاصة بقطاع التوظيفات المالية، بقطاع البنوك، وبقطاع التأمين .
- مدونة الحسابات: في التسجيلات المحاسبية التي جاء بها المعيار رقم 01 والمسمى بالمعيار المحاسبي العام، وتعتبر وثيقة ملحق بالمعايير. تتميز باحتوائها على سبع مجموعات مقسمة بنفس تقسيم النظام المحاسبي المالي في الجزائر. وهناك مجموعة من الهيئات المختصة في التنظيم المحاسبي التونسي وهي المجلس الوطني للمحاسبة، مصف الخبراء المحاسبين التونسيين ومنظمة المحاسبين التونسيين. ولضمان تطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة ISA تم وضع آلية للرقابة تتمثل في مجموعة قوانين وهيئات كما يلي: القانون التجاري، مجلس السوق المالي ومديرية الشؤون المحاسبية التي تعمل على حل المشاكل المحاسبية المعقدة، البنك المحاسبي التونسي الذي

¹ القانون رقم 112/96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتضمن النظام المحاسبي للمؤسسات.

² عبد الله بن صالح، عبد القادر بادن، مداخلة بعنوان واقع الإصلاح المحاسبي بدول المغرب العربي في ظل التوجه الدولي نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013، ص7.

يهتم باحترام معايير المحاسبة في القوائم المالية للبنوك، وفي اللجنة المستقلة للمراقبة على مستوى مصف خبراء المحاسبة والتي تخضع أيضا للرقابة العمومية، بالإضافة الى غرفة الإنضباط المكلفة بمعاينة أي الخروج عن قوانين المهنة والنظام الداخلي للمصف¹.

وبدأ التفكير في ضرورة مواكبة التشريع المحاسبي لهذا التطور بعد إحداث تغييرات في ميادين مختلفة منها²:

- تشجيع الاستثمارات بإصدار قانون تحفيز الاستثمارات والتأكيد على التصدير؛
- عصرنة القطاع المصرفي وتحرير أسعار الفائدة والصرف؛
- تحرير التجارة الخارجية والمبادلات وإحداث مرونة في تحويل العملة؛
- التكفل بالمحاسبة الوطنية عن طريق إصدار نظام جديد لحسابات الأمة.

ثانيا: تجربة المملكة المغربية

ابتداء من 1983 قررت وزارة المالية المغربية اعتماد نظام محاسبي يعكس خصائص البيئة المغربية، حيث يتميز المحيط الاقتصادي في المغرب بالدور الجوهري للمؤسسات العمومية بالرغم من عمليات الخصخصة الجارية، إضافة إلى عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يتميز بمحدودية نشاط البورصة والسوق المالي، فقد نجد ضعف الإصلاحات الاقتصادية في المغرب وضعف الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي انعكس سلبا على طبيعة وتطور المحاسبة المغربية³. بالتالي اتجه الاقتصاد المغربي نحو محورين أساسيين هما⁴:

- الانضمام الى المنظمات الاقتصادية الدولية ومنها منظمة التجارة الدولية؛
 - استكمال المجموعة التشريعية لتحديث الاقتصاد وإدماجه في العجلة العالمية في افاق 2012.
- وتتمثل هيئات التنظيم المحاسبي في المجلس الوطني للمحاسبة، ومصف الخبراء المحاسبين. ويرتكز تحديث التشريع المحاسبي المغربي على ثلاث أركان رئيسية وهي:
- قانون الواجبات المحاسبية للتجار⁵: يركز هذا القانون على عدة جوانب أساسية في محاسبة الأشخاص التجاريين أفراد وشركات.

¹ B. DAHOU, séminaire régionale sur le thème «Audit et comptabilité» du 21 au 24 Novembre 2005, Londres.P:29.

² عبد الله بن صالح، عبد القادر بادن، نفس المرجع، ص10.

³ Banque mondiale: Rapport sur le respect des normes et codes(RRNC), Royaume de Maroc: comptabilité et audit, 25/07/2002,«www.worldbank.org/ifa/rosc_aa_mor_fre.pdf»

⁴ عبد الله بن صالح، عبد القادر بادن، مرجع سابق، ص10.

⁵ الظهير رقم 92-138 المؤرخ في 30/12/1992 والمصادق على ضرورة تطبيقه من طرف المجلس الوطني المغربي للمحاسبة (CNC) عن طريق الرأي رقم 1 و2 بتاريخ 26 جويلية 1993 والذي دخل حيز التطبيق 01 جانفي 1994 النص التشريعي الرئيسي المنظم للمحاسبة التجارية في المملكة المغربية.

-القانون العام للمعايير المحاسبية: تعتبر المعايير المحاسبية موجهة للعمل المحاسبي، ويظهر هذا التوجه جليا في محاسبة الشركات الكبرى، والتي ستتأثر نتائجها المحاسبية تماشيا مع المعايير التي تتبعها، لذلك أصبح وضعها أمرا ضروريا، وجاء التشريع المغربي المتعلق بهذه المسألة أثناء العمل بالنظام المحاسبي العام¹. حيث يحدد القانون العام معايير محاسبية عامة يجب التقيد بها ومعايير خاصة متروكة في المخططات القطاعية، فبالنسبة للمعايير العامة نذكر منها وجوب على المؤسسات أن تعد في نهاية كل سنة قوائم مالية قادرة على إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، وعن ممتلكاتها وعن نتائجها بصورة صادقة في القوائم المالية باحترام مبادئ محاسبية أساسية وخاصة². كما أصدر المجلس الوطني للمحاسبة عدة معايير خاصة بقطاع التأمينات، قطاع البنوك، المنح، الخدمات العمومية والحسابات المجمع³. وهناك مشاريع معايير محاسبية خاصة قيد الدراسة وتتعلق بكل من شركة البورصة، التعاضديات، صناديق التقاعد، القطاع الفندقي، عمليات البنك المركزي.

- مدونة الحسابات: تعتبر مدونة الحسابات في المغرب وثيقة ملحقه بالقانون المحدد لواجبات التجار. وتتميز مدونة الحسابات باحتوائها على عشر (10) مجموعات رئيسية⁴. إن ما يلاحظ على مدونة الحسابات المغربية هو استعمالها للصنف 8 النتائج، و للمجموعتين الأخيرتين، حيث المجموعة التاسعة تتعلق بحسابات أسعار التكاليف وأسعار البيع بمعنى المحاسبة التحليلية، بينما المجموعة العاشرة خاصة بالحسابات الافتتاحية، وهذا ما يؤكد أهمية الأرصدة الافتتاحية في الميزانية. ومنه النظام المحاسبي المغربي محدد في القانون المحاسبي 09-88 والقانون العام لمعايير المحاسبة (CGNC) وهو مستوحى من التوجه الرابع للاتحاد الأوروبي⁵، وهو مختلف عن الإطار الإطار المعتمد من طرف IASB مثل عدم تغليب الواقع على الشكل القانوني، كما أن المخططات المحاسبية أعدت لرفع الضريبة وبأقل اهتمام بجودة المعلومة المالية، وبدأت عملية إصدار المعايير المحاسبية سنة 1986 كما أصدر المصنف في 1997 دليل لمعايير مهنة التدقيق المتشابه في أغلب نقاطه مع معايير IFRC. وفي 27 أبريل 2006 اجتمعت اللجنة المختلطة الفرنكومغربية في الرباط أين نوقش موضوع تقريب معايير المحاسبة للحسابات الفردية مع المعايير الدولية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 98/02-61 الجريدة الرسمية المغربية رقم: 4032.

² La Marocaine des Experts en organisation et en montage financier. www.marocainedesexperts.com

³ وزارة المالية والخصخصة المغربية، ملتقى الأسواق الأورو متوسطية، لندن في 21-24 نوفمبر 2005.

⁴ Le nouveau plan comptable marocain, Collection Legis plus, Casablanca, 2005.

⁵ Kawter SBARI, Refonte des normes comptables Marocaines relatives aux amortissements, provisions, et dépréciations d'actif: proposition d'un projet des normes pour l'établissements des comptes individuels, mémoire présenter pour l'obtention du Diplôme National d'Expert-Comptable, I.S.C.A.E, Maroc, 2012,p:5.

وفي جويلية 2002 تم إعداد تقرير حول معايير المحاسبة والتدقيق المطبقة في المؤسسات المغربية، هذه الدراسة ممولة من طرف البنك العالمي (هبة مالية قدرها 150 ألف دولار)، وأهم النقاط التي شملها التقرير هي:¹

- تحسين المعلومات المالية عن طريق تبني المعايير المحاسبية من طرف المؤسسة العمومية، وتحسين المعايير الوطنية من أجل باقي المؤسسات؛
- تطوير المهنة المحاسبية والرقابة القانونية للمعلومة المالية؛
- وضع آلية للرقابة على القوائم المالية للمستعملين الخارجيين وتوفير المعلومة المالية للجمهور.

الفرع الثاني: تجارب بعض الدول الأخرى (مدغشقر و رومانيا)

يتم تنظيم المحاسبة في دولة مدغشقر عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة ولجنة التنظيم المحاسبي، وقد اتبعت مدغشقر مخطط محاسبي جديد يسمى المخطط المحاسبي العام لسنة 2005 والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وتم إعداده بالمشاركة مع خبراء فرنسيين ليشمل جميع المؤسسات العمومية والخاصة، وتضمن قسمين:

القسم الأول: يعالج الإطار التصوري، القوائم المالية وقواعد الاعتراف والتقييم؛

القسم الثاني: يهتم بتنظيم المحاسبة ومدونة الحسابات وسيرها².

وبهذا تكون دراسة تجربة مدغشقر مهمة لأنها جمعت بين نموذجين محاسبيين (النموذج الأنكلوساكسوني والنموذج الفرنكفوني). في حين أن التطور الاقتصادي الذي عرفته رومانيا، وتطوير السوق المالي وانتهاج سياسة الخصوصية، وتقوية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، تم فرض إصلاحات محاسبية بغرض التوافق مع IAS، وقد تم تطبيق النظام المحاسبي الفرنسي منذ 1994 إلى 1999 ليتم بعد ذلك التطبيق التدريجي لـ IAS ابتداء من 2003 حيث تم الاعتماد على نظام محاسبي متطور، ونظام محاسبي مبسط يتوافق مع التوجهات الأوروبية من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الاهتمام بالتوجيهين الأوروبي والدولي خلق نوعا من التعارض في النظام المحاسبي الروماني³.

¹ الموقع الرسمي لمصنف خبراء المحاسبين في المملكة المغربية / <http://www.oecmaroc.com/>

² Djamel KHOUATRA, Le Système Comptable Malgache Entre Modèle Anglo-Saxon Et Modèle Continental, Comptabilité et Connaissances, HAL Id, France, 2005 P:13-14.

³ Mihai RISTEA, Ionel JIANU, L'expérience de la Roumanie dans l'application des normes IAS/IFRS. La place de la dimension Européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, HAL Id, Strasbourg, France, 2009, p:75.

المبحث الرابع: تقييم التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي: متطلبات وافاق

من خلال تجارب الدول المتقدمة والنامية السابقة نستخلص اهم مزايا التوافق المحاسبي الدولي ومحدداتها وكذا متطلبات تطبيقه فيما يلي.

المطلب الأول: مزايا التوافق والتوحيد مع معايير المحاسبة الدولية

سنعرض كل من إيجابيات ومزايا التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي على حدى.

الفرع الأول: مزايا التوافق المحاسبي الدولي

هنالك العديد من المنافع التي يمكن الحصول عليها من التوافق المحاسبي سواء كان على المستوى الدولي أو الإقليمي وتتمثل أهميته في ¹ :

- إمكانية تخفيض التكاليف التي تتحملها الشركات متعددة الجنسية التي تباشر أعمالها في دول مختلفة وذلك عند تعديل التقارير المالية لمعالجة الآثار التي تنتج عن اختلاف الممارسات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير بين الدول المختلفة ؛

- زيادة إمكانية مقارنة وفهم التقارير المالية التي يتم إعدادها في دول مختلفة؛

- إمكانية تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية من خلال إتاحة الفرصة للدول التي تتميز ببيئة محاسبية لازالت في طور التكوين والنمو للاستفادة من تجارب الدول التي تتميز ببيئة محاسبية متقدمة؛

- إمكانية توفير التكاليف المتعلقة ببناء المعايير المحاسبية في الدول النامية من خلال تطبيقه المعايير المحاسبية التي تم تطويرها في دول أخرى أو بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية مع ضرورة مراعاة المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية في تلك الدول عند تطبيق تلك المعايير .

بالتالي يعمل التوافق المحاسبي الدولي على تسهيل عملية الاتصال المالي والتجاري ، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية ويسهل كذلك عملية تقييم الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة أن التوافق الدولي يؤدي إلى اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف تعود بالفائدة على مكاتب التدقيق والخدمات الاستشارية المالية². فقد اظهرت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) عام 2001 ان 25 دولة عضو في الاتحاد الاوروبي لديها خطة رسمية صادرة عن جهة

¹ الصادق محمد آدم علي، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالملكة العربية السعودية، بحث، جامعة كردفان - السودان، بدون ذكر السنة، ص: 15.

² عبد الرزاق خليل، وعادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى المعلوماتي للقوائم المالية، مجلة أبحاث روسيكادا، العدد رقم 3، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2005، ص: 178.

حكومية و ذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ، وإدراكا منها للمزايا الكثيرة لهذا التوافق و التي نذكر منها ¹:

- ✓ تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين؛
 - ✓ تسهيل عملية الاتصال المالي و ذلك بتوفير معلومات مالية ، ثم اعدادها وفق قواعد و مبادئ ومعايير متناسقة، مما يرفع من فعالية تشغيل الاسواق المالية. حيث يساعد التوافق الدولي للمحاسبة المؤسسات الراغبة في الحصول على التمويل من تحقيق ذلك من خارج حدود الدولة الموجودة بها وذلك في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، سواء كان ذلك في صورة رأس مال أو قروض. ويعتمد أصحاب رؤوس الأموال على التقارير المالية من أجل اغتنام فرص الاستثمار أو الإقراض الملائمة وبالتالي يتجهون إلى تفضيل المعايير الدولية لأن المعلومات المنشورة وفقها أكثر ملائمة وقابلية للمقارنة؛
 - ✓ تسهيل عملية تقييم اداء الشركات متعددة الجنسيات حيث يوفر التوافق المحاسبي الدولي لهذا النوع من الشركات مزايا جمة وذلك من عدة زوايا تتمثل في توفير عليها الجهد والتكلفة اللازمين لإعداد مجموعتين من القوائم المالية أحدهما تم إعدادها وفقا للمعايير المحلية للبلد الذي تنتمي إليه والأخرى وفقا للمعايير الأجنبية للبلد التي تعمل فيه ².
 - ✓ زيادة درجة انتظام وصدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها وأهميتها، خصوصا في عمليات المقاربة و كذا الرقابة و اتخاذ القرارات.
- كما يحقق التوافق المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية المزايا و الفوائد التالية:
- قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة والتي تؤدي إلى تعزيز قرارات الإستثمار والإقتراض وتسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها.
 - تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط.
 - إلغاء الحاجة إلى تجميع القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية، إذ لا بد من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها، بالتالي فالمعايير الدولية تزيل هذه الحاجة وتؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم.

¹ محمد العيد، شلال نجا، مكانة النظام المحاسبي الجزائري الجديد ما بين الاستجابة للمعايير الدولية وتحديات البيئة الجزائرية مداخله ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013، ص: 2.

² محمد مطر، موسى السويطي، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 2، سنة 2008، ص: 33 .

- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسية فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.
- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير دولية موحدة ذات مفاهيم واحدة.
- كما يؤدي التوحيد إلى اختصار الزمن والتكلفة والجهود للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي استخدمت المعايير الدولية.
- وبإمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم فإن ذلك يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساس المعايير الدولية كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وانسيابها¹.
- بالإضافة إلى:
- زوال معوق تدفق الاستثمارات الدولية مع وجود التوافق²: "حيث أن وجود توافق محاسبي دولي سيوفر للبيانات المالية مجموعة من الصفات أهمها المصدقية و القبول العام بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة، وهذا ما سيعمق الثقة التي يوليها المتعاملون بهذه البيانات في أسواق المال الدولية كما سيشجع عملية تدفق الاستثمارات بين هذه الأسواق و بالتالي يحسن من كفاءتها"³ ؛
- التطوير المستمر للمعايير المحاسبية الدولية من أجل جعلها تتماشى مع الظروف في أي وقت وعلى أي مستوى فمن المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم من خلال تبني النظام المحاسبي الدولي من طرف الدول التي تعاني من أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية⁴ ، إذ أن من أهم المزايا التي يوفرها التوافق المحاسبي الدولي بالنسبة للدول النامية تحسين مستوى ونوعية معاييرها الوطنية، خاصة وأنها تفتقر للإمكانيات من أجل اعتماد معايير للمحاسبة على درجة عالية من الاكتمال، وبالتالي فإن تبنيها للمعايير الدولية للمحاسبة سوف يؤدي إلى تحقيق الاقتصاد في الوقت والمال، كما يوفر لها مرجعا هاما يمكن اللجوء إليه من أجل وضع وتطوير معايير وطنية.

¹ ياسر أحمد السيد محمد الجرف، مرجع سابق، ص: 14.

² صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، مرجع سابق، ص: 11.

³ محمد مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية - شروط الإنضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية، دراسات إستراتيجية، العدد 8

أبو ظبي، الإمارات المتحدة، 1998، ص: 16 .

⁴ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص: 270-272.

الفرع الثاني: مزايا التوحيد المحاسبي الدولي

لم يكن ليتم تطبيق معايير تقارير مالية دولية موحدة على مستوى دول العالم لو لم يكن لهذا التطبيق الموحد مزاياه وفوائده، ويمكن التعرف على هذه المزايا على النحو التالي¹:

- 1- التناسق والتناغم: ويعني قيام المؤسسة بتطبيق المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجة المحاسبية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمؤسسة بصورة متماثلة و موحدة، وبعبارة أخرى تدويل الممارسات المحاسبية و التدقيق.
- 2- قابلية المقارنة: نظرا لتوحيد أسس و طرق المعالجات المحاسبية فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة، والمفاضلة على أسس واضحة بعيدا عن الاجتهاد والارتجالية، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة، والمفاضلة بين البدائل بناءا على أسس سليمة وواضحة.
- 3- مواكبة متطلبات العولمة: لقد أصبح العالم صغيرا لتطور وسائل الاتصال وازدياد عملية التبادل بين الدول واتساع حجم التكتلات السياسية والاقتصادية، والاعتماد على الاقتصاديات ذات الحجم الكبير إضافة إلى انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار المنظمات المهنية العالمية التي تعنى بتنسيق الأمور على مستوى دولي فيما يتعلق بموضوع معين كمنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك المنظمات التي تتبع الأمم المتحدة، كل ذلك كان لابد أن تطل العولمة مهنة المحاسبة.
- 4- تلبية المتطلبات القانونية: الكثير من الدول تنص صراحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مثل الأردن التي أقرت بموجب قانون الشركات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وقد تتعرض المؤسسة إلى عقوبات نتيجة لعدم تطبيق ما تنص القوانين على تطبيقه.
- 5- تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود: حيث أن الشركات لا يمكن أن تعتمد على نفسها دون غيرها، فقد تحتاج إلى ممولين للتوسع في عملياتها ونشاطاتها، ولا يمكن للمؤسسات التمويلية أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمؤسسة التي تحتاج إلى تمويل، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة، وينص على ذلك صراحة في التقرير السنوي ورأي الجهة التي قامت بتدقيق حسابات المؤسسة مصدر القوائم المالية، حيث يجب على جهة التدقيق عند خروج المؤسسة عن

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،

تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية أن تنص على ذلك صراحة في رأيها المرفق بالتقرير السنوي، وبذلك فلا تملك المؤسسة إلا تطبيق هذه المعايير للحصول على تمويل خارجي، أضاف إلى ذلك أن المفاضلة بين المؤسسات التمويلية قد تخطت الحدود السياسية والجغرافية وذلك للبحث عن التمويل المنخفض التكلفة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة يؤدي إلى تخصيص رؤوس الأموال بفاعلية أكثر على المستوى العالمي بالنسبة للمستثمرين والممولين.

6- اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية: تقوم الشركات حالياً بالمنافسة على اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الاتصال الحديثة ولا يمكن للشركات تحقيق هذا اللجوء إلا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها لإمكانية السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق وإلا ستبقى الشركات غير الملتزمة تعيش بعزلة عن الأسواق المالية الدولية، وبالتالي تضيق فرص كثيرة كان يمكن اكتسابها من دخول هذه الأسواق، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد فقط بل أصبح ينظر الآن إلى تكاملية الأسواق المالية على المستوى العالمي، والتنسيق بينها حول شروط الإدراج إضافة إلى زيادة المخاطر المتعلقة بتداول الأسهم والاستثمار بها، واحتلالها جزء كبير من النشاط الاقتصادي العالمي وزيادة الثقافة المتعلقة بالأسهم والأدوات المالية، ولعل النكسات التي أصيبت بها الأسواق المالية الدولية كانت لأسباب أهمها المعلومات المحاسبية واختلاف أساليب إعدادها الأمر الذي أدى إلى تطور متطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

7- قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشارك للقوائم المالية: إن القوائم المالية التي تعد على أسس مختلفة لا يمكن فهمها وقراءتها، ويتطلب ذلك مزيداً من التوضيح والإفصاح على الأسس التي أعدت القوائم المالية على غرارها، وبالتالي غموض القوائم المالية وعدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات، وهذا يتنافى مع الهدف الرئيسي من المحاسبة والقوائم المالية وهو تزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة وملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية.

8- إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة: مثل أسعار صرف العملات، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين ومعايير محلية حيث تفقد حينها خاصية المقارنة، ولكن يجب أن يكون ذلك في ظل توجه عالمي موحد يعبر عنه بالمعايير المحاسبية الدولية.

"بالتالي تطبيق معايير المحاسبة الدولية سمح بالدخول إلى أسواق المال العالمية والعربية، فقد أدى تطبيق المعايير الدولية للشركات الأوروبية مثلاً بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصاً بورصة STREET WALL في نيويورك، وكذلك بدأت بوادر تداول بينها في أسواق المال لشركات المساهمة في دول الخليج، نظراً لكونها تعتمد عموماً معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية، كما أن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاماً على المستوى الدولي يؤدي

الى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الاسواق العربية والدولية، وأخيرا فان توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة لشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح اسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا¹.

المطلب الثاني: معوقات ومحددات التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي

بعد التطرق الى مزايا التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي، سنعرض أهم المعوقات والنقائص لكليهما فيما يلي.

الفرع الأول: المعوقات البيئية للتوافق والتوحيد المحاسبي

تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية، اقتصادية، سياسية، تنظيمية واجتماعية والتطور المحاسبي المحلي -على المستوى الوطني- هو جزء من التطور المحاسبي الدولي لذا فان هذا الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضاً وبنفس الوقت تقف عائقاً أمامه وأن أي شعب بالعالم يريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامه الوطني². لذا سنعرض فيما يلي أهم المعوقات البيئية التي تحد من تطبيق المعايير وهي كالتالي³:

1- البيئة الاقتصادية: تطبيق المعايير الدولية يجب أن يحضر له جيداً حيث انه يتطلب توفر مناخ اقتصادي ملائم وجيد لأن المعايير التي وضعتها لجنة معايير المحاسبة الدولية غير ملائمة بشكل كبير للدول التي يكون فيها القطاع الحكومي العام يهيمن على الاقتصاد المحلي للدولة وحيث لا توجد أسواق مالية منظمة لتداول الأوراق المالية. وإن دمج الاقتصاديات بين الدول يلزم لتحقيق القابلية لمقارنة القوائم المالية التي تعد وفقاً للمعايير الدولية، و لكي تندمج الدول في الاقتصاد عليها أن تدعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتحفز تقدماً تجاه التحرر الاقتصادي، كما عليها إتاحة الفرصة أمام رؤوس الأموال والشركات، وبالتالي غياب هكذا بيئة اقتصادية يخلق معوقات وصعوبات في تبني وتطبيق المعايير الدولية.

2- البيئة القانونية: إن العمل على تحقيق التوافق في المعايير الدولية يتطلب الدعم القانوني الملائم له، إذ أن من المتفق عليه أن النظام القانوني المحلي للدولة قد يؤثر تأثيراً جوهرياً على نظام وإجراءات إعداد التقارير المالية فيها، كذلك محتوى التقارير المالية في العديد من الدول يكون في ضوء أو بناءاً على متطلبات القوانين الخاصة بالدولة نفسها مثل قانون الشركات المحلي في

¹ بن عيشي بشير، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق، مرجع سابق، ص: 5.

² الصادق محمد ادم علي، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، بحث، جامعة كردفان - السودان، بدون ذكر السنة، ص: 17.

³ بهاء العريني، ليلي الداعور، مرجع سابق، ص: 4.

كل دولة. ومن الجدير بالذكر انه توجد تناقضات وتعارضات ما بين القوانين والتشريعات المحلية من جهة ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية من جهة أخرى، والذي بدوره يشكل عائقاً رئيسياً أمام تبني ونجاح تطبيق هذه المعايير. حيث بينت دراسة ان مستوى التوافق مع المعايير الدولية في مصر يتأثر بالتناقض والتعارض الموجود بين القوانين المحلية وهذه المعايير الدولية. وفي دراسات على بعض الدول النامية وجد انها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات بعد تبني المعايير الدولية، وذلك بسبب ان حكوماتها قررت تبني وتطبيق المعايير الدولية على عجل وبدون مشاور ودراسة الامر مع الجهات المختلفة والمختصة.

3- الحالة السيادية: إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلاً لأخرى دولية. "حيث يرى الكثير من الدول أن التوافق المحاسبي هو شكل من أشكال التدخل غير المباشر في سيادة الدول"¹.

4 - المعوقات التشريعية: العديد من الدراسات السابقة أكدت على أهمية البيئة التشريعية الملائمة وآليات إنفاذ القوانين، حيث في غياب الآليات الفعالة لإنفاذ القانون فإنه من غير المحتمل تحقيق درجة عالية من التوافق مع المعايير الدولية، كما أن عدد من الباحثين أكد على أهمية التطبيق القانوني الفعال في تحقيق التوافق المحاسبي. حيث ان أهداف التوافق المحاسبي في المعايير الدولية لم يتم تحقيقها في الصين والبرتغال لعدم وجود آلية فعالة لتطبيق القوانين من خلال التوافق المحاسبي.

ومن أحد أهم الأسباب خلف عدم الامتثال للمعايير الدولية يتمثل في عدم فعالية آليات إنفاذ القوانين المستخدمة في دول مجلس التعاون الخارجي. ويرجع سبب ذلك إلى²:

- الافتقار إلى التدريب المهني على مستوى عالي من الكفاءة لهيئات إنفاذ القانون؛
- عدم كفاية الرواتب المستخدمة في جذب محاسبين على مستوى عال من الكفاءة؛
- عدم التزام الحكومة في توفير آليات إنفاذ قانونية فعالة ذات تمويل جيد وتحتوي على كفاءات مدنية بشكل جيد يؤيدها ويعززها القانون.

5- معوقات البيئة التجارية: إن تطبيق المعايير الدولية يتأثر بقلّة الموارد مثل الوقت وعدد المحاسبين. والمؤسسات بحاجة إلى تدريب موظفيهم على تطبيق هذه المعايير وعليها تحمل تكاليف ذلك، ومنه وجد أن تبني هذه المعايير عملية مكلفة مالياً، حيث أن هذه التكلفة مرتبطة بتدريب الموظفين وإدخال التعديلات والتغييرات على النظم المحاسبية وشراء الدراسات المحاسبية الجديدة والحاجة إلى الخدمات الاستشارية من أجل تبني المعايير الدولية، إلا أن هذه النفقات مكلفة

¹ صديقي مسعود، مرجع سابق، ص: 11.

² بهاء العريني، ليلي الداعور، مرجع سابق، ص: 5 و 6.

جدا. كما أن إحداث توافق تشريعي وبدون أي اعتبار لإختلافات خصائص ومميزات المؤسسات قد تبوء بالفشل. حيث أن غالبية المؤسسات العربية ذات هيمنة إما حكومية أو عائلية، بالتالي معظم هذه المؤسسات غير مدرجة في البورصات التي لها دور كبير في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. حيث أن أسواق المال في الدول العربية لا تزال في مرحلة بدائية، "ووفقا لذلك فإن السياسات والقوانين السائدة في سوق المال -على سبيل المثال في الأردن- قد تخلق معوقات تضر بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في الأردن".

6- معوقات مهنية: تبين بأن قوة المحاسبة كمهنة يمكن أن يخدم كمصدر رئيسي التطوير في معايير المحاسبة والتدقيق كما أن الهيئات المحاسبية المهنية ذات القوة والتأثير يمكن أن يكون من العوائق الرئيسية لوضع المعايير في معظم الدول النامية، ومهنة المحاسبة في الدول النامية ليست ناضجة بعد بشكل كافٍ لتبني المعايير الدولية بنجاح.

7 - المعوقات الثقافية: إن اختلاف العوامل الثقافية في الدول النامية عن الدول الغربية قد يؤثر بشكل أو بآخر على تبني ونجاح تطبيق المعايير الدولية ذات الطراز الغربي أي الموضوعية من قبل الدول الغربية. وقد واجهت الدول النامية معوقات ثقافية في تبني المعايير الدولية، وهذا يدل على أن المعايير الدولية تم إصدارها أساسا لكي تطبق في الدول الغربية المتطورة والتي تختلف في خلفيتها الثقافية عن الدول النامية.

8- جودة التعليم عموما وتعليم المحاسبة خصوصا يلعب دورا مهما في تطوير مهنة المحاسب والجودة العالية في تعليم المحاسبة بما فيها المعرفة بالمعايير الدولية يسهل ويدعم نشرها وتبنيها، وقلة التعليم والتدريب اللازم للمعرفة بالمعايير الدولية ونظمها يعتبر عقبة قوية في وجه تبنيها وانتشارها.

9 - العوامل الدولية: شركات المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من الداعمين الرئيسيين لتحقيق التوافق الدولي للمعايير المحاسبية، حيث أن الاستخدام الواسع للمعايير الدولية يمنح شركات المحاسبة العابرة للقارات ميزة تنافسية باعتبارها أكثر إماما ومعرفة بها ولذلك قد تسعى الشركات المحاسبية الدولية في حث الدول خصوصا الدول النامية على تبني المعايير الدولية حتى ولو كانت لا تلئم احتياجاتهم المحلية.

10 - محتوى المعايير الدولية: أكدت عدة دراسات حديثة على أنه بالرغم من كون المعايير الدولية تستند الى أحكام ومبادئ بسيطة، فإنها وفي العديد من الحالات تكون صعبة ومعقدة. وتم مناقشة هذا كعائق في تبني المعايير، فإن قلة ارشادات التطبيق العملي والتفسيرات وقلة المتابعة للمتغيرات المستجدة للمعايير الدولية تعتبر من القضايا المؤثرة في التوحيد مع المعايير المحاسبية الدولية.

كما ان الهيئة المكلفة بالتوحيد المحاسبي الدولي IASB تتكون في معظمها من البلدان المتقدمة ذات الاسواق المالية النشطة، بالتالي إعداد معايير المحاسبة الدولية يتم على أساس البيئة

الاقتصادية للدول المتقدمة، في حين البلدان النامية ليس لها حضور قوي في المجلس، حيث تمثل هذه الدول يبقى ضعيف، و لا تملك أي دور في إعداد مسودة عرض المعايير الدولية، و بالتالي عدم وجود معايير محاسبية تغطي إنشغالاتها المتمثلة في كيفية الحصول على معلومات لإدارة المؤسسات الاقتصادية، ومعلومات للتخطيط على المستوى الكلي.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للتوحيد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية

إن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكان تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توفيرها في الوحدات الاقتصادية المختلفة، والمبادئ والقواعد المحاسبية لا بد ان يتم تصنيفها في ظل ظروف معينة وقد تختلف من مؤسسة لأخرى، وان تعدد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة، حيث أنه لا يمكن الانتقال مباشرة من التنوع المحاسبي (الاختلاف المحاسبي) إلى التوحيد المحاسبي، إذ يتطلب ذلك إنتقالا ثوريا (فجائيا) في صقل المعرفة التطبيقية- كالمحاسبة- غير محبذة. لذلك فان مفهوم التوافق المحاسبي يجسد مرحلة تمثل جسرا ذو طبيعة سياسية مبلغها التوحيد المحاسبي وإن كان صعب التحقق، فالتوجه الحالي اذن نحو تحقيق التوافق المحاسبي¹.

ولقد تأثرت المعايير المحاسبية الدولية إلى حد كبير بوجهتي النظر الأمريكية والبريطانية، ما أدى إلى وجود بعض المحددات التي تقيد تطبيقها. ويمكن إدراجها فيما يلي:²

- عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية؛
- الإبقاء على الكثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي أو بديل أخرى، وخاصة تلك البدائل التي ترتبط بمعالجة البيانات المحاسبية والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة مثل، أساليب تقييم المخزون وفقا للمعيار IAS2 المتعلق بالمخزون.
- يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في الدول المطبقة، وبالتالي فهي تمس بذلك الجانب السيادي المتعلق بوضع وتعديل القوانين، مثل المعيار 19 المتعلق بمنافع الموظفين.

¹ هشام سفيان صلوآتشي، افاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي 17 و 18 جانفي 2010، ص: 7.

² خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، دار إثراء، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 27-30.

- إن المعايير المحاسبية الدولية دائمة التغيير وذلك بسبب التفسيرات المعدلة غالبا والمتعلقة بها، هذا ما يؤدي إلى صعوبات في التكيف مع المستجدات .
 - اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير .
 - الضغوطات السياسية التي تمارس على مجلس معايير المحاسبة IASB في وضع المعايير المحاسبية الدولية وتعديلها، ولعل التدخل السياسي أحيانا له ما يبرزه مثل قانون أوكسلي ساريانس (Sarbanes-Oxely) الأمريكي الذي صدر عقب انهيار شركة إنرون (Enron)، وكل ذلك يرمي في التوجه نحو تسييس المعايير المحاسبية الدولية.
 - تعدد التعاريف لذات المفهوم في المعايير المحاسبية الدولية، مثل تعريف القيمة العادلة حيث ورد لها أكثر من تعريف في أكثر من معيار وهي: المعيار 26، المعيار 32 و 39، المعيار 36، المعيار 40.
 - كما قد تشكل المعايير أحيانا عبئا ثقيلًا، حيث يفترض بالمؤسسات الاقتصادية أن تستجيب لكافة الضغوطات المحلية الاجتماعية السياسية والاقتصادية، ومن الصعوبة الالتزام بمعايير ومتطلبات دولية إضافية أكثر تعقيدا وتطلب تكلفة لتنفيذها.
- هذه النقائص سببها الرئيسي العوامل التالية¹:

➤ تنوع الخيارات المحاسبية الممنوحة للمؤسسات: المتتبع لتاريخ هيئة (IASB) يجد أن هذه الأخيرة قد قامت بدراسة تقييميه سنة 1987 للمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، توصلت فيها إلى أن هذه المعايير لقيت تجاوبا جيدا من قبل الدول. ويعود سبب هذا التجاوب للخيارات العديدة المقترحة في تسجيل العمليات المحاسبية وطرح الحلول لها، في إطار تحضير وعرض القوائم المالية. لكن بالمقابل كثرة الخيارات أدت إلى تعدد التطبيقات واختلافها من مؤسسة إلى أخرى، وهذا ما أدى بدوره أيضا إلى تضليل عملية المقارنة بين المؤسسات.

هذه الخلاصة التي خرجت بها (IASB) أعطتها فرصة للدخول في مسار تطوري لإعادة النظر في أغلبية هذه المعايير من أجل تكييفها والقواعد الأساسية المنصوص بها في إطارها العام، وكذا تقليل عدد الخيارات الممنوحة للمؤسسات لتمكينها من إجراء عمليات مقارنة سليمة. لكن هذا التعديل لم يكن موضوعيا إلى حد ما بحيث اضطرت هذه الأخيرة وبحكم العولمة المتنامية وضغط السوق المالية إلى مراجعة هذه المعايير مرة أخرى للتقليل من الخيارات المطروحة لضمان أكثر موضوعية في المقارنة بين المؤسسات الأوروبية. وبالرغم من كل هذه الجهود المبذولة

¹ Faten. A, La comptabilité française est-elle réceptive des IAS/IFRS ? : L'entrave fiscale à la démarche d'harmonisation comptable avec les IAS/IFRS, <http://www.oboulo.com/summary?id=18908>

لتحديد خيارات المعالجة الممنوحة للمؤسسات إلا أن البعض منها لم يعدل بسبب خطر الانحراف عن تطبيق الحسابات مما ترك المجال لتعدد الخيارات وارد إلى حد الساعة.

➤ تأثير الهيئة الأمريكية (FASB) على الهيئة الأوروبية: منذ إنشاء الهيئة الأوروبية الدولية لإصدار وإعداد المعايير المحاسبية (IASB) وهي تراقب هيئة المعايير المحاسبية الأمريكية عن قرب، ما أدى بها إلى اقتباس العديد من المعالجات المحاسبية الصادرة في المعايير المحاسبية من نظيرتها الأمريكية. هذا ما أنشأ تبعية هيئة (IASB) لهيئة (FASB). وبحكم هذه العلاقة التي أصبحت تجمعها قامت بإصدار تصريح يستدعي العمل على إلغاء بعض الفروقات بين المرجعين المحاسبين الأمريكي والأوروبي. والمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن (IASB) تؤكد ذلك، فمثلاً (IFRS2) مستوحى من (FAS 123) و (IFRS3) مأخوذ من (FAS14 و 142). وفي سنة 2006، اتفقتا على ضرورة العمل سوياً من أجل إصدار معايير محاسبية مالية موحدة ذات نوعية عالية تخدم السوق المالية الدولية، ثم التقتا سنة 2008 مرة أخرى أين أصدرتا مخطط عمل موحد بينهما. وفي نوفمبر 2009 كان لهما لقاء آخر أكد فيه عملهما الجاد على إلغاء الفروقات والعمل على التقريب بين المرجعين المحاسبين الأنكلوساكسوني والأوروبي. هذا العمل على التقارب المتواصل بين الهيئتين له في حقيقة الأمر آثار سلبية باعتبار أن بعض المعايير المحاسبية الصادرة عن (FASB) ليست موضوعية تماماً، بسبب خضوع مثل هذه الهيئات الكبرى لضغوطات رجال الأعمال الأمريكيين ما يفقدها مصداقيتها. وبالتالي مصداقية المعايير الصادرة عن (IASB) بحكم تبعيتها.

بالإضافة إلى وجود نقائص في المعايير المحاسبية الدولية في معالجة بعض العناصر التالية:¹

- تكلفة حيازة الأصول الثابتة: ضم حقوق نقل الملكية ومصاريف العقد لتكلفة إدخال الاستثمارات (التعريف المحاسبي الجديد للتكاليف المباشرة المتعلقة باكتساب أو إنشاء أصل يضيف إلى هذه التكلفة مختلف أنواع الحقوق)، هذا ما يتعارض مع قاعدة (IASB) (معيار 16: الأصول المادية) حيث بمقتضى هذا المعيار فإن تكاليف الإدخال تتضمن كل المصاريف التي لها أثر على قيمة الأصل المعني، في حين أن هذه المصاريف لا تزيد من قيمة الأصل المادي في حقيقة الأمر.

- الأعباء المؤجلة ومشكلة استقلالية الدورات: عدم الأخذ بعين الاعتبار في المعالجات المحاسبية مبدأ الأعباء المؤجلة يعتبر خطأ من طرف هيئة (IASB) وخرقا لقاعدة استقلالية الدورات وخاصة في بعض الحالات التي ترتبط فيها الأعباء بنواتجها أو بتكاليف منافعها، حيث

¹ Faten. A. Op-cit , <http://www.oboulo.com/summary?id=18908>

أن الأعباء التي تتعلق نتائجها الربحية بنشاطات مستقبلية أو تؤجل على عدة دورات، يجب أن تؤجل بدورها على جميع الدورات الربحية لهذه المنافع.

- اهتلاك فرق الاقتناء: ترك اهتلاك فرق الاقتناء (goodwill) من طرف المعايير المحاسبية الدولية، ليس متوافقا مع مبدأ التكلفة التاريخية المشار إليه في الإطار التصوري حسب IFRS3، الإهلاك المتماثل لفرق الاقتناء غير مسموح به لكن بالمقابل على الهيئة إجراء اختبارات تناقص القيمة سنويا أو أكثر من مرة في حالة حدوث أمر غير مرغوب فيه بين فترة الاختبارين السنويين على مستوى أصغر فرع للوحدة المولدة للخزينة، التي على مستواه يقوم الفرع بمتابعة معدل عائد الاستثمار.

- استعمال طريقة التكافؤ لتوحيد أو توطيد الحسابات: لا تسمح طريقة التكافؤ في توحيد الحسابات بالنسبة لوحدات المراقبة بالتبعية بإعطاء صورة صادقة. لأنه وحسب معايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية واعتمادا على طريقة التكافؤ فإن الوحدة المراقبة بالتبعية مدمجة نسبيا. الطريقة المحتملة تسمح لكل شريك باستعمال طريقة التكافؤ، المعيار 31 يتوقع أن هذه الطريقة لا تترجم الحقيقة الاقتصادية للمؤسسات التي تبدأ نشاطها بالتعاون المشترك بين شريكين ولكنها تترك المجال للخيارات مفتوح.

ومنه نلاحظ صعوبة عملية التوحيد المحاسبي لذا تسعى معظم الدول الى التوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الثالث: معوقات التوافق المحاسبي الدولي

قام المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) بدراسة عام 2002 استعرضت بعض المشاكل التي تعوق خطط التوافق ، من هذه المشاكل ما يلي¹:

1 - الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير: مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة عموما. هذه المعايير يكتنفها الكثير من الصعوبات تؤدي إلى عدم فهمها أو عدم إمكانية تطبيقها. من ناحية أخرى فإن مفهوم القيمة العادلة مفهوما نظريا لا يمكن التحقق منه على أرض الواقع ، وحتى إذا أمكن فهمه بالمضمون الذي تقصده المعايير الدولية، فإن معظم الدول إما أن لا يكون لديها تشريعات منظمة للأدوات المالية، أو أنها تختلف عن الدول الأخرى في تنظيم مثل هذه الأدوات ، أو أنها ليس لديها أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن استخدامها بديلا للقيمة العادلة.

¹ ياسر أحمد السيد محمد الجرف، مرجع سابق، ص: 12-13.

2 - التوجه الضريبي والحكومي: بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية هو حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد على إعداد التقارير القومية التي تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القومي على الرغم من تبني معظم دول العالم لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي منها تحرير الشركات وإدخال القطاع الخاص شريكا في المؤسسات الوطنية أو مالكا لها.

3 - قناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين بالمعايير الوطنية: بمعنى تعود المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على المعايير الوطنية إلى الدرجة التي يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية غير التي تعودوا عليها، خصوصا أن الثقافة المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية في هذه الدول تعتبر ضعيفة للدرجة التي لا تمكنهم من فهم القيم المالية المنتجة بمعايير محاسبية مختلفة.

4 - مشاكل الترجمة: المعايير الدولية تصدر باللغة الإنجليزية وبمصطلحات محاسبية إنجليزية متعارف عليها. وتكمن الصعوبة هنا أن الترجمة قد تصل إلى مقابل المصطلح من اللغة الوطنية ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونه نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها. بالإضافة إلى هذه المعوقات توجد مشاكل على مستوى التوافق مع المعايير الدولية تتمثل في:

- إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة و ترك التفاصيل لكل دولة. فهذه المعايير لا تتعاطى إلا والأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول بعينها¹.

- "كما ان التوافق المحاسبي هو حل نصفي وبسيط لمشكلة كبيرة ومعقدة، وذلك باعتبار أن المحاسبة أكثر مرونة من أن يتم تطبيقها على مستوى محلي"، وذلك بسبب الاختلافات البيئية وكذا الثقافية بين الدول². بالإضافة إلى³:

- التغيير في قيمة النقود لمختلف العملات الدولية؛
- الاختلاف في التشريعات القانونية للضرائب بين الدول؛
- اسس تقييم المؤسسة وأصولها وموجوداتها؛
- طرق ووسائل المراجعة بين الدول؛
- مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية ومعايير اعدادها؛

¹ نورالدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية و تحديات البيئة الجزائرية، مداخله ضمن الملئقى العلمي الثالث لكلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة تحت عنوان "إدارة منظمات الاعمال: التحديات العالمية المعاصرة، الأردن " 27-29 نيسان 2009، ص: 7.

² صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، مرجع سابق، ص: 12.

³ هشام سفيان صلواتشي، مرجع سابق، ص: 23.

"كما وجهت انتقادات لمعايير المحاسبة الدولية بسبب ضعف وغياب معايير المحاسبة المحلية في بعض الدول التي تقتصر الى الأخذ بعين الاعتبار التطورات العالمية والمحاسبية، بما يخدم الجهات المستفيدة من القوائم المالية خاصة المستثمرون الأجانب وغيرهم، بالإضافة الى القصور المهني والتعليمي وفي الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، بالإضافة الى خضوع معظم المنظمات وهيئات الإشراف المباشر من قبل الحكومة من خلال إصدار القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمهنة مما يضعف من دور هذه المنظمات في تفعيل دورها الرقابي ومتابعة التطور المهني بما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية".¹

أما بالنسبة لوضع معايير محاسبية في الدول النامية فنلاحظ من خلال تجارب بعض الدول النامية والعربية على وجه الخصوص البطء في الاستجابة للمتغيرات والتحديات المعاصرة، بالإضافة الى ضعف حركة البحث العلمي فيها، فالدراسات في المجال المحاسبي تدور غالبيتها حول المفاهيم الاساسية دون الدخول في عمق مشاكل التطبيق. و تعبر هذه السياسات المحاسبية على الركود والتراجع الاقتصادي الذي تعيشه الدول النامية، وليس السبب في ضعف الامكانيات الاقتصادية أو رأس المال العربي، فهناك هروب لرؤوس الأموال للاستثمار في م أ، كندا، اليابان و أوروبا.

المطلب الثالث : متطلبات التوافق والتوحيد مع معايير المحاسبة الدولية

يقصد بمتطلبات التوافق ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية لاستعداد للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. حيث "تقوم العديد من الحكومات الوطنية والمنظمين كجمعيات المحاسبين في العديد من دول العالم بالنظر في كيفية اختلاف متطلبات معاييرهم الوطنية عن معايير المحاسبة الدولية وكيفية التقليل من تلك الفروقات، بالتالي سيتطلب جهودا مشتركة في كل بلد من قبل الحكومات ومنظمي أسواق الأوراق المالية ومعدّي القوائم المالية ومستخدميها وواضعي المعايير، ومن الواضح بأن أهم الأعمال التي يجب القيام بها على مستوى البلد هي اعداد خطة التقارب إلى تطوير وتنفيذ معايير محاسبية عالية الجودة"². من أجل تفادي الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يجب مراعاة أهم المتطلبات والترتيبات ولعل أهمها³:

1- التأهيل العلمي والعملية للمحاسب: حيث يعتبر المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بالشكل الصحيح، بالتالي من الضروري تأهيله عن طريق التعليم المحاسبي

¹ منصور الزين، مرجع سابق، ص: 6.

² ماجد ماهر فهم سابا، مرجع سابق، ص: 124 .

³ مأمون حمدان، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا، سنة 2008، ص38.

العالمي وعقد الدورات التدريبية وورشات العمل بالنسبة للمحاسبين المهنيين. لذا فإن متطلبات التوافق يمكن أن تتشكل من الآتي:¹

- إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية ويمكن الاستعانة في هذا المجال بمناهج جامعات عالمية مشهود لها في هذا المجال.
- إعادة النظر في مفردات (مواضيع) المساق الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون الطروحات النظرية والتطبيقية متقنة أو بموجب المعايير المحاسبية الدولية وعدم الإبقاء على ما هو عليه الحال.
- تهيئة الأساتذة وتعريفهم وإطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.
- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير المحاسبية الدولية .

أما بالنسبة لمتطلبات تحقيق التوافق في الواقع العملي للمحاسبين المهنيين فيجب -على سبيل المثال قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - ب:²

- ✓ إقامة دورات تخصصية في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية ويتكيف معها.
- ✓ تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها.
- ✓ تقوم مكاتب التدقيق ومراجعة الحسابات بإشراك العاملين لديها في دورات تطويرية تتعلق بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها.
- ✓ تقوم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي ينبغي عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بإشراك العاملين لديها في الأقسام المالية بدورات تخصصية في هذا المجال.
- ✓ تقوم هيئة سوق الأوراق المالية بإلزام الشركات التي تسجل أوراقها المالية في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ووضع تاريخ نهائي لذلك.

2- الانظمة والقوانين المرتبط بالمحاسبة: يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إليها المؤسسات الاقتصادية.

3- تفعيل دور مجلس المحاسبة وجمعيات المحاسبين: من خلال اعتماد المعايير والعمل على تطبيقها وتقديم الشروحات والتفاصيل عبر نشرات مفصلة، والقيام بالدراسات والابحاث المتعلقة بمدى ملائمة المعايير المحاسبية وصعوبات تطبيقها.

¹ الصادق محمد آدم علي، ، مرجع سابق، ص: 25.

² ياسر أحمد السيد محمد الجرف، مرجع سابق، ص: 14-15.

4- تطوير المؤسسات الاقتصادية: حيث يجب تطوير أنظمتها المعلوماتية الداخلية لتتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

5- دور الاعلام: يعتبر أساس التبليغ وإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية مما يسهل نجاح واتساع تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة.

وقد اقترحت دراسات المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) مجموعة من الخطوات والآليات لمساعدة الدول في البدء أو الإسراع بتبني وتنفيذ خطط التوافق مع معايير المحاسبة الدولية . وهذه الخطوات تتضمن¹:

- لا بد أن يكون لدى الدولة خطة تهدف إلى تحقيق التوافق مع المعايير الدولية أو التبني للمعايير؛
 - تقوم الدولة بتحديد الفروق بين المعايير الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية ودراسة هذه الفروق واستبدال البدائل والحلول المختلفة في المعايير الوطنية بمثلاتها في المعايير الدولية إذا كانت الظروف تسمح بذلك؛
 - تقوم الدولة بإصدار معيارا وطنيا متوافقا مع كل معيار دولي،
 - يقتصر التطبيق للمعايير الدولية أو الوطنية المتوافقة على مجموعة محدودة من الشركات؛
 - أن تقترن عملية التحول إلى المعايير الدولية أو التوافق معها بالتدريب الفعال على مستوى المهنة ومعدّي القوائم المالية، وأن تحدد الخطة تاريخا محددا لإنجاز أهدافها.
- وفي هذا الصدد يمكن أن نضيف أن الدولة التي ترغب في التوافق مع المعايير الدولية عليها أن تتخذ قرارا في هذا الشأن من السلطة المسؤولة، كأن تصدر تشريعا بذلك، أو تتخذ قرارا حكوميا، أو أن تصدر ذلك القرار الجهات النظامية والإشرافية كهيئة سوق المال (على سبيل المثال هيئة سوق رأس المال السعودي) أو ما شابه ذلك. ويمكن أن يتخذ القرار من جانب هيئة وطنية للمعايير والتي لديها الصلاحيات (مثل هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية SOCPA ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين) تمكنها من وضع المعايير المحاسبية. وفي جميع الأحوال فإن القرار يجب أن يحدد مدى زمني لإنجاز التحول على أن تقوم الهيئة المحاسبية أو مجلس المعايير الوطني بإعداد خطة تدريجية لإنجاز الهدف، ومع هذا فإن عملية القرار لا بد وأن يسبقها أعمال تحضيرية غير رسمية تشكل رأيا عاما يؤيد عملية التطبيق أو التوافق مع المعايير الدولية، ومن هذه الأعمال إعداد الندوات والمؤتمرات وورش العمل وإلقاء المحاضرات والتقارير الصحفية. بالتالي مثل هذه الأعمال تجذب مستخدمي القوائم المالية إلى جانب المعايير الدولية وتهيئة البيئة المالية والاستثمارية لهذا التحول.

¹ ياسر أحمد السيد محمد الجرف، مرجع سابق، ص: 12-13.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال تجارب بعض الدول المتقدمة أن التبني أو التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، تختلف من دولة الى أخرى، حيث تتجه الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين إلى محاولة مقارنة المعايير الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية، أما الاتحاد الاوربي فقد أصدر لوائح تلزم الشركات المدرجة في البورصة بتطبيق معايير التقارير المالية، أما المؤسسات غير المدرجة فلها الحرية في اختيار تطبيق هذه المعايير، في حين أن العديد من الدول المتقدمة الاخرى اتبعت سياسة استراتيجية لتغيير أنظمتها المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية مع مراعاة بيئتها الاقتصادية والمحاسبية. كما نلاحظ أن تعامل العديد من الدول مع معايير المحاسبة يكون عن طريق سياسة تدريجية تسمح بتفادي الصعوبات غير المتوقعة والآثار السلبية من تطبيق المعايير الدولية على المؤسسات ككل، بالإضافة الى أخذ الاحتياطات اللازمة خلال مسار الاصلاح المحاسبي. فعند إعداد وتطوير معايير محاسبية خاصة في الدول النامية يجب أن يتم وفقا لأسلوب علمي ومنهجية منظمة مع الاخذ بعين الاعتبار تجارب الدول المتقدمة مع دراسة بيئتها. فالدول العربية التي تسعى لتطبيق معايير المحاسبة هي الدول التي تتميز بالانفتاح الاقتصادي وتوجد بها شركات متعددة الجنسية. وبإلقاء نظرة شاملة على الدول العربية ومدى الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية نلاحظ أن في مصر متغيرات متعددة (الاتجاه نحو الخصخصة، تنشيط سوق المال وتحرير التجارة الخارجية وإدارة الجهاز المصرفي) الأمر الذي جعل مصر تخطو خطوة رائدة عن طريق اصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية. وخطت بعض الدول العربية الخليجية كالسعودية والكويت و لامارات العربية المتحدة خطوات متقدمة نحو تطبيق معايير محاسبية محلية نظرا لزيادة التعاملات المالية وزيادة ضخامة الوحدات الاقتصادية الحكومية والخاصة وارتباطاتها العالمية في مجال التجارة والمال، الأمر الذي حتم عليها استخدام معايير محاسبية تم تطبيقها عالميا بنجاح في مجال المحاسبة. أما بالنسبة للعراق بالرغم من وجود بعض التوافق والانسجام بين القاعدة العراقية والدولية إلا ان وجود الاختلاف يؤكد عدم ملائمة المعايير المحاسبية الدولية والبيئة العراقية، كما يؤكد على كفاءة المجلس في التعرف على الاحتياجات الخاصة بالبيئة المحلية وعزلها عن تأثيرات البيئة الدولية من خلال اضافة مفردات ضمن القاعدة العراقية تتوافق مع المتطلبات العراقية من المعلومات المحاسبية. وهناك اتجاه عربي نحو المعايير الدولية مما سيشكل عقبات وتحديات أمام المحاسبة في الدول العربية، ولمواجهة هذه التحديات يجب العمل على اصدار معايير محلية تحقق التوازن في سلسلة من المتطلبات الاجرائية المطلوبة من واضعي المعايير مع ضرورة مراعاة البيئة السائدة و تأثيرها على تلك المعايير.

الفصل الثاني:

البيئة المحاسبية وازدواجياتها
على النظام المحاسبي والتوافق
الدولي

الفصل الثاني: البيئة المحاسبية وانعكاساتها على النظام المحاسبي والتوافق الدولي

تمهيد:

يرجع الإختلاف الجوهرى بين الأنظمة المحاسبية بين دول العالم إلى الاختلافات من زوايا عديدة، بالإضافة إلى جهود العديد من المنظمات والهيئات الدولية أهمها مجلس معايير المحاسبة الدولية لتنميط الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وما تواجهه من صعوبات في هذا الصدد يعد دليلا قاطعا على جوهرية الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي بسبب اختلاف البيئة بين الدول. فبالرغم من تباين الدراسات والبحوث من ناحية أهدافها ومنهجيتها والنتائج التي توصلت إليها، فإنها تقدم الدليل على وجود علاقة بين البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية وبين الانظمة والممارسات المحاسبية للدول المختلفة، إلا أنه لا يوجد حصر شامل لهذه المتغيرات، كما أن تأثير العوامل الثقافية أو القيم المجتمعية لم يلقى ما يستحقه من دراسات إلا في السنوات الأخيرة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى المتغيرات البيئية وعلاقتها بالنظام المحاسبي بشكل عام، والعوامل البيئية الاقتصادية - المتمثلة في التنمية الاقتصادية، مصادر التمويل، المنظمات المهنية المحاسبية والمؤسسات الاقتصادية- بشكل خاص. كما سنحدد العلاقات التأثيرية بين مختلف هذه العوامل، وهذا من أجل فهم البيئة المحاسبية وانعكاساتها على مسار التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي الذي تسعى اليه مختلف دول العالم من بينها الجزائر.

المبحث الأول: المتغيرات البيئية واختلاف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي

سننتقل إلى المتغيرات البيئية واختلاف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي من حيث تصنيف المتغيرات البيئية المحاسبية من ثقافية، سياسية، تشريعية، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية وعلاقتها بتطور الأنظمة المحاسبية.

المطلب الأول: تصنيف المتغيرات البيئية والأنظمة المحاسبية الدولية

سنعرض مختلف تصنيفات الأنظمة المحاسبية في العالم وأهم المتغيرات البيئية المؤثرة فيها.

الفرع الأول: تصنيف المتغيرات البيئية المحاسبية

العوامل البيئية السائدة تؤثر على التنظيم المحاسبي المعمول به في أي دولة، إذ أن النظام المحاسبي السائد في دولة ما في فترة زمنية معينة ما هو إلا نتيجة لتوازن تكون بفضل امتزاج هذه العوامل البيئية معاً، وأن حدوث أي تغيرات في عوامل البيئة يصيب التوازن القائم باختلالات يترتب عنها ظهور وضعية توازن جديدة و من ثمة نظم محاسبية جديدة، غير أن هذه التغيرات لا تحدث بين الدول في نفس الوقت، ولا تؤدي بالضرورة إلى نفس ردود الفعل، ومن هنا يبدو واضحاً وجود اختلافات جوهرية في الممارسات و المعايير المحاسبية من دولة إلى أخرى¹، ويعتبر تحليل المتغيرات أو العوامل البيئية أداة هامة في تفسير هذه الاختلافات، إلا أنه تعددت وجهات النظر في تحديد هذه العوامل. حيث يرى البعض أن أصل الاختلاف في الأنظمة المحاسبية يعود إلى مستويات التباين في الشروط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من دولة إلى أخرى، إضافة إلى العوامل الثقافية والقيمية². في حين حاول العديد من الباحثين تصنيف الدول في مجموعات طبقاً لممارسات المحاسبة بها، ثم حاولوا ربط الاختلافات في المبادئ والممارسات بين الدول إلى اختلاف المتغيرات البيئية، وتعد العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية أبرز العوامل المؤثرة على النظام المحاسبي المعتمد إضافة إلى مدى تدخل مهنة المحاسبة³، والمتغيرات البيئية التعليمية، والمتغيرات البيئية القانونية⁴. والمتغيرات التكنولوجية والفنية والتداخل بين المتغيرات البيئية⁵.

¹ Bernard RAFFOURNIER, les normes comptables internationales, 3eme édition, Ed : Economica, Paris, France, 2006, P: 64.

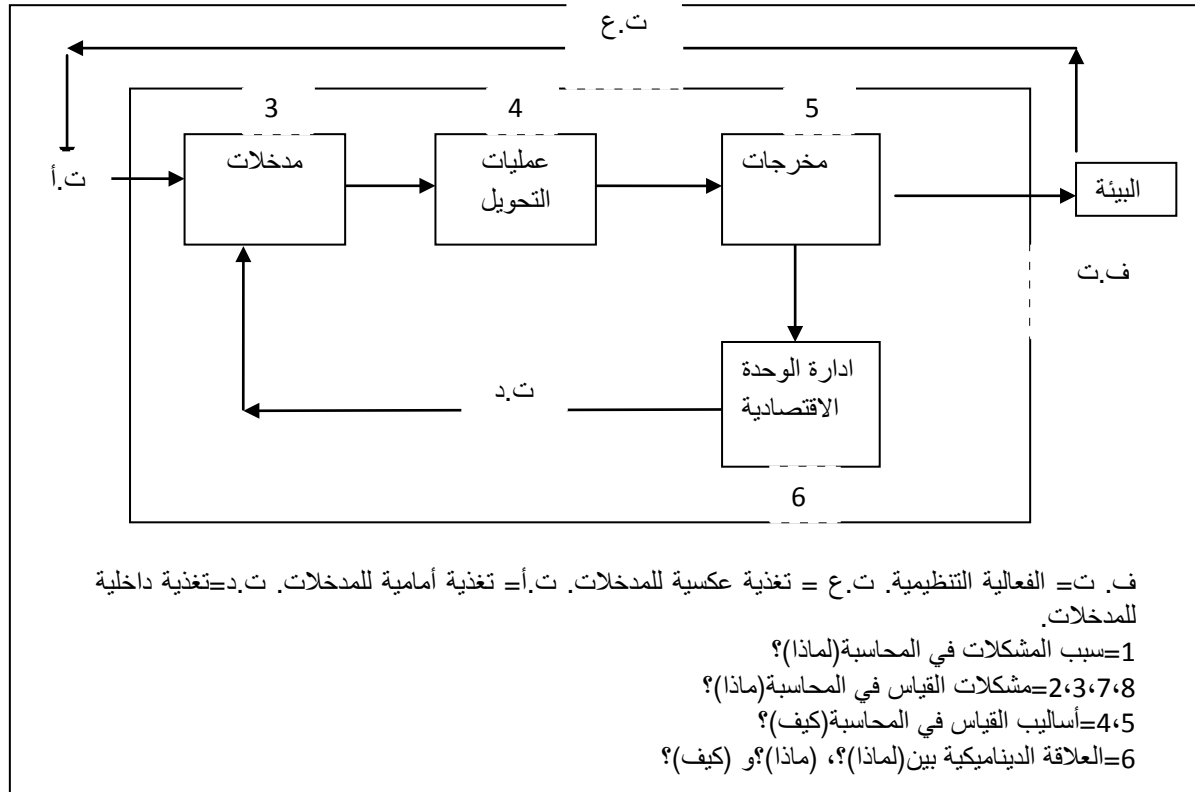
² مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص: 115 و 116.

³ محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص: 151 .

⁴ محمد عبد الحميد طاحون، نحو مدخل ملائم لوضع معايير المحاسبة المالية في الدول النامية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثاني، يونيو 1997، ص: 142.

⁵ حماد إبراهيم، تأثير العوامل البيئية في المشروعات (محاسبيا و ضريبيا)، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 1995، ص: 100.

ومما لا شك فيه أن هذه المتغيرات تؤثر على نوع الخدمات التي يجب أن تقدمها مهنة المحاسبة، والتي تنتج أساساً من تأثيرات تلك المتغيرات على طبيعة المؤسسة وأهدافها وأنشطتها، وعلى النظرة السائدة في مجتمع تجاه هذه المؤسسات¹. ويمكن تلخيص التأثير التبادلي بين النظام المحاسبي المالي والبيئة المحاسبية في الشكل التالي:



الشكل رقم (2-1): أثر المتغيرات البيئية على النظام المحاسبي

المصدر: محمد عباس بدوي، الاميرة ابراهيم عثمان، دراسات في قضايا و مشاكل محاسبية معاصرة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2008، ص: 165.

ومن الشكل يمكن استخلاص ما يلي:

- بالنسبة لمخرجات النظام المحاسبي فإن جزءاً منها يذهب إلى البيئة الخارجية (1) في صورة قوائم مالية خارجية تخضع لمتطلبات الإفصاح، بينما الجزء الثاني من المخرجات (6) وهو جزء داخلي فيوجه إلى التنظيم ذاته، ويكون محور اهتمامه إدارة الوحدة الاقتصادية.

¹ عبد المجيد محمد، تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة، مؤتمر المحاسبة عن الأداء في مواجهة التحديات المعاصرة، ماي 2000، ص: 92.

- بالنسبة لتقييم درجة الفعالية فإنه يتم التقييم على المستوى الخارجي من خلال التغذية العكسية للمدخلات التي يتم استرجاعها إلى التنظيم ، أما على المستوى الداخلي فإن التقييم يتم عن طريق المدخلات والتي تمثل تغذيته من داخل التنظيم ذاته.
- يحدد هدف المخرجات (1) (6) نوع المدخلات التي تعد ضرورية للتوصل إلى هذه المخرجات، ويتحقق ذلك بالتغذية الأمامية للمدخلات (2)، والتغذية الداخلية ، والتغذية العكسية (8).
- عمليات تحويل المدخلات (4) وما ينتج عنها من مخرجات (5) تعد نتيجة للهدف المحدد للمخرجات ولنوع المدخلات التي تم اختيارها من البيئة، أي أن أهداف مخرجات المعلومات تحدد نوعية مدخلات البيانات اللازمة للنظام.

بالتالي يمكن القول أنه طالما يبدأ تصميم النظام المحاسبي من نقطة توفير الإجابات عن التساؤلات: لماذا يوجد النظام؟ وما يجب أن يؤديه النظام؟ وكيف يعمل النظام؟ فإن تحليل المعرفة المحاسبية على مستوى الممارسة العملية وطبقا لمدخل النظم، يوضح خضوعا لتأثير المتغيرات البيئية بما يؤدي إلى وجوب أن تكون المعايير المصدرة على أساسها انعكاسا لمتطلبات بيئية معينة. "حيث أن النظام المحاسبي نظام معلومات يتفاعل مع البيئة، ويزودها بالمخرجات التي تتمثل في القوائم المالية والتقارير والمعلومات التي تحتويها. لذا تعتبر المحاسبة المرآة الصادقة التي تعكس حالة الدولة والمجتمع التي توجد فيه، وذلك من حيث تقدمها الاقتصادي وتكوينه الطبقي والعلاقات الاقتصادية السائدة داخل هذا المجتمع وخارجه أيضا وتشريعاته القانونية وحجم التضخم فيه بالإضافة إلى مدى تعقد وتشابك العلاقات ومستوى التعليم السائد وقيم المجتمع وعاداته"¹.

ومنه ويرجع أغلب الباحثين في ميدان المحاسبة أسباب الاختلاف في الممارسات المحاسبية ودرجة تفاوت تطورها بين مختلف دول العالم إلى اختلاف الخصائص البيئية لكل دولة، وعلى رغم من فرض العولمة لمنطقها على العالم وضغطها المستمر سواء كان تلقائيا أو متعمدا لتكون المعايير المحاسبية الدولية مرجعا لجميع الدول، تعد تحديات الاختلافات البيئية بين الدول أهم معوق يعرقل عملية التوحيد المحاسبي عبر عالم².

¹ جريس إبراهيم، المعايير المحاسبية الملائمة ودورها في تطوير البيئة المحاسبية المصرية لمقابلة متطلبات التغيرات الاقتصادية المعاصرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1، 1995، ص: 75.

² Glen Lehman, A critical perspective on the harmonization of accounting in a globalising world, Critical Perspectives on Accounting vol:16, 2005, p: 975-992.

الفرع الثاني: نماذج تصنيف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي وأسباب التباين

تختلف العوامل البيئية من دولة إلى أخرى في بعض الحالات قد تتشابه إذا كانت العوامل البيئية متشابهة، وتصنف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي حسب نموذجان محاسبيان رئيسيان أنجلوسكسوني و أوروبي.

أولا: المحاسبة الأنجلوسكسونية

ظهرت في القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية، و يضم هذا النموذج المحاسبي تشكيلة كبيرة من الدول¹ تقارب على العموم 43 دولة ، و تتميز المحاسبة الأنجلوسكسونية بوجود إطار مفاهيمي يتضمن قائمة بالأهداف و المفاهيم و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمبادئ العامة للمعايير التطبيقية² . وقد تم وضع الإطار المفاهيمي في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB³ ، أما في بريطانيا فقد تم وضعه من طرف مجلس معايير المحاسبة ASB تم إنشاؤه سنة 1990 . كما أن الدول الأنجلوسكسونية هي دول ذات قانون غير مدون لذلك فإن القوانين المتعلقة بعرض المعلومات المالية قليلا ما تأخذ طابع إلزاميا، و تكون مقتصرة على تحديد قوانين عامة وتترك مهمة إعداد القواعد التطبيقية للخبراء المهنيين⁴ ، استقلال معدي النصوص التنظيمية عن السلطات السياسية مقابل علاقة متينة وتبادلية مع مستخدمي المعلومات المحاسبية، من جمهور، محللين، مستثمرين. ويطبق النموذج الأنجلوسكسوني في الدول ذات توجه نحو السوق، فنجد في هذه الدول أسواق مالية جد متطورة تضمن تمويل الاقتصاد بأكمله ذلك ما يفسر عناية التقرير المالي بالمستثمرين المهتمين بمردودية استثمارهم. حيث أن في البلدان الأنجلوسكسونية لا تمارس الضرائب أي عدم تأثيرها على القانون المحاسبي، وتحسب النتيجة الخاضعة للضريبة بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية، و بالتالي تقدم المؤسسة نوعين من الحسابات أحدهما مالي محض و الآخر ضريبي محض، و يرجع السبب في ذلك إلى عدم اعتماد الدولة مباشرة على قائمة الدخل، حيث يتم تصنيف الحسابات بالطريقة التي تستجيب لاحتياجات المساهمين من المعلومات⁵ .

¹ من بينها الدول الأعضاء في الكومنولث: أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هونغ كونغ، أندونيسيا، نيوزيلندا، باكستان، سنغافورة.

² Samir Merouani, Le Projet Du Nouveau Système Comptable Financier Algérien, magister en science de gestion, ecole supérieure de commerce, Alger, 2007, P: 32.

³ B. COLASSE, Nouvelles normes comptables : quels enjeux pour l'enseignement de la comptabilité ? Séminaire, Paris du 13au15 septembre 2004.

⁴ Jacqueline LONGO, Comptabilité Anglo-Saxonne (normes US GAAP et rapprochements avec les IAS/IFRS), 5ème edition, ECONOMICA, Paris, France, 2002, P: 88.

⁵ Eve Chiapello et Autres, OpCit, P: 142.

ثانيا: المحاسبة الأوروبية

ويطلق عليها تسمية المحاسبة القارية، ولا يعني ذلك تحديد مجال تطبيقها على أوروبا فقط (كفرنسا وألمانيا)، ولكن تعتمد دولا كثيرة لا تنتمي إلى القارة الأوروبية كالجزائر، اليابان. وعموما يضم النموذج المحاسبي الأوروبي حوالي 28 دولة، تتشابه أنظمتها المحاسبية في العديد من الخصائص، لأنها قامت على مر الزمن بتبادل أفكار ومفاهيم حول المحاسبة و تنظيمها. وتتمثل أهم خصائص هذا النموذج في ما يلي:

- تأخذ الدولة على عاتقها تنظيم مهنة المحاسبة، بهدف اعداد قواعد محاسبية لتوجيه النشاط الاقتصادي في الاتجاه المطلوب. كونها المسؤولة عن السياسة الاقتصادية للبلاد، والحكومة تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية بمختلف الوسائل بما في ذلك المعلومات المحاسبية لمكانتها الهامة. وبذلك تلعب المنظمات المهنية دورا ثانويا. ففي اطار الاقتصاد الكلي تستخدم الدولة النظام المحاسبي من أجل عملية التخطيط لتوجيه السياسة الاقتصادية للبلاد، لذا على المؤسسات الالتزام به¹.

- يقود تنظيم مهنة المحاسبة إلى تطبيق إطار متناسق ومتكامل يسهل قراءة القوائم المالية، وفي الغالب يتجسد هذا الإطار في اعتماد مخطط محاسبي وطني تلتزم المؤسسات به، ويتم من خلاله تصنيف الحسابات في القوائم المالية حسب طبيعتها. و يسمح هذا التصنيف بحساب القيمة المضافة التي تنتجها المؤسسة وكيفية توزيعها على الأطراف المتعاملة معها (عمال، مستثمرين، جهات عمومية...) وبالتالي تربطها علاقة مع المحاسبة الوطنية².

- للتشريعات الضريبية تأثير كبير على الممارسة المحاسبية في النموذج المحاسبي الأوروبي.

و في ما يلي ندرج جدولا نبين من خلاله أهم الخصائص المميزة للنموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني والنموذج المحاسبي الأوروبي.

¹ Pascal QUIRY, Nouvelles Normes Comptables: Quels Enjeux Pour L'enseignement de la Comptabilité ?, Séminaire, Paris Les 13,14 et 15 Septembre 2004.

² CAPRON Michel, CHIAPELLO Eve, Op.Cit, P: 143.

جدول رقم(2-1): الخصائص الأساسية للنماذج المحاسبية الأوروبية والأنجلوسكسونية

النظم المحاسبية	الأوروبي	الأنجلوسكسونية
مصدر التمويل	القطاع البنكي أساسا	الأسواق المالية أساسا
الثقافة	تنظيم عمومي	تنظيم فردي
المحيط الاقتصادي والاجتماعي	النظام القانوني	سيادة التشريع المكتوب، حيث إن القانون يوفر قواعد محاسبية دقيقة
		- سيادة العرف المحاسبي والسوابق المحاسبية (محاسبة متعارف عليها) - إعداد القواعد من طرف هيئات مختصة
النظام الضريبي	علاقة قوية بين المحاسبة والجباية	استقلال المحاسبة عن الجباية، بحيث يتم احتساب الضريبة بعيدا عن الحسابات المحاسبية.
المستعملين الأساسيين للقوائم المالية	المقرضون، السلطات الضريبية، المستثمرون	المستثمرون أساسا.
المبادئ المحاسبية	سيطرة مبدأ الحيطة والحذر	القيمة العادلة (juste valeur) والصورة الصادقة.
مداى نشر القوائم المالية	نشر محدود للقوائم المالية	نشر شامل للقوائم المالية
الخيارات في المعالجات المحاسبية	وجود عدد كبير من خيارات المعالجة المحاسبية والتقييم	وجود عدد معتبر من خيارات المعالجة المحاسبية والتقييم.
كيفية احتساب الأرباح	- الحدّ من توزيع الأرباح - السعي إلى تكوين احتياطات	- لا يوجد حدّ لتوزيع الأرباح - صغر حجم الاحتياطات
أمثلة عن البلدان	الجزائر، بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، اليابان	أستراليا، بريطانيا، إيرلندا، كندا، نيوزلندا، هولندا، سنغافورة

المصدر: Bernard Raffournier, Axel Haller, Peter Walton, Comptabilité Internationale, Vuibert, Paris, 1997, P 99.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن " البيئة العالمية للمحاسبة تميز بين اتجاهين بارزين للتطبيقات المحاسبية، وهي نموذج التوحيد المحاسبي الانجلوسكسوني والنموذج الأوروبي، حيث يتميز الأول بخضوعه للواقع الاقتصادي والأسواق المالية، كما يتميز بالدور الكبير الذي يلعبه الدور الخاص

في توفير المعلومات المحاسبية والمالية لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية، وباستقلاليتها عن القواعد الجبائية، فهو يعكس وفاء النظام الرأسمالي لمبدأ الحرية الاقتصادية ويعتبر مرجعاً لأعمال التوحيد الدولية للمحاسبة. أما النموذج الثاني التوحيد المحاسبي الأوروبي فيخضع للحكومات والنصوص القانونية، وتضطلع الدولة بوظيفة التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية عكس النموذج الأول، ولا يعني اتباع كل الدول له، كما لا ينحصر مجال تطبيقه في أوروبا فقط، كما يتميز هذا النموذج بالدور الكبير الذي تلعبه البنوك في تمويل المؤسسات¹. ويمكن تحديد العلاقة بين اختلاف الأنظمة المحاسبية بالبيئة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية إلى المداخل التالية²:

- **المدخل الضريبي:** يمكن القول أن المدخل الضريبي نشأ في القارة الأوروبية خاصة في فرنسا وألمانيا، أين يركز الحرص على تأمين الموارد الجبائية عن طريق وجود نظام محاسبي يمثل فيه الربح المحاسبي أساساً لحساب الربح الضريبي، وبلاستناد إلى نصوص قانونية واضحة وصريحة وصارمة في نفس الوقت دون ترك الحرية للمستثمر في أن يطبق المبادئ المحاسبية التي يراها أكثر ملائمة لمصلحته.

- **مدخل التخطيط المركزي الشامل:** يعتمد هذا المدخل على ملكية الدولة للقطاع الاقتصادي واستخدام التخطيط المركزي الشامل بهدف إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، بالاعتماد على حسابات اقتصادية قومية، يبنى هذا المدخل على نظم محاسبية موحدة تسهل على المخططين الاقتصاديين بناء الخطط الاقتصادية الشاملة على أساس بيانات محاسبية متجانسة من حيث نظم القياس المحاسبي أو الإفصاح الذي بات يعتمد على دليل موحد للحسابات لتمكين المخططين من جمع المعلومات المحاسبية بسهولة ويسر، وهذا الأمر من شأنه أن يضيف نوع من الغموض ونقائص في الممارسات المحاسبية.

- **مدخل المستثمر:** وهو النموذج الانجلوسكسوني الذي ينطلق من حرية المستثمر وتقيد بتعليمات البورصة، وقد مثلت التجربة الأمريكية النموذج المتقدم في هذا الاتجاه حيث لم تعتمد على القانون والإلزام بل اعتمدت على المنظمات المهنية التي وضعت معايير القياس والإفصاح المحاسبي، والتي يمكن تطويرها بقرارات تعتمد على دراسات تقدمها المنظمات المهنية التي تراعي تطور الحاجات الاقتصادية والاجتماعية المتجددة.

¹ Stephan BRUN, L'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006, P:18.

² مأمون حمدان، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سورية، 2008، ص: 2 و 5.

ورغم أهمية المتغيرات والعوامل الاقتصادية على الأنظمة المحاسبية إلا أن المتغيرات الثقافية والسياسية والمتغيرات الخارجية تلعب دور هام في تطوير الأنظمة المحاسبية، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي.

المطلب الثاني: المتغيرات الثقافية وأبعاد قيم المجتمع وعلاقتها بالنظام المحاسبي

تعرف الثقافة على أنها مجموعة من الأفكار والقيم والمعتقدات التي تسود لدى مجموعة أفراد معينين وتتحكم في تصرفاتهم¹، وتختلف الثقافة من مجتمع إلى آخر، وباعتبار أن الثقافة لها تأثير كبير على سلوكيات الأفراد داخل المجتمع بحيث تتشابه بين مختلف الأفراد داخل المجتمع الواحد وتختلف مع مجموعة أخرى من الأفراد ينتمون لمجتمع آخر، وباعتبار أن المحاسبة عبارة عن ترجمة رقمية لسلوكيات الأفراد الاقتصادية، فمن البديهي أن تختلف المحاسبة من مجتمع إلى آخر نظرا لاختلاف سلوكياتهم. وبسبب الاختلافات بين الدول في البيئة الثقافية، فإن تجارب الدول المتقدمة فيما يتعلق بمعايير وممارسات المحاسبة لا تؤدي بالضرورة إلى أن يتولد عنها نفس النتائج إذا ما نقلت إلى الدول النامية. وحتى بالنسبة للدول المتقدمة، فإن الاختلافات الثقافية فيما بينها تؤدي إلى اختلافات المعايير المحاسبية المستخدمة، يرى بعض الباحثين أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي يرجع إلى عدة عوامل من بينها "المستوى التعليمي الذي يؤثر على حسن فهم واستخدام معايير المحاسبة، وحتى الديانة بمفهومها الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية داخل الدولة، فحكومات الدول الإسلامية عليها أن تعتمد نظام اقتصادي خال من الفوائد (الربا) ولذلك عليها أن تجد وسائل لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى كالتعداد السكاني والمستوى الثقافي"².

وأهم العوامل الثقافية التي يمكن أن تؤثر في معايير وممارسات المحاسبة ما يلي³:

- درجة تحفظ المجتمع: تؤثر هذه الخاصية في معايير وممارسات المحاسبة المستخدمة في تقييم الأصول وقياس الربح، فكلما كان المجتمع أكثر تحفظاً، كلما مال إلى تخفيض كل من قيم الأصول ومقدار الربح وذلك بتكوين احتياطات سرية، وأيضاً بتسجيل الالتزامات المحتملة على أنها فعلية.

¹ C. Roberts et autres, International Financial Reporting, prentice hall, 3 eme édition, UK, 2005, P: 171.

² عبد الرزاق خليل وعادل عاشور، مرجع سابق، ص: 178.

³ محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 147 و 150.

- درجة السرية أو عدم الثقة السائدة في المجتمع: تؤثر هذه الخاصية على مستوى الافصاح المحاسبي.
- موقف واتجاهات الأفراد أو المجتمع تجاه المؤسسات الاقتصادية وتجاه مهنة المحاسبة: حيث يولد عدم الثقة - مثلاً - إلى زيادة الطلب على المعلومات أكثر وفحص أعمق للعمليات المحاسبية للمؤسسة إلى غيرها.
- معايير وقيم إدارة المؤسسة: إن قرار الاختيار بين بدائل الافصاح المحاسبي يتم بواسطة الادارة، حيث يفترض أن دور المحاسب يتأثر بدرجة كبيرة برغبات وقرارات الإدارة.
- الدين: يعتبر من العوامل المؤثرة في تطوير معايير وممارسات المحاسبة. فالدين الاسلامي يؤثر في معايير المحاسبة المتعلقة بالفوائد الربوية مثلاً.
- المتغيرات البيئية التعليمية: تؤثر الخصائص التعليمية للمجتمع في الممارسات المحاسبية السائدة به.
- عوامل قيمية وثقافية: وتتمثل في مستوى التعليم والتكوين المحاسبي فالمجتمع الذي يلقي أبنائه مستوى عالي من التعليم يمكنه أن يمد الوحدات الاقتصادية باحتياجاتها من الخبراء والفنيين وأيضاً العمالة ذات الكفاءات العالية، والعكس صحيح، كما أن مستوى الثقافة والعادات والتقاليد الاجتماعية والعرف السائد في المجتمع له أثر واضح على أداء ونشاط الوحدات الاقتصادية¹، بالإضافة إلى دور ومكانة المهنة المحاسبية، مستوى ومكانة البحث العلمي والتطبيقي، المستوى الثقافي للمجتمع من خلال التحفظ والحرص والنظرة الايجابية التي يبديها المجتمع تجاه الأنشطة الاقتصادية وكذا مهنة المحاسبة والمراجعة². وتتمثل العوامل الثقافية المؤثرة في الممارسة المحاسبية في³:

1- أبعاد القيم الثقافية :

- الفردية مقابل الجماعة: عندما يسود مفهوم الفردية تكون العلاقات الاجتماعية ضعيفة؛
- بعد فروقات السلطة: كأن يتميز أفراد دولة ما بأنهم يعرفون مواقعهم في التركيبة الاجتماعية ويتصرفون بأسلوب متسق مع نظام الانضباط المتوقع، وبالتالي فهذه العلاقة مبنية على الالتزام المتبادل والمتمم لبعضه البعض؛

¹ Gavens, David W & other, Marketing Management, Irwin, 1987, P: 47.

² مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص: 115-116.

³ دينا موفق دهبي، مرجع سابق، ص: 96 و 97.

- درجة تجنب عدم التأكد: تجنب عدم التأكد والغموض من قبل الشعوب يمكن أن يرى من خلال اطارها الاجتماعي، مثلا العادات والتقاليد في دولة ما تشجع الافراد على عدم الانحراف على القوانين.

2- أبعاد القيم الثقافية المحاسبية:

- الرقابة المهنية مقابل الرقابة القانونية: أي مدى خضوع مهنة المحاسبة للرقابة القانونية؛
 - التوحيد مقابل المرونة: يعتبر من أهم أبعاد القيم الثقافية المحاسبية المهمة، لأن التوحيد والتجانس يعتبر مبدأ محاسبي على المستوى الدولي، بالمقابل المرونة تعبر عن تفضيل تعدد الممارسات المحاسبية تبعاً لمحيط المؤسسات؛
 - التحفظ مقابل التفاؤل؛
 - السرية مقابل الشفافية: السرية ترتبط بالتحفظ أي الحذر في اعداد القوائم المالية.
- أبعاد القيم الثقافية هي من العوامل البيئية الداخلية التي تؤثر على وضع وتطوير المعايير المحاسبية بالدول النامية، أو التي تدفع الأفراد إلى معارضتها وبالتالي تطوير معايير خاصة تتسجم مع الظروف الاقتصادية لهذه الدولة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن انخفاض درجة الاعتماد على المهنة وتزايد درجة كل من تفادي عدم التأكد وتفاوت السلطة في الدول النامية بشكل عام يترتب عليهما ضرورة تدخل الحكومات في هذه الدول في وضع وتطوير المعايير والممارسات المحاسبية للتوافق مع المعايير الدولية، وضمان الالتزام بها، ثم على الدولة أن ترفع من مستوى الوعي والثقافة لدى الأفراد لمحاولة تقبل المعايير الدولية.

3- العلاقة بين ابعاد القيم المحاسبية والأنظمة والممارسات المحاسبية:

تؤثر أبعاد القيم المحاسبية على الأنظمة والممارسات المحاسبية من أربعة أوجه هي¹: سلطة وضع المعايير، قوة الالتزام، ممارسات القياس المستخدمة، ومدى الإفصاح. وتتمثل العلاقات التأثيرية لأبعاد القيم المحاسبية على الأنظمة والممارسات المحاسبية في ارتباط المرونة كقيمة محاسبية بارتفاع مستوى المهنية نتيجة لما تنطوي عليه من تأكيد على تطبيق الحكم المهني، ويؤدي ارتفاع مستوى المهنية من ناحية، وتفضيل المرونة من ناحية أخرى إلى تفضيل اضطلاع مهنة المحاسبة (القطاع الخاص) بمهمة وضع المعايير المحاسبية وتفضيل النظام الذاتي للمهنة. وتستمد المعايير المحاسبية قوة إلزامها في ظل ارتفاع مستوى المهنية من معايير المراجعة المنظمة لممارسة المهنة وضرورة الإفصاح عن مدى عدم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية. وتحدد

¹ أحمد بسبوني شحاته، نحو إطار عام لأثر المتغيرات البيئية وأبعاد قيم المجتمع على الأنظمة والممارسات المحاسبية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الأول، العدد الثاني يونيو 1997، الأردن، ص: 98-106.

المعايير المحاسبية التي تضعها المهنة من ممارسات القياس المستخدمة (التي تتسم بالمرونة) ومدى الإفصاح في التقارير المالية. كما أن المرونة تنعكس على مدى الإفصاح، حيث يتم توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

ومن جهة أخرى فإن السيطرة القانونية ترتبط بالتوحيد كقيمة محاسبية، وتؤدي السيطرة القانونية (التي ترتبط بانخفاض مستوى المهنية) من ناحية، وتفضيل التوحيد من ناحية أخرى إلى اضطلاع الحكومة بمهمة وضع المعايير المحاسبية ووضع القوانين المنظمة لشؤون وممارسة المهنة، وتستمد المعايير المحاسبية الموحدة قوة إلزامها من الإلزام القانوني بتطبيقها. كما تحدد تفاصيل محددة لكل من ممارسات القياس المستخدمة وتفاصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية.

ومن جهة ثالثة، فإن بعد التحفظ مع التفاوض يحدد خصائص ممارسات القياس المستخدمة، وما إذا كانت تتسم بقدر أكبر أو قدر أقل من التحفظ. ومع أن بعد السرية مع الوضوح يحدد أساساً طبيعة ونوعية وكمية ودرجة تفصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، فإن بعد التحفظ مع التفاوض يؤثر على تحديد المدخل العام للتقرير المالي.

المطلب الثالث: المتغيرات السياسية والتشريعية وإنعكاسها على النظام المحاسبي

تؤثر فلسفة النظام السياسي القائم وتشريعاته القانونية في دولة ما على نوعية وفعالية أنشطة الوحدات الاقتصادية وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول في المشروعات الاقتصادية، كما تؤثر القوانين والقرارات الخاصة بالضرائب والنقد الأجنبي وتنظيم العمل على أداء الوحدة الاقتصادية.

الفرع الأول: الانعكاسات السياسية على المحاسبة

يعتبر دور الحكومة أحد العوامل البيئية الداخلية ذات التأثير القوي - بطريق مباشر أو غير مباشر - على الأنظمة والممارسات المحاسبية وتطورها. والتأثير الحكومي في أي دولة ذو بعدين: أحدهما من خلال دورها كأحد مستخدمي المعلومات المحاسبية أو المستخدم الرئيسي لها، وثانيهما من خلال دورها المباشر أو غير المباشر في تنظيم وتحديد متطلبات القياس والإفصاح. والحكومة في قيامها بدورها المزدوج الأبعاد تؤثر وتتأثر بالعوامل البيئية الداخلية الأخرى، وقد تتأثر بالعوامل البيئية الخارجية. وينعكس مدى دور الحكومة كمستخدم للمعلومات المحاسبية على دورها في تنظيم وتحديد متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، ورغم اضطلاع هيئة سوق رأس المال SEC كجهاز حكومي بمسؤولية تحديد متطلبات الإفصاح، فإن سلطة وضع المعايير المحاسبية قد فوضت إلى مجلس معايير المحاسبة المالية، بالتالي هي من صلاحية القطاع الخاص. أما في فرنسا - على سبيل المثال - ونتيجة لدور الحكومة تم ادخال

مخطط محاسبي عام PCG والذي هو ملزم لكل المؤسسات. بالإضافة أن المجتمع الألماني يتسم بصفة عامة بتوجيهات الحكومة ونتيجة لذلك، فإن السلطات الألمانية لم تتردد في تحديد شكل ومحتوى القوائم المالية المنشورة عن طريق قانون الشركات¹. وفي نفس الاتجاه يرى GARY & Robert أنه ليس من المستغرب أن يكون مجلس المعايير المحاسبية الدولية هيئة سياسية، وكثيراً ما تدخل الكونجرس الأمريكي في عمل هيئة المعايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، فكل إصدارات الهيئة من معايير محاسبية تمر على مراقبة وموافقة الكونجرس، وكذا تدخل مجلس الشيوخ في فرض معايير تدقيق ومحاسبة أكثر شفافية سنة 2001 لما تعرضت مجموعة من كبريات الشركات الاقتصادية للإفلاس².

وتتمثل الأبعاد السياسية للمحاسبة من زاوية تسييس للمحاسبة أكثر مما تتعكس الأبعاد المحاسبية على السياسة، مع الاعتراف أن من مستخدمي المعلومات المحاسبية الأطراف السياسية الذين يقومون باتخاذ قراراتهم على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد، أو الاقتصاد الجزئي أي تقديم معلومات عن المؤسسات الاقتصادية، في حين أن للسياسة دور في إعداد المعايير المحاسبية خصوصاً النموذج الأمريكي في هذا الشأن³. وهناك العديد من العوامل البيئية السياسية التي قد تؤثر في معايير وممارسات المحاسبة وأهمها:

- تكوين الاتحادات الاقتصادية والسياسية: على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي يؤثر على الانظمة المحاسبية للدول الأعضاء من أجل التوافق فيما بينها⁴.
- الاستقرار السياسي: الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والذي يعتبر ضرورياً من أجل التطور والتحسين المستمر للنظام المحاسبي، فمثلاً يؤثر على كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التطور الاقتصادي. وقد قام مكتب Ernst & Young الذي يعتبر من مكاتب المراجعة الدولية بدراسة استقصائية لـ 1000 شركة من الشركات العالمية التي تعاني من عدم استقرار سياسي انعكس على وضع الاستثمار في ذلك البلد، وقد ذكر 53 % من المستجوبين للاستقصاء أن عدم وجود استقرار سياسي يعتبر العائق الرئيسي للاستثمار.

¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 82-98.

² عصام العريبي، تسييس المعرفة المحاسبية ودوره في إصدار المعايير المحاسبية الدولية، المجلة العربية للإدارة، سنة 2010، المجلد: 26 العدد: 2، ص: 65-95.

³ رياض عبد الله، طلال الحجازي، منظور فلسفي للعلاقة بين السياسة والمحاسبة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية: حالة العراق، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الخامس، العدد الأول، مايو 2002، ص: 106.

⁴ محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 152.

- العوائق البيروقراطية: فالإجراءات البيروقراطية تؤدي إلى بطأ وتأخر في اتخاذ القرارات وبالتالي لا تكون في أوانها مما يؤثر في عملية التطور الاقتصادي وتطوير المحاسبة. كما يساهم النظام السياسي الفاسد في التدهور الاقتصادي للبلد، حيث أن وضع السياسة واتخاذ القرار عن طريق القائمين بالسلطة يؤدي إلى تخصيص غير كفء للموارد الاقتصادية بسبب تغليب المصلحة الشخصية على مصلحة البلاد من طرف الطبقة الحاكمة والمحابة في توزيع المناصب على عامل الكفاءة.

- اختلاف النظم السياسية وتأثيرها على الاقتصاد ومن ثم على المحاسبة: الأنظمة السياسية تحدد الهيكل الاقتصادي بالدولة الذي بدوره يؤثر على المعايير والممارسات المحاسبية السائدة. حيث يؤثر النظام السياسي على المحاسبة بطريقة غير مباشرة من خلال عدة عوامل أولها هو أن نوعية النظام السياسي السائد في ذلك البلد يؤثر من خلال الفلسفة التي يحملها في طياته على نوعية النظام الاقتصادي وبالتالي النظام المحاسبي، كما يؤثر على الحريات الفردية¹.

فعندما تتخذ الحكومة معظم القرارات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات (مثل الدول الاشتراكية)، فإن الحكومة تمثل المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية بالتالي أنظمتها المحاسبية تهدف لتسهيل مهام الحكومة في التخطيط، الرقابة وإعداد الحسابات الوطنية، أما الدول الرأسمالية فتتميز بانخفاض التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ووجود فئات أخرى من مستخدمي المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى الحكومة، ويؤدي ذلك إلى تعدد المبادئ المحاسبية فضلا عن إصدار معايير محاسبية كلما تطلب الأمر وذلك كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: الانعكاسات التشريعية والقانونية على المحاسبة

يوجد تأثير للأنظمة القانونية على المحاسبة لكن يختلف مدى هذا التأثير من دولة إلى أخرى، وتقسم الدول حسب تأثير أنظمتها القانونية على الممارسات المحاسبية إلى دول تعتمد على القانون العرفي، حيث حسب هذا النوع تحدد القوانين الخطوط العريضة التي يجب أن يأخذها المحاسب في عين الاعتبار ويعمل في حدودها، ومن أمثلة هذه البلدان الدول الأنجلوسكسونية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. أما النوع الثاني فهي الدول التي تكون فيها القواعد القانونية مكتوبة "droit codifié" وحسب هذا النوع فإن المبادئ المحاسبية تصبح جزءا من القوانين العامة للدولة ولا يجوز تجاهلها، كما أن القواعد المحاسبية تكون داخلة في العديد من القوانين مثل القانون التجاري وقانون الضرائب وتعتبر فرنسا وألمانيا من الأمثلة عن هذه الدول وتسمى أيضا دول أوروبا القارية "Europe continentale"، كما تلعب قوانين الضرائب فيها دورا مهما في

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص: 161.

التأثير على الممارسات المحاسبية، عكس الدول الأنجلوسكسونية، إذ أن النتيجة الضريبية تختلف عن النتيجة المالية، ففي هذه الحالة لا يمكن حساب نفقة معينة إلا إذا كان قانون الضرائب يسمح بذلك، وعليه يمكن القول أن المحاسبة في هذه الدول خاضعة بشكل كبير للقواعد الضريبية، وهذا ما جعلها مقيدة ولا تتسم بالمرونة وهدفها الأول خدمة المصالح الضريبية على حساب المستخدمين الآخرين للتقارير المالية، وهذا ما أثر سلباً على عملية تطور المحاسبة في هذه الدول مما جعلها أدنى مستوى مقارنة بالمحاسبة في الدول الأنجلوسكسونية¹. بالتالي يوجد شكلان أساسيان للنظم القانونية المستخدمة في مختلف دول العالم هما القانون المدني والقانون العام، فطبقاً للشكل الأول فإن المبادئ المحاسبية تصبح جزءاً من القوانين العامة للدولة ولا يجوز تجاهلها، وطبقاً للشكل الثاني فتتبنى مدخلا غير تشريعي حيث يلعب المحاسبون دوراً رئيسياً في تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية، واعتماداً لهذا الشكل تحدد القوانين الخطوط العريضة التي يجب أن يأخذها المحاسب في الاعتبار ويعمل في حدودها، نجد القوانين هنا أكثر عمومية فهي لا تزود بتفاصيل عن التطبيقات المحاسبية المختلفة².

المطلب الرابع: المتغيرات البيئية الخارجية وعلاقتها بتطور الأنظمة المحاسبية

وتشمل المتغيرات البيئية الخارجية في:

الفرع الأول: الاحتلال والنفوذ السياسي والنفوذ الاقتصادي

نشأ النظام المحاسبي و/أو تطور في العديد من الدول عن طريق النقل أو المحاكاة لنظام محاسبي في دولة أخرى تحت تأثير الاحتلال أو النفوذ السياسي أو النفوذ الاقتصادي لهذه الدولة الأخرى، ولعل أكثر الدول تأثيراً في هذا المجال هي المملكة المتحدة، فرنسا و الو.م.أ. كما أن تأثير هذه الدول على الأنظمة والممارسات المحاسبية في دول أخرى يتفاوت ويتغير عبر الزمن، تبعاً للأحداث التاريخية وتغير موازين القوى في العالم³.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها نشأ النظام المحاسبي عن طريق محاسبين من المملكة المتحدة. وإن تطور فيما بعد بطريقة مستقلة، حين أخذت الو.م.أ. دور القيادة في الميدان السياسي، ومن ثم في المجال المحاسبي. فعلى سبيل المثال، تميل الممارسات المحاسبية في مصر - التي خضعت للحكم البريطاني - إلى الممارسة المحاسبية البريطانية، نفس الشيء بالنسبة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر المقتبس إلى حد كبير من المخطط المحاسبي الفرنسي. كما فرضت

¹ Ross L.Watts & Jerold L. Zimmerman, Positive accounting theory -A ten years perspective-, The Accounting Review, V 65 n 1, 1990, p: 131-156.

² ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 163.

³ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 107، 113.

الو.م.أ نظام وإجراءات المحاسبة على اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، والآن يلاحظ أن دول أوروبا الشرقية طورت أنظمتها المحاسبية من خلال اجراءات المحاسبة في الاتحاد الأوروبي، بالتالي اتساع التكامل الاقتصادي من خلال نمو التجارة وتدفقات رأس المال الذي أصبح محفز قوي للتوافق المحاسبي الدولي¹.

الفرع الثاني: المؤثرات الخارجية ذات الطبيعة المؤسساتية

تتميز هذه المؤثرات الخارجية ذات الطبيعة المؤسساتية من ناحية، بأنها تؤثر على الممارسات المحاسبية في دولة معينة عن طريق نقل أو فرض ممارسات محاسبية أخرى عليها وعلى نحو قد يتناقض مع متطلبات تأثير المتغيرات البيئية الداخلية في تلك الدولة، ومن ناحية أخرى، فإن الاتجاه التأثيري لتلك المؤثرات الخارجية يختلف تبعاً لما إذا كانت الدولة المعنية تنتمي إلى الدول المتقدمة، أو إلى الدول النامية.

فبالنسبة للدول المتقدمة فإن المؤثرات الخارجية ذات الطبيعة المؤسساتية لها تأثير ذو دلالة على الممارسات المحاسبية فيها، فعلى سبيل المثال يعتبر الاتحاد الأوروبي مثالا عن التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية والتي لها تأثير على الأنظمة المحاسبية للدول الأعضاء بهدف خلق تكامل اقتصادي فيها، ولتسهيل هذا التكامل ظهرت الحاجة لخلق ما يسمى بالتوافق المحاسبي عن طريق محاولة تقريب الفروقات في الممارسات والنظم المحاسبية ما بين الدول الأعضاء من خلال وضع إطار يحصر هذه الفروقات².

أما بالنسبة للدول النامية فإن تأثير المتغيرات البيئية الخارجية ذات الطبيعة المؤسساتية هو بصفة عامة في اتجاه نقل الممارسات المحاسبية في الدول المتقدمة -خاصة الو.م.أ والمملكة المتحدة- إليها، أو فرض هذه الممارسات المحاسبية عليها، دون اعتبار لمتطلبات المتغيرات البيئية الداخلية السائدة في الدول النامية. وتتنحصر المؤثرات الخارجية ذات الطبيعة المؤسساتية في:

1- الشركات المتعددة الجنسية، الاستثمار الأجنبي المباشر وشركات المحاسبة والمراجعة الدولية: لعبت ومازالت الشركات المتعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في نقل الممارسات المحاسبية (والتكنولوجيا بصفة عامة) السائدة في الدولة الأم إلى الدول المضيفة (خاصة الدول النامية) أو فرضها عليها. كما أن قيام الشركات المتعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء مشروعات جديدة أو السيطرة على شركات التابعة في الدول المضيفة

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 117.

² Bernard COLLASSE , Cadre comptables conceptuels , Encyclopédie de comptabilité , contrôle de gestion et audit ; Economica , paris , 2000, P:758.

(وخاصة الدول النامية)، دفع شركات المحاسبة والمراجعة في الدولة الأم إلى إنشاء مكاتب لها في الدول المضيفة. وتؤثر المكاتب التابعة لشركات المحاسبة والمراجعة على الممارسات المحاسبية في الدول المضيفة بطريقة مباشرة من خلال تطبيقها لممارسات المحاسبة والمراجعة السائدة في الدولة الأم، وتدريب المحاسبين المحليين على تطبيق هذه الممارسات، بل وإتاحة الفرصة لهم لتلقي دورات تدريبية بالمركز الرئيسي في الدولة الأم. ولما كانت غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية تنتمي إلى الو.م.أ والمملكة المتحدة، فلقد لعبت - ومازالت - دورا هاما في نقل ممارسات المحاسبة والمراجعة في هاتين الدولتين إلى العديد من الدول النامية¹.

حيث تؤثر الاستثمارات الأجنبية، وخاصة تلك المتعلقة بالشركات العالمية على تبني الدول للمعايير المحاسبية الدولية، إذ تضغط هذه الشركات باتجاه إيجاد ممارسات محاسبية متوافقة في مختلف الدول التي لها فروع بها، بهدف تجاوز صعوبات إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المحلية وتسهيل عملية تجميع قوائمها المالية، بالإضافة لإمكانية دخولها إلى الأسواق المالية العالمية وتمكينها من مقارنة قوائمها المالية في الزمان والمكان². وبالمقابل يبرز تساؤل هام حول مدى تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية والالتزام بها على استقطاب الاستثمار الأجنبي؟ كإجابة لهذا السؤال توصلت العديد من الدراسات إلى أن الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يعد ضرورة لجذب الاستثمار الأجنبي، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن المستثمر الأجنبي ينحاز إلى البيئة التي تنتج معلومات مالية تتصف بالمصداقية ولا يتحقق ذلك إلا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى إيجاد معلومات مالية ذات خصائص نوعية وقوائم مالية عالمية.

إلا أن هناك من يتحفظ على هذه الآراء بحجة أنها تتصف بالعمومية وعدم الموضوعية فضلا عن افتقارها للدليل العلمي، وأنها تتنافى مع ما توصلت إليه دراسات عديدة بالتأثير البالغ للعوامل البيئية (العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) على المعايير والنظم المحاسبية، بل بالعكس فالتوحيد المحاسبي الدولي بدون النظر للعوامل البيئية المحلية يعد من معوقات الاستثمار الأجنبي، إذ أن المستثمر الأجنبي يهتم بالدرجة الأولى سلامة أسس القياس والتقييم المحاسبي وارتفاع درجة الإفصاح ومصداقية القوائم المالية، ولا يتأتى ذلك إلا بأخذ الاختلافات والفروقات

¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 107 و 113.

² ظاهر القشي، هيثم العبادي، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، بحث ضمن المؤتمر الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا-كلية العلوم الإدارية والمالية،الأردن، يوليو 2007 ، ص: 16.

التي تفرضها العوامل البيئية في كل دولة، خاصة تلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمعاملات ذات الطبيعة التشريعية والاجتماعية¹.

2- الهيئات والمنظمات الهادفة إلى تنميط أو توفيق الممارسات المحاسبية: تسعى العديد من الهيئات والمنظمات إلى التأثير على الممارسات المحاسبية في الدول المختلفة عن طريق تنميط هذه الممارسات أو التوفيق بينها. ومن وجهة نظرا لمدى التأثير على الممارسات المحاسبية للدول ومدى الجهود المبذولة في هذا الصدد، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وهيئة السوق الأوروبية تعتبر من أهم تلك الهيئات والمنظمات.

بينما يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تنميط الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، فإن هيئة السوق الأوروبية تهدف إلى توفيق الممارسات المحاسبية فيما بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية. حيث يعمد المجلس لتحقيق أهدافه إلى إصدار معايير التقارير المالية IFRS ، إلا أنه يفتقر إلى توفر سلطة الإلزام لما يصدره من معايير. أما هيئة السوق الأوروبية تقوم بإصدار توجيهات يتم تضمينها في القوانين الخاصة لكل من الدول الأعضاء (وفقاً للتوقيت الملائم لكل منها). إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يعتمد على قيام كل منظمة محاسبية مهنية عضو في المجلس ببذل أفضل مساعيها لضمان الالتزام بالمعايير في أعداد القوائم المالية بالنسبة لكل الجوانب الهامة نسبياً، والإفصاح عن هذا الالتزام وضمان أن المراجعين الخارجيين يقومون بفحص والاطمئنان إلى أن القوائم المالية تتفق مع المعايير بالنسبة لكافة الجوانب الهامة نسبياً.

وعلى سبيل المثال فإن جهود التوفيق التي تبذلها هيئة السوق الأوروبية تعتمد إلى تحقيق نوع من الحلول الوسط التي ترعى الظروف أو المتغيرات البيئية في الدول الأعضاء في السوق. أما معايير المحاسبة الدولية، فإنها تعكس بصفة عامة الممارسات المحاسبية للدول المتقدمة (خاصة الو.م.أ والمملكة المتحدة) بل وتكاد تتطابق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الو.م.أ بصفة خاصة. ولعل هذا ما يثير التساؤل حول أسباب عدم مراعاة الظروف البيئية السائدة في الدول، وحول تأثير ذلك في مدى تحقيق القبول العام للمعايير على المستوى الدولي، بل حول مدى جدوى (أو خطورة) تطبيق تلك المعايير في الدول النامية فيما لو أنه تم فرضها عليها بشكل أو بآخر.

¹ برنس ميخائيل غطاس، دور المتغيرات البيئية في تطوير الأبعاد المحاسبية المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي، بحث مقدم ضمن مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية، جامعة الكويت، 16-17 ديسمبر 2008، ص ص: 14-15.

3- الهيئات والمنظمات الدولية للمساعدات الاقتصادية¹: تقوم بعض الهيئات والمنظمات الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بتقديم مساعدات مالية للعديد من الدول النامية عن طريق منح القروض أو المساعدات المالية. ويمكن لهذه الهيئات والمنظمات فرض متطلبات محاسبية معينة على متلقي المساعدات الاقتصادية كشرط للحصول عليها. فعلى سبيل المثال، أصدر البنك الدولي متطلبات تفصيلية للتقرير المالي والمراجعة، يتعين الالتزام بها بواسطة المشروعات التي يتم تمويلها عن طريق البنك. حيث يتم اعتبار أن الأموال المستخدمة في تقديم المساعدات الاقتصادية هي أموال المستثمرين من القطاع الخاص في الدول المتقدمة. وحيث أن إدارة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مسؤولة عن التقرير إلى الملاك (المستثمرين في الدول المتقدمة) عن استخدام أموالهم، فإنه من الضروري أن يتم إعداد القوائم المالية وفقا للممارسات المحاسبية المقبولة قبولا عاما في الدول المتقدمة (خاصة الولايات المتحدة). ويرى بعض الباحثين أن فرض إعداد القوائم المالية وفقا للممارسات المحاسبية الأمريكية على متلقي القروض إنما يمثل أداة قهر لفرض ممارسات المحاسبة للدول المتقدمة على الدول النامية.

¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 110.

المبحث الثاني: العوامل البيئية الاقتصادية وعلاقتها بتطور النظام المحاسبي

تعتبر المتغيرات البيئية الاقتصادية أكثر المتغيرات تأثيراً على وضع وتطوير معايير وممارسات المحاسبة في أي دولة، ولا يرجع ذلك فقط إلى تأثيرها المباشر على المحاسبة وإنما يرجع أيضاً إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات البيئية الأخرى، والتي تؤثر بدورها على المحاسبة، فعلى سبيل المثال قد تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات في الأهداف السياسية والتعليمية للدولة، بما قد يؤثر على ممارسات ومعايير المحاسبة بها، وتتمثل أهم عناصر المتغيرات البيئية الاقتصادية فيما يلي.

المطلب الأول: عامل التنمية الاقتصادية ودوره في تطور المحاسبة

يشمل العامل الاقتصادي مجموعة من العوامل الفرعية هي:

الفرع الأول: نوع النظام الاقتصادي السائد

إن نوع النظام الاقتصادي المطبق بدولة ما له علاقة وتأثير على دور وأهداف المحاسبة وبالتالي على الممارسات المحاسبية الموجودة ببلد ما. إذن فالشيء المحدد لهدف ودور المحاسبة هو الكيفية التي يتم بها تنظيم الاقتصاد من طرف الدولة، ففي الاقتصاديات الموجهة يكون كل شيء مراقب من طرف الدولة (الأسعار، العرض والطلب . . . إلى آخره) وفي هذه الحالة يكون للمحاسبة دورين أساسيين الأول هو المساعدة في عملية التخطيط المركزي والمساعدة في مراقبة الاقتصاد أما هدف المحاسبة لا يكون الربح على عكس ما يكون عليه في الاقتصاد الرأسمالي الذي تكون الدولة فيه تلعب دور المنظم دون التدخل حقيقة في الحياة الاقتصادية، حيث أسعار العرض والطلب يحددها السوق ولا تحدد من طرف الدولة. مما سيخلق جواً من المنافسة الذي يجعل دور المحاسبة يكمن في تحديد أرباح والمساعدة في اتخاذ القرارات من طرف الأعوان الاقتصاديين، إذن فاهتمام المحاسبة سيكون في هذه الحالة هو الربح¹.

"ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية للنظم الاقتصادية هي: النظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الذي يعتمد على التخطيط المركزي، والنظام الاقتصادي المختلط، حيث تهدف المحاسبة في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي إلى إنتاج بيانات ومعلومات نافعة عن الموارد الاقتصادية المخصصة لاستخدام واستغلال الوحدات الاقتصادية تفيد في اتخاذ قرارات تخصيص وإعادة

¹ C. Roberts et autres, International Financial Reporting, prentice hall, 3 eme édition, UK, 2005,P: 146-147.

تخصيص هذه الموارد لهذه الوحدات، وتقيد في اتخاذ قرارات كفيلة بضمان كفاءة استخدام واستغلال الموارد المخصصة لهذه الوحدات بمعرفتها. وبما أن الحكومة تعد ضمن المستخدمين الرئيسيين للمعلومات المحاسبية، فإنها قد تتدخل في تقنين متطلبات القياس والإفصاح أو تفوض لمهنة المحاسبة سلطة وضع وتطوير المعايير والممارسات المحاسبية اعتماداً على مدى نمو وتطور مهنة المحاسبة في تلك الدول. ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن تطور المحاسبة فيها قد شجع هيئة سوق الأوراق المالية بوصفها الجهة المسؤولة عن تحديد متطلبات القياس والإفصاح على تفويض سلطة وضع المعايير المحاسبية إلى مهنة المحاسبة متمثلة في المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في بداية الأمر، وإلى مجلس معايير المحاسبة المالية في الوقت الحالي¹.

أما المحاسبة في ظل الأنظمة التي تعتمد على التخطيط المركزي، فتهدف إلى تقديم المعلومات المحاسبية التي تساعد أجهزة التخطيط المركزي على القيام بالتخطيط الجيد والفعال، وتمكينهم من إجراء التقييم والرقابة الفعالة للتأكد من تنفيذ الخطة القومية. وهكذا فإن الحكومة في ظل هذا النظام تصبح هي المستخدم الوحيد للمعلومات المحاسبية، مما ينعكس سلباً على النظام المحاسبي والممارسات المحاسبية على نحو يكفل توفير المعلومات اللازمة لعملية التخطيط الاقتصادي المركزي، والمساعدة على تقييم الأداء الاقتصادي². وفي ظل هذه الظروف تصبح المعلومات المحاسبية بديلاً للمعلومات الاقتصادية التي يولدها السوق الحر، ويكون دور المحاسبة أكثر أهمية بالمقارنة بنظيره في الاقتصاد الحر. فقد أدى اختفاء دور جهاز التثمين إلى قيام المحاسبة بالدور الرئيسي في النظام الكلي للأسعار، وتأثر نموذج قياس الربح السائد في النظام الرأسمالي ليتلاءم مع هدف نظام الاقتصاد المخطط من قياسه باعتباره أحد عناصر تحديد معدل الربحية الذي يستخدم كأحد مؤشرات تقييم الأداء. كما يعتمد على النظام المحاسبي في وضع نظام الحوافز الذي يشجع العاملين على تحقيق الخطة الانتاجية للمؤسسة. وقد استخدمت المحاسبة في هذا النظام كأداة لتحقيق رقابة الدولة. ولتحقيق ذلك يوضع نظام محاسبي موحد يقوم على مجموعة من الإجراءات التي تحددها أجهزة الرقابة المركزية والتي تمكنها من القيام بالمقارنات بين المؤسسات³.

¹ محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 144 و 147.

² بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، اثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6 ماي 2013، ص: 9.

³ محمد عباس بدوي، الاميرة ابراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص: 168.

أما بالنسبة للنظام الاقتصادي المختلط (نظام اقتصاد السوق الموجه) كما هو الحال في فرنسا، فهو يجمع بين خصائص النظامين السابقين، وتستخدم الدول وفق هذا النظام الخطة القومية كآلية لتنسيق قرارات الاستثمار الرئيسية، وتعتمد على السوق كآلية لتنسيق القرارات الأخرى وفي هذه الحالة تصبح الدولة هي المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية، ومن ثم فإنها تتدخل بطريقة مباشرة في تقنين المعايير والممارسات المحاسبية¹.

الفرع الثاني: درجة التنمية الاقتصادية للدولة

يرى بعض الباحثين على أن مسك محاسبة متطورة يساعد الاقتصاد على النهوض والتطور². وكلما زادت درجة النمو الاقتصادي ازدادت الحاجة لأساليب جديدة للمحاسبة حتى تلبي الاحتياجات الجديدة لمتخذي القرار، كما أن للشركات المتعددة الجنسية وحجم نشاطها وعددها في دولة ما له تأثير مباشر على الممارسات المحاسبية في هذه الدولة³. "إذ يتأثر تطور المحاسبة بمرحلة التنمية الاقتصادية التي وصلت إليها الدولة، فعلى سبيل المثال إذا كان اقتصاد دولة يعتمد على المحصول الزراعي، فإنها تحتاج إلى معايير وممارسات محاسبية تختلف عن تلك المطبقة في دولة ذات اقتصاد متنوع أو صناعي، وذلك لاختلاف المشاكل المحاسبية الموجودة في كل نوع، ومن ثمة فكلما كانت الدولة في مرحلة تنمية اقتصادية أكثر بساطة فإن مهام المحاسبة المالية والإدارية تكون بسيطة، ومن ثم تقل الحاجة إلى إصدار معايير محاسبية. ويؤدي زيادة حجم وتعقيد النشاط الاقتصادي نتيجة تقدم مراحل التنمية بها إلى زيادة مهام وظائف المحاسبة لتوفير المعلومات الملائمة مما يتطلب استنباط طرق ومعايير محاسبية جديدة تناسب أنشطتها الاقتصادية"⁴.

ف نجد أن في الدول المتطورة يكون اقتصادها مرتفع وتتعدد فيه النشاطات والشركات الاقتصادية، وبالتالي فإن المحاسبة يجب أن تتطور لتلبي المتطلبات الجديدة لمتخذي القرار التي تتطور بتطور النشاطات الاقتصادية (يزداد مشكل الرقابة، تقييم الأداء واتخاذ القرار)⁵. أما في الاقتصاديات غير المتطورة فنجد أن درجة التعقيد والتطور في الأنشطة الاقتصادية تكون أقل مما هي عليه في

¹ بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، مرجع سابق، ص: 9.

² طلال الحجاوي وعبد الناصر نور، دور المعايير المحاسبية في توجيه السلوك الاقتصادي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان: المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان، يومي 22-23 سبتمبر 2004.

³ ثناء القباني، مرجع سابق، ص: 163

⁴ محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 144 و 147.

⁵ C. Roberts et Autres, Op. Cit, P: 148.

الاقتصاديات المتطورة، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى محاسبة معقدة لتلبية احتياجات مستعملي القوائم المحاسبية . فعلى سبيل المثال فإن براءات الاختراع وحقوق الملكية الصناعية والتجارية نجدها ذات أهمية كبيرة في البلدان المتطورة وبالتالي فإنه على المحاسبة أن تتطور من أجل حمايتها، وهذا ما نجده في البلدان غير متقدمة لأن حقوق الملكية الصناعية لا تتمتع بالأهمية التي تحظى بها في البلدان المتطورة¹ .

حيث أن هناك علاقة كلما زاد التطور الاقتصادي لأحد البلدان كلما تمتعت النظم المحاسبية بأهمية نسبية أعلى، و هناك كثير من مراحل النمو في تلك النظم المحاسبية فبعد مرور قرون على ظهور نظام القيد المزدوج في تسجيل المعلومات ومسك الدفاتر إلى ايجاد الأنظمة المحاسبية الشاملة (Comprehensive Accounting Information System) من أجل توصيل معلومات ذات طبيعة مالية اقتصادية. وبالتساق مع أساليب الإنتاج ذات الحجم الكبير والإنفاق الرأسمالي الضخم كانت هناك تعديلات في محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية في القرن الحالي، وقد تم الربط بين المحاسبة الحكومية لمدة طويلة و بين الضرائب والرقابة على الإيراد والمساءلة المحاسبية عن المتحصلات والمدفوعات في البلاد في طور النمو، حيث أن استخدام المحاسبة على المستوى الكلي تعتبر أحد جوانب التطور للعقود الأربعة الماضية بشكل كبير، فلأغراض السياسة والتخطيط الاقتصادي له أهمية نسبية خاصة في المساعدة على بناء جسور بين الاقتصاد و المحاسبة.

لذلك يتبين أن المحاسبة قد عبرت مراحل إمساك الدفاتر ومحاسبة المؤسسات والمحاسبة الوطنية ومحاسبة التكلفة والمحاسبة الإدارية، وقد تحركت خلال العقد الماضي تجاه المحاسبة الاجتماعية (Social Accounting)، وإن كافة تلك المراحل قد جاءت بشكل كبير كمحصلة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة². إلا أن بعض الباحثين يرى انه لا يظهر سبب يدعو إلى عدم امكانية تطوير معايير محاسبية موحدة دون الاشارة إلى مرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها المجتمع. فإذا كانت الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية -مثلا- أكثر تطورا من مصر فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في قواعد قياس الأصول والخصوم في كل من الدولتين³، كما أن اعتماد اقتصاد دولة ما على قطاع معين كالزراعة أو الصناعة لا يؤدي بالضرورة إلى اختلاف

¹ أمين السيد أحمد، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 249.

² امين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 16.

³ محمد عباس بدوي، الاميرة ابراهيم عثمان، مرجع سابق، ص: 156 و 157.

المعايير المحاسبية بين الدول، فحتى إذا كان للقطاعات المختلفة معايير متميزة فإن المعايير الخاصة للقطاع المعين يكون من الممكن تطبيقها في الدول التي لديها مثل هذا القطاع¹.

الفرع الثالث: معدل ومستوى التضخم

يعتبر التضخم أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الممارسات المحاسبية، حيث كلما كان معدل التضخم السائد في بلد ما مرتفع كلما ازداد مشكل التقييم عن طريق التكلفة التاريخية². فالتضخم يعرف على أنه الارتفاع المستمر والملاحظ في المستوى العام للأسعار. وفي حالة التضخم فإن تقييم الأصول حسب مبدأ التكلفة التاريخية لا يصبح صالحاً لأن القوائم المالية لا تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسات في هذه الحالة، وبالتالي يستوجب القيام بتعديلات على الممارسات المحاسبية من أجل معالجة الآثار الناجمة عن التضخم مثلاً اعتماد مبدأ القيمة الجارية في عملية التقييم³.

ويؤثر التضخم على المحاسبة بالتكاليف التاريخية، كما يؤثر على رغبة الدولة في دمج تغيرات الأسعار في الحسابات، لذا تستخدم المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية بشكل معتاد المستوى العام للأسعار بسبب معاناتهم للتضخم الكبير⁴، أما في ألمانيا مثلاً، تعمل الحكومة باستمرار على المحافظة على مستوى منخفض لمعدل التضخم، ومن ثم يستند القياس والإفصاح المحاسبي إلى أساس التكلفة التاريخية، ولا تتضمن المعلومات المحاسبية المنشورة أي إفصاح إضافي عن تأثير التغيرات في مستويات الأسعار⁵. وفي أواخر السبعينيات قامت الـ.م.أ والمملكة المتحدة بإعداد تقارير آثار التغير في الأسعار للتجاوب مع معدلات التضخم العالية غير المعتادة، ويظهر ذلك جلياً في الولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بإصدار المعيار رقم 33 في سنة 1979 بعنوان "التقارير المالية وتغيرات الأسعار" والذي تطلب فيه من الشركات الكبيرة أن تفصح في قوائم تكملية لها عن بعض البنود بالتكلفة الجارية وعلى أساس القدرة الشرائية العامة، ومثل هذه الممارسات لم تكن معروفة لدى المحاسبين قبل حدوث التضخم وبالتالي جاءت كنتيجة للتغيرات البيئية بالولايات المتحدة الأمريكية. وعندما انخفضت درجة التضخم في فترة لاحقة أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية في سنة 1984

¹ الاميرة ابراهيم عثمان، دراسة نظرية تحليلية لفعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، مجلة الادارة العامة، العدد 64، نوفمبر 1989، السعودية، ص: 75.

² C. Roberts et autres, Op. Cit, p p: 149.

³ أمين السيد أحمد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص: 24.

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي، مرجع سابق، ص: 117.

⁵ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 82 - 98.

المعيار" رقم "2 يلغي معظم ما جاء في المعيار" رقم " 33 لسنة 1979 والاكتفاء بالإفصاح عن بيانات التكلفة الجارية، وفي سنة 1986 صدر المعيار رقم 89 يلغي كل ما سبق بخصوص الإفصاح عن أثر التغيرات في أسعار الصرف نتيجة انخفاض معدل التضخم عما قبل¹ .

بالتالي يعتبر التضخم أحد أهم العوامل البيئية الاقتصادية المؤثرة في معايير والممارسات المحاسبية في أي دولة، ففي حالة ارتفاع معدل التضخم فإن التأثيرات المترتبة للتضخم على مدار عدد من السنوات يمكن أن يؤدي إلى أن تصبح المعلومات المحاسبية مضللة ما لم يتم تعديلها للتضخم، ويمكن القول بأن الدول ذات معدلات التضخم المنخفضة كألمانيا مثلاً، أقل بطناً في تطوير معايير محاسبية لمعالجة التضخم بعكس الحال في الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة التضخم بها كالبرازيل والأرجنتين، وبدون أخذ أثر التضخم في الحسبان فإنه يكون من الصعب تفسير الاختلافات المحاسبية بين الدول - خاصة التي تعاني من حدة التضخم - بالتالي عدم تطبيق مبدأ التجميع والقابلية للمقارنة².

الفرع الرابع: سياسة التجارة الخارجية وإرتباط العملة الوطنية بالعملات الأجنبية

تعرف سياسة التجارة الخارجية بأنها الإجراءات والوسائل التي تطبقها دولة ما في مجال تجارتها الخارجية بغرض تحقيق أهداف معينة، ويستخدم بعضها لرفع العائد، أو للتأثير في معدلات التبادل التجاري ويستخدم بعضها الآخر في تقليل الواردات أو تشجيع الصادرات، وتستند هذه السياسات إلى رؤية وتوجيه سياسي واقتصادي واجتماعي مبني على معرفة نظريات التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل وموقع هذا البلد ضمن هذا التقسيم وحصته من التجارة العالمية ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

أما انعكاس سياسة التجارة الخارجية وسياسة الصرف على الأنظمة المحاسبية في دولة ما يتجلى في تأثير هذه السياسة على النشاط الاقتصادي للدولة، بالتالي على جذب الشركات المتعددة الجنسيات، حيث أن الممارسات المحاسبية تتأثر بحجم الأنشطة الاقتصادية الدولية، فكلما ارتفع حجم الصادرات والواردات كلما زادت الحاجة إلى تقارير وإفصاح أفضل، وكذلك زادت الحاجة إلى ممارسات محاسبية تتعلق بعمليات الصرف الأجنبي وترجمة العمليات والقوائم المالية وغيرها.

كذلك فإن حجم وعدد الشركات المتعددة الجنسية في دولة ما له تأثير مباشر على الممارسات المحاسبية لذلك البلد لأن النشاطات والعمليات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات تكون مختلفة عن تلك التي تقوم بها الشركات المحلية، - فعلى سبيل المثال لا الحصر - تتطلب هذه

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص: 15 .

² محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 144 و 147.

الشركات قواعد محاسبية عن عمليات تجميع القوائم المالية "consolidation des états financiers" ، خاصة معالجة أرباح وخسائر أسعار الصرف والتحويل. كما أن الشركات متعددة الجنسية تلعب دورا مهما في نشر الممارسات المحاسبية الخاصة ببلادها الأصلية عن طريق الضغط على هيئات التتميط المحلية.

وقد يؤثر ارتباط العملة الوطنية للدولة بعملات أجنبية على معايير المحاسبة التي يمكن للدولة النامية المعينة اتباعها أو تطويرها، فعلى سبيل المثال إذا ارتبطت عملة دولة نامية معينة بالدولار الأمريكي، فإنها سوف تميل إلى تبني بعض أو معظم المعايير المحاسبية الأمريكية¹.

المطلب الثاني: علاقة مصادر التمويل بالمحاسبة

على الرغم من أن الظروف الاقتصادية للدولة تعد من العوامل المهمة التي تؤثر على تطور المحاسبة عموما والإفصاح المحاسبي بشكل خاص، إلا أن الاختلاف في مستوى الإفصاح في الدول المتقدمة لا يمكن تفسيره بصورة كاملة بالاختلاف في الظروف الاقتصادية فقط، حيث تعتبر عناصر الاختلاف من منظور طرق تمويل في طبيعة الأطراف التي على النظام المحاسبي التعامل معها بدرجة تفضيلية بهدف حماية أموالها كالسوق المالية والبنوك².

الفرع الأول: طرق نظام التمويل

يتكون رأسمال المؤسسات من جزأين أساسيين هما الأموال الخاصة والديون، هذه الأخيرة ممكن أن تكون في عدة أشكال كما يمكن أن تكون مقدمة من طرف عدة أفراد وهيئات. وتؤثر طرق تمويل المؤسسات على المحاسبة من عدة جوانب، فعلى سبيل المثال إذا كان نظام تمويل المؤسسات عن طريق الإقراض (منح القروض) هو السائد في اقتصاد معين فإن الممارسات المحاسبية سيطغى عليها صفة التحفظ في عملية التقييم عن طريق المبالغة - مثلا - في تخصيص الإهلاكات والمؤونات بهدف تخفيض النتيجة، أما إذا كان نظام التمويل عن طريق الأسواق المالية هو السائد في اقتصاد ما فإن الممارسات المحاسبية ستكون أقل تحفظا وتنتج في تقييمها إلى المستثمر³.

¹ محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 144 و 147.

² مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص: 115.

³ C. Roberts et autres, Op. Cit, p: 156

"ومن ناحية أخرى فإنه عندما تمثل البنوك المصدر الرئيسي للتمويل فإن ذلك ينعكس على التوجه الأساسي للتقارير المالية ليصبح تلبية احتياجات الدائنين و ينعكس أيضا على ممارسات القياس لتتسم بالتحفظ الشديد، وعلى ممارسات الإفصاح لتتسم بالسرية وحجب المعلومات. ففي ألمانيا على سبيل المثال تلعب البنوك دورا مهيما في سوق المال حيث توفر للمؤسسات احتياجاتها التمويلية ليس فقط عن طريق الاقراض ولكن ايضا عن طريق المساهمة في رأس المال، حيث أن معظم المساهمين الألمان يودعون أسهمهم لدى البنوك، والتي تقوم بتمثيلهم في اجتماعات الجمعيات العمومية للمساهمين. ولذا فإن البنوك الألمانية عادة ما تكون ممثلة في عضوية مجالس إدارات الشركات الألمانية. ونتيجة لما تتمتع به البنوك الألمانية من مركز يتيح لها الحصول على احتياجاتها من المعلومات بطريقة مباشرة، فإن ذلك قد انعكس في عدم وجود ضغوط كافية لنشر معلومات محاسبية تفصيلية. كما أن دور البنوك كمصدر رئيسي للتمويل انعكس أيضا في جعل التوجه الأساسي للمعايير المحاسبية هو تلبية احتياجات الدائنين من المعلومات. ولقد أدى هذا التوجه إلى ميل ممارسات القياس في ألمانيا إلى التحفظ الشديد وتكوين الاحتياطات السرية، وإلى ميل ممارسات الإفصاح للحجب المتعمد للمعلومات في القوائم المالية المنشورة. ولقد وصل تأثير هذا التوجه في دولة مثل سويسرا إلى حد أن القانون لا يشجع فقط تكوين الاحتياطات السرية، بل أنه يمنع أيضا المراجع الخارجي من الإفصاح في تقريره إلى المساهمين عن وجود مثل هذه الإحتياطات¹.

ومن ثم ترتكز المحاسبة في الدول ذات أسواق رأس المال القوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على بيان مدى كفاءة الإدارة في تشغيل المؤسسة (ربحيتها)، وقد صممت لمساعدة المستثمرين على تحديد التدفقات المالية المستقبلية وكذلك المخاطر المحتملة، ويتسع الإفصاح ليتماشى مع انتشار واتساع الملكية الخاصة، وعلى العكس من ذلك إذا كانت النظم مبنية على الإقراض حيث تكون البنوك هي المصدر الرئيسي للتمويل، ترتكز المحاسبة على حماية المقرضين من خلال مقاييس محاسبية متحفظة، طالما أن المنظمات المالية يمكنها الوصول إلى أي معلومات تحتاجها بطريقة مباشرة، لذلك يكون تطور المحاسبة محدود، ويظهر ذلك في كل من ألمانيا وسويسرا².

¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 82 - 98.

² أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص: 115 و 116.

الفرع الثاني: مدى تطور سوق الأوراق المالية

تعتبر البنوك وسوق الأوراق المالية (البورصة) هما أهم مصادر تمويل الاستثمارات في المؤسسات الاقتصادية، ويحدد مصدر التمويل توجهات النظام المحاسبي إما اتجاه المستثمرين أو اتجاه المقرضين، فمثلاً إذا كان مصدر التمويل الرئيسي هو القروض البنكية، فإن الممارسات المحاسبية تميل إلى أن تكون أكثر تحفظاً، أما إذا كان مصدر التمويل هم المستثمرين من خلال سوق الأوراق المالية كما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المحاسبة ستتكيف اتجاه تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية مع وجود ضغوط للإفصاح التام والمراجعة والعرض العادل للمعلومات المحاسبية. فوجود سوق مالي نشط في أي دولة يعتبر ذا أهمية في تطوير الأنظمة المحاسبية التي توفر معلومات موثوق فيها، وأفضل مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث يؤثر سوق الأوراق المالية بدرجة كبيرة في المبادئ والممارسات المحاسبية المطبقة بها (حيث تفوض هيئة سوق الأوراق المالية النظام المحاسبي المالي سلطة وضع المعايير المحاسبية لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB رغم استمرارها في الرقابة عليه). وعلى العكس في الدول النامية حيث لا يوجد سوق أوراق مالية نشط بالتالي لا يوجد طلب كبير على المعلومات المحاسبية، بما يقلل من دوافع تطوير و تحديث الأنظمة المحاسبية في هذه الدول¹.

حيث أن نمو الأسواق المالية يترتب عليه تزايد المعلومات المتاحة نتيجة الضغوط التي قد يمارسها المستثمرون الحاليون والمرتقبون على الوحدات الاقتصادية من أجل زيادة الإفصاح العام عن المعلومات، وبهذا يمكن تفسير تضائل أهمية مفهوم العرض العادل للقوائم المالية في فرنسا وألمانيا، الذي يرجع إلى قلة عدد الشركات المسجلة في البورصة مقارنة بالشركات المسجلة في البورصات الأمريكية. هذا من جانب تأثير تطور أسواق الأوراق المالية على الإفصاح، أما من جانب دور الأسواق المالية وتأثيره على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيمكن القول أن درجة تطور سوق الأوراق المالية تعتبر من العوامل الرئيسية التي تدفع بشدة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، أو تعيق تطبيق هذه المعايير، مع العلم أن هناك علاقة تأثيرية متبادلة بين تطور أسواق الأوراق المالية وتطور المعايير والممارسات المحاسبية، حيث أن المعلومات المحاسبية الجيدة تساعد على تطور سوق الأوراق المالية وتنشيطها، ومن ناحية أخرى، كلما تطورت سوق الأوراق المالية سوف تتزايد الضغوط من أجل تطوير المعايير والممارسات المحاسبية التي سوف يترتب عنها تطوير الأنظمة المحاسبية. ويمكن أن نلخص أن حجم سوق الأوراق

¹ محمد عبد الحميد طاحون، مرجع سابق، ص: 147.

المالية يرتبط بماهية مصادر التمويل ونمط الملكية، حيث تميل أسواق رأس المال بأن تكون كبيرة في حالة الاعتماد على عدد كبير من المستخدمين كمصدر للتمويل، بينما تميل لأن تكون صغيرة في حالة الاعتماد على الحكومة أو البنوك كمصادر للتمويل وفي حالة أهمية النمط العائلي والشركات المغلقة كأنماط للملكية. كما أن حجم سوق الأوراق المالية يحدد مدى تأثيره على متطلبات الإفصاح في المعلومات المحاسبية المنشورة، حيث يكون تأثير أسواق رأس المال الكبيرة فعالاً، بينما يكون تأثير الأسواق الصغيرة محدوداً¹.

الفرع الثالث: السياسة المالية والنقدية وأدواتها

هناك علاقة بين السياسة المالية والنقدية التي تتبعها الدولة وبين تطور النظام المحاسبي كالتالي²:

أولاً: مفهوم السياسة المالية وأدواتها

تعرف بأنها "عمل الدولة على جبهة الموازنة العامة، أي هي خطة عملها باستخدام الانفاق والاقتطاع العاميين للتدخل في الحياة الاقتصادية، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة وقد دلت الوقائع الاقتصادية على ضرورة استخدامها بالتكامل مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وخاصة السياسة النقدية وذلك لجعلها وسيلة حيوية لرفع معدل النمو الاقتصادي. أما الأدوات السياسية المالية العامة فهي: تلقائية ومقصودة.

- 1- الأدوات التلقائية: وتسمى تلقائية لأنها لا تستلزم تدخلاً حكومياً مباشراً، ونميز فيها:
 - الإعانات والتحويلات: وهي المساعدات التي يتلقاها القطاع العائلي: والتي تحقق الدولة من خلالها إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية.
 - الضرائب التصاعدية: التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، فتزداد في حالات الازدهار والعكس بالعكس.

- 2- الأدوات المقصودة: تستخدمها الدولة للتدخل بشكل مباشر، فتقوم بزيادة الانفاق العام أو تخفيضه، كما تقوم بتخفيض الضرائب أو رفع عبئها بسبب التحليل الظرفي لواقع الاقتصاد، ونميز:

- تغيير معدلات الضرائب: تزداد المعدلات بهدف التحكم بحجم الدخل التصرفي، ولتخفيض الدخل بهدف كبح التضخم والعكس بالعكس؛
- مشاريع التوظيف العامة: تخلق وظائف مؤقتة مثل مشاريع الإحصاء العام لمعالجة البطالة؛

¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 82-98

² دينا موفق دهبي، مرجع سابق، ص: 74-77.

- برامج الأشغال العامة: تلك المشاريع التي تقوم بها الدولة بهدف اشباع الحاجة العامة، شق الطرق العامة، وذلك من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال.

ثانيا: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

وتعرف بأنها " إدارة البنك المركزي للنظام النقدي للمجتمع - عرض النقود وأسعار الفائدة- وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تحقيق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لعناصر الانتاج، ومعالجة مشكلة البطالة ورفع مستوى النمو الاقتصادي¹.
وتستخدم السياسة النقدية أدوات كمية أخرى كيفية لتحقيق أهدافها:

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

- سياسة السوق المفتوحة: ويقصد بها دخول البنك المركزي إلى الأسواق بائعا أو مشتريا وبشكل أساسي للأوراق المالية. وتتميز سياسة السوق المفتوح بالدقة في تحقيق التوسع أو الانكماش بحجم عرض النقود زيادة أو نقصانا. المرونة والخفاء الذي يتحرك من خلالهما البنك المركزي من مشتري إلى بائع، ومبادرته لتوسيع أو تضيق حجم الائتمان لمعالجة الركود أو التضخم.

- سياسة إعادة الخصم: وهو السعر الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق أن خصمها البنك التجاري، وزيادته ستؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض التي يتحملها البنك التجاري والعكس بالعكس، ويؤخذ على سياسة سعر إعادة الخصم ما يلي:

- ✓ تعتبر محدودة في أثرها بالنسبة لأثر سياستي السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني، فهي لا تؤثر اقتصاديا اذا لم تقدم البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي؛
- ✓ تقليل من تأثير سياسة السوق المفتوحة؛

- ✓ تسير باتجاه الدورة الاقتصادية بدل أن تكون بعكسها وذلك لكبح جماح أثرها.

- سياسة الاحتياطي القانوني: حيث تحتفظ البنوك برصيد دائن كنسبة من الودائع لدى البنك المركزي، ويحق لهذا البنك تغيير هذه النسبة حسب أهدافه، فبهدف تضيق حجم الائتمان وتقليل عرض النقود يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي والعكس بالعكس.

وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني يتوقف على عوامل عدة منها:

- ✓ كيفية توزيع الارباح وزيادة عرض النقود بين وزارة المالية وبين مصارف الودائع؛

¹ عفيف عبد الكريم، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص: 50.

✓ درجة التأثير المطلوبة على عرض النقود، حيث هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني وقيمة المضاعف النقدي، فأى زيادة في الأساس النقدي تؤدي إلى زيادة عرض النقود وتتوقف على قيمة المضاعف النقدي.

✓ ضمان المركز المالي للبنوك التجارية أو بنك الإيداع: حيث يراعي البنك المركزي عند تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي ضمان سيولة المركز المالي للبنوك التجارية، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها عندما يلجأ عملاؤها إلى سحب ودائعهم.

2- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

حيث يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته:

- سياسة الإقناع المعنوي: حيث يمارس البنك المركزي ضغوطاً معنوية على البنوك التجارية لتوجيه الاقراض باتجاه معين، كأن يضغط عليها بهدف تشجيع القطاع الزراعي لكي تزيد من اقراضها له على حساب القطاعات الأخرى.

- سياسة الرقابة الكيفية على الائتمان: وتتمثل بسياسة البنك المركزي للتأثير على توزيع الائتمان بين القطاعات أو حتى بين المناطق الجغرافية، فيقوم مثلاً بزيادة حصة الزراعة والصناعة على حساب حصة التجارة¹.

ويتضح مما سبق أن للسياسة المالية والنقدية دوراً على الاقتصاد، فهما الأدوات غير المباشرتين التي تستخدمهما الدولة وتؤثر بهما، بالتالي يؤثران على تطور المحاسبة بطريقة غير مباشرة.

المطلب الثالث: دور التشريعات والمنظمات المهنية في تطوير المحاسبة

تتأثر المحاسبة في منهجيتها أو تطبيقاتها بشدة بالمتطلبات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى كقوانين تطبيقات الاحتكار والتجارة المقيدة وقانون تنظيم أسعار الصرف الأجنبية، حيث هذه القوانين تزيد من إمكانية مقارنة ومنفعة المعلومات المحاسبية². ويمكن القول بأن اختلاف التشريعات القانونية بين الدول، ليس له تأثير كبير على إمكانية توحيد المعايير المحاسبية، وذلك استناداً إلى أن تحديد طريقة محاسبية معينة ينبغي أن تستند إلى نوعية ما تؤدي إليه من معلومات يدور جوهرها حول نفعيتها، وتلبيتها للاحتياجات العامة لمستخدميها.

¹ عفيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 184.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص: 18.

وقد يترتب في بعض الحالات أن يتأثر التطبيق المحاسبي في جزء من النصوص القانونية التي تؤدي إلى نتائج لا تتماشى مع المعايير المحاسبية، ويكون من مسؤولية المحاسبين في مثل هذه الحالات مطالبة الجهات المسؤولة بأن تحاول تعديل هذه النصوص، كما تحدد النصوص القانونية في عدد من الدول شكل ومحتوى القوائم المالية¹، ويمكن تحديد أهم القوانين التي لها علاقة مع تطوير الانظمة المحاسبية للتوافق مع المعايير الدولية هي:

➤ نوع النظام القانوني السائد: "من الطبيعي أن يمتد تأثير النظام القانوني السائد في أي دولة إلى النظام المحاسبي فيها. ففي المملكة المتحدة مثلاً نجد أن قانون الشركات لا يتضمن قواعد تفصيلية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية والتقرير المالي. وفي مثل هذه الحالات فإن الممارسات المحاسبية تعتمد أساساً على الحكم المهني، وإن كان يتم صياغتها في صورة معايير محاسبية تضعها مهنة المحاسبة. وفي الو.م.أ تتولى مهنة المحاسبة تحديد معالم النظام المحاسبي ووضع القواعد المنظمة للقياس والإفصاح من خلال ما يصدره مجلس معايير المحاسبة المالية FASB من معايير المحاسبة المالية، وما يصدره المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA من قوائم موقف SOPs في مجالات معينة (عادة بعد الاتفاق مع FASB). أما في الدول التي ينتمي نظامها القانوني إلى نظام القانون التشريعي (الروماني)، فإننا نجد أن قوانين الشركات تتضمن القواعد التفصيلية لإعداد ونشر القوائم المالية. ففي ألمانيا على سبيل المثال تنظم مجموعة من القوانين لممارسات القياس والإفصاح، حيث تتضمن مبادئ المحاسبة وقواعد التقييم وأسس قياس الدخل وشكل ومحتوى القوائم المالية، بل تصل إلى وضع نموذج واحد ملزم لكل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. وبصفة عامة فإن الدول الأوروبية بخلاف بريطانيا تتماثل من حيث تضمين القوانين للقواعد التفصيلية للقياس والإفصاح، ويصل الأمر في فرنسا إلى تنميط الممارسات المحاسبية من خلال مخطط محاسبي عام (موحد)². إلا أن هذه النصوص عادة ما تكون قابلة للتعديل، ففي فرنسا مثلاً تم تعديل قانون الشركات لكي يتماشى مع نصوص القانون الأمريكي والانجليزي. كما يوجد اتجاه عالمي نحو توحيد القوانين، وهو ما يتم دراسته حالياً من قبل الدول الاعضاء في السوق الأوروبية المشتركة. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من المنطقي القول بأن ذلك سوف يقلل من تأثير تلك العوامل على إمكانية إصدار معايير محاسبية موحدة"³.

¹ محمد عباس بدوي، الأميرة ابراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2008، ص: 159.

² أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 82 و 98.

³ محمد عباس بدوي، الأميرة ابراهيم عثمان، مرجع سابق، ص: 159.

➤ النظام القضائي: بناء على الدراسة التي قام بها (Salter et Doupnik 1992) فقد توصلنا إلى أن الممارسة المحاسبية السائدة في أية دولة، غير مستقلة عن محيطها القضائي التي تمارس فيه، وأن مصادر الاختلاف المحاسبي من هذا المنظور تتبع أساسا من طبيعة الأنظمة القضائية السائدة في كل دولة. وتنقسم الدول في هذا المجال إلى مجموعتين¹:

- مجموعة القانون العرفي كما هو الحال بالنسبة للدول الأنجلوسكسونية.

- مجموعة القانون المكتوب بالنسبة للدول الفرنكفونية.

➤ التشريع الضريبي: و"يعتبر التشريع الضريبي أو قواعد القياس الضريبية أحد المتغيرات البيئية التي يمكن أن تؤثر - وان بدرجات متفاوتة - على الممارسات المحاسبية في الدول المختلفة، ويعود الاختلاف المحاسبي من المنظور الجبائي أساسا لكون حساب الربح يرتبط في بعض الأحيان بالمعاملات المحاسبية والقواعد الجبائية في بعض الدول، وقد يستقل عن القواعد المحاسبية في دول أخرى". ففي بعض البلدان كألمانيا والسويد وفي دول أخرى مثل هولندا تتفصل الحسابات المالية عن الحسابات الضريبية، حيث يكون الربح الخاضع للضريبة عبارة عن أرباح المحاسبة المالية بعد تعديلها لمواجهة الفروق الناتجة من تطبيق القوانين الضريبية، ومن الطبيعي حتى في حالة انفصال المحاسبة المالية عن المحاسبة الضريبية أن يتطلب التشريع الضريبي اتباع مبادئ محاسبية محددة².

وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين حالتين عامتين، تتمثل الأولى في استقلالية كل من أسس القياس المحاسبي وأسس القياس الضريبي، وتتطوي الثانية على تأثير قوي لقواعد القياس الضريبي على القياس المحاسبي والذي قد يصل للارتباط الكامل بينهما. وفي الحالة الأولى نجد ان القواعد التي تحكم القياس المحاسبي تختلف اختلافا جوهريا عن ما تقضي به أحكام القوانين والتعليمات الضريبية، حيث أن القياس المحاسبي للربح في الدول التي تنتمي لهذه الحالة يتم وفقا لمعايير محاسبية - وان اختلفت من دولة إلى أخرى- فإن الربح المحاسبي عادة ما يختلف عن الربح الخاضع للضريبة. كما أن الاختلافات بين قواعد القياس المحاسبي وبين قواعد القياس الضريبي قد تؤدي إلى ظهور بند الضرائب المؤجلة في القوائم المالية والذي تصل قيمته أحيانا إلى مبالغ كبيرة. وتنطبق هذه الحالة بصفة عامة على الدول التي تنتمي للنموذج الأنجلو/أمريكي (وأهمها الو.م.أ وبريطانيا). إلا ان هذا لا يعني بالضرورة أن القوانين والتعليمات الضريبية ليس لها أي تأثير على القياس المحاسبي في الدول التي تنتمي إلى هذه الحالة، وإنما يعني أن مثل هذا التأثير - ان وجد - يكون بسيطا وغير مباشر، ويمثل في كونه عاملا في الاختيار بين طرق محاسبية بديلة وتفضيل

¹ مداني بن بلغيث، " التوافق المحاسبي الدولي المفهوم، المبررات والأهداف"، مرجع سابق، ص: 115_116.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص: 116.

بعضها على البعض الآخر لتحقيق وفرات في قيمة الضريبة. فعلى سبيل المثال، فإن اختيار طريقة LIFO لتقييم المخزون على نطاق واسع في الو.م.أ مرده إلى ما يحققه هذا الاختيار من توفير ضريبي. وفي النرويج على سبيل المثال مع أنه من المسموح به رسملة نفقات البحوث والتطوير فإنه من النادر عمليا أن تقوم مؤسسة نرويجية بذلك نتيجة لأن القانون الضريبي يسمح بتحميل نفقات البحوث والتطوير لإيرادات السنة التي انفتت خلالها. إلا أن مثل هذه الاستثناءات لا تغير من القاعدة العامة وهي خضوع القياس المحاسبي للربح لمعايير محاسبية وليس لمتطلبات وأحكام القوانين والتعليمات الضريبية.

أما في الحالة الثانية فإن القوانين والتعليمات الضريبية يكون لها تأثير قوي جدا على ممارسات القياس المحاسبي نتيجة لما تتطلبه تلك القوانين والتعليمات من تطابق الأعباء المستقطعة لتحديد الربح من المصروفات المحملة محاسبيا. وتنطبق هذه الحالة على العديد من الدول مثل اليابان، السويد والدول الأوروبية بخلاف المملكة المتحدة. ففي فرنسا - على سبيل المثال - نجد أن أهداف السياسة المالية هي التي حددت وصاغت الممارسات المحاسبية. ومن الجدير بالإشارة ان التعليمات الضريبية تسمح بخصم أعباء الاهتلاكات وفق للمعايير الاقتصادية ويشترط لكي تتمتع المؤسسة بخصم هذه الأعباء المؤجلة والاستثنائية ان يتم تحميلها كمصروفات عند قياس الربح المحاسبي. وفي ألمانيا على سبيل المثال أيضا فإنه لا يجب فقط أن تتماثل الأعباء المحملة لأغراض قياس الربح الخاضع للضريبة مع المصروفات المحملة لأغراض قياس الربح المحاسبي، بل أن القوانين والتعليمات الضريبية هي التي تحدد العديد من القواعد التفصيلية لتقييم الأصول، فضلا عن اجراءات مسك الدفاتر، ويظهر التأثير الضريبي جليا في تطبيق قاعدة التكلفة أو القيمة الجارية أيهما أقل على الأصول الثابتة في تحديد القواعد الضريبية لمعدلات الاهتلاك لكل نوع من الأصول وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها وغيرها من المخصصات. إذ أن الأمر يصل في ألمانيا إلى حد جعل الفصل في المنازعات المتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية من اختصاص المحاكم الضريبية¹.

¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 98 .

المطلب الرابع: علاقة المؤسسات الاقتصادية بتطور المحاسبة

تعتبر المؤسسات الاقتصادية العامل الأساسي في تطور النظام المحاسبي في أي بلد، كونها التطبيق الرئيسي لهذا النظام.

الفرع الأول: أنماط ملكية المؤسسات الاقتصادية

يمكن التمييز بين نمطين رئيسيين للملكية، تكون في أحدهما معظم أو كل الوحدات الاقتصادية في الدولة مملوكة للحكومة، وفي الثانية مملوكة معظمها للقطاع الخاص. وفي حالة هيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي فإن الملكية قد تتخذ النمط العائلي، كما أن البنوك في بعض الدول تلعب دورا رئيسيا في المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات. وينعكس نمط الملكية السائد وما يرتبط به من أهمية مصادر التمويل على تحديد الأهمية النسبية لكل من فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ومن ثم على تحديد توجهات النظام المحاسبي وعلى ممارسات القياس والإفصاح. فعندما تكون الحكومة هي المصدر الرئيسي للتمويل باعتبارها المالك لمعظم الوحدات الاقتصادية في الدولة، فإنها تصبح المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية. ويؤدي بذلك بالتبعية إلى توحيد النظام المحاسبي وتنميط ممارسات القياس والإفصاح. حيث أن الحكومة كمستخدم للمعلومات تستطيع الحصول على احتياجاتها في هذه الحالة بطريقة مباشرة، فإنه من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المنشورة. ومن ناحية ثانية، فإنه عندما تتخذ الملكية الشكل العائلي، فإن المالك وعائلته يمثلون كل المساهمين (أو يهيمنون على باقي المساهمين) ومن ثم يشكلون عادة مجلس الإدارة. ومن الجدير بالإشارة أن النمط العائلي للملكية يمثل نمطا شائعا في العديد من الدول النامية، و يلعب دورا هاما في الصناعة والتجارة بفرنسا. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للشركات المساهمة المغلقة والتي تمثل أيضا نمطا شائعا في الدول النامية. و بصفة عامة، فإن النمط العائلي ونمط الشركات المغلقة يوفر قناة مباشرة للمستخدمين للحصول على احتياجاتهم من المعلومات، ومن ثم فإن الإفصاح عن معلومات تفصيلية في القوائم المالية لا يكون ضروريا. وأخيرا، فإنه عندما تكون الملكية موزعة بين عدد كبير من المساهمين، فإن التوجه الأساسي للمعايير المحاسبية يصبح تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات، ويميل مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لأن يكون مرتفعا. ومرد ذلك إلى أن المعلومات المحاسبية المنشورة تمثل القناة الوحيدة المتاحة للمستثمرين للحصول على احتياجاتهم من المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات، وبالتالي يصبح المستثمرين كمصدر رئيسي للتمويل قوة ضغط مستمرة لزيادة مستوى الإفصاح¹.

¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 82 و 98.

"إلا ان البعض يرى أن الاختلافات في نمط الملكية قد لا تدعو إلى وجوب اختلاف أسس القياس المستخدمة في كليهما اختلافا كبيرا، كما أن نوع الوحدة الاقتصادية من حيث كونها شركة أموال، أم شركة أشخاص، لا يؤثر على المعايير المحاسبية المستخدمة كمرشد في انتاج المعلومات المحاسبية، حيث لا يمثل الملاك المجموعة الوحيدة التي تعد من أجلها القوائم المالية، فالمعلومات التي تحتويها هذه القوائم تهتم مجموعات أخرى أيضا وتتشابه احتياجاتهم منها، كما توجد مفاهيم عامة تتعلق بالوحدة الاقتصادية - كالربحية مثلا - تهتم جميع أصحاب المصالح. وإذا كان البعض يعتقد بوجود اختلاف المعايير المحاسبية طبقا لاختلاف فلسفة الادارة السائدة، فذلك لا يمنع من امكانية تطبيق معايير محاسبية موحدة لأن هذه الاخيرة تحدد طرق قياس الربح وتقييم الاصول والإفصاح عن الاداء والمركز المالي للوحدة الاقتصادية بغض النظر عن فلسفة الادارة السائدة"¹.

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير المحاسبة

"ترتكز الاقتصاديات القوية في الدول المتقدمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظرا للأهمية التي تحققها في التنمية سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب الأخرى، ولهذا على سبيل المثال وليس الحصر نجد في الاتحاد الأوروبي أن هناك حوالي 20 مليون شركة في الاقتصاد الأعمال في عام 2005 تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها نسبة 99.8% ومعظمها شركات صغيرة، وتوفر ما يقارب من 70% من جميع الوظائف"². إذ أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا ومهما في عملية التنمية المستدامة، فمن الناحية الاقتصادية تؤدي هذه المنشآت دورا بارزا في تعزيز النمو والتصدير والاستثمار، ففي سنة 2012 ساهمت هذه المؤسسات بما نسبته 50 % إلى 70 % من الناتج المحلي الاجمالي المتحقق في الدول النامية، أما محليا فتساهم هذه المنشآت بحوالي 40% من النمو الاقتصادي المتحقق، كما انها تساهم في توفير حوالي 70 % من فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد³.

¹ محمد عباس بدوي، الاميرة ابراهيم عثمان، مرجع سابق، ص: 158.

² European Commission Enterprise And Industry, Directorate General, Enhance The Competitiveness Of Small And Medium Enterprises, Final Report Expert Group A Systems Accounting For Small - Recommendations And Good Practices - , November 2008, P: 5.

³ أحمد باسم عوض، مدى ملائمة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، سنة 2012، ص: 3. (حسب دائرة الاحصاءات العامة الاردنية سنة 2012).

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت المعايير التي يعتمد عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عدد اليد العاملة، حجم الاستثمار في الأصول، حجم المبيعات السنوية وحجم المركز المالي)، فعلى سبيل المثال فإن المعيار المعتمد لدى دول الاتحاد الأوروبي يشمل عدد العاملين، حيث يتم اعتماد المؤسسة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME عندما يكون عدد العاملين فيها أقل من 250 وأن يقل اجمالي المبيعات عن 40 مليون يورو بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الاستقلالية اذا كان 25% من أسهمها على الأقل غير مملوكة لشركة كبيرة الحجم. كما يعرف البنك الدولي هذه المؤسسات "PME" باستخدام معيار عدد العمال، حيث على أن¹:

- المؤسسة المصغرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من 10 عمال، ولا تتجاوز أصولها 100.000 دولار امريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 100.000 دولار؛
- المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة إلى تشغل أقل من 50 عامل، ولا تتجاوز أصولها 3.000.000 دولار امريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 3.000.000 دولار؛
- المؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل، ولا تتجاوز أصولها 15.000.000 دولار امريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 15.000.000 دولار؛

وفي حين ايطاليا وفرنسا تحدد PME ب 500 موظف، كندا وأستراليا 99 موظف، " أما في اليابان فتحدد PME على أن يكون رأس المال المستثمر أقل من 50 مليون يان وعدد العمال أقل من 300 عامل"²، أما في مصر فقد تم تعريف PME حسب القانون المصري رقم 20 لسنة 2004 والذي اعتمد كل من رأس المال وعدد العمال، حيث تكون المؤسسة صغيرة اذا كان رأسمالها 50 ألف وعدد العمال 10، أما المؤسسة المتوسطة هي التي يكون رأسمالها مابين 50 ألف حتى 10 مليون وعدد عمالها 250، أما المؤسسة الكبيرة فيكون رأس مالها أكبر من 10 مليون وعدد موظفيها اكثر من 250 عامل. وفي الوم.أ حدد المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين مفهوم ومواصفات PME على أنها تملك عدد قليل من الموظفين، مبيعات منخفضة وكذلك القيمة الاجمالية للأصول، عدم الوضوح في تحديد الواجبات والمسؤوليات، بالإضافة إلى هيمنة الادارة أو المالك على جميع نواحي النشاط الرئيسي.³

¹ سيدعلي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر - ماجستير، ادارة أعمال، جامعة البليدة، سنة 2006، ص: 25.

² يوسف قرشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 19.

³ أحمد باسم عوض، مرجع سابق، ص: 13 و 14.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير المحاسبة الدولية

تم إصدار المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS PME) من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بجويلية 2009 وتتصف هذه المؤسسات بالميزات الشكلية والنوعية وتختلف معايير تصنيفها باختلاف الدولة التي تنشط بها وحسب معايير (IFRS PME) لم يتم تحديد نوع، حجم والشكل القانوني للمؤسسات المدرجة لكن تم استبعاد المؤسسات ذات المسؤولية العمومية (طابع حكومي)، المؤسسات المدرجة أو المسجلة بالبورصة والمؤسسات الائتمانية المانحة لعقود الائتمان كنشاط رئيسي لها (بنوك، مؤسسات التأمين، صناديق التقاعد).

1- دوافع إصدار المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل في إحداث مرجعية محاسبية تتماشى ومتطلبات هذه المؤسسات، تبسيط إجراءات المحاسبة من أجل تمكين المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم في جميع أنحاء العالم من إنتاج معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع مراعاة احتياجاتها والتكاليف المترتبة على عرض المعلومات المالية¹. ولتبسيط طريقة تحضير الكشوف المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية حيث تم استبعاد بعض المعايير IAS 33 ، IAS 34 ، IFRS 05 و IFRS 08 من الادراج في (IFRS PME)² ، بالإضافة إلى بعض الأساليب المحاسبية المتمثلة في:

- إعادة تقييم التثبيات: غير مسموح به حسب (IFRS PME) إلا في عقارات التوظيف؛
- اهتلاك جميع عناصر التثبيات المعنوية في حين حسب (IFRS Full)³ يتم اعادة تقييم فرق الاقتناء وشهرة المحل وجميع التثبيات المعنوية بإخضاعها لاختبار نقص القيمة وليس للاهلاك.
- مصاريف البحث والتطوير لا تتم رسملتها وإضافتها للأصل وفقا لقواعد (IFRS Full) بل تسجل محاسبيا على أنها مصاريف.

2- مزايا معايير المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴:

- تعزيز الثقة في حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ Beth Mwangi Wanjeri, «Accounting systems in small and medium enterprises in Kenya», Journal of Technology, language and leadership in Africa, vol. No. 3 (1) 2011, P:11.

² David AUTISSIER, Faouzi BENSEBAA, L'Atlas du Management, édition d'organisation, Paris, 2007, p: 291.

³ IFRS FULL: يقصد بها المعايير المحاسبية للتقارير المالية الكلية.

⁴ Florin MIHAI, et all, The use of Internet technology to improve accounting Small and medium enterprises, The entrance to the Academy's Implementation of international standards, Annals Universitatis Apulensis, series economica, 13 (2), 2011, p: 44.

- الحد من التكاليف الكبيرة من الحفاظ والالتزام بالمعايير العامة؛
- توفير جودة عالية من البيانات المحاسبية للمقارنة بين الشركات المختلفة؛
- دعم قرارات مجموعة من أنواع المستخدمين بما في ذلك الإدارة؛
- إنشاء قاعدة بيانات واسعة خاصة بالمعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين المقارنة بين حسابات المستخدمين.

3- صعوبات تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث يمكن ذكر أهم الصعوبات في النقاط الآتية¹:

- التكلفة الباهظة في تبني هذه المعايير من قبل هذه المؤسسات البسيطة؛
- بياناتها المالية ليست مصممة بشكل عام لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من المستخدمين؛
- إقرار مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن هذا المعايير هي أقل ملائمة لتلبية الاحتياجات من معدي والمستخدمين وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد تعرض مشروع إعداد التقارير المالية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة في فبراير 2007 إلى نقص الثقة بسبب إدراك الفريق المكلف بالعمل بأن هذا المشروع - إعداد المعيار - غير مناسب للمنشآت الصغيرة. بالإضافة إلى²:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لدرجة النمو الذي بلغته الدولة، حيث المؤسسات الصغيرة في الو.م.أ قد تكون كبيرة في دولة مثل مصر أو الجزائر؛
- تغير مدلول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وقت إلى آخر بسبب تغير شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي من مرحلة إلى أخرى، فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصبح صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة؛
- اختلاف الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات والتي تؤدي إلى تغير متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع.

¹ United Nations Conference on Trade and Development Enterprise and small - Accounting and Finance, Guidelines for the preparation of reports and small Medium, Level 3 guidance, The United Nations, New York, 2009, p: 4.

² أحمد باسم عوض، مرجع سابق، ص: 11.

ثالثاً: التجربة الأوروبية والفرنسية للتوافق مع المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت اللجنة الأوروبية لإعداد المعايير المحاسبية الأوروبية بتحليل مسودة معايير محاسبية للتقارير المالية تخص من حيث نطاق تطبيقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المصغرة والصغيرة جداً، في إطار البرنامج رقم (4) و(7) الخاص بتحديث التوجهات والممارسات المحاسبية حيث تم اجراء عملية الفحص الشامل من خلال تكاتف جهود كل من المختصين القائمين على تحضير معايير محاسبية أوروبية مكيفة والمعايير (IFRS PME) المعدة دولياً، وإبداء الرأي العام للجهات الحكومية، المحاسبين، المدققين وأصحاب رأس المال. ولقد حددت المجموعة الاستشارية لإعداد التقارير المالية الأوروبية (EFRAG¹) ستة (6) محاور تحوّل دون تطبيق هذه المعايير نذكر فيما يلي:

- كيفية عرض البنود الاستثنائية؛
- تقييم الأدوات المالية وفقاً للقيمة العادلة؛
- تقييم حصص المشاركة؛
- تحديد فترة اهتلاك فرق الاقتناء وشهرة المحل (Goodwill)؛
- إلغاء إجراء اختبار انخفاض القيمة الخاص بالثبتيات المعنوية؛
- الاعتراف بشهرة المحل السالبة (Goodwill négatif / Badwill)؛

عند مطلع سنة 2012، وتماشياً مع ظهور المعايير الحديثة لتصنيف هذا النوع من المؤسسات بالمحيط الاقتصادي الأوروبي لقي هذا المشروع (IFRS PME) استعداداً جدياً لتبنيه من طرف: المملكة المتحدة، إيرلندا، هولندا، السويد، الدانمارك. بينما قابله تحفظ من: إيطاليا، ألمانيا وبلجيكا. بالنسبة للوضع الفرنسي فهذا المشروع نال قبولا عاماً من حيث المبدأ لكن تحفظاً عند التطبيق ويتجلى هذا الأخير في التطبيق غير كلي بل حسب احتياج المؤسسات، تحديد القواعد المحاسبية الفرنسية خاصة تلك التي تتعلق بالحسابات المجمعة (CRC99-02)، واقتراح قواعد محاسبية مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المصغرة والصغيرة جداً المدرجة بالبورصة.

¹European Financial Reporting Advisory Group.

الجدول رقم (2-2): الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية الأوروبية والفرنسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القواعد المحاسبية الفرنسية	IFRS FULL	IFRS PME	
مصاريف البحث والتطوير	تتم رسميتها بصفة ضرورية عند توفر شروط	تسجل بحساب الاعباء	
شهرة المحل	إجراء اختبار نقصان القيمة بصفة دورية	اقساط اهتلاك (10) سنوات كحد اقصى اذا لم تحدد مدة المنفعة	
تثبيتات معنوية أخرى	نفس المعالجة المحاسبية	نفس المعالجة المحاسبية	
إعادة التقييم	مسموح به	غير مسموح به	
مصاريف اقتناء التثبيتات المعنوية	مسموح به	ضروري حسابه لكل أصل ويسجل بالاعباء	
مصاريف اقتناء التثبيتات المادية	يضاف لقيمة الأصل	يضاف لقيمة الأصل	
إعادة التقييم عقارات التوظيف	مسموح به	غير مسموح به إلا لعقارات التوظيف	
تكلفة الحصول على القروض	تضاف إلى الأصل (الأصول المؤهلة) إذا كان أصل عادي فتسجل بالاعباء	تسجل بالاعباء	
مؤونة الصيانة الكبرى والإصلاح	غير مسموح	غير مسموح	
عقارات التوظيف	اختيار بين التكلفة والقيمة العادلة	القيمة العادلة	
النوع	أصول وخصوم مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق القروض والذمم المدينة أصول مالية مبيعة	الأدوات البسيطة: (حقوق العملاء، قروض بنكية) لأدوات المركبة: (خيارات، عقود لأجل)	
التقييم	• تقييم وفقا للقيمة العادلة • التكلفة المهتلفة • التكلفة المهتلفة • القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	الأدوات البسيطة: التكلفة المهتلفة الأدوات المركبة: القيمة العادلة	
مخزون العناصر القابلة للتحويل الداخلي	طريقة LIFO مسموح بها	طريقة LIFO غير مسموح بها	
ادراج تكاليف القروض المتعلقة بالمخزونات	مسموح بشروط	غير مسموح به	
قواعد التسجيل المحاسبي للإيرادات	نفس المعالجة المحاسبية	تحويل المخاطر والفرص	
خدمات مقدمة وعقود الانشاء طويلة الاجل	نفس المعالجة المحاسبية	التسجيل وفقا لنسبة انجاز المشاريع	
معالجة الخصوم الممنوحة للعملاء	نفس المعالجة المحاسبية	تنقص من رقم الاعمال	

المصدر: Group Tuillet, Norme IFRS pour les PME : enjeux pour les entreprises françaises,

Institute of management accountants, France, 2010,p 21. p 27.

المبحث الثالث: العلاقات التأثيرية بين المتغيرات البيئية والنظام المحاسبي

تم التطرق فيما سبق إلى التأثير المستقل لكل من عناصر المتغيرات البيئية الداخلية وأبعاد قيم المجتمع والمؤثرات الخارجية على النظام والممارسات المحاسبية. وفيما يلي سيتم تحليل التأثيرات التبادلية بين المتغيرات والأبعاد والمؤثرات.

المطلب الأول: التأثيرات بين المتغيرات البيئية الداخلية

يتسم تأثير المتغيرات الداخلية على نظام الممارسات المحاسبية بالتشابك والتعقيد ومرد ذلك، أنه بالإضافة إلى التأثير المباشر لكل متغير بيئي داخلي - كل وفقا لنمط معين - فإن هناك تأثيرا متبادلا بين المتغيرات البيئية الداخلية وبعضها البعض. و يتناول التحليل التالي تلك المتغيرات التبادلية¹:

الفرع الأول: التأثيرات التبادلية للمتغير الضريبي

المتغير الضريبي يتأثر بالنظام القانوني السائد، كما يؤثر على كل من مصادر التمويل ودور مهنة المحاسبة. فالتشريع الضريبي يمكن أن يؤثر على مصادر التمويل بطريقة غير مباشرة. فالحوافز الضريبية ومعدلات الضريبة قد تعمل - مع عوامل أخرى - على تشجيع المستثمرين الأفراد على توجيه استثماراتهم نحو الاكتتاب في الأوراق المالية، وقد تعمل - مع العوامل الأخرى - على دفعهم نحو استثمارات معينة. ومن ناحية أخرى، فإن هناك ارتباطا بين تأثير المتغير الضريبي على الممارسات المحاسبية وبين دور مهنة المحاسبة، ففي الدول التي يكون فيها تأثير التشريع الضريبي على الممارسات المحاسبية ضعيفا (مثل الو.م.أ)، فإن مهنة المحاسبة تلعب دورا رئيسيا في وضع المعايير المحاسبية. أما الدول التي يكون فيها التشريع الضريبي على الممارسات المحاسبية قويا (مثل أوروبا بخلاف بريطانيا)، فإن مهنة المحاسبة تلعب دورا محدودا في وضع المعايير المحاسبية.

الفرع الثاني: التأثيرات التبادلية لدور الحكومة

يتأثر ويؤثر دور الحكومة كمتغير بيئي بكل من مهنة المحاسبة وسوق رأس المال. فعندما تكون مهنة المحاسبة ضعيفة التأثير ويكون سوق رأس المال غير موجود أو صغير الحجم نسبيا، فإن ذلك قد يدفع الحكومة إلى تنظيم وتحديد متطلبات القياس المحاسبي ومتطلبات التقرير المالي حماية للمصلحة العامة. ففي فرنسا - على سبيل المثال - اقترن إصدار الحكومة للمخطط المحاسبي العام بعدم وجود سوق لرأس المال، وانخفاض عدد أعضاء المهنة واقتصار دورها على رفع كفاءة الأعضاء. وعلى العكس من ذلك، فإنه بالرغم من تدخل الحكومة عادة لتنظيم سوق

¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 113 و 116.

رأس المال، فإن كبر حجم مهنة المحاسبة وقوتها وفاعليتها وتوافر القدرات الفنية والمالية لها يمكن أن يمثل عاملاً حاسماً في عدم اضطلاع الحكومة بدور مباشر في وضع المعايير المحاسبية. ومن ناحية أخرى فإن ممارسة الحكومة لدورها في تحديد متطلبات القياس والتقرير المالي، قد يؤدي إلى ضعف مهنة المحاسبة وتقليل تأثيرها على النظام والممارسات المحاسبية. ففي ألمانيا - على سبيل المثال - ورغم ارتفاع مستوى تأهيل المحاسبين فإن التاريخ الطويل للتدخل الحكومي بواسطة قوانين الشركات (وأحياناً توحيد النظام) أدى إلى تهميش دور المهنة وحصر هدفها في تفسير القانون، فضلاً عن انخفاض عدد أعضائها.

الفرع الثالث: التأثيرات التبادلية لمصادر التمويل و أنماط الملكية

تؤثر مصادر التمويل وأنماط الملكية كمتغير بيئي على كل من دور الحكومة، ومهنة المحاسبة، وسوق رأس المال، وتتأثر إلى حد ما بكل من مهنة المحاسبة وسوق رأس المال. فمن ناحية، عندما تكون الحكومة أو البنوك هي المصادر الرئيسية للتمويل، أو يكون النمط العائلي و/ أو الشركات المغلقة هي الأنماط الشائعة للملكية، فإن الحكومة عادة ما تضطلع بمهمة تحديد قواعد القياس ومتطلبات التقرير المالي بواسطة القوانين أو عن طريق توحيد النظام المحاسبي. ويصبح الاعتماد على التقارير المالية المنشورة كمصدر للمعلومات قليل الأهمية، وتكون الحاجة لخدمات المراجعة الخارجية أقل حيوية نسبياً، مما يؤدي إلى ضعف المهنة وتقليل فاعلية دورها. كما أن المقومات اللازمة لنشأة ونمو سوق لرأس المال تضعف أو تختفي. ولعل حداثة وصغر أحجام أسواق رأس المال في الدول النامية يمثل دليلاً قوياً على هذا التأثير. ومن ناحية أخرى عندما يمثل المستثمرون المصدر الرئيسي للتمويل، وتكون الملكية موزعة بين عدد كبير من المساهمين، فإن الحكومة عادة ما تعهد للمهنة بوضع المعايير المحاسبية، وإن توقف ذلك على المهنة وحجمها وإمكانياتها، وعلى تكييف الحكومة لدورها في عملية التنمية، وعلى تأثير أبعاد القيم المجتمعية السائدة، في هذه الحالة يكون الاعتماد على المعلومات المحاسبية المنشورة كبيراً، وتكتسب المراجعة الخارجية للتقارير المالية أقصى درجات الأهمية، ومن الطبيعي أن يؤدي الاعتماد الكامل على التقارير المالية كمصدر للمعلومات وحيوية دور المراجعة الخارجية إلى نمو حجم المهنة وزيادة أهمية وفاعلية الدور الذي تلعبه في مجال وضع المعايير المحاسبية. بالإضافة أن الاعتماد على المستثمرين كمصدر رئيسي للتمويل يؤدي إلى نمو سوق الأوراق المالية.

الفرع الرابع: التأثيرات التبادلية لسوق رأس المال

يؤثر ويتأثر سوق رأس المال بكل من النظام والممارسات المحاسبية، وماهية التمويل وأنماط الملكية، ودور الحكومة، ومهنة المحاسبة، حيث أن اعتماد الشركات على المستثمرين كمصدر للتمويل يخلق قوة ضغط على الشركات لزيادة مستوى الإفصاح، وأن وجود سوق لرأس المال منظم وفعال يعطي فاعلية وتأثير على تطوير مهنة المحاسبة. كما أن سوق رأس المال يؤثر

ويتأثر بالدور الحكومي، فعندما تباشر الحكومة سلطتها في تحديد متطلبات التقرير المالي الخارجي عن طريق القوانين أو عن طريق توحيد النظام المحاسبي، فإن دور هيئة سوق الأوراق المالية (كما هو الحال في اليابان ودول أوروبا بخلاف المملكة المتحدة) تظل تمارس تأثيرها على مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة بطريقة مباشرة (بفرض متطلبات إفصاح إضافية) وبطريقة غير مباشرة (من خلال التعاون مع المهنة ومتابعة وتقييم ما يصدر عنها من معايير). وفي المقابل، فإن حجم سوق الأوراق المالية قد يكون أحد العوامل المحددة لدور الحكومة. فبالرغم من أن الحكومة يمكن أن تمارس سلطتها من تحديد متطلبات التقرير المالي الخارجي سواء كان سوق رأس المال كبيرا أم صغيرا، فإن صغر حجم السوق -خاصة إذا اقترن بصغر حجم المهنة وضعف نفوذها- يؤدي بالضرورة إلى التدخل الحكومي في تحديد متطلبات الإفصاح في المعلومات المحاسبية المنشورة. ومن ناحية أخرى، فإن سوق رأس المال تؤثر وتتأثر بحجم ونفوذ ودور مهنة المحاسبة. فعندما تكون المهنة كبيرة الحجم وتمارس دورا فعالا في وضع مستويات مرتفعة من معايير المراجعة ومسئولية المراجع الخارجي، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية المنشورة، ومن ثمة فإن المهنة تصبح عاملا هاما ومؤثرا في نمو حجم سوق رأس المال. وفي المقابل، فإن تفويض هيئة سوق رأس المال بوضع معايير مهنة المحاسبة -كما حدث في الو.م.أ- يؤدي بالضرورة إلى نمو حجم المهنة وزيادة نفوذها وتأثيرها.

ويمكن أن نلخص مما تقدم إلى أنه عندما تكون الحكومة أو البنوك هي المصادر الرئيسية للتمويل، أو عندما يكون النمط العائلي أو نمط شركات المساهمة المغلقة هي الانماط الشائعة للملكية، فإن الحكومات عادة تتولى مباشرة تحديد متطلبات القياس والإفصاح (عن طريق قوانين الشركات أو عن طريق توحيد النظام المحاسبي)، كما أن التوجه الأساسي للممارسات المحاسبية يكون تلبية احتياجات الأجهزة التخطيطية والرقابية المركزية أو تلبية احتياجات الدائنين، تبعا لما إذا كان مصدر التمويل الرئيسي هو الحكومة أو البنوك. وفضلا عن ذلك، فإن مستويات الإفصاح في المعلومات المحاسبية تميل لأن تكون منخفضة.

المطلب الثاني: التأثيرات التكاملية للمتغيرات الخارجية على النظام المحاسبي

ترجع أهمية بناء اطار عام للعلاقات التأثيرية للمتغيرات البيئية الخارجية على الأنظمة والممارسات المحاسبية من أهمية دراسة الاختلافات بين الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وأهمية فهم هذه الاختلافات والتي يمكن ردها إلى الأسباب التالية¹:

الفرع الأول: طبيعة أنشطة الشركات المتعددة الجنسية

تزاوّل الشركات المتعددة الجنسية أنشطتها في دول عديدة تختلف فيما بينها من حيث البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية. ولكي تتمكن هذه الشركات من العمل بأكبر فعالية ممكنة في بيئات مختلفة، فإنه لابد للقائمين على شؤونها من فهم الظروف البيئية السائدة في الدول المضيفة، كما أن تلك الشركات تحتاج إلى أشخاص على دراية بالمعايير المحاسبية في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة. ومن ناحية أخرى فإن القوائم المالية للشركات التابعة يتم اعدادها وفقا للقوانين في الدولة المضيفة، ومن ثم فلا بد من تعديلها لتحقيق القابلية للمقارنة ومنه ما أدى إلى البحث إلى التوافق المحاسبي الدولي.

الفرع الثاني: احتياجات المستثمرين والمحليين الماليين بالنسبة للاستثمارات في الدول الأجنبية

يمثل تزايد حجم الاستثمارات في دول أجنبية أحد السمات المميزة للأسواق المالية في العصر الحديث. ويحتاج المستثمرون إلى إجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم بشأن استثماراتهم في الدول الأجنبية، ويقتضي الأمر في ظل هذه الظروف أن يكون هؤلاء المستثمرين أو المحليين الماليين على دراية كافية بالممارسات المحاسبية التي أعدت على أساسها المعلومات المحاسبية محل المقارنة، لضمان اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

الفرع الثالث: التوافق بين الممارسات المحاسبية على المستويين الإقليمي والدولي

أصبح الاتجاه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين العديد من الدول على المستوى الإقليمي في مناطق مختلفة من العالم أحد الظواهر الواضحة في العصر الحديث. ولعل من بين ما يتطلبه نجاح مثل هذا التكامل تحقيق التوفيق بين الممارسات المحاسبية في الدول الداخلة في عملية التكامل الاقتصادي. وتعتبر تجربة السوق الأوروبية في تحقيق التوافق من أهم وأنجح محاولات التوفيق، نظرا لاستنادها إلى مراعاة تأثير الاختلافات البيئية بين الدول الاعضاء. ومن ناحية أخرى فإن نمو التجارة الدولية والاستثمار الدولي وتزايد أنشطة الشركات المتعددة الجنسية، أدى إلى بذل العديد من المنظمات كمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لتحقيق التوفيق على المستوى الدولي. وفي الواقع، فإن دراسة الاختلافات بين الممارسات المحاسبية السائدة في الدول

¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق ، ص: 77 و 80.

المختلفة وفهم المتغيرات البيئية وقيم المجتمع المسببة لها يعتبر أداة هامة لتحقيق الفعالية لجهود التوافق على المستوى الدولي.

الفرع الرابع: تطوير الأنظمة المحاسبية

تعتبر عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية عملية مستمرة تستجيب من خلالها المحاسبة لما يظهر من مشاكل أو معاملات أو الظروف الجديدة، أو لما يطرأ من تغييرات في أي من الظروف البيئية السائدة. وقد يكون من الممكن للقائمين بوضع المعايير في أي دولة - متقدمة كانت أو نامية - الاستفادة من تجارب دول أخرى تكون قد وضعت معايير لحالات مماثلة وتم تطبيقها بالفعل، وخاصة تلك الدول التي تتشابه معها في ظروفها البيئية.

ومنه فإن التأثير التكاملي للمؤثرات الخارجية يتوقف مداه على الحجم النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر (متضمنا الحجم النسبي لأعمال الشركات المتعددة الجنسيات) ومساهمته في عمليات التصنيع والتنمية، الذي يؤثر على الحجم النسبي لأعمال شركات المحاسبة والمراجعة الدولية في الدولة المضيفة للشركة المتعددة الجنسية، بالإضافة إلى حجم نفوذ مهنة المحاسبة، وحجم سوق الأوراق المالية، وتكيف الحكومة لدورها في عملية التنمية الاقتصادية، ومدى عمق قيم المجتمع السائدة.

ومن ناحية أخرى، فإن تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسية وشركات المحاسبة والمراجعة الدولية، أدى إلى تحفيز الهيئات والمنظمات الدولية - خاصة مجلس معايير المحاسبة الدولية - إلى تنميط أو توفيق الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي. ونتيجة لسيطرة الدول المتقدمة - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - على اتخاذ القرار في مجلس معايير المحاسبة الدولية، فإن عملية التنميط أو التوفيق تسير اتجاه نقل وفرض الممارسات المحاسبية للدول المتقدمة - وخاصة الأمريكية - على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: التأثيرات التبادلية للمتغيرات الخارجية والداخلية على النظام المحاسبي

بالرغم من أن المتغيرات الخارجية تؤثر على بعض المتغيرات البيئية الداخلية وعلى أبعاد قيم المجتمع، فإنها يمكن أن تتأثر بتلك المتغيرات والأبعاد. فمن ناحية يمكن للمؤثرات الخارجية ان تقلل من - أو تغير - تأثير طبيعة النظام القانوني السائد. فعلى سبيل المثال، أدت جهود التوفيق لهيئة السوق الأوروبية إلى تحولات هامة في قوانين الشركات البريطانية (نظام القانون العام) جعلتها تتقرب من قوانين الشركات في باقي دول أوروبا (نظام القانون التشريعي). ومن ناحية أخرى، فإن الاستثمار الاجنبي المباشر (بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسية) قد تساهم في زيادة حجم سوق الأوراق المالية في الدولة المضيفة، اذا ما تم تسجيل الشركات الأجنبية في السوق

المحلي. وفي المقابل، فإن حجم سوق الأوراق المالية قد يساعد أو يعيق جهود المنظمات الدولية أو الإقليمية لتوفير المعايير المحاسبية. فعلى سبيل المثال، فإن الدول ذات اسواق رأس المال الصغيرة الحجم نسبيا تقاوم عادة الالتزام بمعايير مرتفعة المستوى والتكلفة والتي تحاول المنظمات الدولية والإقليمية فرضها عليها، على سبيل المثال مقاومة سويسرا لتطبيق التوجيهات المحاسبية للسوق الأوروبية. حيث يتضمن في التوجه الرابع لهيئة السوق الأوروبية عدد ضخم من البدائل المحاسبية، (وليس توحيد المعايير) بسبب تخلف سوق رأس المال في ألمانيا والعديد من الدول الأوروبية الاخرى بخلاف المملكة المتحدة . (هذا في بداية محاولات التوافق المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية).

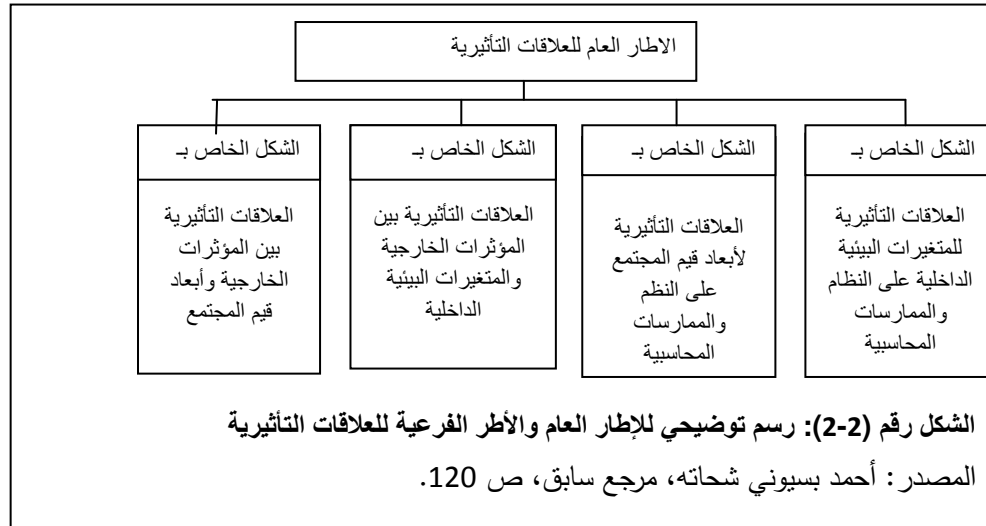
ومن ناحية ثالثة، فإن المنظمات المهنية المحاسبية في الدول المتقدمة تؤثر بقوة على معايير المحاسبة الدولية نتيجة تأثيرها الفعال على عملية اتخاذ القرار في مجلس معايير المحاسبة الدولية، وفي المقابل، فإن هذا المجلس يعتمد على جهود الأعضاء فيه والمتمثلة في المنظمات المهنية المحاسبية لتشجيع وتحفيز الالتزام بالمعايير في دولهم. ومن ثم فإن المنظمات المهنية - تبعا لضعف أو قوة نفوذها- تؤثر على مدى نجاح أو فشل جهود التوافق لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

ومن ناحية رابعة، فإن جهود التوافق قد تتأثر بالدور الحكومي. فعلى سبيل المثال، تعتمد هيئة سوق الأوروبية على الحكومات في الدول الأعضاء لفرض الالتزام بما تصدره من توجيهات محاسبية، وذلك عن طريق قيام تلك الحكومات بتضمين التوجيهات المحاسبية في قوانين الشركات في كل من الدول المعنية. ومن ناحية أخيرة فإن الشركات المتعددة الجنسية تؤثر على الممارسات المحاسبية في الدول المضيفة من خلال تأثيرها على القيم المجتمعية في تلك الدول. فمن جهة، يؤدي دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا ومساهمتها في عملية التصنيع في الدول النامية المضيفة، إلى حدوث الكثير من التغيرات الثقافية في هذه الدول (مثل التعليم، وعلاقة العامل بالعمل، التوزيع الجغرافي للسكان....الخ). ومن ناحية أخرى، تلعب الشركات المتعددة الجنسية دورا في التبادل الثقافي مع الثقافة الغربية، وهو ما يؤدي إلى التأثير على قيم المجتمع (مثل احلال الفردية محل التكاتف الجماعي، والقيم المادية محل القيم المعنوية). ومع ذلك يؤكد بعض الباحثين أن الثقافات في الدول النامية (والتي تعتمد على القيم الروحية) قد لا تسمح بحدوث تغيرات ثقافية جذرية في الاتجاه المفترض للتأثير الثقافي للشركات المتعددة الجنسية. كما أنه يجدر التنويه، إلى أن مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسية على قيم المجتمع في الدولة المضيفة يرتبط أيضا بالحجم النسبي لمساهمتها في عمليات التصنيع وغيرها من جهود التنمية في تلك الدولة¹.

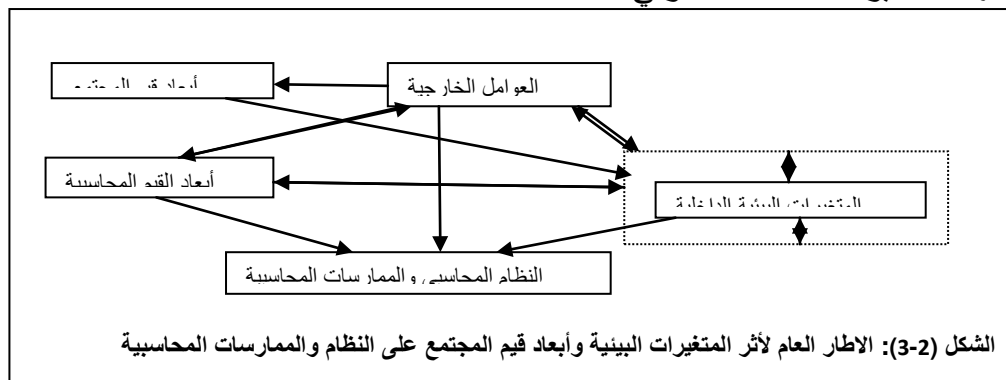
¹ أحمد بسيوني شحاته، مرجع سابق، ص: 119 و 120.

المطلب الرابع: الإطار العام المقترح لمتغيرات البيئة المحاسبية والنظام المحاسبي

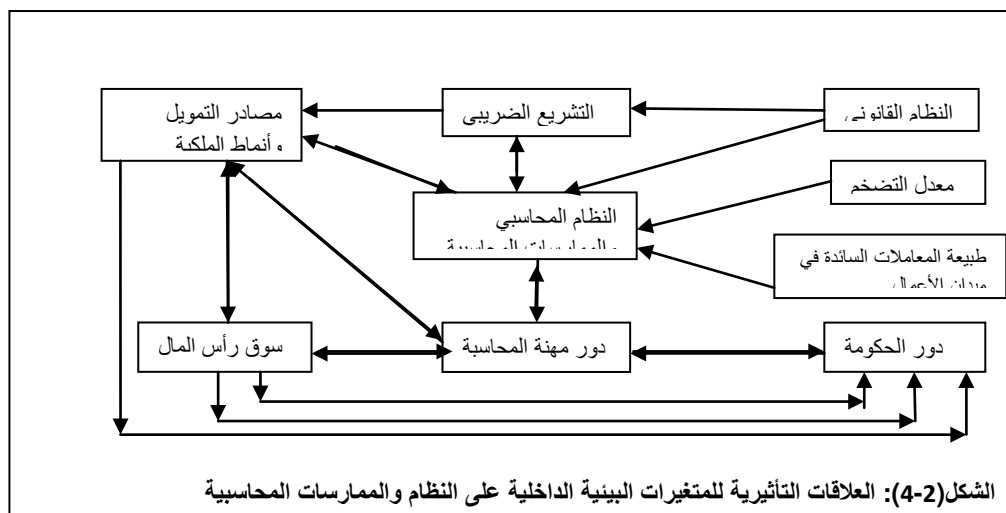
تم اقراح اطار عام لأثر المتغيرات البيئية وأبعاد قيم المجتمع على النظام والممارسات المحاسبية في الشكل التالي:



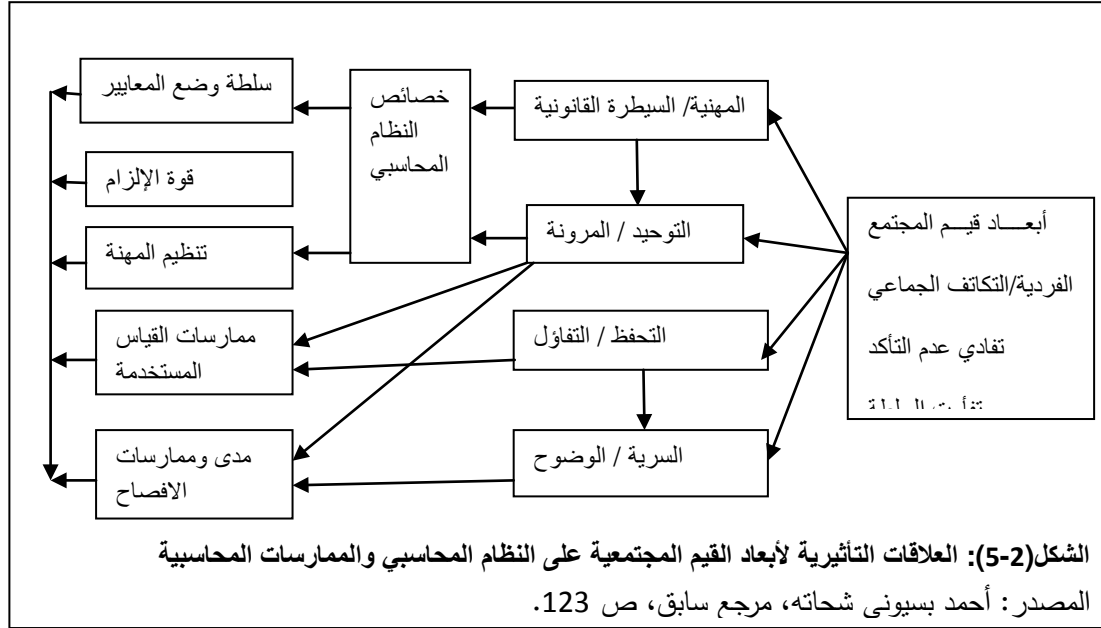
يوضح هذا الشكل ان الاطار العام للعلاقات التأثيرية على مهنة المحاسبة تتمثل في المتغيرات البيئية، قيم المجتمع، والمتغيرات الخارجية، بخاصية التبادل الداخلي فيما بينها، وبين المؤثرات بحد ذاتها، كما يوضحه الشكل الموالي:



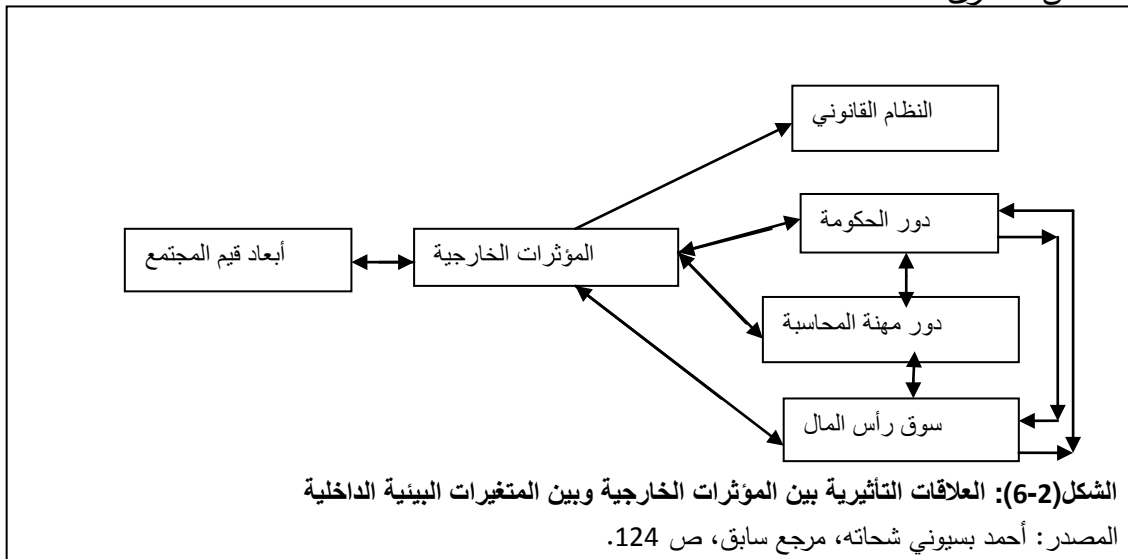
ويمكن تقسيم كل متغير في الشكل السابق بالتفصيل في الاشكال التالية:



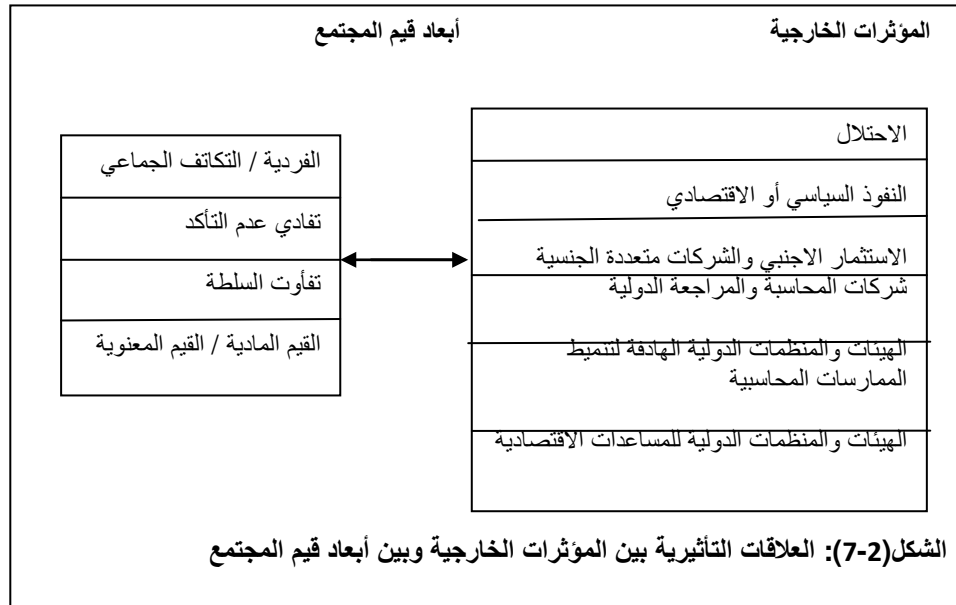
حيث يوضح الشكل (2-4) أن النظم والممارسات المحاسبية تتأثر بكل من النظام القانوني، التشريع الضريبي، دور الحكومة، معدل التضخم، طبيعة المعاملات السائدة في ميدان الاعمال. كما أنه يتأثر ويؤثر على كل من مصادر التمويل وأنماط الملكية ودور مهنة المحاسبة. ومن ناحية ثالثة فإن مصادر التمويل وأنماط الملكية تؤثر على دور الحكومة، لكنها تؤثر وتتأثر أيضا بكل من سوق الأوراق المالية كما تم التوضيح فيما سبق.



يعرض هذا الشكل العلاقات التأثيرية لأبعاد القيم المحاسبية على النظام والممارسات المحاسبية. ويوضح الشكل أن ابعاد قيم المجتمع هي : الفردية / التكاتف الجماعي، التفادي القوي أو الضعيف لعدم التأكد، التفاوت الكبير أو الصغير للسلطة، القيم المادية / القيم المعنوية. كما يوضح الشكل ان ابعاد القيم المجتمعية تؤثر على ابعاد القيم المحاسبية الأربعة، وهي: المهنة/ السيطرة القانونية، التوحيد / المرونة، التحفظ / التفاؤل، السرية / الوضوح. ويلاحظ ان أبعاد القيم المجتمعية تؤثر على خصائص النظام المحاسبي، سلطة وضع المعايير، قوة الإلزام وتنظيم المهنة. اذ ان بعدي المهنة/ السيطرة القانونية، التوحيد / المرونة، يحددان خصائص النظام المحاسبي، كذلك الخصائص الأخرى.



يعرض الشكل (2-6) العلاقات التأثيرية بين المؤثرات الخارجية وبين المتغيرات الداخلية. ويشير الشكل من جهة إلى أن المؤثرات الخارجية تؤثر على أبعاد قيم المجتمع وإلى أن الأخيرة يمكن أن تعيق تأثير الأولى عليها. ويشير الشكل من جهة أخرى إلى أن هناك تأثير تبادلي بين بعض المتغيرات البيئية الداخلية. ويوضح الشكل أن المؤثرات الخارجية تؤثر وتتأثر بالمتغيرات البيئية الداخلية، فمن ناحية تؤثر المؤثرات الخارجية على النظام القانوني. ومن ناحية أخرى تؤثر وتتأثر بكل من دور الحكومة، ودور مهنة المحاسبة وسوق رأس المال.



أما الشكل الأخير يوضح العلاقات التأثيرية بين المؤثرات الخارجية وبين أبعاد قيم المجتمع، ويوضح الشكل من ناحية عناصر المؤثرات الخارجية، وهي: الاحتلال، النفوذ السياسي و/أو الاقتصادي، الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية، شركات المحاسبة والمراجعة الدولية، الهيئات والمنظمات الدولية الهادفة لتنظيم الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، الهيئات والمنظمات الدولية للمساعدات الاقتصادية، ويوضح الشكل أيضا أن المؤثرات الخارجية تؤثر على أبعاد القيم المجتمعية، وأنه يمكن لأبعاد قيم المجتمع أن تعيق التأثير المفترض للمؤثرات الخارجية عليها.

بالتالي إن حجم وعراقة مهنة المحاسبة يعتبران من العوامل الرئيسية المؤثرة على عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في أي دولة، ويتوقف حجم وقوة وكفاية مهنة المحاسبة إلى حد كبير على عدد من المتغيرات البيئية، ففي الدول التي يقل فيها عدد حملة الأسهم الخارجيين، ويتضاءل فيها دور الأسواق المالية في تمويل المؤسسات تكون مهنة المحاسبة محدودة الحجم والقوة، وغالبا ما يقتصر دورها على خدمة الأغراض الضريبية، ففي فرنسا مثلا نجد أن مهنة المحاسبة ضعيفة نسبيا وليس لها مكانة كبيرة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم القيام بأدوار المحاسبة

العامّة والمراجعة بواسطة مؤسسات يتم انشاؤها وفقا للقانون. وفي الدول التي تنتشر ملكية الوحدات الاقتصادية بين عدد كبير من حملة الأسهم (سواء في صورة افراد أو مؤسسات استثمارية)، ويتزايد فيها دور الاسواق المالية في تمويل المؤسسات، فتتزايد فيها الضغوط التي تحت الوحدات الاقتصادية على توسيع نطاق الافصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية، وعلى ضرورة قيام مراجعين مستقلين بالمصادقة على هذه القوائم والتقارير. "ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعية أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا، ويعتمد ذلك على مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في البلد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر القطاع الخاص المسيطر والسائد بالتالي يؤثر على المفاهيم والمعايير الصادرة من وقت لآخر عن طريق مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والإرشادات الملزمة والصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وغيرها من التنظيمات، بالإضافة إلى أن هيئة البورصة الأمريكية يعتبر مدعما ومدافعا عن المعايير الصادرة عن طريق مجلس معايير المحاسبة المالية، ومجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB والجهات الأخرى، بالتالي يعد دورا تنظيميا. وفي الكثير من البلدان المتطورة لم تكن تلك التنظيمات الخاصة فعالة بدرجة كبيرة، ومن ثم فإن الحاجة إلى دور تنظيمي فعال يتعين أن يتم القيام به عن طريق الحكومات، ومع ذلك فإن الكثير من الرقابة عن طريق الحكومة سوف يعرقل من تفعيل أسواق رأس المال وتكوين رأس المال -على سبيل المثال - فإن التطور الاقتصادي في تلك البلدان يسير ببطء بسبب وجود كثير من الضوابط والقيود على منح تراخيص انشاء مؤسسات جديدة، ويتعين أن تتم الموازنة بين الأمرين اعتمادا على مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد. ولذلك يمكن القول بأن المحاسبة تعمل في ظل اطار اقتصادي ومجتمعي كوظيفة خدمية، وان تلك الأنشطة والبيانات الاقتصادية والاجتماعية سيكون لها اثر على الهياكل والمجتمعات المحاسبية. ولا شك ان التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والهياكل المهنية والمؤسسية بالإضافة إلى المتطلبات القانونية والتشريعية تعتبر عوامل هامة عند أداء اي تقييم للخدمة المحاسبية في أي بلد"¹.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص: 18.

المبحث الرابع: البيئة المحاسبية وانعكاسها على مسار التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي

سنتطرق إلى تطور العوامل البيئية للمحاسبة من أجل فهم ظاهرة التوافق المحاسبي الدولي، وأثر هذه العوامل على مسار المحاسبة الدولية. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ¹ رئيسية متمثلة في اقتصادية ومالية، وثانوية عبارة عن ثقافية، اجتماعية، تشريعية إلى آخره. هذا وتكشف دراسة التطور التاريخي للمحاسبة عن توثيق العلاقة بين المعرفة المحاسبية والظروف والمتغيرات البيئية، بحيث يمكن القول بأن تطور وظيفة المحاسبة كان استجابة لتلك الظروف والمتغيرات، خاصة تلك التي تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي².

المطلب الأول: العامل الاقتصادي ونشأة التوافق المحاسبي الدولي

يتجسد تطور العامل الاقتصادي المؤدي إلى العولمة في تطور الانتاج، الاستهلاك وتبادل السلع والخدمات، توسع التجارة الدولية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلها مؤشرات لهذه الديناميكية.

الفرع الأول: التجارة الدولية

في سنة 1994 وبعد نشأة OMC التي تنظم التجارة الدولية، ارتفع عدد البلدان المنظمة إليها، في هذه المرحلة التشريعات الداخلية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر IDE كانت جد متحفظة، وابتداءً من التسعينيات (1990) أصبح التنافس لجلب المستثمرين الأجانب بالتالي الطلب على IDE ³، وفي نفس الفترة تم توقيع اتفاقية بين IOSCO و IASC بالتالي وجدت معايير المحاسبة الدولية مكانتها في البورصات الأمريكية مما سهل التواصل المالي، وعليه التطور الاقتصادي على المستوى الدولي.

ومن بين المؤشرات التي تدل على تطور التجارة الدولية هي نسبة الصادرات في الناتج الداخلي الخام PIB العالمي، حيث ارتفع من 5.5% في سنة 1950 إلى 17.2% في 1998، ولقد تضاعف هذا المؤشر مما يؤكد الزيادة القوية للتجارة الدولية⁴.

¹ Elena BARBU , Harmonisation comptable internationale et environnement comptable : de l'influence à l'interaction, Cahier de recherche, LOG Laboratoire Orléanais de Gestion (EA 2635) , numéro 2005-07, Faculté De Droit, d'Economie et de Gestion, Orléans, France, 2005, p: 8.

² محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص: 167 و 168.

³ L.Campbell, Ove K.Pederson, The Rise of Neoliberalism and Institutional Analysis, Princeton University Press, Oxford, 2001.

⁴ Maddison A, L'économie Mondiale, Une Perspective Millénaire, OCDE, Paris, 2001, P: 133.

حيث يرى البعض أن سبب تطور المحاسبة الدولية يعود إلى مشكلة أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، حيث اكتشفت آنذاك عمليات غش وتلاعبات في الإفصاح المحاسبي، مما نتج عنه انهيار في الأسواق المالية الأمريكية ثم بعد ذلك في أسواق أنحاء العالم، وهذا مما أدى إلى التفكير في التوحيد المحاسبي. ففي سنة 1995 وافقت هيئة الأوراق المالية للتداول IOSCO على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في جميع الأسواق المالية العالمية، كما زاد قبول المعايير الدولية كأساس للإفصاح المحاسبي من خلال صدور قانون الاتحاد الأوروبي سنة 2002 الذي يلزم بموجبه كل الشركات الأوروبية الكبرى على اعداد قوائمها المالية وفق المعايير الدولية ابتداء من سنة 2005، ليتم اعتماد المعايير الدولية في الكثير من دول العالم¹.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أهم مؤشر يدل على تطور الاقتصاد منذ أكثر من خمسين سنة هو مستوى IDE. نشأ هذا الأخير عن طريق تحويل الشركات الأمريكية إلى شركات متعددة الجنسية، وعليه أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن مقارنة القوائم المالية لفروع شركاتها المتعددة الجنسية مع بعضها البعض ومع الشركة الأم في أمريكا رغم تعدد واختلاف الأنظمة المحاسبية، الأنظمة الجبائية والثقافات المحاسبية². هذا ما أدى بالمهنيين إلى البحث عن أدوات تسهل هذه المقارنة ففي 1965 اقترح Wilkinson³ فكرة اسمها " التوحيد المحاسبي " المعبر عنها في توحيد القوائم المالية للمستثمرين مهما كانت الجنسية، وتبلورت هذه الفكرة في عدة ملتقيات دولية ومنشورات محاسبية. هذا التوحيد تطلب فهم أفضل للتوحيد المحاسبي الدولي رغم اختلافه، من أجل هذا قام AICPA بأبحاث عن مختلف الممارسات المحاسبية في العديد من الدول، نتج عن هذه الأبحاث كتاب⁴ الذي يتطرق إلى الاختلاف بين الممارسات المحاسبية لـ 25 بلد مع المعايير الأمريكية.

الفرع الثالث: التوافق المحاسبي الدولي وجه للعامل الاقتصادي

في الفترة التي تطورت فيها التجارة الدولية وتعددت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ظهرت منظمين من أجل التوافق المحاسبي وهما IASC و FASB وهذا ليس صدفة، لأنه في سنوات السبعينيات (1970) أصبحت المؤسسات الأجنبية معرضة إلى صعوبات في فهم المحاسبية الأمريكية، وعليه اتفقت الدول المستثمرة في الخارج على التوافق المحاسبي الدولي الذي كانت تطالب به الو.م.أ منذ سنة 1960. ففي سنة 1973 تم انشاء FASB، إلا أن المعايير

¹ هشام سفيان صلواتشي، مرجع سابق، ص: 10.

² Elena Barbu, Op cit, p: 10.

³ Wilkinson T.L, United States Accounting as Viewed by Accountants of Other Countries, The International Journal of Accounting, Vol 1, n°01, 1965, p: 11.

⁴ AICPA, Professional Accounting in 25 Countries, New York, 1965.

الامريكية لم تكن مقبولة في أوروبا وعليه انشئت منظمة مماثلة لـ FASB وهي IASC مقرها لندن، حيث استفادت من موقعها الاستراتيجي لتحول المعايير المحاسبية إلى معايير دولية بدل القول بمعايير أمريكية¹. وعليه لعب العامل الاقتصادي المتمثل في التجارة الدولية و IDE دورا هاما في بداية مسار التوافق المحاسبي الدولي وذلك عن طريق الحاجة إلى المقارنة بين المحاسبات الوطنية، وإنشاء كل من IASC و FASB.

المطلب الثاني: العامل التمويلي: محفز لنظام عالمي محاسبي جديد

بعد سنوات الثمانينات ظهر عامل التمويل، حيث "يعتبر النشاط المالي والبنكي كشرط لتطور وثراء المؤسسات بالموازاة مع التنمية الاقتصادية الاجتماعية"²

الفرع الأول: نشأة دور النشاط البنكي والمالي العالمي

"بعد سنوات السبعينيات ظهرت أحداث مالية هامة التي دعمت العولمة، حيث أن الاسواق المالية شاركت في تبادل السلع والخدمات على الصعيد الدولي وكذلك في تمويل الانشطة ونموها، هذا ما حدد دور البنوك. لكن في ثلاثين السنة الاخيرة تطور دور هذه الاسواق المالية وأصبحت تشكل مرجعا للأسعار، وتحويل السندات إلى سيولة وإعطاء عملة عالمية من أجل تحويل الشركات (الاندماج، النشأة والتنازل)، وتأمين الشركات الخاصة عن طريق نقل الملكية أو تنظيم تسيرها، وعن طريق خلق منتجات وخدمات مالية تعرض للمستثمرين. أما حاليا فبفضل العولمة المالية أصبح من الممكن استثمار رأس المال في أي وقت وفي أي مكان حسب فرص الربح وهذا ما يحدد التغيرات الجذرية في البيئة المحاسبية"³.

الفرع الثاني: العوامل المحددة لتطور الاسواق المالية

من أجل فهم التغيرات التي طرأت على الصعيد الدولي لا بد من تحديد العوامل المؤثرة على هذا التغير وفي نفس الوقت التطور الواضح للأنظمة المالية الدولية منذ 1970⁴.

➤ موجة التحرر من القيود التنظيمية: والتي ظهرت في بداية الثمانينيات (1980) إذ سهلت الحركية العالمية لرؤوس الأموال بين الدول المتطورة. فمنذ سقوط الأنظمة الشيوعية تغيرت الأنظمة الاقتصادية من أنظمة تتحكم فيها حكومة الدولة إلى نظام السوق، حيث أصبح للمستثمرين الأجانب الحرية في الاستثمار في هذه الدول، وعليه تضاعف IDE. حيث ان خصوصية المؤسسات هي المرحلة الأولى لسقوط الانظمة الشيوعية، إذ مكنت المواطنين من الحصول على

¹ Elena Barbu, Op cit, 2005, p: 12.

² Juvin H, Les marchés financiers, voyage au cœur de la finance mondiale, Editions d'Organisations, 2004, p: 31.

³ Elena Barbu, Op cit, p: 14.

⁴ Ibid, p p: 14-15.

أسهم في المؤسسات الخاصة، بالتالي أصبحت هذه الاسهم مدرجة في البورصات مما أدى إلى تطور هذه الأخيرة.

➤ توسع اسواق المال: (جغرافيا، كميا وقطاعيا)، بداية سنة 1990 اصبحت الشركات تبحث عن تمويلات خارج البلاد مما أدى إلى كثرة السندات المكتتبة وكثرة المعاملات على هذه السندات مما زاد في عدد السندات وضاعف من معاملاتها.

➤ تنظيم الصيغ والمنتجات المالية: تلبية الطلبات المتزايدة للمستثمرين من أجل صيغ مالية تمكنهم من الحصول على مستوى من تغطية الاخطار في نفس الوقت الحصول على المردودية¹.

➤ عامل آخر يؤثر على تطور أسواق المال: هو تطور الاعلام والاتصال (الانترنت)، الذي سهل الاتصالات الالكترونية وقلص الابعاد الجغرافية بالتالي أصبح بالإمكان التواصل مع أسواق المال في أي وقت ومن أي مكان.

وعليه نلاحظ ان تأثير الانجلوسكسونية على التوافق المحاسبي الدولي عن طريق تصنيف البورصات، المؤسسات، الماركات وكذلك المؤشر الاساسي لنسبة الفائدة. وبالتالي هيمنة (اطعاء) امريكا الشمالية على المناطق الجغرافية الاخرى من خلال نشاط أسواق المال في سنة 2003 ، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية توجه تطور السواق مالية في أوروبا، حيث تعتبر عشر (10) أكبر مؤسسات في العالم خمسة (5) الأوائل منها أمريكية، وثمانية (08 من 10) ماركاتها أمريكية.² ومنه نلاحظ تأثير الأنجلوساكسونية على النظام المالي العالمي.

الفرع الثالث: التوافق المحاسبي الدولي في مواجهة العامل التمويلي

العامل الاقتصادي ساهم في نشأة التوافق المحاسبي الدولي والمنظمات المهنية IASC وFASB، وبعد 1980 قاد العامل التمويلي مسار التوافق المحاسبي الدولي. فمن جهة البورصات بحاجة إلى عدد كبير من الشركات المدرجة من أجل رفع أرباحها ومردوديتها، ومن جهة أخرى الشركات نفسها ارادت ان تكون مدرجة في البورصات العالمية بأقل تكلفة هذا الذي دفع إلى البحث وإيجاد نظام محاسبي قابل للتطبيق كلما استدعى الامر، والذي ترجمة بالتوافق المحاسبي الدولي.³

¹ Juvin H, Op cit, p: 66 .

² Le magazine publie l'édition 2003 de son classement Info Tech 100. Parmi les quatre sociétés françaises couronnées figurent Orange, France Télécom et Wanadoo. (Lundi 16 juin 2003), <http://www.journaldunet.com/0306/030616bw.shtml>.

³ Elena Barbu, Op cit, p: 16.

المطلب الثالث: نماذج عوامل البيئة المحاسبية وتأثيرها على التوافق المحاسبي الدولي

هناك نموذجين استخرجا من تحليل المقارنة بين مسار التوافق المحاسبي الدولي والعوامل البيئة المحاسبية، النموذج الأول يتعلق بتطور العلاقة بين مسار التوافق المحاسبي الدولي وعامل البيئة المحاسبية عبر الزمن، والثاني يظهر التداخلات بين الاحداث الاقتصادية، المالية، الثقافية والتشريعية، السياسية إلى آخره مع تطور مسار التوافق المحاسبي الدولي.

الفرع الأول: النموذج الأول لعلاقة التوافق المحاسبي الدولي بعوامل البيئة عبر الزمن

التوافق المحاسبي الدولي وعوامل بيئة المحاسبة تطورا باستمرار على مر السنين، سوف نحاول عرض الوضعية التسلسلية لمختلف الروابط بين مسار التوافق المحاسبي الدولي وعوامل البيئة المحاسبية على مدة 50 سنة¹.

قبل نشأة التوافق المحاسبي الدولي، كانت عوامل البيئة المحاسبية سبب في الاختلافات المحاسبية بين الدول، وكنتيجة كانت تسعى هذه الأخيرة إلى ضرورة التوافق المحاسبي الدولي. أشارت الثقافات المختلفة، والمستوى الاقتصادي المتباين والمفاهيم الوطنية، إلى ضرورة ايجاد نظام محاسبي واحد. ومن جهة اخرى تطلب كل من توسع الاستثمار الاجنبي المباشر، التبادل الحر والتجارة الدولية إلى فهم أحسن للوضعية المحاسبية والمالية للشركات المتعددة الجنسية وعليه ضرورة حتمية لإيجاد التوافق المحاسبي الدولي. فبعد نشأة التوافق المحاسبي الدولي في سنوات 1966-1967، اصبح وجود تأثير لعوامل البيئة المحاسبية. أين لعب العامل الاقتصادي دور هام في تلك الفترة وكذلك بالنسبة لتطور التجارة الدولية وتحقيق الاستثمار الخارجي المباشر، مما دفع مؤسسي التوافق المحاسبي الدولي إلى ايجاد معايير محاسبية معترف بها على المستوى الدولي، ومنه في تلك الفترة أثرت العوامل الاقتصادية والسياسية على مسار التوافق المحاسبي الدولي.

وبعد ذلك أصبح التوافق المحاسبي الدولي وبيئته المحاسبية في تداخل مستمر. وخلال الثمانينات (1980)، عن طريق موجة التحرر من القيود التنظيمية، توسع الأسواق المالية، وتنوع منتوجاتها المالية، أصبح العامل المالي هو الحافز من أجل خلق حالة جديدة في العالم وذلك عن طريق العامل التمويلي الذي أثر - وبلاستناد إلى العامل السياسي - على التغيرات والتحولات في مسار

¹Elena Barbu, Op cit, p: 21.

التوافق المحاسبي الدولي وذلك عن طرق انشاء IASC و FASB ، مشروع المقارنة، اتفاقية بين IASC و IOSCO وحديثا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الاتحاد الأوروبي.

وعلى طول هذا المسار كان التوافق المحاسبي الدولي يأخذ بعين الاعتبار المطالب السياسية والثقافية من اجل قبول وتطبيق المعايير المحاسبية في الدول الأوروبية. هذا التصنيف لم يستطع تجاهل الثقافات المحلية.

الفرع الثاني: النموذج الثاني للتدخلات بين التوافق المحاسبي الدولي وعوامل البيئة المحاسبية

هذا النموذج يلقي الضوء على العلاقات بين مختلف عوامل البيئة المحاسبية وبين التوافق المحاسبي الدولي.

أولا: العامل الاقتصادي والتوافق المحاسبي الدولي

التبادل الحر والنهضة التكنولوجية هما العاملان الأساسيان اللذان أديا إلى التطور الاقتصادي الذي تجسد في تعدد الاستثمار الأجنبي المباشر IDE وتطور التجارة الدولية. من أجل الحصول على المواد الأولية، الأسواق، اليد العاملة الرخيصة، التسهيلات التشريعية، حيث قامت المؤسسات بخلق المصانع في الخارج وفروع في مناطق مختلفة من العالم. إذ أن المؤسسة الأم كانت في حاجة للحصول على صورة موثوق بها عن نشاطات فروعها، وعليه أحست هذه الشركات المتعددة الجنسية بأهمية الحصول على مرجعية محاسبية واحدة. والعديد من الاسباب كانت وراء هذه الضرورة:

- من أجل فهم وتحليل وضعيات الفروع أو مؤسسات أجنبية من أجل اختيار أفضل الاستثمارات؛
- ثانيا من أجل ادراج المؤسسات في أسواق رؤوس الأموال؛
- ثالثا من أجل جلب الاستثمارات الخارجية إلى الدول؛
- وأخيرا من أجل إيجاد ودخول أسواق أخرى.

ففي سنة 1970 التوافق المحاسبي الدولي لم يكن يؤثر على سياق النشاط الاقتصادي. بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية سنة 2005 في الاتحاد الأوروبي. أصبح التوافق المحاسبي يؤدي إلى ارتفاع التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية المباشرة، وعليه سوف يصبح له تأثير كبير على العامل الاقتصادي.

ثانيا: العامل التمويلي والتوافق المحاسبي الدولي

منذ ثلاثين سنة لعب العامل التمويلي دورا هاما في التطور العالمي وفي مسار التوافق المحاسبي الدولي، وبتسهيل التطور التكنولوجي (الانترنت وتطور الاتصال)، وكذلك بـ "3 D" ¹ (التحرر من القيود التنظيمية: الليبرالية المالية والنقدية، الغاء الحواجز بين المهام المالية ومختلف الأسواق المالية، إلغاء الوساطة بالنسبة للشركات المالية). بالتالي أصبح العامل التمويلي أهم عامل في تطور الاقتصاد، المجتمع والعالم بصورة عامة.

أدى الضغط المالي على التوافق المحاسبي الدولي إلى اعتراف البورصات بمعايير المحاسبة الدولية في سنة 1995، وبعد عشر (10) سنوات ألزمت هذه البورصات الشركات الأوروبية المدرجة بتطبيق المعايير. اذ ان IOSCO اهم منظمة مالية في العالم، طالبت بنوعية خاصة من المعايير المحاسبية من أجل الاعتراف في البورصة. بالتالي أصبح العامل التمويلي يؤثر وينسق مسار نشأة المعايير المحاسبية الدولية. ومنه توجد بين معدي المعايير والعامل التمويلي روابط ثابتة، ولكن بشكل عام يتوجب على التوافق المحاسبي الدولي ان يتبع متطلبات النظام المالي العالمي. بيد ان التوافق المحاسبي الدولي سمح للشركات الأوروبية بالانفتاح على التوظيفات المالية الدولية.

ثالثا: العامل السياسي و التوافق المحاسبي الدولي

يعتبر العامل السياسي عامل غير مباشر في تطور مسار التوافق المحاسبي الدولي. اذ ان المتطلبات الاقتصادية والمالية تتكون بفضل الجهات الفاعلة السياسية بالتالي هناك تداخل بين العوامل الاقتصادية والمالية والعامل السياسي. وفي نفس الوقت يؤثر العامل السياسي على التوافق المحاسبي الدولي عن طريق المتطلبات الاقتصادية والمالية. فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الناتجة عن التوافق المحاسبي الدولي يحتاج إلى قرار سياسي، على سبيل المثال، اعتراف البورصة الذي حدث سنة 1995 في الاتفاقية بين IASC و IOSCO، أو تطبيق المعايير في الاتحاد الأوروبي كان عن طريق اللجنة الأوروبية، ومنه القرار السياسي هو الذي يخلق الرابط بين مسار التوافق المحاسبي الدولي والشركات الأوروبية المدرجة في البورصات.

رابعا: العامل الثقافي والتوافق المحاسبي الدولي

الثقافة الوطنية كانت دائما العائق أمام تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. من أجل هذا حاول IASC فهم الأبعاد الثقافية لكل مجتمع من أجل أخذها بعين الاعتبار أثناء وضع وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. فبعد تطبيق المعايير المحاسبية أصبحت الثقافة المحلية متأثرة بمسار التوافق المحاسبي الدولي وقيمه الثقافية. فالتطبيق العام للمعايير المحاسبية الدولية يتمثل في

¹ Trois D = Déréglementation, Décloisonnement, Désintermédiation.

الإجراء السياسي ذو تداعيات على الثقافة المحاسبية لكل دولة. ومن جهة أخرى أدت الثقافة الوطنية إلى رد فعل سياسي للمنظمات المهنية لمواجهة التوافق المحاسبي الدولي، وعليه فإن العامل الثقافي يجد نفسه في تداخل مع العامل السياسي.

المطلب الرابع : أثر المتغيرات البيئية على التوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومقوماتها

في ضوء ما سبق يتضح أن هناك اعتبارات منهجية وضرورة عملية لدمج العوامل البيئية ضمن الوظائف المالية للمؤسسة، وإدخال التغيرات البيئية ضمن مدخلات عملية اتخاذ القرارات¹. إذ تتأثر المحاسبة بنتائج البيئة المحيطة بها، ولهذا ينبغي أن تتمتع بدرجة عالية من المرونة تسمح لها بمسايرة هذه العوامل المختلفة، فتغير النظام السياسي والاقتصادي يقتضي تعديل تقرير النظام المالي، ويعتبر ذلك التعديل في المحاسبة ومعايير الإفصاح أمراً جوهرياً لنجاح الإصلاحات الاقتصادية².

الفرع الأول: اثر المتغيرات البيئية على التوافق مع معايير المحاسبة الدولية

ان تطور الفكر المحاسبي والممارسة العملية يرجع إلى التعرف على العوامل البيئية التي تسبب هذا التطور، ويتوقف استيعاب محصلة الافكار المحاسبية القائمة على معرفة أصولها وظروف نشأتها، حيث كانت هذه الأفكار دائماً وليدة ظروف بيئة معينة، ونتاج عقل بشري نشأ في بيئة ثقافية محددة.

ويجد المتتبع لهذه التطورات أن التغيرات في البيئة الاقتصادية تعد من أهم العوامل التي أثرت في هذا التطور، حيث انصبت أهداف المحاسبة خلال جميع مراحل تطورها المختلفة على انتاج بيانات ومعلومات تتعلق بالسلوك الاقتصادي. وهو ما تكشف عنه دراسة الظروف البيئية التي لازمت كل من نظام الاقتصاد الحر ونظام الاقتصاد المخطط مركزياً، فالنظام الاقتصادي يعد محدداً بيئياً لنظام المعلومات المحاسبي، كما تحليل طبيعة المعرفة المحاسبية يكشف عن استجاباتها لتأثير المتغيرات البيئية على مستوى الاطار النظري. وبذلك تعد محاولة الاسقاط غير الموضوعي لتأثير المتغيرات البيئية على المعايير المحاسبية محاولة مشكوكا في قبولها. فطالما تؤثر تلك المتغيرات بصورة أو بأخرى على موضوع وأهداف المحاسبة، وعلى وظيفتي القياس والاتصال المحاسبي فإنها تؤثر بالتبعية على المعايير التي يتحدد في ضوءها طرق القياس، وأسلوب الإفصاح في البيئة

¹ عيسى حسين، نظم ادارة التكاليف البيئية اطار مقترح، مؤتمر المحاسبة عن الأداء لمواجهة التحديات المعاصرة، ماي، 2000، ص 34.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص: 66.

المعنية. وتسعى المحاولات التي تبذلها الهيئات المحاسبية على النطاق الدولي إلى عملية التوافق والتوحيد المحاسبي بين دول العالم بما لا يتعارض مع المتطلبات والبيئة المحلية لتلك الدول. ويكشف الواقع العملي أن مجالات اصدار معايير محاسبية دولية قد نشأت في نطاق الدول الصناعية المتقدمة، ومن ثم فالمعايير التي تصدر عنها تلائم مجتمع هذه الدول، على أساس أن المعايير المحاسبية التي تستقر في الممارسة العملية عادة ما تعتبر نتاجا للفعل السياسي، حيث يتسم اقتصاد تلك الدول بوجود سوق نشط لرأس المال، فإن المساهمين والمحللين الماليين ورجال البنوك والمال يمثلون فئة المستخدمين الأساسية للقوائم والتقارير المالية. ويظهر البعد السياسي للمعايير المحاسبية حينما يتم اصدارها من قبل التنظيمات المحاسبية لتلبية وإفادة هؤلاء المستخدمين الأساسيين. كما يؤكد ذلك ايضا قيام بعض المؤسسات المالية والسياسية في تلك الدول بالزام الشركات بإعداد قوائمها المالية الختامية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

وبالرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يؤكد على أن ضمان فعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، يتطلب أن تكون المعايير المحاسبية الموحدة محصلة للتنسيق بين المعايير المحاسبية المعمول بها في الدول الاعضاء إلا أن البعض يقرر أن أحد أسباب الاختلافات بين الدول من ناحية تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية هو ISAB غالبا ما يجد نفسه متأثر بالقواعد المحاسبية المعمول بها في عدد من الدول الاعضاء دون أن يجهد نفسه في فحص ودراسة المعايير المقبولة في الدول الاخرى. وقد أدى ذلك إلى عدم وجود اتفاق عام في الممارسة العملية على مستوى الدول الأعضاء، ومازالت توجد صعوبة في ايجاد تلك المعايير التي تلقى القبول العام والقابلية للتطبيق، بسبب اختلافات الظروف البيئية بين الدول الأعضاء، وهو ما اعترف به مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال عدم تدخله في تفاصيل المعايير المحاسبية، إلا في حدود ما هو في الأصل مقبول على المستوى الدولي ومستخدم في دولة أو أخرى من الدول الاعضاء، مع التأكيد على ضرورة الافصاح عن الاختلافات بين المعايير المحلية والمعايير الدولية عند اعداد القوائم المالية الختامية، حيث يعد ذلك مطلبا أساسيا لتحقيق قابلية ما تحتويه هذه القوائم للمقارنة.

وتوضح احدى الدراسات التي تناولت محتوى تحليل الميزانيات العامة، وما ترتبط بها من ملاحظات اضافية لعدد من المؤسسات تبلغ 1000 مؤسسة من 23 دولة أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتوحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فمازال يوجد اختلافات هامة بين هذه المعايير، وبين ما تطبقه المؤسسات في الدول الصناعية المتقدمة.¹

¹ محمد عباس بدوي، الاميرة ابراهيم عثمان، مرجع سابق، ص: 169 و 173.

الفرع الثاني: المقومات البيئية للتوافق والتوحيد مع معايير المحاسبة الدولية

- ينبغي لأي دولة تريد التوافق مع البيئة الدولية الكلية والاندماج فيها أن تتوافر لها مقومات كي تندمج بالبيئة الدولية ولكي يتم العمل على توافق بيئة معينة مع المعايير المحاسبية الدولية ينبغي وجود مقومات لهذا التوافق من جهة، وتوافر متطلبات في هذه البيئة تلبي هذه المقومات وهي¹:
- 1- بيئة تتصف بالعلومية ، ويعني هذا أن تتوافق الدولة مع البيئة العالمية، أي أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية وشروطها واتفاقياتها، منظمة البورصات العالمية IOSCO ، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغيرها.
 - 2- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها.
 - 3- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورًا تنظيميًا وتنسيقيًا وليس دورًا قائدًا أو موجهًا أو مسيطرًا أو مالكًا.
 - 4- التكيف الفني والنفسي لمواطني البلد، والمقصود بالتكيف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفوة وإمكانيات جيدة، أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها. بالإضافة إلى المقومات التالية:²
 - 5- مقومات البيئة القانونية: حيث أن هناك دراسات أكدت على أهمية توافق وتجانس القوانين المحلية مع معايير التقارير المالية الدولية، وذلك من أجل تحقيق التوافق المرغوب فيه جراء تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. حيث بينت هذه الدراسات أنه يجب عمل بعض التعديلات إما في المعايير الدولية نفسها أو في القوانين المحلية مثل قانون الشركات في الدول النامية لضمان التطبيق الفعال لهذه المعايير. وبالتالي يجب على القوانين المحلية أن تتجاوب مع معايير التقارير المالية الدولية والتعديلات التي تطرأ عليها، بحيث تدعم تطبيقها بشكل مفهوم وسهل. والأهم من ذلك أن السلطة التشريعية في كل دولة يجب أن توفر القوانين الملائمة التي تمكن الدولة من تبني وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

¹ ياسر أحمد السيد محمد الجرف، مرجع سابق، ص: 14.

² بهاء العريني، ليلي الداعور، مقومات تطبيق معايير التقارير المالية في دولة فلسطين، يوم دراسي بعنوان أكاديميون ومحاسبون يطالبون بإيجاد جسم مهني مخول لتنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، يوم 20 مارس 2013، ص: 9.

6- مقومات البيئة التشريعية: إن ضمان آلية فعالة وقوية لتطبيق المعايير يتطلب الحاجة إلى دعم الهيئات التشريعية بالسلطة التشريعية وميزانيات كبيرة لذلك. لذا يحتاج التوافق مع معايير المحاسبة الدولية إلى بنية تحتية تشريعية ملائمة تحتوي على آليات فعالة لتنفيذ القانون. وفعالية الهيئات في تنفيذ القانون تتطلب توفير كوادر مؤهلة وتمويل كافي ودعم قانوني يتوافق مع المعايير الدولية واستخدام نظام عقوبات ملائم في حالة عدم الامتثال للمعايير الدولية للمحاسبة.

7- مقومات البيئة التجارية: المقصود هنا بالبيئة التجارية هو الدلالة على خصائص ومزايا المؤسسة والثقافة الاستثمارية السائدة والنظام المالي، حيث أن استعداد المؤسسة لتطبيق المعايير الدولية عامل مهم لنجاح تطبيق المعايير الدولية، وذلك من توظيفها لعدد كافي من المحاسبين ذوي الخبرة والكفاءات العالية وفي قدرتها على تعديل نظامها المحاسبي ليتوافق مع متطلبات تطبيق نظام المعايير الدولية.

ومنه لكي يتم ضمان نجاح مبادرات توافق المعايير الدولية فإن على المعايير الدولية أن تكون ملائمة لجميع أنواع الاقتصاديات الدولية، فالاحتياجات الخاصة بالدول النامية عامة وبالدول العربية خاصة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، حيث أن ملائمة المعايير الدولية لهذه الدول يجب أن يكون احد أهداف IASB ، وإلا فلن تؤدي كل الجهود الرامية نحو التوافق الدولي للمعايير المحاسبية إلى النتائج المرغوبة والمنشودة منها.

خلاصة الفصل:

حسب الدراسات الأكاديمية فإن العوامل والمتغيرات تختلف فيما بينها من حيث طبيعتها ومن حيث طريقة تأثيرها على الأنظمة والممارسات المحاسبية، ومن حيث علاقتها التأثيرية بغيرها من العوامل والمتغيرات، فبعض هذه العوامل ما هي إلا عوامل أو مؤثرات خارجية بالنسبة للدولة المعنية. وتشتمل مجموعة المؤثرات الخارجية على الاحتلال، النفوذ السياسي و/أو الاقتصادي، الشركات المتعددة الجنسية والاستثمار الاجنبي المباشر، شركات المحاسبة والمراجعة الدولية، جهود الهيئات والمنظمات الدولية الهادفة إلى تنميط الممارسات المحاسبية. أما باقي المتغيرات (بخلاف أبعاد قيم المجتمع) تمثل مجموعة المتغيرات البيئية السائدة داخل الدولة المعنية، وتؤثر مباشرة على النظام والممارسات المحاسبية فيها. ويؤدي التغير في خصائص البيئة الداخلية - نتيجة لتحولات داخلية بحتة أو نتيجة تأثير أحد أو بعض المؤثرات الخارجية - إلى حدوث تطورات في النظام أو الممارسات المحاسبية. كما تؤثر قيم المجتمع السائدة في دولة معينة على النظام المحاسبي والممارسات المحاسبية فيها بطريقة متفردة، فضلا عن أنها تؤثر على المتغيرات البيئية الداخلية وتتأثر بالعوامل أو المتغيرات الخارجية.

أما البيئة التي تم إعداد المعايير المحاسبية الدولية في ظلها، نجد أنها تتميز بمحدودية تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، في مقابل سيطرة شبه كلية للشركات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص، والتي تطبق أنظمة محاسبية متطورة ومعقدة يديرها محاسبون على مستوى عال من الكفاءة، بالإضافة إلى وجود أسواق مالية منظمة ومتقدمة جدا، يتم الإعتماد عليها بشكل رئيسي في تمويل الاستثمارات، وبالتالي فإن توزيع الموارد الاقتصادية يتم وفقا لآلية السوق، الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجيه القوائم المالية المنشورة أساسا إلى حملة الأسهم والمستثمرين المحليين. بالتالي فإن هذا الوضع سيؤثر على الأنظمة المحاسبية للدول التي لا تتمتع بهذه الخصائص البيئية.

وفي الأخير يمكن القول أن المتغيرات الاقتصادية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الوحدات الاقتصادية ونشاطها، بالتالي على ممارساتها المحاسبية بشكل خاص، والنظام المحاسبي المتبع في الدولة بشكل عام.

الفصل الثالث:

دراسة وتحليل النظام
المحاسبي المالي في ظل
التوافق المحاسبي الدولي

الفصل الثالث: دراسة وتحليل النظام المحاسبي المالي في ظل التوافق المحاسبي الدولي

تمهيد:

في إطار تغيير القوانين والتشريعات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية من جهة، ومن أجل إيجاد مرجعية محاسبية تتماشى مع النهج الاقتصادي الاشتراكي آنذاك من جهة أخرى، تم إصدار تشريع خاص بالعمل المحاسبي و هو الأمر 35-75 والمتمثل في اعداد المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الذي عملت به المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأكثر من 30 سنة، ونظرا لتغيير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بعشرية التسعينات أصبح هذا المخطط لا يساري التطورات الاقتصادية الجديدة، و تم استبداله بتشريع جديد في قانون 11/07 و المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي 2010 بعد التأجيل لمدة سنة .

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مسار المنظومة المحاسبية الجزائرية إلى غاية اعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر لإعداد النظام المحاسبي المالي، وماهية واستراتيجية إعدادة وإجراءات تطبيقه الأولي في المؤسسات الاقتصادية، مع توضيح مكونات اطاره النظري والتطبيقي. وهذا من أجل مقارنة مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، والتطرق إلى الأبحاث التي قامت بتحليل وانتقاد الاصلاح المحاسبي في الجزائر مع استخراج أهم الاثار والصعوبات في تطبيق

النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: إصلاحات المنظومة المحاسبية في الجزائر

سنتطرق إلى دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر، أهميته و أهدافه، إلى غاية إعداد النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مسار المنظومة المحاسبية في الجزائر

- يمكن تقسيم التشريع المحاسبي في الفترة ما بعد الاستقلال إلى غاية سنة 2007 إلى:¹
- **الفترة الأولى ما بعد الاستقلال إلى سنة 1975:** استعملت الجزائر بعد استقلالها مباشرة المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية القانون الأساسي رقم 62-157 الصادر في 31 ديسمبر 1962 والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية. فقد استمر العمل بالتشريع المحاسبي الفرنسي والمتمثل في المخطط المحاسبي العام لسنة 1957. وكان هذا الإطار التشريعي كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب. وتميزت هذه الفترة من ناحية التنظيم الاقتصادي بالبداية في عملية التأميم خاصة قطاعات المناجم، البنوك، المحروقات، ومنه بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد للاقتصاد وخاصة التغيير في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجه الجديد في الفلسفة الاقتصادية. كما تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد يشرف على المهنة المحاسبية ألا وهو المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية * (CSTC) كما تم تدعيم العمل المحاسبي بنص آخر ينظم مهنة الخبير المحاسب و المحاسب المعتمد². وتكملة لهذه التحولات جاءت نصوص قانونية أخرى لتنظيم المهنة المحاسبية خاصة جانب التكوين حيث تم إصدار نصين أساسيين هما :
 - المرسوم 72-83 الصادر في 18 أبريل 1972 والمتعلق بتنظيم الدراسات الجامعية وإنشاء تخصص جديد هو ليسانس علوم مالية و محاسبية.
 - المرسوم 72-84 في 18 أبريل 1972 والمتعلق بتنظيم التربص المهني التكويني لخبراء المحاسبة.

¹ مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر 17-18 جانفي 2010، ص 04.

* Le conseil supérieur de la technique comptable (CSTC)

² الأمر رقم 82/71 الصادر في 29 ديسمبر 1971 .

- **الفترة الثانية: التشريع المحاسبي الجزائري للفترة الممتدة من 1975 إلى 2007 :** تلت الاستقلال فترة تحولات مست كل جوانب الحياة ومنها الاقتصادية، و بما أن المحاسبة أداة ترجمة العديد من هذه الجوانب، فكان يجب أن تتأثر بالتغيرات هي الأخرى. بالتالي جاء القانون المحاسبي والمتضمن في الأمر رقم 35-75 الصادر في 29 أبريل 1975 والمتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني الذي بدأ سريان مفعوله في الفاتح جانفي 1976، وكان الهدف من صدور هذا القانون اعتبارات سياسية تتعلق بالابتعاد عن التنظيم الفرنسي في مجالات الحياة منها الاقتصادية والمحاسبية، بالإضافة إلى ضرورة تأقلم ومسايرة أدوات التسجيل والقياس والافصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التعبير الحاصل وهو التوجه الاقتصادي المتمسك بالاشتراكية. وتميز هذا المخطط بالمصطلحات التي تدل على التوجه الوطني للاقتصاد والاهتمام بإنتاج معلومات تحتاج إليها مختلف مصالح الدولة حيث كان الهدف من تجميع معلومات المؤسسات إلى إيجاد الناتج المحلي PIB، وتحديد الوعاء الضريبي، أهم من قياس وتحليل أداء المؤسسة و نواتجها الحقيقية¹. ولقد استمر العمل بالقانون PCN- 35-75 - دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات وبعبارة أخرى أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في اصلاحات جديدة ابتداء من 1988، والبدء بالتفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديدة. ففي بداية التسعينات بدأ التفكير في إدخال اصلاحات و تعديلات على هذا المرجع المحاسبي، خاصة على شكل نصوص تطبيقية لمحاسبات قطاعية :كالقطاع الفلاحي سنة 1987، قطاع التأمينات 1987، قطاع البناء والاشغال العمومية 1988، قطاع السياحة 1989 وقطاع البنوك والمؤسسات المصرفية سنة 1992 ومحاسبة الشركات القابضة * سنة 1999². ولعل أهم تعديل أجري على المخطط المحاسبي الوطني هو التعديل الذي تم بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكيف المخطط المحاسبي الوطني لنشاط الشركات القابضة وإدماج حسابات المجمعات³. والملاحظ أن هذا التعديل لم يمس بمحتوى المخطط في حد ذاته وإنما أضاف بعض الحسابات التي لم تكن موجودة من قبل كحساب توظيفات مالية⁴. في هذه الفترة تكفل المجلس الوطني المحاسبي بمهمة إصلاح النقائص و تحديث المخطط المحاسبي

¹ A.Boukhezzar et P .Conso « la gestion financière adaptée au contexte Algérien» OPU Alger» 1994» P:50.

² مختار مسامح، مرجع سابق، ص: 5 .

³ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 53 .

⁴ مراد أيت محمد، سفيان ابكري، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تحديات و أهداف، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص: 3 .

الوطني وذلك باعتبار المجلس الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية¹. مع الإشارة إلى أن المجلس وبصفته هيئة استشارية موضوع تحت سلطة وزير المالية، إلا أن آراءه غير ملزمة للمؤسسات والهيئات أو الأفراد الطالبين لهذه الاستشارة². كما نشير أن وظيفة التنظيم المحاسبي تدرج ضمن صلاحيات المديرية العامة للمحاسبة³. ومن أجل تحديث المخطط المحاسبي الوطني شكل المجلس الوطني المحاسبي في شهر أبريل من سنة 2001 لجنة قيادية مهمتها تعديل هذا المخطط، حيث باشرت اللجنة عملها أولاً بتقييم PCN وذلك عن طريق إعداد استمارات أرسلت إلى كافة المعنيين بتغيير المخطط، لا سيما الممارسين الأحرار لمهنة المحاسبة، المؤسسات والادارات المستغلة للمعلومة المحاسبية. بعد استغلال هذه الاستمارات وجمعها و تلخيص محتواها، كونت اللجنة بذلك ملخص تقييمها للمخطط المحاسبي الوطني، ومن أجل اعادة اصلاح النقائص استعين بمجموعة من الخبراء الفرنسيين التابعين لـ: ⁴ المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي (CNC) ، مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء الفرنسيين (CSOEC) ، والهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC). بالإضافة إلى هذه الهيئات هناك المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين آنذاك، ودوره المساعدة في تغيير المخطط المحاسبي الوطني. وبعد الدراسة من قبل هيئات المجلس تم تبني استراتيجية توحيد محاسبي، تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. أما بالنسبة للإصلاحات الخاصة بالقانون التجاري وبتنظيم الشركات خلال الفترة تمثلت في تعديل القانون التجاري وتنظيم علاقات العمل المؤرخ في 27 أبريل 1991 وبرزها القانون 91-08 المنظم لمهنة الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، هذا القانون حدد واجبات وحقوق المحاسبين والمراجعين، أما في سنة 1996 صدر المرسوم التنفيذي 96-136 المتعلق بقانون الأخلاقيات لمهنة خبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. ويعتبر تعديل القانون التجاري الذي جاء به المرسوم التشريعي رقم 93-08 الصادر في 25 افريل 1993 والأمر رقم 96-27 الصادر في 09 ديسمبر 1996 مؤشرا قويا على التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية وخاصة تنظيم الشركات، حيث أضاف هذا النص ثلاث محاور منها أشكال جديدة للشركات، تصفية الشركات والتحكيم التجاري. بالإضافة لقانون رقم 95-25 الصادر في 25

¹ بموجب المرسوم التشريعي رقم 96-318 بتاريخ 1996/09/25. كما أن صلاحيات المجلس نص عليها في المادة 3 من نفس المرسوم.

² مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 169.

³ حسب القرار رقم 57 بتاريخ 08 ديسمبر 1996 المحدد تنظيم الوظائف بالمديرية العامة للمحاسبة بوزارة المالية (DGC).

⁴ مداني بن بلغيث، نفس المرجع ، ص: 172.

سبتمبر 1995 والمتعلق بتسيير رؤوس الاموال التجارية التابعة للدولة، والأمر رقم 01-2004 الصادر في 20 اوت 2004 والمتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصوصيتها. ومنه كل هذه التعديلات في القوانين أوجبت عملية اصلاح المنظومة المحاسبية في الجزائر.

- الفترة الثالثة: التشريع المحاسبي الجزائري للفترة الممتدة من 2007 إلى سنة 2014

بعد كل مراحل الاصلاحات تم تقنين النظام المحاسبي المالي في 25 نوفمبر 2007 حسب قانون المالية 07-11 الذي نص على إلغاء المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ابتداء من الفاتح جانفي 2009 ، وهو تاريخ دخول القانون الجديد حيز التنفيذ، كما يجب ذكر أن سوناطراك هي أول مؤسسة جزائرية تبنت منذ جانفي 2006 المعايير المحاسبية الامريكية USGAAP المقبولة عموماً¹. تطرق هذا القانون إلى مجموعة من المحاور توطر النظام المحاسبي المالي (تعاريف والاطار النظري، تنظيم المحاسبة، القوائم المالية، الحسابات المجمعمة وتغيرات الطرق المحاسبية). في حين حدد المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، كيفية تطوير المعايير، تحضير القوائم المالية، تمكين هيئة الرقابة والمراجعة من إبداء الرأي حول مطابقة القوائم المالية للمعلومات المحاسبية المنصوص عليها. كما نص على وجوب تطبيق المبادئ والاجراءات الواردة في القانون 07-11 بالإضافة إلى تحديد محتوى عناصر القوائم المالية. أما القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 حدد قواعد التقييم المحاسبية، عرض القوائم المالية وقواعد سير مدونة الحسابات، المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة، كما تضمن 99 مصطلحا محاسبيا مع الشرح² ، وحلولا تنماشى مع معايير المحاسبة الدولية، مع الافصاح عن المعلومات بما يتناسب مع المتطلبات الخاصة بالاقتصاد الوطني³.

أما المرسوم التنفيذي 09-110 تضمن شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي. في حين التعليم رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 اكتوبر 2009 حددت إجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي المالي وتأجيل تطبيق هذا الاخير إلى الفاتح جانفي 2010، وذلك من خلال إعادة معالجة المعلومات لسنة 2009 مع تقديم شرح مفصل في الملاحق للآثار المترتبة على عملية الانتقال. كما شهدت هذه الفترة عدة إصلاحات من بينها إعادة تحديد شروط وكيفية ممارسة

¹ N.benaouret. système comptable financier (SCF), article Publié, journal [El Watan](#) le 17 - 12 - 2006

² أمينة بوفرح، دادة دليلة، النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، مداخله ضمن الملتقى الوطني بعنوان النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم يومي 13 و 14 جانفي 2013، ص: 3- 4.

³ سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الاسواق المالية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009-2010، ص 250.

مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وذلك حسب القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010¹. أما في سنة 2011 صدرت مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تصب في إطار التغيرات على مستوى السلطة التي تحكم مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر.

المطلب الثاني: تأثير الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر

صاحب الإصلاحات في المنظومة المحاسبية التي قام بها المشرع الجزائري تجديدات على مستوى هيئات التنظيم المحاسبي في الجزائر، لما لهذه الهيئات والمنظمات المهنية من دور في الاشراف، المراقبة والمتابعة لهذه الإصلاحات والعمل على تطبيقها بما يتماشى واطارها العام.

الفرع الأول: المجلس الاعلى للمحاسبة : أنشأ هذا المجلس بموجب الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 والمتضمن تنظيم مهنة المحاسب، مقره بالجزائر العاصمة ويضم 18 عضوا دائمين يعينون بموجب قرار من وزير المالية². وحددت مهامه حسب الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتمثلة في مراقبة حسن استعمال الهيئات الخاضعة لرقابته للموارد والاموال والقيم والوسائل المادية العمومية. لم ينجم عن الاصلاح المحاسبي تغيرات في المرافق العمومية للمجلس المحاسبي وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010³.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للمحاسبة و مهامه : يعتبر المجلس الوطني للمحاسبة هيئة استشارية تقوم بمهنة التنسيق في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها، تم احداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، ويقع تحت سلطة وزير المالية، ويمكن طلب خدماته الاستشارية من طرف لجان المجالس المنتخبة، الهيئات العمومية، الشركات والاشخاص، وفي إطار الإصلاحات تم تحديد تشكيلته ومهامه بالمرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011، الذي ألغى كل الأحكام المخالفة لهذا المرسوم (لا سيما المرسوم التنفيذي رقم 96-318). كما تضمن هذا المرسوم وضع المجلس تحت سلطة وزير المالية، وأن تشكيلته تضم ممثلين لبعض الوزارات (الطاقة، التعليم العالي، التكوين المهني والصناعة)، وكذلك رئيس المفتشية العامة للمالية، المدير العام للضرائب وبنك الجزائر

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة ي 11 جانفي 2010، العدد 42، والمتضمنة القانون 10-01 المؤرخ في 29 جانفي 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.

² الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 والمتضمن تنظيم مهنة المحاسب، الجريدة الرسمية العدد 107، سنة 1971.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 50، المؤرخة في 01 سبتمبر 2010، ص 04.

وممثل عن تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ومجلس المحاسبة، بالإضافة إلى أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين، وعن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين¹. ومنه أعضاء المجلس هم رئيس المجلس ونائبه و23 عضو يتوزعون على ثمانية لجان تقنية هي: لجنة المبادئ والمعايير المحاسبية، لجنة المحاسبة العمومية والوطنية، لجنة الإعلام الالي والمحاسبة، لجنة الطاقة والمناجم، لجنة الشغل، السياحة والخدمات الأخرى، لجنة الهيئات المالية، لجنة الفلاحة، الصيد والري، لجنة البناء والاشغال العمومية². ويتم تجديد تشكيلة المجلس بالثلث كل سنتين، ويجتمع مرتين على الأقل في السنة. وتتمثل بعض المهام الموكلة للمجلس الوطني المحاسبي فيما يلي³:

- تمثيل المجلس لدى الهيئات الوطنية والدولية للمهن المحاسبية واقتراح التدابير للتوحيد المحاسبي؛
- انجاز الدراسات والتحليل المتعلقة بالمحاسبة وتعليمها؛
- تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛
- مسك الملفات المتعلقة بالاعتمادات والتسجيل والشطب من جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بالإضافة إلى نشر قائمة المهنيين في الجدول؛
- استقبال الشكاوى التأديبية ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة؛
- جمع واستغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها؛
- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق؛
- تنظيم التظاهرات والملتقيات التي تدخل في اطار صلاحياته، و بشكل عام، تتمثل مهامه في فحص وابداء الرأي والتوصيات في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة، وكذا تطوير مجال المهن المحاسبية، ويتابع التطورات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي⁴. وقد ساهم هذا المجلس المتكون من أعضاء من مختلف المنظمات المهنية في وضع تعليمات تم الاعلان عنها رسميا في 29 اكتوبر 2009 تجيب على الأسئلة المتعلقة بالإصلاح المحاسبي،

¹ عبد الله بن صالح، عبد القادر بادن، مرجع سابق، ص 07.

² خالد جفال، نور الهدى حداد، دراسة مقارنة بين تجربتي المغرب والجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 14.13 جانفي 2013، ص 06.

³ المهام محددة في المادة رقم 5 الى المادة رقم 23، الجريدة الرسمية رقم 7، المتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 11-24 بتاريخ 27 جانفي 2011 والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره.

⁴ عبد الله بن صالح، عبد القادر بادن، نفس المرجع، ص 08.

وتقديم نداء لجميع المؤسسات الاقتصادية بالتعامل من خلال النظام المحاسبي المالي بداية من 2010¹.

الفرع الثالث: المديرية العامة للمحاسبة: لقد تم تنظيم هذه المديرية وتحديد اختصاصاتها²، وتعد أحد مديريات الإدارة المركزية في وزارة المالية، كما تعتبر الجهة الرسمية المكلفة بتنظيم المحاسبة التجارية والعمومية، من خلال مديريات فرعية مختصة هي³:

- مديرية التنظيم والتنفيذ المحاسبي للميزانيات؛
- مديرية التوحيد المحاسبي والمالي؛
- مديرية الإعلام الآلي؛
- مديرية إدارة الوسائل والمالية؛
- مديرية تحديث وتوحيد المقاييس المحاسبية والمكلفة بوضع المعايير المحاسبية، تتمثل مهامها في:

- ✓ تحديد وتنفيذ المقاييس المحاسبية وضمان متابعتها؛
 - ✓ المبادرة بأي حكم تشريعي أو تنفيذي في مجال توحيد المقاييس المحاسبية واقتراحه؛
 - ✓ المساهمة في أشغال توحيد المقاييس التي تقوم بها الهيئات المختصة في هذا المجال؛
 - ✓ القيام بدراسات لعصرنة مصالح الخزينة؛
 - ✓ المساهمة في عصرنة إجراءات أنظمة الميزانية وضمان تنفيذها ومتابعتها؛
- وتتفرع عنها ثلاث مديريات هي:
- المديرية الفرعية لعصرنة وتوحيد مقاييس المحاسبة الدولية؛
 - المديرية الفرعية لعصرنة وتوحيد مقاييس الجماعات الإدارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات المتماثلة؛
 - المديرية الفرعية لتوحيد مقاييس المحاسبة التجارية، وتعد الجهة المكلفة بتنظيم تطوير المحاسبة التجارية، ويتمثل دورها في المبادرة بالأعمال الخاصة بتوحيد مقاييس الأنظمة المحاسبية

¹ براق محمد، قمان عمر، أثر الإصلاحات على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، ص 08.

² وفق المرسوم التنفيذي رقم 07-364 في 20 نوفمبر 2007، والذي عدل وتم المرسوم التنفيذي رقم 95-55 المؤرخ في 15 فيفري 1995.

³ المرسوم التنفيذي رقم 07-364 في 28 نوفمبر 2007 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية عدد 75، 2007.

المطبقة على المؤسسات والهيئات التي يحكمها القانون التجاري، ومتابعة تنفيذها، والمساهمة في الاشغال التي شرعت فيها الهيئات الخاصة بتوحيد مقاييس المحاسبة التجارية، بالإضافة إلى دراسة تحضير واقتراح التدابير المتعلقة بممارسة الوظائف المحاسبية، طبقاً للأحكام التشريعية المعمول بها.

الفرع الرابع: المنظمات المهنية الجزائرية، انواعها ومهامها: بالإضافة إلى المجلس الوطني للمحاسبة والمديرية العامة للمحاسبة المسؤولين عن متابعة مهنة المحاسبة في الجزائر، قام المشرع الجزائري بإيجاد منظمات مهنية تساهم في تعزيز هذه المهنة.

أولاً: مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة واختصاصه: تم تأسيسه سنة 1992¹، وتتمثل اختصاصات هذا المجلس في²:

- حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضاء النقابة؛
- تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية اتجاه الغير والمنظمات الاجنبية المماثلة؛
- اعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
- المشاركة في مهام التعليم والتكوين والبحث؛
- الوقاية من كل النزاعات المهنية بين أعضاء النقابة وتسويتها؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية التي تقررها الجمعية العامة؛
- السهر على احترام جميع أعضاء النقابة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛
- القيام بتعميم نتائج الاشغال المتعلقة بالميدان الذي تغطيه المهنة، توزيعها ونشرها؛
- تحديد المطالب العادية للتدقيق والرقابة؛
- إبداء الرأي في المسائل التي تعرضها عليها السلطات المختصة في ميدان التقييس المحاسبي والمالي المرتبط بحياة المؤسسة؛
- المساعدة والنهوض بالتقويم المستمر للمستوى النظري والتقني لدى أعضاء النقابة، ودعوة السلطات المختصة للحضور للتدريبات والملتقيات المهنية، تنظيمها، الاشراف عليها ومراقبتها بالتنسيق مع السلطات المختصة.

وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 أصبح عدد أعضاء المجلس الذي يدير هذه المنظمة 13 عضواً بعد ما كان 9 أعضاء، كما تم إنشاء 4 مجالس جهوية في الوسط مقرها العاصمة، الشرق: عنابة، الغرب: وهران، والجنوب: ورقلة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 20، المؤرخة في 01 ماي 1991، ص 651. بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13 جانفي 1992، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 01 ديسمبر 1997.

² براق محمد، قمان عمر، مرجع سابق، ص 79.

ثانيا: المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين: نصت المادة 5 من قانون 08-91 على أنه " تنشأ منظمة وطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تتمتع بالشخصية المدنية، وتجمع الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب، محافظ حسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون"¹. أما مهام هذه المنظمة فتلخصت في المادة 09 من نفس القانون والتي كانت تتمثل في السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها، الدفاع عن كرامة اعضائها واستقلاليتهم، مساعدة السلطات العمومية في ميدان التقييس المحاسبي والطلب المهني، بالإضافة إلى اعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين. إلا أنه بعد صدور القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بإعادة تنظيم مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين تم إلغاء هذا المصف واستبداله بالمجالس التالية².

ثالثا: المجلس الوطني للخبراء المحاسبين ومهامه: في سنة 2011 تم تحديد تشكيلة هذا المجلس وصلاحياته وقواعد سيره³، حيث يتم انتخاب 9 أعضاء من بين الأعضاء المعتمدين المسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين، 3 منهم يمثلون هذا المجلس في المجلس الوطني للمحاسبة⁴. وتتمثل مهامه في إدارة الاملاك المنقولة وغير المنقولة للمصف، تحصيل الاشتراكات المهنية، تعميم الاشغال المتعلقة بالمهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها، وتنظيم ملتقيات، وكذا تمثيل المصف لدى السلطات العمومية واتجاه المنظمات الدولية⁵.

رابعا: المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات: تشكل بموجب المادة الاولى في المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 جانفي 2011، وله نفس قواعد انتخاب الأعضاء والتمثيل لدى المجلس الوطني للمحاسبة وتتمثل مهامه في نفس مهام الخبرة المحاسبية إلا أنها في مجال محافظي الحسابات.

خامسا: المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: تم تحديد تشكيلة هذا المجلس وصلاحياته وقواعد تسييره، بالإضافة إلى نفس المهام السابقة لمجلس الخبراء ومحافظي الحسابات إلا أنها متعلقة بالمحاسبين المعتمدين⁶.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 20، المؤرخة في 1 ماي 1991، ص 651.

² القانون 10-01 في 29 جوان 2010 المتعلق بمهنة خبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42، 2010

³ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27 جانفي 2011.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للديمقراطية الشعبية، العدد رقم 07، المؤرخة في 02 فيفري 2011، ص 4-7.

⁵ براق محمد، قمان عمر، مرجع سابق، ص 84.

⁶ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27 جانفي 2011.

المطلب الثالث : دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر أهميته وأهدافه

حدث الإصلاح المحاسبي أثر الانتقال من منظومة اقتصادية إلى منظومة أخرى تختلف عنها في تركيبها، أهدافها وخصائصها.

الفرع الأول: أسباب الإصلاح المحاسبي في الجزائر

تراكمت مجموعة العوامل التي أصبحت دوافع ملحة لتغيير الممارسات المحاسبية وذلك من أجل التوافق مع المرجعية المحاسبية الدولية، التي شكلت دوافع لإجراء جملة من التغييرات الحتمية في كثير من المجالات، ومنها المجال المحاسبي الذي عرف تغييرا للمنظومة المحاسبية، باعتماد نظام محاسبي مالي له أهميته وإطاره القانوني، ويسعى لتحقيق أهداف محددة من خلال ما تضمنه من إجراءات محاسبية كان للهيئات المحاسبية الوطنية دور محدود في إثراءها¹. ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى :

أولاً: الدوافع الاقتصادية لتغيير المنظومة المحاسبية والتي تتمثل في:

- تحرير الاقتصاد وعولمة عدة اصلاحات مثل تحفيز الاستثمارات الاجنبية والمحلية، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصوصيتها وتحرير التجارة الخارجية، وقد كان الهدف من كل هذه الاصلاحات هو تطوير النشاط الاقتصادي بفتح المجال للقطاع الخاص وللمنافسة، بالتالي كان يجب على المحاسبة التأقلم من أجل تلبية بالدرجة الأولى إحتياجات أعوان الاقتصاد داخل الوطن وخارجه. فإنفتاح الاقتصاد الجزائري على الاسواق الدولية والاقتصاد العالمي، الذي يستدعي إصلاحاً جذرياً للإطار المحاسبي مما يساير متطلبات يصعب تلبيتها عن طريق تطبيق المخطط الوطني المحاسبي السابق²، الذي تم وضعه حسب معايير الاقتصاد المخطط ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والانتاج وبالتالي وضع لتلبية إحتياجات المحاسبة الوطنية، فمنذ اعتماده لمدة 33 سنة لم يتم عليه تعديلات من شأنها أن تسد بعض الثغرات والنقص مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الايجاري، إمتيازات المرفق العام والمعاملات بالعملة الأجنبية، هذا يعتبر من أسباب التوجه نحو النظام الجديد من أجل إعداد معلومات دقيقة تعكس الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصورة صادقة، بالإضافة أن المخطط كان يستجيب أكثر

¹ عبد الله بن صالح، عبد القادر بادن، مرجع سابق، ص12

² نفس المرجع، ص13.

للمتطلبات الادارية والجبائية حيث تم وصفه على أنه أداة لتحديد الوعاء الضريبي¹، كما أن نقائص وثغرات المخطط المحاسبي السابق باتت لا تتلاءم مع اقتصاد السوق².

- أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط للبحث عن مصادر جديدة للأموال، بل أصبحت تلجأ الى الأسواق المالية الدولية، وهذه الأخيرة تشتت عند طلب الاستفادة من أي خدمة منها الامتثال بالمعايير الدولية للمحاسبة³.

- تشجيع الاستثمار عن طريق قابلية الحسابات للقراءة من طرف المحليين والماليين والمستثمرين⁴. فالضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية سبب نمو حركة الاستثمارات المالية عبر دول مختلفة من أجل إعداد قوائم مالية تتمتع بالخصائص النوعية.

- محاولة جلب المستثمر الاجنبي من خلال تسهيل الاجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لتجنب اختلاف النظم المحاسبية والتقليل من المشاكل التي تظهر في إعداد القوائم المالية، والمتمثلة في:⁵

✓ يتعلق المشكل الأول عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع ومؤسسات تابعة لها في دول أجنبية حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجودة فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلى قوائم وتقارير معدة وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم.

✓ أما المشكل الثاني يتعلق في غياب مجال المقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم، مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة للمستعملين، بالتالي إلى ضعف نوعية المعلومات. فالتفتح الاقتصادي يتطلب معلومات صادقة وموثوقة وموحدة ومعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للشركات المتعددة الجنسية⁶.

¹ خالد جفال، نور الهدى حداد، دراسة مقارنة بين تجربتي المغرب و الجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم، 14.13 جانفي 2013، ص 5.

² محمد العيد، شمال نجا، مرجع سابق، ص 13.

³ خالد جفال، نور الهدى حداد، نفس المرجع، ص: 5.

⁴ الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية بالنظام الحاسبي المالي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/04/12.

⁵ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص: 8.

⁶ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء، جانفي 2010، ص 11.

ثانيا: الدوافع المحاسبية لتغيير المنظومة المحاسبية في الجزائر

ومن بين الدوافع المحاسبية ما يلي:

- ايجاد مبادئ وقواعد توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد وتسهيل مراجعة الحسابات. كما يجب الأخذ في الحسبان وضعية المؤسسات الصغيرة، بإيجاد نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة الأمر الذي لم يكن موجود سابقا¹.

- إيجاد إطار مفاهيمي للمحاسبة يكون مرجعا لكل عمل محاسبي ويوحد المفاهيم والممارسات المحاسبية؛

- أصبح من الضروري اعتماد بشكل صريح مبادئ وقواعد مقبولة عموما، من أجل التسجيل المحاسبي لمختلف التعاملات وتقييمها للمساعدة على قراءة موحدة للقوائم المالية على المستوى المحلي والدولي؛

- ضرورة تغيير الثقافة المحاسبية بتغيير العوامل المكونة للبيئة المحاسبية.

ثالثا: الدوافع القانونية لتغيير المنظومة المحاسبية في الجزائر حيث لم يكن للمخطط المحاسبي الوطني السابق تنظيمات قانونية واضحة، رغم أنه يشكل المرجع الوحيد للعمل المحاسبي، مما جعل المحاسبة تتجه نحو أهداف ضريبية على الأهداف الاقتصادية، فالنظرة القانونية للمخطط المحاسبي الوطني كانت تغطي على النظرة الاقتصادية². ولمعالجة ذلك وحتى يضمن للمحاسبة استقلاليتها الخاصة تميز النظام المحاسبي المالي بالسلطة التشريعية والتنظيمية بالتالي يكون تطبيقه إلزاميا بنص قانوني. كما تم إدراج عمليات ومقاييس جديدة ظهرت على المستوى المحاسبي، ووضع إطار للمحاسبة والمعايير المحاسبية (التي لم يتم تسميتها و ترقيمها مثل المعايير المحاسبية الدولية) وذلك بمراسيم منظمة من وزارة المالية.

الفرع الثاني: أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر

تكمن أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر بالموازاة مع التحديثات والتجديدات في المنظومة المحاسبية في البيئة الدولية، وكما تطرقنا سابقا إلى الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى إصلاح منظومتها المحاسبية فإنه يمكننا تلخيص أهمية هذا الإصلاح في النقاط التالية³:

¹ كتوش عاشور، مرجع سابق، ص8.

² خالد جفال، نور الهدى حداد، مرجع سابق، ص 7.

³ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS-IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، ص

❖ أهمية إعداد نظام محاسبي مالي يحقق:

- حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقديم شفافية وثقة في الحسابات والمعلومات المالية الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة؛
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان المعاملات المالية؛
- فرصة للمؤسسات لتحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات.

❖ أهمية الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية :

- يفرض الإصلاح المحاسبي التوافق مع معايير المحاسبة الدولية من أجل تحقيق الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة؛
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية الأمر الذي يرفع كفاءة أداء الإدارة للوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرار؛
- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل المحاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية و حتى الدولية؛
- توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على إنفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الإستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.

❖ أهمية الإصلاح المحاسبي من الناحية المحاسبية والمالية:

- يحفز بروز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال؛
- يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لمعاملات مالية أكثر شفافية؛
- الإستفادة من البنك العالمي في إطار الإصلاحات المحاسبية في دول العالم.

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي في ظل الإصلاح المحاسبي

- يتضح لنا من خلال الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى تبني خيار الإصلاح المحاسبي إلى وجود أهداف لإعداد النظام المحاسبي المالي والتي تتمثل في:¹
- تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحو الاقتصاد المعاصر؛
 - العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية، مما يمكن للمؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام؛

¹ براق محمد ، قمان عمر ، مرجع سابق، ص 78.

- تسهيل التعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و نظيرتها الأجنبية؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي بطبيعة الإحتكاك الاقتصادي المتواصل معها؛

حيث يهدف الاصلاح المحاسبي في دول المغرب العربي إلى:¹

- إعادة تأهيل المعلومة المالية والمحاسبية ووضع محاسبة تقدم صورة صادقة عن الذمة المالية للدولة والمؤسسة؛
- إعتداد لغة مشتركة بين مسيري المؤسسة والأطراف الخارجية؛
- الدخول في العملية العالمية للتوحيد المحاسبي؛
- تحسين نوعية الحسابات عن طريق معايير محاسبية جديدة؛
- توعية المسيرين بالبعد التاريخي للمحاسبة؛
- تلبية إحتياجات رجال الأعمال والاستجابة لمتطلبات الحصول على معلومات حول الاقتصاد الكلي.

وباعتبار الجزائر من دول المغرب العربي، فإن إصلاح منظومتها المحاسبية يهدف لما يلي²:

- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية، وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال إستحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة؛
- قابلية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة نفسها عبر الزمن ومع مؤسسات أخرى لنفس القطاع سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية؛
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعطاء تقييم عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات وتوحيد الاجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم، و تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.

¹ خالد جفال، نور الهدى حداد، مرجع سابق، ص 14.

² M. EL-HACHEMI, Un nouveau système pour un langage comptable universel, Magazine de l'économie et du partenariat internationale, l'actuel international , N° 85, novembre 2007, P 44-45.

المطلب الرابع: أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر لإعداد النظام المحاسبي المالي

كما أشرنا سابقا تكفل المجلس الوطني للمحاسبة بمهمة الإصلاح المحاسبي بما يتلاءم مع التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ومحاولة تغيير المحاسبة من مخطط وأداة لتحديد الوعاء الضريبي إلى نظام يساهم في إنتاج معلومات مالية تساهم في إتخاذ مختلف القرارات. ولقد تلخصت مراحل إعداد هذا النظام في المراحل التالية :

الفرع الأول: مرحلة تشخيص وتقييم المخطط المحاسبي الوطني

قام المجلس الوطني المحاسبي بتشكيل لجنة قيادية مهمتها تقييم، تحديث وتعديل المخطط المحاسبي الوطني المعمول به منذ 1975 حيث باشرت اللجنة عملها بتقييم هذا المخطط بإرسال الإستمارة الأولى إلى ممارسي مهنة المحاسبة وذلك في شهر جانفي 1999، وقد تزامن ذلك مع إنشغال المحاسبين المهنيين بأعمال نهاية السنة المحاسبية، مما أدى إلى عدم الرد على هذه الاستمارات، الأمر الذي أدى إلى إعادة إرسال اللجنة لاستمارة ثانية مع إعادة إحكامها من ناحية الأسئلة ومن ناحية المستجوبين، وكان ذلك في جويلية سنة 2000، حيث تضمنت هذه الاستمارة إستبيان حول الإطار العام للمخطط والمشاكل التي اعترضت تطبيقه، عن طريق أسئلة مفتوحة متعلقة بالمصطلحات، الاطار المحاسبي، عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق ومختلف طرق التقييم.

و بعد تجميع الاستمارات أعدت اللجنة تقرير يحتوي على النتائج التالية :¹

- وجوب إعادة النظر في القواعد والمبادئ المحاسبية المتمثلة في تقييم مختلف العمليات وتحديد المصطلحات المحاسبية؛

- إعادة النظر في عدد، شكل ومحتوى القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة؛

- إعادة تنظيم مدونة الحسابات وإثرائها بما يسمح بتلبية مختلف مستعملي المعلومات المحاسبية.

وكخاتمة اقترحت اللجنة تعديل بعض بنود المخطط دون تغييره جذريا حتى لا يؤثر على الممارسات المحاسبية عند المهنيين من جهة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإصلاح المحاسبي من جهة أخرى.

¹ Conseil national de la comptabilité, synthèse d'évaluation du plan comptable national, Alger, 2000.

الفرع الثاني: مرحلة إعداد وصياغة مشروع محاسبي جديد

توقفت أعمال اللجنة القيادية سنة 2001، ووضعت مهمة الاصلاح المحاسبي في الجزائر في مناقصة دولية، والتي مولت من طرف البنك العالمي، تم إختيار مجموعة من الخبراء المحاسبين الفرنسيين لمساعدة اللجنة مع هيئات من المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين، بالاضافة إلى فئات من قطاعات حكومية مختلفة للقيام بمهمة الاصلاح المحاسبي في الجزائر، حيث باشرت هذه المجموعة أعمالها في شهر أبريل 2001 على أن تنهي أشغالها بعد سنة وتم تحديد برنامج عمل المجموعة عبر أربعة خطوات¹:

- تشخيص لحالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة مع معايير المحاسبة الدولية؛
 - إعداد مشروع نظام محاسبي جديد؛
 - إجراء تكوين للمختصين على النظام المحاسبي الجديد وعلى المعايير المحاسبية الدولية؛
 - المساعدة على تحسين، تنظيم وتسيير المجلس الوطني للمحاسبة.
- بالنسبة إلى تقرير المجموعة عن الخطوة الأولى المتمثلة في التشخيص لحالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فقد تضمن أساسا على نقائص المخطط المحاسبي الوطني، أوجه الاختلاف والمقارنة مع المعايير المحاسبية الدولية، بالاضافة إلى مجموعة من التوصيات. و منه ثم وضع الخيارين التاليين:

الخيار الأول: يتمثل في المحافظة على المخطط القائم ببنيته وهيكله، واعتماد بعض المعالجات والحلول التقنية التي أدخلتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية. حيث يسمح هذا الخيار بقابلية فهم الحسابات التي تعرضها المؤسسات من طرف المستثمرين الأجانب، كما يسمح بتحسين المعلومات المحاسبية المفصح عنها، إلا أنه مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يشكلان نظاما مختلطاً ومعقداً، وبالتالي يمكن أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف².

أما الخيار الثاني فيتمثل في إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استنادا للتطبيقات والمفاهيم والقواعد والحلول التي أرستها لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) ويتمثل هذا الخيار في إعداد مشروع نظام محاسبي جديد، إلا أنه تباين الآراء حول مجموعة من

¹ مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 172 .

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداوا، الجزائر، 2008، ص15.

النقاط الخاصة فيما يتعلق بالاطار المحاسبي المقترح الذي يشبه الاطار الفرنسي¹، حيث انقسمت الآراء إلى فرقتين أين إعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات فإنه من الأفضل الإحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض التعديلات الضرورية وذلك تجنباً لأي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي، أما الفريق الثاني فقد طلب تأكيد واعتماد المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثاني، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تبايناً واسعاً في العديد من الدول الأوروبية والأفريقية والمغربية. ومن ثم، تم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة إلى الخبراء الفرنسيين ليتم أخذها بعين الاعتبار، بناءً على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2002 والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه على أن يتم اثرؤه وتعزيزه وبالتالي تم إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثالث: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المبسطة

بصفة عامة المؤسسات التي كانت خاضعة في السابق لأحكام وقواعد المخطط المحاسبي الوطني، يمكن تقسيمها في سياق الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي إلى²:

1- مؤسسات غير معنية بقواعد النظام المحاسبي المالي (تمسك محاسبة مبسطة - محاسبة خزينة-): بالتالي أصبحت إجراءات التصريح الجبائي وتقديم القوائم المالية بسيط عكس ما كان عليه الأمر مع قواعد المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يفرض على كل المؤسسات الخاضعة للنظام التصريح الحقيقي مهما كان حجمها. ويستعمل النظام المحاسبي المبسط عن طريق التنظيم الذي يقوم على أساس التحصيل والصرف ويدعى محاسبة الخزينة، ويمكن التفصيل في كيفية تنظيم ممارسة محاسبة الخزينة في النقاط الآتية :

- متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية حيث يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة قيد إيراداتها و نفقاتها بشكل منتظم وموثوق³؛
- تصحيحات آخر السنة المالية: يجب أن يقوم المسؤول عن المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة كمبلغ المخزونات، وبإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من مبلغ

¹ مداني بن بلغيث، نفس المرجع، ص 74.

² مداني بن بلغيث ، تسير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد ، مرجع سابق ، ص:11.

³ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقها، الأوراق الزرقاء les pages bleues، الجزائر، 2011، ص: 195.

الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال، بالإضافة إلى التوافق بين الرصيد النهائي لحساب النقدية والمبلغ الموجود فعلا فيه. وتشكل القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة من¹:

- الوضعية عند نهاية السنة المالية للأصول والخصوم؛
 - جدول الحسابات النتائج الذي تظهر فيه أعباء المستخدمين، ضرائب، أعباء محتسبة على الاهتلاك والأعباء المالية، وجدول تغييرات الخزينة خلال السنة المالية.
- 2- أما بالنسبة للمؤسسات المعنية بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي ولها الإمكانيات المالية والبشرية الكافية لذلك فإنه بإمكانها التعامل مع عملية الانتقال بشكل عادي، وقد تلجأ لاستيراد حلول جاهزة من خلال الاستعانة بخبرات أجنبية (فرنسية)، وهذا ما حصل بالفعل ما بعض المؤسسات الوطنية مثل شركة سوناطراك، التي قامت بإرسال مجموعة من موظفين لتتلقى تكويننا خاصا في فرنسا، كما تم التعاقد مع مؤسسات متخصصة لإنجاز برامج إعلام آلي قوية وجيدة، كما أن اهتمام هذه الشركة بالموضوع كان مبكرا نتيجة البعد الدولي لبعض أنشطتها.

3- أما بالنسبة للمؤسسات المعنية بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي وليس لها الإمكانيات المالية والبشرية الكافية لذلك فإنها حتما سوف تواجه صعوبات في ظل انتقال جيد وسليم نحو التنظيم الجديد، خاصة وأن هذه العملية لا تتوقف عند تحويل حسابات وشكل القوائم المالية فقط، ولكنها تقتضي تغيير جذري في الثقافة والممارسة المحاسبية السائدة في هذه المؤسسات منذ عقود من الزمن، كما تتطلب استثمار حقيقي في الوسائل المادية مثل برامج الإعلام الآلي، وتأهيل الموارد البشرية وكل الوثائق الضرورية للمعالجة المحاسبية حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي.

رابعا: مراحل التحضير لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية

يتأثر نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتحضيرات والمراحل التي وضعتها هذه المؤسسات لضمان الانتقال السليم لتطبيق النظام المحاسبي المالي. ويمكن تلخيص المراحل الواجب إتباعها للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في التحضيرات التالية²:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المؤرخة 25 مارس 2009، العدد رقم 19، ص: 79 و 80 .

² Ahmed MIMECHE , Le processus de la normalisation comptable en Algérie IFRS-SCF 2007, Théorie de l'agence, Séminaire 20-21 mai 2008, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, Algérie, P31-33.

1- وضع لجنة قيادة : كما كان عليه الحال في معظم البلدان التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية، حيث قامت المؤسسات الكبرى بتعيين لجان قيادية تشرف على عملية الانتقال نحو المرجع المحاسبي الجديد وتضمن التوافق والانسجام الضروريين على مستوى المؤسسة ككل، فمن الضروري كذلك أن تقوم المؤسسات الوطنية بتعيين لجان قيادية تشرف على العمليات الأولى لوضع النظام المحاسبي المالي، وتكون مهمتها القيام بتشخيص عام حول التأثيرات التنظيمية الناجمة عن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي بالإضافة لإعداد مخطط نشاط، حيث تتكون هذه اللجان أساساً من كبار المسؤولين في المؤسسة والذين يمثلون حلقات وصل بين المحيط الخارجي والنظام الداخلي للمؤسسة.

2- تحديث الإجراءات التسييرية والمحاسبية : وذلك عن طريق إعداد دفتر الأعباء، إذ يجب التركيز على هذه المرحلة التي تحدد مستوى الثقة والتكامل مع الأشخاص المسؤولين عن عملية الانتقال من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تسمح برفع الإجراءات المتحصل عليها من الناحية العملية وليس عن طريق الإجراءات الداخلية المكتوبة.

3- تكوين أعضاء لجنة قيادة لعملية وضع النظام المحاسبي المالي في المؤسسة، ويجب تزويد أعضاء لجنة القيادة بجميع المعلومات التي تكون مفيدة وضرورية عند اطلاق العمل، كما يجب أن يكون الأعضاء على علم بجميع مستويات التطورات في المؤسسة مع الحرص على تكوين أعضاء اللجنة مما يسمح برفع الأداء المنتظر منها.

4- تعريف الطرق المحاسبية الحالية والمستقبلية: تتم هذه الخطوة بعد إعداد دفتر الأعباء وبدأ العمل وإتمام الإطار العملي للسماح بانسجام العناصر المحاسبية (أرقام الحسابات، محتوى الأرصدة، الإجراءات...) المرتبطة مع المخطط المحاسبي الوطني من جهة، ومرتبطة مع النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى. هذه الخطوة لا تقتصر على أعضاء اللجنة المذكورة فقط ولكن على المتعاملين مع المحاسبة في المؤسسة.

5- تعاريف تنظيمية مسبقة إلى وضع النظام المحاسبي المالي في المؤسسة: تتمثل في وضع استراتيجية واضحة للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي (الإجراءات، أسماء الحسابات، البرامج)، وتحديث برامج الاعلام الآلي (كمرحلة أولى يتم الاحتفاظ بالبرامج الحالية و تكييفها مع النظام المحاسبي)، وتعتبر هذه العملية مهمة جداً وذلك قصد مواكبتها للتغيرات المهمة التي أحدثتها قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات الجديدة (انجاز منهج تعليمي وتنظيمي بطريقة تسمح لأصحاب المصلحة المعنيين من تحمل مسؤولياتهم، مع اعتماد محاسبة يدوية. وعند القيام بأول عرض للقوائم المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي يتم تقديم جميع المعلومات الخاصة الناتجة عن التسوية السابقة.

6- تكلفة وضع وتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة: قيمة التكاليف تكون حسب طبيعة المؤسسة وخياراتها المحاسبية وأنظمة المعلومات المعمول بها، حيث من السهل على المؤسسة تحديد التكاليف التي تحملتها من أجل وضع وتطبيق النظام المحاسبي المالي، في حين أن الفوائد المنتظر والمتوقع جنيها من ذلك قد لا يتم إدراكها بسرعة، الشيء الذي قد يحط من عزيمة البعض.

إلا أنه من المؤكد أن لهذا النظام آثار إيجابية ستظهر على المدى المتوسط والبعيد، ستكون في صالح المؤسسات الخاضعة له وتعزز الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتتكون عناصر تكلفة وضع نظام محاسبي مالي في المؤسسة الاقتصادية من¹:

➤ تكلفة التدريب والتكوين: للإطارات من محاسبين وخبراء محاسبين مكلفة جدا، لأنها ليست عملية رسكلة بسيطة، بل هي تكوين وتدريب على نظام جديد لم يعرفوه من قبل، وبأن الاطارات المتخصصة في هذا النظام قليلة، فإن عملية التكوين تتطلب مبالغ معتبرة بالإضافة إلى مصاريف المتكويين والوقت الضائع، ومختلف مخططات وبرامج التكوين.

➤ تكلفة الأنظمة الجديدة التي يتطلبها هذا النظام المحاسبي المالي: إن استحداث أو تثبيت أي نظام جديد يتطلب مجموعة من المتطلبات التقنية والتكنولوجية الحديثة، التي تتلاءم مع هذا النظام من برمجيات مثل نظام المحاسبة الإلكتروني الذي يجب على المؤسسة استحداثه، أنظمة المعلومات الداخلية والخارجية، أنظمة الاتصالات ذات التقنية العالية، هذا كله يتطلب غلاف مالي معتبر.

➤ تكلفة تكييف وتحديد مختلف الأنظمة الفرعية لتتوافق والنظام المحاسبي المالي: عملية الانتقال إلى نظام المحاسبة المالي يتطلب إعادة تكييف مختلف الأنظمة مع هذا النظام كتحديث، تطوير أو تجديد نظام الأجور والنظام الجبائي ليتوافق مع النظام المحاسبي المالي وبطبيعة الحال فإن تغيير الأنظمة له كلفة معتبرة تؤثر مباشرة على طاقات المؤسسة.

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مرجع سابق، 305 و 306.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ومراحل إعداده وتطبيقه

يطلق عليه أيضا الإطار المفاهيمي وهو من أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: ماهية واستراتيجية إعداد النظام المحاسبي المالي

تم وضع النظام المحاسبي المالي وفق مراحل سنتطرق إليها فيما يلي مع عرض القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام.

الفرع الأول: القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي

بعد كل الإصلاحات التي تمت على المخطط المحاسبي الوطني المعمول به من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منذ 1976، تم إنجاز النظام المحاسبي المالي والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، من طرف مجموعة مكونة من ممثلي المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، خبراء محاسبين جزائريين وممثلي لمنظمة خبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات الفرنسي في إطار البرنامج الممول من طرف البنك العالمي، وعليه قام مجلس الحكومة الجزائري بالموافقة على مشروع النظام المحاسبي المالي في 12 جويلية 2006¹. وعلى اثرها تم إصدار مجموعة من النصوص القانونية المنظمة لهذا النظام وتتمثل في تقنين النظام المحاسبي المالي الجزائري في 25 نوفمبر 2007 حسب قانون المالية 07-11، والذي احتوى على سبعة فصول:

- الفصل الأول: يعرف مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يلزم كل شخص فيزيائي أو معنوي بإتباعه باستثناء الأشخاص الملزمين بإتباع المحاسبة العمومية أو الخاضعين للمحاسبة المبسطة.
- الفصل الثاني: يعرف الإطار النظري ومبادئ المحاسبة للنظام المحاسبي المالي.
- الفصل الثالث: يتضمن كيفية تنظيم المحاسبة، إجراءات المراقبة والقوانين التي يجب ملاحظتها من أجل مسك دفاتر المحاسبة.
- الفصل الرابع: يعيد ذكر محتوى القوائم المالية وطريقة إنجازها.
- الفصل الخامس: هدفه تجميع الحسابات المركبة لمجمعات المؤسسات.
- الفصل السادس: يحدد الإجراءات المتعلقة بتغييرات التقييم و الطرق المحاسبية.

¹ N.benaouret. système comptable financier (SCF), article Publié, journal [El Watan](http://www.elwatan.com/system-comptable-financier-SCF-) le 17 - 12 - 2006, www.elwatan.com/system-comptable-financier-SCF-

- الفصل الأخير: يلغي النصوص القانونية للمخطط المحاسبي الوطني ويحدد تاريخ تطبيق النظام المحاسبي المالي في 01 جانفي 2009، إلا أن هذا التاريخ أجل إلى سنة 2010 .
- أما المرسوم التنفيذي المؤرخ في 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 فقد تضمن تفسيرات وشرح كيفية تطبيق مواد القانون 07-11.
- المرسوم التنفيذي 09-110 بتاريخ 07 أبريل 2009 المحدد لشروط كفاءات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي و الإجراءات التي يجب مراعاتها عند تطبيق المحاسبة آليا.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة.
- التعليم رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي المتمثل في 01 جانفي 2010 وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي.

الفرع الثاني: تعريف النظام المحاسبي المالي

تم تعريفه في المادة رقم 03 من القانون 07-11 على أنه محاسبة مالية لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها وعرضها في قوائم وكشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، نجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية¹. ومن خلال التعريف السابق نستخلص خصائص النظام المحاسبي المالي فيما يلي²:

- نظام للمعلومة المالية، حيث يركز على المضمون المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛
- قوائم مالية تعكس بصدق المركز المالي المتمثل في الميزانية؛
- تصنيف وتقسيم المعلومات المالية وفق المعايير الدولية؛
- قياس أداء ونجاعة المؤسسة من خلال قائمة الدخل (جدول النتائج)؛
- قياس وضعية الخزينة من خلال قائمة التدفقات النقدية وحركة رؤوس الأموال من أجل معرفة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية؛
- إعداد القوائم المالية في نهاية السنة وبالتالي تحقيق مبدأ الدورية أي مبدأ استقلالية الدورات.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74 المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، قانون 07-11، المادة 3، ص 03.

² قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة البليدة 2010، ص 129.

الفرع الثالث: مميزات النظام المحاسبي المالي

- يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة هي¹:
- اعتمد في إعدادة على مرجعيتين أساسيتين هما: المرجعية الأنجلوسكسونية والمرجعية الفرنكوفونية، وذلك لأن عملية تصميم النظام أخذت استراتيجية توحيد محاسبي يأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية من جهة، ومدونة الحسابات الفرنسية من جهة أخرى².
- توضيح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي، لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوفات المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة وقابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- إمكانية المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على المحاسبة المبسطة.

الفرع الرابع: أهداف النظام المحاسبي المالي

- يمكن إبراز أهم الأهداف من تطبيق النظام المحاسبي وفق ما صرح به وزير المالية فيما يلي³:
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير؛

¹ محمد العيد، مكانة النظام المحاسبي الجديد ما بين الاستجابة للمعايير الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مداخلة الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي الجديد بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية - جامعة مستغانم 13-14 جانفي 2013.

² Direction de développement et des partenariats Internationaux DPPI -le nouveau system comptable financier, Historique et enjeux de sa mise en application , paris ,15 janvier 2009, p6.

³ سفيان نقماري، مداخلة بعنوان واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي - العوائق و الرهانات - الملتقى الدولي يومي 14/13 جانفي 2013. "مداخلة وزير المالية كريم جودي أمام مجلس الشعبي الوطني منقولاً عن جريدة الخبرة الجزائرية الصادرة بـ 5 ديسمبر 2007".

- يسمح بمراقبة الحسابات وضمنان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر بكل فعالية في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصادقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط؛
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.

الفرع الخامس: أهمية النظام المحاسبي المالي

- لقد أصبح تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية ذا أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية¹:
- تعتمد الحسابات في إطار النظام المحاسبي المالي على مفاهيم و قواعد محددة بدقة و وضوح، مما يسهل عملية مراقبتها وإعطاء شفافية أكبر عن وضعية المؤسسة مع سهولة قراءة وفهم القوائم المالية، وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات الصائبة من قبل مستعملي المعلومة المحاسبية وخاصة المستثمرين؛
 - إعداد القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي يعتمد على المرجع المحاسبي الدولي في تطبيقاته، مما يسمح بتوفير معلومة محاسبية ومالية تمتاز بالشفافية مما يزيد من مصداقيتها ومن ثم تعزيز الثقة بالمؤسسة؛
 - تضمن النظام المحاسبي المالي حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي لبعض العمليات التي لم تسبق معالجتها في النظام المحاسبي السابق مثل الإيجار التمويلي؛
 - استفادة الشركات المتعددة الجنسيات مع تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع بيئة المحاسبة الدولية.

¹ أمنية بوفر، دادة دليلة، مرجع سابق، ص23.

- بالإضافة أن أهمية النظام المحاسبي المالي تتمثل فيما يلي:¹
- يؤدي النظام المحاسبي إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة في عملية الإصلاح المحاسبي بالاعتماد على معايير محاسبية معترف بها دولياً؛
 - النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، بالتالي هو قريب من التطبيقات المحاسبية العالمية المتطورة، ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه لمعلومة مالية ذات جودة بالتالي تقرب المحاسبة في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية العالمية، من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ موحدة أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
 - النظام المحاسبي المالي يأتي لسد الثغرات بوضع أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري، تلك معتمدة دولياً وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد، من خلال تشديد الرقابة على حسابات المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري؛
 - يعرف النظام المحاسبي المالي قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، مما يسهل من عملية التحقق من الحسابات ومراقبتها، كما يحتوي على إطار تصويري يتضمن المبادئ والفرضيات مما يضمن مزيد من التناسق وتقليل عدم الفهم كما كان عليه المخطط المحاسبي الوطني؛
 - يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دولياً ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية؛
 - سيعزز النظام المحاسبي من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع المعايير الدولية، بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق؛
 - يساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تتضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخصخصة وإنشاء شركات مساهمة مقيدة في البورصة لأن إنتاج معلومات موثوق بها عالمياً في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات؛
 - يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات للمستثمرين سهولة القراءة من المحللين الماليين.

¹ عيادي عبد القادر، بكيجل عبد القادر، مداخلة بعنوان الإصلاح المحاسبي باعتماد النظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على البيئة الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني بمستغانم حول النظام المحاسبي المالي و علاقته بمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 13-14 جانفي 2013 ، ص 10 .

المطلب الثاني: مكونات الإطار النظري والمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا و يطلق عليه بالإطار المفاهيمي، وهو مصدر أنجلوسكسوني، وعلى وجه الخصوص تابع للمرجعية المحاسبية الأمريكية¹، حيث أن له دور مهم في الممارسة المحاسبية إذ يشكل دليلا لترجمة المعايير المحاسبية، واختيار الطرق المحاسبية الملائمة كما حدد مجال تطبيقه، ومختلف المبادئ المحاسبية الواجب احترامها والالتزام بها والتي تحظى بصفة القبول الدولية، كما عرف هذا النظام الأصول، الخصوم، الإيرادات والنفقات وبعض مكوناتها، بالإضافة أنه نص على مجموعة من القواعد الخاصة بتنظيم مهنة المحاسبة. وتبرز أهمية الإطار النظري والمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في تسهيل تفسير المعايير المحاسبية، كما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة.

الفرع الأول: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ومبادئه

يخضع لتطبيق النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة، ويستثنى من مجال التطبيق الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية وعليه يلتزم بمسك المحاسبة كل من الشركات الخاضعة للقانون التجاري، التعاونيات، والأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة².

ولقد تبنى النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات المحاسبية والواجب مراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية وإعداد القوائم لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعمليها، والتزم المشرع الجزائري بجميع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والتي تحظى بالإجماع الدولي من خلال ما جاء في القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي والمرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن تطبيق أحكام هذا القانون. و يمكن تقسيم المبادئ إلى نوعين :

أولاً: المبادئ المتعلقة بالملاحظة و تشمل ما يلي:

- مبدأ القيد المزدوج: جاء في المادة 16 من القانون 07-11 أن الكتابات المحاسبية تحرر وفقا لمبدأ القيد المزدوج، أين يمس كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية، كما يجب أن

1 Bernard COLLASSE , Cadre comptables conceptuels , Encyclopédie de comptabilité , contrôle de gestion et audit ; Economica , paris , 2000, p:68.

² قرار رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25-11-2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 2، 4 و 5 .

يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة التي تستند إليها¹.

- مبدأ الوحدة المحاسبية: نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أن كل مؤسسة تعتبر وحدة مستقلة ومنفصلة عن مالكيها. فكل مؤسسة مهما كانت طبيعتها ونوعية نشاطها فعند تأسيسها وبداية نشاطها تكتسي شخصية معنوية ومادية مستقلة عن شخصية المالك².

- مبدأ الاستمرارية: أقرت المادة 07 من نفس المرسوم بمبدأ استمرارية النشاط، حيث نصت أن القوائم المالية تعد على أساس استمرارية الاستغلال، ومن أهم النتائج المترتبة على تبني هذا المبدأ هو أن تقيم معظم الأصول على أساس التكلفة التاريخية، كطريقة أساسية للتقييم معظم الأصول، والالتزامات المستحقة على المؤسسة تمثل ديون تستحق الدفع في المستقبل، أي في التاريخ المحدد للسداد وهو ما يؤكد فكرة استمرارية المؤسسة في نشاطها، كما أن فكرة استمرارية المؤسسة في نشاطها يؤكد مفهوم قدرتها على تحقيق الأرباح في المستقبل³؛

- مبدأ الفترة المحاسبية: ويعرف هذا المبدأ باستقلالية الدورات ويتلخص في أن نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يجب أن تنسب إليها الأحداث الخاصة بها فقط، كما يرتبط الحدث بالسنة المالية المقفلة إذا كان له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، بالإضافة أنه يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة⁴، والسنة المالية هي عبارة عن اثنا عشر شهر تغطي السنة المدنية (أي من الفاتح من جانفي إلى الحادي والثلاثين من ديسمبر)، إلا أنه في بعض الحالات الاستثنائية يمكن السماح للمؤسسة بغلق السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر وهذا عند⁵:

- ✓ ارتباط نشاط المؤسسة بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية؛
- ✓ في الحالات التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من 12 شهر، لا سيما في حالة إنشاء أو وقف نشاط المؤسسة أو حالة تغيير تاريخ الغلق، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها في الملحق.

¹ قانون 07-11، مرجع سابق، ص: 4.

² مرسوم تنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، ص: 11.

³ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 37.

⁴ المواد 12، 13، 14 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مرجع سابق، ص: 12.

⁵ المادة 30 من القانون 07-11 مرجع سابق.

ثانيا: المبادئ المتعلقة بالقياس و تتمثل فيما يلي:

- مبدأ ثبات وحدة النقود: (وحدة القياس)، والمتمثل في الدينار الجزائري كوحدة قياس لتسجيل معاملات المؤسسات فلا يدرج في الحسابات إلا المعاملات التي يمكن قياسها نقداً، أما المعاملات غير القابلة للتحديد الكمي والنقدي ولها أثر مالي فيمكن ذكرها في ملاحق القوائم المالية¹.

- مبدأ التكلفة التاريخية: وهي عبارة عن إدراج الأصول والخصوم، الإيرادات والنفقات في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية دون الأخذ بالحسبان آثار تغيرات الأسعار وتطور القدرة الشرائية، غير أن الأصول البيولوجية والأدوات المالية تقيم بقيمتها العادلة (السوقية)، وهذا ما نصت كذلك عليها معايير المحاسبة الدولية في المعيار IAS 16 .

- مبدأ الحيطة والحذر: هذا المبدأ ينص على تقدير معقول للوقائع قصد تفادي تحميل المؤسسة لأعباء وديون، فينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والنتائج كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والاعباء، و يجب أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها².

- مبدأ عدم المقاصة: حسب المادة 15 من القانون 07-11 إنه لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا يبين الإيرادات والنفقات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق هذه الأصول والخصوم، الأعباء والنواتج بالتتابع على أساس صافي، أي أن الأحداث والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة خلال السنة المالية تسجل كاملة دون اختصار، فلا يجوز مثلاً القيام بمقاصة بين الرسم على القيمة المضافة المسترجعة والمستحقة رغم أن هذه المقاصة لا تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية، فمبدأ عدم المقاصة هدفه إعطاء صورة صادقة عن نشاط المؤسسة ومعاملاتها مع الغير، كما يهدف لمنع فقدان المعلومات المالية وخاصة تلك التي تعتبر مؤثراً على الإفلاس³.

ثالثاً: المبادئ المتعلقة بالاتصال و تشمل ما يلي:

- مبدأ الأهمية النسبية: و يطلق على هذا المبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة، فحسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156، فإن المعلومة المهمة تؤثر على حكم مستخدميها، فيجب أن تعكس الصورة الصادقة للقوائم المالية؛

¹ المادة 10 من المرسوم التنفيذي 08-156.

² المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156.

2 A KADDOURI, A, MIMECHE, cour de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF ,ENAG Edition Alger, 2009, P89

- مبدأ الموثوقية: ويعرف بمبدأ الصدق حيث جاء في المادة 19 من نفس المرسوم أنه يجب احترام المبادئ والقواعد المحاسبية من أجل إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة ونجاعتها، ففي الحالة التي يتبين أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن المؤسسة، فمن الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك في ملحق القوائم المالية؛
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: تغيير الطرق المحاسبية يعني التعديل في المبادئ والأسس والقواعد والممارسات المحاسبية التي تطبقها المؤسسة، ونصت المادة 15 من المرسوم 08-156 على ضرورة الالتزام بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية، إلا في حالة البحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم، فانسجام المعلومة المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة يقتضي تطبيق نفس الطرق والقواعد، كما أكد ذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، حيث تم النص على عدم تغيير الطرق المحاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية¹؛
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الظاهر القانوني: حسب المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156 فإن القوائم المالية تعرض طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، وهذا المبدأ لم يكن معمول به في الجزائر من قبل، فالممارسات المحاسبية تستند إلى الإجراءات القانونية والنصوص التشريعية فقط، فمثلا التثبيتات المحازة عن طريق الإيجار التمويلي لا تسجل في أصول المؤسسة، لأنها لا تملكها بصفة قانونية، أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فيعتبرها ضمن أصول المؤسسة لأنها تستفيد من منافعها الاقتصادية - بشروط معينة -.

الفرع الثاني: محتوى وعرض القوائم المالية

يعتمد النظام المحاسبي المالي في تعريفه لعناصر القوائم المالية على التعاريف التي قدمتها المعايير الدولية للمحاسبة والقوائم المالية²:

تعريف الأصول: تمثل الموارد المراقبة من طرف المؤسسة على أساس الأحداث الماضية والتي ينتظر منها مزايا اقتصادية مستقبلية وتنقسم إلى أصول غير متداولة أي ثابتة، وأصول تستخدم في الدورة المالية وتسمى أصول متداولة، ويدخل ضمن الأصول كل ما يستعمل في إنتاج سلع

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية عدد 19، الجزائر، 2009، ص: 20.

² Jean-François Des ROBERT, François MÉCHIN, Hervé PUTEAUX, Normes IFRS - PME, Edition dunod, Paris, 2004, p: 55.

وخدمات (أصول ثابتة، ومخزون ومواد أولية)، في تبادل مع أصول أخرى (مخزون، منتج و مخزون سلعي)، لتسديد التزام (سيولة).

تعريف الخصوم: تمثل الالتزامات الحالية الناتجة عن أحداث ماضية والتي عند انقضائها تترجم بالنسبة للوحدة بخروج موارد ممثلة لمزايا اقتصادية، و يسدد الالتزام على عدة حالات: التسديد النقدي، التحويل الى اصول اخرى، تقديم خدمات، استبدال التزام بالتزام آخر وتحويل الالتزام إلى جزء من رأس المال؛

تعريف رؤوس الأموال الخاصة: هو زيادة أصول الوحدة على خصومها وتعرف رؤوس الأموال الخاصة وفق العلاقة التالية: رؤوس الأموال الخاصة = الأصول - الخصوم.

الإيرادات: هي زيادة المنافع الاقتصادية في دورة على شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو نقص في الخصوم، أي المداخيل الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة و الأرباح الناتجة عن بيع الأصول الثابتة أو أرباح في إعادة تقييم الأصول.

النفقات: تعتبر نقصا في المنافع الاقتصادية على شكل سحب أو نقص أصول أو ظهور خصوم جيدة، وهناك النفقات الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة (نفقات البيع، أعباء العمال ...) والخسائر مثل الكوارث، بيع الأصول الثابتة، تغيرات سعر الصرف.

أما النتيجة الصافية: فهي تساوي إلى الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات الخاصة بالدورة المحاسبية ويستثنى منها العمليات التي تمس مباشرة مبلغ رؤوس الأموال الخاصة.

الفرع الثالث: مستخدمي القوائم المالية

يقصد بمستخدمي القوائم المالية الأشخاص الراغبون في الحصول على المعلومات المالية لاستخدامها في إتخاذ القرار، ويختلف المستخدمين في نوعية وتفصيل المعلومات التي يحتاجونها نتيجة لإختلاف طبيعة الأنشطة التي يتم بشأنها اتخاذ القرارات. لم يشر القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الذي عرض الإطار التصوري في فصله الثاني إلى مستخدمي القوائم المالية، كما أغفله القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها، أما بالرجوع إلى مشروع النظام المحاسبي المالي الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة في جويلية 2006 فقد حدد مستخدمي القوائم المالية في: مسيري المؤسسات و كل الهياكل الإدارية و الرقابية داخل المؤسسة، موردوا رؤوس الأموال من (الملاك، مساهمين، البنوك)، الإدارة العمومية وأعاونها مما لهم حق الاستفادة من هذه القوائم المالية وفق

القانون مثل إدارة الضرائب، الهيئات الإحصائية، المتعاملين الآخرين كالعامل، الموردين والزبائن والجمهور بصفة عامة. ويمكن أن نلخصهم في ما يلي:¹

- الإدارة: تظهر الحاجة إلى المعلومات من أجل إدارة الأنشطة، التخطيط، الرقابة وتقييم النتائج؛
- المستثمرون: و تهتم هذه الفئة بالمعلومات المالية الخاصة بالشركة من عائدات الأسهم، الأرباح الموزعة، وإمكانية المخاطر؛
- الدائنون والموردون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية الإقراض أو البيع بالآجال؛
- الموظفون: يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المنشأة التي يعملون بها، لتعزيز مطالبهم الخاصة بزيادة المرتبات والحصول على مزايا أخرى؛
- الزبائن: يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرار الشركة بالإضافة إلى جودة الخدمات المقدمة ومواعيد توفيرها؛
- المنافسون: من أجل عملية المقارنة، و وضع استراتيجية أفضل في السوق؛
- الدولة ومؤسساتها المختلفة: تهتم الدولة ومؤسساتها المختلفة بالمعلومات المالية من أجل تحديد السياسات الضريبية، مدى تطبيق القوانين وتشريعات الدولة، بالإضافة إلى حساب الدخل القومي؛
- المجتمع: تهتم هذه الفئة بالمعلومات المالية حول المنشآت ونماؤها واتجاهها هل يصب في مصلحة المجتمع و تحقيق أهدافه.

المطلب الثالث : إجراءات التطبيق الأولي للنظام المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسات الجزائرية ملزمة ابتداء من 01 جانفي 2010 بإعداد ميزانية افتتاحية والإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي، والتي تمثل نقطة البداية للمحاسبة، لأن الأمر يحتاج إلى إعادة تعديل بعض البنود في الميزانية الافتتاحية. حيث نجد المعيار (IFRS1)² ينص على التطبيق الكامل للمعايير بأثر رجعي للمعايير النافذة في تاريخ الإفصاح عن القوائم المالية للمؤسسة، مع سماح هذا الأخير باستثناءات محددة في شكل إعفاءات وذلك لتجنب صعوبات فحص صفقات قديمة على سبيل المثال³. وهذا من أجل ضمان أن القوائم المالية الأولية التي تعدل لأول مرة على أساس المعايير المحاسبية الدولية تشمل معلومات عالية الجودة⁴. في حين أن

¹ ناصر محمد علي المجيلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة الجزائر، 2008/ 2009، ص: 101، 103.

² IFRS 1 "تبنى معايير الإبلاغ المحاسبي لأول مرة" والذي تم نشره في 19 جوان 2009.

³ أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص: 89.

⁴ جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي الدولي، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص: 703.

الجزائر نصت على إجراءات الانتقال في التعليم رقم 02، حيث يجب على المؤسسة عند عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي إتباع الخطوات والمراحل التالية¹:

- إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 01 جانفي 2010 م متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد؛
- اعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009م وفق التنظيم الجديد لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع تلك المتعلقة بسنة 2010 المتضمنة جميعا في القوائم المالية لسنة 2010، ومن الواضح أن حسابات دورة 2009 قد تم تقديمها وعرضها وفقا لأحكام المخطط المحاسبي الوطني، وبالنتيجة فإن إقفال الحسابات والمصادقة عليها وعرضها سيتم بطبيعة الحال وفق هذا المرجع المحاسبي². مع العلم أن التغيرات بأثر رجعي لبعض عناصر القوائم المالية لسنة 2009، ناشئة فقط ضمن إطار عرض معلومات المقارنة الظاهرة بالقوائم المالية لسنة 2010.
- تحميل في الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية التعديلات الناتجة عن إعادة المعالجة المنصوص عليها وفق هذا التنظيم؛
- الأخذ بعين الاعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي، على سبيل المثال عقود ايجار التمويل، الادوات المالية، الضرائب المؤجلة، عقارات التوظيف، برامج الاعلام الآلي المنجزة داخل المؤسسة، مصاريف التطوير، مؤونات التقاعد والخدمات المماثلة.
- استبعاد بعض الأصول والخصوم المسجلة محاسبيا في الوثائق والتي يقضي النظام المحاسبي المالي بعدم قبول تسجيلها، مثل المصاريف الإعدادية، مؤونات الإصلاحات الكبرى، الأصول الثابتة ذات القيم الضعيفة، المصاريف الواجبة التوزيع على عدة سنوات.
- اعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية، كما أن الأصول المركبة تتطلب إعادة معالجة وإعادة ترتيب، مع الأخذ في الحسبان القيمة المتبقية منقوصا منها تكاليف الخروج، وكذلك الحال بالنسبة لتكاليف تهيئة المكان، فهي بدورها تتطلب إعادة معالجة وإعادة ترتيب.

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مرجع سابق، ص:305 و 306.

² EL BESSEGH Mourad, La première application du nouveau système comptable financier :Mode d'emploi, Algérie, Novembre2009, p: 07.

- شرح التغيرات المتعلقة بعملية الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي في الملاحق و خصوصاً¹:
- أثر عملية الانتقال على الوضعية المالية، الأداء و تدفقات الخزينة؛
- المقاربة بين الأموال الخاصة ثم بين النتائج المعروضة وفق مخطط النظام المحاسبي الوطني وبين تلك المعروضة وفق النظام المحاسبي المالي (نهاية 2008، 2009، 2010)؛
- معلومات حول إعادة المعالجة التي تم إجراؤها على القوائم المالية الافتتاحية (الأخذ بعين الاعتبار استبعاد الأصول، الخصوم، إيرادات، خسارة القيمة، استرجاع خسارة القيمة، القيمة العادلة في حالة ما اختارتها المؤسسة للتقييم). أما بالنسبة للاستثناءات الواردة في التعليمات الوزارية هي اختيارية و يمكن اللجوء إليها من أجل القيام بعملية الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي، حيث ترك إستعمال هذه الإستثناءات الإختيارية لتقدير وتحت مسؤولية المؤسسة، إلا أن اللجوء إلى هذه الاستثناءات يجب أن يكون محل شرح في الملحق.
- ✓ الاستثناء الأول يتعلق بحالة ما إذا كان مبلغ التعديل الخاص بسنوات سابقة غير قابلة للتحديد بصورة واضحة ودقيقة؛
- ✓ الاستثناء الثاني يتعلق بحالة وجود أحكام عابرة أو مؤقتة تسمح أو تفوض معالجة أخرى؛
- ✓ الاستثناء الثالث يتعلق بحالة ما إذا كانت إعادة معالجة عمليات حساب النتائج لسنة 2009 تستوجب القيام بأعمال يصعب على المؤسسة إنجازها؛
- ✓ الاستثناء الرابع يتعلق بحالة ما إذا كان هذا التطبيق بأثر رجعي ليس له تأثير، أو لا يساهم في إعطاء معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية.
- كما أن هذه الأعمال يجب أن تكون محل فحص من طرف محافظ الحسابات في إطار مهمة مقرونة، وذلك قبل الموافقة عليها من قبل أعضاء التسيير².

¹ التعليمات الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 بإجراءات الانتقال للنظام المحاسبي المالي: تتعلق هذه التعليمات بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010 وكيفيات إجراء الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ص:4.

² EL BESSECHI Mourad, op-cit, P:08.

و يمكن تلخيص إجراءات الانتقال ووضع النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:



الشكل رقم (3-1): مراحل وضع النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية

Source : EL BESSEGHY Mourad, La première application du nouveau système comptable financier: Mode d'emploi, Algérie, Novembre 2009. P:13.

ومن خلال الشكل نلاحظ ان عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي يجب ان تمر بمراحل، ووفق استراتيجية مدروسة، وليس تغيير في أرقام الحسابات فقط، وهذا من أجل اعداد قوائم مالية تتمتع بمصداقية، وعدم تغيير المعلومات المالية عند عملية الانتقال.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للنظام المحاسبي المالي

يتمثل الإطار التطبيقي في القواعد العامة للتقييم والإدراج في الحسابات ووضع شروط وقواعد التقييم، فقد حدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 قواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والنواتج، كما أعطى مدونة للحسابات تشكل بنية النظام المحاسبي المالي، وحدد قواعد الإدراج وسير الحسابات وعالج القواعد الخاصة بالإدراج، وتطرق للقواعد الخاصة بالتقييم والمحاسبة في حالة العمليات المنجزة بصورة مشتركة، أو لحساب الغير، مسك الحسابات المدمجة والمجموعة وبعض الحالات الأخرى.

المطلب الأول: إجراءات التنظيم وفق قواعد النظام المحاسبي المالي

ينص النظام المحاسبي المالي على مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات الواجب احترامها من طرف المؤسسات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك عند تسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية وإعداد القوائم المالية. ويمكن حصر هذه المبادئ والإجراءات فيما يلي¹:

- الالتزام بالانتظام أي التقييم والتسجيل المحاسبي للعمليات والأحداث الاقتصادية بانتظام، مع احترام المصادقية المرتبطة بالمعالجة المحاسبية.
- يجب على المؤسسة إتباع الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء.
- يشترط في تطبيق النظام المحاسبي المالي تسجيل العمليات بالعملة الوطنية، وتحويل العمليات بالعملة الأجنبية إلى الوطنية وفق الكيفيات وحسب الشروط المحددة في المعايير المحاسبية وهي كالتالي:

- تحويل الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها إلى أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة؛
- تحويل الحسابات الدائنة المحررة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بعملية تجارية، أو في تاريخ وضع العملة الأجنبية تحت التصرف إذا تعلق الأمر بعمليات مالية؛

¹ قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19، 2009، ص: 21.

- عندما نكون أمام عملية تسوية لحسابات دائنة أو مدنية في السنة المالية نفسها، فإن الفوارق الناجمة بسبب تقلبات سعر الصرف تشكل خسائر أو أرباح يجب تسجيلها حسب الحالة في أعباء وإيرادات السنة المالية؛
- إذا بقيت عناصر نقدية محررة بالعملات الأجنبية في الميزانية حتى إقفال السنة المالية، فإن تسجيلها الأولي يصحح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ، والفوارق بين القيم المسجلة أصلاً في الحسابات وتلك الناجمة على التحويل في تاريخ الجرد تشكل أعباء أو نواتج للسنة المحاسبية؛
- إذا كانت العملية المعالجة بالعملة الصعبة منسقة من طرف المؤسسة بعملية مماثلة موجهة لتغطية تبعات تقلبات الصرف، وتدعى بعملية تغطية الصرف فإن الأرباح أو الخسائر لا تسجل في حساب النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية؛
- تسجل فوارق الصرف المتعلقة بعنصر نقدي-هو في جوهره جزء مكمل من الاستثمار الصافي لمؤسسة ما تابع لمؤسسة أجنبية- في رؤوس الأموال الخاصة للقوائم المالية المتعلقة بالمؤسسة إلى حين خروج هذا الاستثمار أين تدرج تلك الفوارق في حساب النواتج أو الأعباء.

- تخضع أصول وخصوم المؤسسات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي إلى عملية جرد كمي وحسابي على أساس فحص مادي و بناء على وثائق الثبوتية، ويكون هذا الجرد مرة في السنة على الأقل يهدف لبيان وضعيتها الحقيقية؛
- لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين الأعباء والإيرادات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية؛
- تحرر الكتابة حسب مبدأ القيد المزدوج، و في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات يجب أن يكون المبلغ المدين مساوياً للمبلغ الدائن؛
- يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها وكذا مرجع وثيقة الثبوتية التي يستند إليها، وتستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق، كما يحبذ أن تلخص العمليات من نفس الطبيعة والتي تمت في نفس المكان ونفس اليوم في وثيقة محاسبية وحيدة؛
- تمسك المؤسسات الخاضعة لتطبيق النظام المحاسبي المالي عدة دفاتر محاسبية، وتتمثل أساساً في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ ودفتر الجرد، ويتفرع دفتر الأستاذ إلى عدة دفاتر وسجلات مساعدة بالقدر الذي يتوافق مع احتياجات المؤسسة، تسجل في دفتر اليومية حركة الأصول والخصوم والأموال الخاصة، الأعباء وإيرادات المؤسسة، وفي حالة استعمال دفاتر مساعدة فإن دفتر اليومية يتضمن فقط الرصيد الشهري للكتابات الواردة في الدفاتر المساعدة، أما دفتر الأستاذ فيتضمن

مجموع حركات الحسابات خلال الفترة المعنية، في حين دفتر الجرد ودفتر الميزانية يجب أن يؤشر عليهما ويرقمان من طرف رئيس المحكمة المختصة إقليمياً، كما يجب أن تحفظ الدفاتر المحاسبية ووثائق الثبوتية أو الدعامات التي تقوم عليها لمدة عشر سنوات ابتداءً من تاريخ إغلاق السنة المالية، وتمسك الدفاتر المحاسبية المرقمة والمؤشر عليها بدون بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل في الهامش.

المطلب الثاني: قواعد الاعتراف والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي شروط الاعتراف بحدث اقتصادي قامت به المؤسسة في دفاترها المحاسبية، ثم كيفية طرق تقييمه.

الفرع الأول: شروط الإعراف في الدفاتر المحاسبية

حيث يندرج عنصر في الأصول عندما:¹ يمكن تقييم هذا العنصر بطريقة موثوق فيها، ويكون من المحتمل أن تعود بمنافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالمؤسسة، والمنافع هي عبارة عن سيولة موجبة (مداخل أو تخفيض من المخرجات) يمكن لهذه المنافع أن تعود بالربح على المؤسسة بعدة طرق.²

والمنافع الاقتصادية لا تكتسب من حقوق الملكية القانونية فقط، حيث يظهر ما يسمى الملكية المحاسبية التي تنظم أصول مراقبة من طرف المؤسسة عن طريق التحكم الاقتصادي، كالأصول المستعملة في إطار عقود الامتياز، العقارات المبنية على أراضي الغير والتركيبات والتهيئات المنجزة في عقارات مؤجرة تسجل محاسبياً في الأصول رغم غياب حق الملكية، غير أن المؤسسة تملك حق الانتفاع.³ بالتالي اذا تضمنت العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الشروط يجب أن تقيد في المحاسبة ولا يمكن تبرير عدم ادراجها في الحسابات أو تصحيحها بمعلومة كتابيا أو عدديا في الملحق مثلاً.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009 ص:7.

² Bernard RAFFOURNIER, les normes comptables internationales, 3eme édition, Ed : Economica, Paris, France, 2006, P:19.

³ Jean-Michel et autres, Comptabilité financière approfondie, 3eme édition , Ed : Vuibert, Paris, France, 2008, P:551.

الفرع الثاني: قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي

من بين المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هو الاطار النظري الي تطرق الى مختلف قواعد التقييم ومختلف القيم المحاسبية الخاصة بعناصر القوائم المالية.

أولاً: التعريف بمختلف القيم حسب النظام المحاسبي المالي

ينص النظام المحاسبي المالي على أن الاعتراف والتقييم يكون تبعا للقواعد التي حددها هذا النظام والمتمثلة في¹ الطريقة العامة للتقييم وهي " التكلفة التاريخية "، بيد أن هذا النظام يرخص حسب الشروط التي يحددها إمكانية تقييم هذه الأصول عن طريق القيمة العادلة: قيمة الإنجاز والقيمة النفعية.

التكلفة التاريخية: تعتبر القاعدة العامة لتقييم عناصر الأصول، الخصوم، النفقات والايادات، وتسمى حسب معايير المحاسبة الدولية بنموذج التكلفة² فعند التقييم الأولي تمثل تكلفة الحياة دون اعتبار آثار تغيير أو تطور القوة الشرائية لوحدة النقل وتحدد التكلفة التاريخية كالتالي:

- بالنسبة للعناصر المحازة عن طريق الشراء تمثل التكلفة: المقابل المالي للشراء، سواء نقدي أو دين؛

- العناصر المستلمة من طرف المساهمين تمثل التكلفة التاريخية في قيمة الحصص المساهم بها؛

- العناصر المكتسبة بدون مقابل تمثل التكلفة التاريخية: القيمة العادلة أو ما يعرف بالقيمة السوقية لهذه العناصر في تاريخ دخولها في ذمة المؤسسة؛

- العناصر المكتسبة عن طريق التبادل: في هذه الحالة تقييم العناصر غير المتشابهة بالقيمة العادلة، أما العناصر المتشابهة تسجل بالقيمة المحاسبية لعناصر المقدمة للمبادلة؛

أما في حالة التقييم البعدي فتقيم هذه العناصر بالتكلفة التاريخية مخفض منها الإهلاكات وفقدان القيمة.

القيمة العادلة: وتسمى حسب معايير المحاسبة الدولية بنموذج إعادة التقييم وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل أصل بين أطراف على دراية كافية وتعمل ضمن شروط المنافسة الاعتيادية أو ضمن السوق النشط الذي يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:³

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذا السوق؛

¹ المادة 6 من قانون المالية الجزائري رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

² Jean-Jacques JULIAN, Les normes comptables internationales IAS / IFRS, Edition Faucher, France, 2007, P:40.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، ص: 87.

- يمكن أن يوجد بها عادة مشترون وبائعون متفقون؛
- تكون الأسعار الموضوعة في متناول الجمهور، أما في حالة التقييم البعدي تقيم العناصر بالقيمة العادلة مخفض منها الإهلاك وخسائر القيمة؛
- قيمة الإنجاز: هي تكلفة الحصول على أصل عن طريق إنجازه بوسائل المؤسسة أو من طرف الغير.
- القيمة النفعية: وتسمى كذلك بالقيمة المحدثة أو المحينة لتدفقات الخزينة المنتظرة من الاستعمال المستمر للأصل إلى خروجه من الخدمة.
- القيمة المحاسبية الصافية: وهي القيمة التي تقاس بها عناصر الأصول والخصوم في التقييم البعدي، وتحسب كالتالي:
- إذا تم استعمال القاعدة العامة للتقييم فإن القيمة المحاسبية الصافية هي القيمة التاريخية مخفض منها الإهلاك وخسائر القيمة إن وجدا؛
- إذا تم استعمال طريقة المعالجة البديلة فإن القيمة المحاسبية الصافية تساوي القيمة العادلة مخفض منها الإهلاك وخسائر القيمة إن وجدا؛
- الإهلاك: عرف النظام المحاسبي المالي مبلغ الإهلاك بنفس ما جاء به المعيار 16 IAS، حيث يعتبر قسط الإهلاك الذي يسجل محاسبيا ضمن الأعباء في حساب النتائج، يتم تحديده من خلال التوزيع المنتظم للمبلغ القابل للإهلاك للأصل المعني على مدة نفعيته، وتؤخذ بعين الاعتبار في ذلك القيمة المتبقية المحتملة للأصل في نهاية مدة نفعيته، حيث أن القيمة المتبقية هي المبلغ الصافي الذي تنتظر المؤسسة تحصيله من الأصل في نهاية مدة نفعيته بعد طرح التكاليف المنتظرة لخروجه، ويتم إعادة فحص مدة المنفعة، وطريقة الإهلاك والقيمة المتبقية دوريا، وفي حالة تعديل التقديرات والتوقعات السابقة، فيجب كذلك تعديل مخصصات الإهلاك للدورة الجارية والدورات اللاحقة¹.
- القيمة القابلة للتحصيل: ويطلق عليها كذلك مصطلح القيمة القابلة للإسترداد أو قيمة التغطية: وقد عرف النظام المحاسبي المالي هذه القيمة بنفس ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 36² والتي تساوي سعر البيع الصافي (القيمة العادلة - تكاليف البيع) أو القيمة النفعية أيهما أكبر.
- خسائر القيمة: أو ما يعرف بفقدان أو تدهور قيم الأصول، وهذه القيمة تتحدد في تاريخ إقفال الحسابات، حيث تقوم المؤسسة بفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على خسائر في قيمة

¹ Conseil National de la Comptabilité, Op-cit, Juillet 2006, les articles 321-7 et 321-8.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، مرجع سابق، ص: 159 .

الأصول، وقسم المعيار IAS 36 المؤشرات إلى داخلية¹ كتخريب فيزيائي للأصل، أو منافع اقتصادية أقل مما كان متوقع، وهناك مؤشرات خارجية كانهخفاض كبير لقيمة الأصل في السوق، وتغير ملحوظ في البيئة التكنولوجية... إلى آخره. وتنتج خسارة القيمة إذا كانت القيمة المحاسبية الصافية أكبر من القيمة القابلة للتحصيل.

ثانيا: معايير المحاسبة الخاصة بالتقييم حسب النظام المحاسبي المالي

صدرت قواعد التقييم لمحتوى عناصر القوائم المالية حسب معايير تم النص عليها في القرار الوزاري المؤرخ في 16 جويلية 2008، ويمكن تقسيم المعايير المحاسبية الجزائرية المتعلقة بالتقييم كما يلي²:

- المعايير المتعلقة بالأصول الثابتة: المادية، المعنوية والمالية، والمخزونات قيد التنفيذ؛
- المعايير المتعلقة بالخصوم: رؤوس الأموال الخاصة، الإعانات، مؤونات، المخاطر، القروض والخصوم المالية الأخرى؛

- المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة: النفقات والإيرادات؛
- المعايير ذات الصلة الخاصة: العقود المنجزة بصفة مشتركة لحساب الغير، العقود طويلة الأجل، العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية أو الضرائب المؤجلة... إلى آخره؛

ثالثا: قواعد التصنيف والتقييم المتعلقة بالأصول

- يعرف النظام المحاسبي المالي الأصل على أنه مورد مراقب من طرف المؤسسة بسبب أحداث ترتقب منه المؤسسة منافع اقتصادية مستقبلية³ وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصفة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصل جاري. في حين تعتمد المرجعية المحاسبية الدولية في تصنيف الأصول حسب الطريقتين الطبيعة أو السيولة. في حين حدد ن م م شروط إعتبار الأصل جاري كالتالي⁴:
- الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية؛
 - الأصول التي تم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة خلال الاثني عشر شهرا؛
 - النقدية أو شبه النقدية التي يخضع استعمالها لقيود.

¹Eric DUCASSE et autres , Normes comptables internationales IAS, IFRS, Ed : de Boech , France , 2005, P 132.

² الجريدة الرسمية، العدد 19، الموافق لـ 25 مارس 2009، المادة 30 من النظام المحاسبي المالي، ص: 32.

³ المادة 20 من النظام المحاسبي المالي، ص: 28.

⁴ المادة 21، نفس المرجع، ص: 29.

ومنه نستنتج أن الأصول الثابتة هي الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية إحتياجات أنشطة المؤسسة مثل التثبيات المعنوية والمادية، والأصول التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا من تاريخ الإقفال.

وحسب النظام المحاسبي المالي تقسم الأصول وتقيم كالتالي:

1- **التثبيات المعنوية:** التي عرفت وفق قواعد ن م م على أنها أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية¹. ويتم التقييم الأولي للتثبيات المعنوية حسب النظام المحاسبي المالي بالتكلفة التاريخية حيث تساوي تكلفة حيازة أصل معنوي ثمن الشراء الناجم عن إتفاق الطرفين في تاريخ إجراء العملية بعد طرح التتريلات والتخفيضات التجارية، وإضافة الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية الأخرى التي لا تسترجعها المؤسسة لدى الإدارة الجبائية، وكذلك المصاريف المقدمة مباشرة للحصول على مراقبة الأصل ووضعه في الاستخدام تضاف إلى تكلفة التثبيات المعنوي كل النفقات المباشرة والمتعلقة به. وتستثنى المصاريف الإدارية العامة ومصاريف الانطلاق في النشاط من تكلفة الحيازة². أما التثبيات المعنوية المنجزة من طرف المؤسسة بوسائلها الخاصة تتمثل في تكاليف البحث والتطوير حيث إتبع النظام المحاسبي نفس إجراءات المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 "التثبيات المعنوية" في تقييم التثبيات المولدة داخليا، أي أن النظام المحاسبي المالي لا يعترف بنفقات البحث على أنها أصول معنوية، في حين يعترف وبشروط معينة بنفقات التطوير ضمن التثبيات المعنوية التي تتحدد تكلفتها بمجموع النفقات المباشرة في عملية إنجاز الأصل المعنوي، مع العلم أن ن م م يمنع إعادة تسجيل تكاليف التطوير التي أثبتت كنفقات في السنوات السابقة في الأصول الثابتة المعنوية في تاريخ لاحق³. أما الشروط الواجب توفرها في تكاليف التطوير حتى يمكن إدراجها ضمن التثبيات المعنوية هي⁴:

- إذا كانت تلك النفقات ذات صلة بعمليات نوعية مستقبلية تنطوي على حظوظ كبيرة لتحقيق مردودية شاملة؛
- إذا كانت المؤسسة تملك القدرة التقنية والمالية وغيرها لإتمام العمليات المرتبطة بعملية التطوير من أجل الاستعمال أو البيع؛
- إذا كان يمكن تقييم هذه النفقات بصورة صادقة.

¹ أمثلة عن التثبيات المعنوية: العلامات، البرامج المعلوماتية، رخص استغلال أخرى، الإعفاءات و مصاريف تنمية، حق منجمي موجه للاستغلال التجاري.

² المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، القسم الثاني، قواعد التقييم، مرجع سابق ص 7.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 57، "و من أمثلة تكاليف التطوير: تكاليف متعلقة بمنح موجه للاستغلال التجاري".

⁴ الجريدة الرسمية رقم 19، مرجع سابق، ص 9.

وفيما عدا هذا تعتبر تكاليف التطوير كنفقات يجب أن تحمل خلال الدورة. أما بالنسبة لاهتلاك التثبيتات المعنوية: نص م م م على اهتلاك التثبيتات المعنوية على أساس مدة نفعيتها على أن لا تتجاوز 20 سنة، إلا إذا كان هناك حالة استثنائية ينبغي تبريرها في الملحق¹. وفيما يخص خسائر قيمة التثبيتات المعنوية، ففي تاريخ إقفال الحسابات تقوم المؤسسة بفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على فقدان أو تدهور القيمة المحاسبية الصافية بعد الإهلاك لأي أصل معنوي، فإذا كانت القيمة القابلة للتحصيل أقل من القيمة المحاسبية الصافية فإن الفرق يعتبر خسارة في قيمة الأصل المعنوي مع العلم أن خسائر القيمة التي تثبت على فارق الحياة لا يمكن استرجاعها لاحقاً عكس التثبيتات المعنوية الأخرى². ولقد اتبع م م م المعايير المحاسبية الدولية حيث نص أنه في حالة وجود أصل لا يتولد عنه سيولة خزينة بشكل مباشر فإن قيمته القابلة للتحصيل تحدد بالنسبة إلى الوحدة المولدة لسيولة الخزينة التي ينتسب إليها. أخيراً تظهر القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المعنوية في الميزانية بعد تخفيض الإهلاك ومعالجة خسائر القيمة وهذا وفق القاعدة العامة للتقييم. إلا أن م م م نص على معالجة محاسبية بديلة (مرخصة) وهي إعادة تقييم التثبيتات المعنوية التي تتم بانتظام وبوجود سوق نشط. وإذا تمت إعادة تقييم أصل معنوي عن طريق تطبيق مؤشر محدد بالنسبة إلى تكلفة التعويضة الصافية من الإهلاك أو بالرجوع إلى القيمة في السوق، فإن مجموع الإهلاكات في تاريخ إعادة التقييم يصحح بالتناسب مع القيمة الإجمالية المحاسبية للأصل، بحيث تكون القيمة المحاسبية لهذا الأصل عند إعادة التقييم مساوية للمبلغ المعاد تقييمه.

2- التثبيتات المادية: وهي عبارة عن أصول تستعملها المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار أو لأغراض إدارية، والتي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها أكثر من سنة مالية. ولقد صنف النظام المحاسبي ضمن الأصول المادية العقارات الموظفة التي تمثل أرض، بناية أو جزء منها، الهدف من هذه العقارات هو تقاضي إيجار أو تثمين رأس المال³، وهذا عكس ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية التي تدرج العقارات الموظفة في التثبيتات المالية⁴. كما تطرق النظام إلى المبادئ التالية في تجميع أو الفصل بين الأصول المادية⁵:

- تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة على شكل تثبيتات مادية إذا كان إستعمالها مرتبطاً بأصول ثابتة مادية أخرى، وكانت المؤسسة تنوي إستعمالها لأكثر من سنة واحدة؛

¹ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق، ص: 61.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، ص: 61.

³ نفس المرجع، ص: 10.

⁴ حسب ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 40 << العقارات الموظفة >>.

⁵ الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، نفس المرجع، ص 8.

- تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة الانتفاع بها مختلفة، أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة؛
- تعتبر الأصول المرتبطة بالبيئة وبالأمن كما لو كانت تثبيطات مادية إذا كانت تسمح للمؤسسة برفع المنافع الاقتصادية لأصول أخرى.
- ويتمثل التقييم الأولي للتثبيطات المادية في مختلف النفقات التي تدخل ضمن تكلفة الأصل المادي، بالإضافة إلى النفقات اللاحقة المتعلقة به، وتقيم حسب القاعدة العامة للتقييم بالتكلفة التاريخية:
- بالنسبة للعناصر المادية المستلمة كمساهمات عينية تمثل التكلفة قيمة المساهمات.
- التثبيطات المادية المكتسبة بمقابل تمثل تكلفتها سعر الشراء مضاف إليها تكاليف وضع الأصل مكانه، الرسوم المدفوعة غير المسترجعة، الأعباء المباشرة الأخرى، كما تضاف إليها تكلفة تفكيك وتجديد موقع الأصل بعد إنتهاء مدة الإنتفاع به، ولا تدرج ضمن التكاليف النفقات العامة والنفقات الإدارية، ونفقات الإنطلاق في النشاط كما تستثنى من تكلفة الأصل التخفيضات التجارية والمالية.
- الأصول المنجزة من طرف المؤسسة أي بوسائلها الخاصة في هذه الحالة تقيم هذه الأصول بتكلفة الإنتاج التي تتضمن اليد العاملة، المواد الأولية وأعباء الإنتاج المباشرة الأخرى، نفس الشيء تضاف إلى هذه التكلفة نفقات تفكيك وتجديد موقع الأصل عند إنتهاء المدة وهذا إذا كان التفكيك وتجديد الموقع يشكل إلزاما للمؤسسة.
- بالنسبة للأصول المادية بدون مقابل كالإعانات تتمثل تكلفتها في القيمة الحقيقية في تاريخ الدخول¹.
- بالنسبة للأصول المادية عن طريق التبادل، هناك حالتين إذا كان الأصل الجديد مماثل للقديم يسجل الأصل الجديد بالقيمة المحاسبية للقديم، أما في حالة العكس يقيم الأصل الجديد بالقيمة الحقيقية.
- كما تضاف النفقات اللاحقة* إلى تكلفة التثبيث المادي بشروط حددها ن م م.
- كما نص ن م م على تقديم العقارات الموظفة بالقيمة العادلة وفي حالة تعذر تحديد هذه القيمة بموثوقية فإن هذا العقار يدرج في حسابات التثبيطات المادية حسب طريقة التكلفة التاريخية وتقدم ملاحق تبين سبب عدم استعمال القيمة العادلة².

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص: 7.

* تتمثل هذه النفقات اللاحقة في: تعديل وحدة الإنتاج الذي يسمح بإطالة مدة نفعيتها أو زيادة قدرتها الإنتاجية، تحسين قطع الآلات الذي يسمح بالحصول على تحسين جوهري لنوعية الإنتاج، وتبني أساليب إنتاج جديدة تسمح بخفض تكاليف الإنتاج... إلى آخره.

² نفس المرجع، ص: 10.

أ- التثبيات المادية قيد الإنجاز: حدد ن م م ثلاث حالات يمكن إدراجها ضمن التثبيات المادية قيد الإنجاز وهي :

- التثبيات المادية قيد الإنجاز من طرف الغير: ينص ن م م على إدراجها ضمن التثبيات قيد الإنجاز بمبلغ الفواتير أو كشوف أشغال تقدمها الأطراف التي تقوم بإنجاز هذا الأصل (بالتكلفة التاريخية).

- التثبيات المادية قيد الإنجاز من طرف المؤسسة أي بوسائلها الخاصة: تقوم المؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية بالاعتراف بهذه التثبيات في أصولها المادية حسب تكلفة إنجازها. وهذا عكس ما صرحت به المعايير الدولية التي لا تعترف بالتثبيات قيد الإنجاز ضمن أصول المؤسسة.

- التسبيقات والمدفوعات على طلبات حيازة التثبيات المادية: يسجل هذا النوع من التسبيقات ضمن الأصول الثابتة المادية قيد الإنجاز، وإذا تم خلال السنة تسجيلها في الصنف 4 في حساب 409 " الموردون المدنيون " فإن ن م م يلزم بتحويل هذا الحساب إلى حساب 238 ليظهر في الميزانية تحت عنوان التثبيات المادية قيد الإنجاز، الأمر الذي لم تنص عليه المعايير الدولية للمحاسبة. أما فيما يخص التقييم البعدي للتثبيات المادية: والذي يتمثل في أعمال نهاية السنة أي القيم التي تأخذها الأصول الثابتة المادية في نهاية الدورة المالية، حيث يقترح ن م م طريقتين للتقييم البعدي أو اللاحق للتثبيات المادية، إما عن طريق التكلفة التاريخية مخفض منها للإهلاكات وفقدان القيمة، أو الطريقة المرخصة -البديلة- وهي إعادة تقييم.

ب- إهلاك التثبيات المادية: بعد التقييم الأولي للتثبيات المادية فإن تكلفته القابلة للإهلاك يجب أن توزع حسب المنافع الاقتصادية المرتقبة من هذا الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية إن أمكن تحديدها بصورة صادقة، « والقيمة المتبقية هي المبلغ الصافي الذي ترقب المؤسسة الحصول عليه عند إنقضاء مدة نفعيته بعد طرح تكاليف الخروج المنتظرة »¹. وطرق الإهلاك التي ينص عليها ن م م هي الإهلاك الخطي، المتناقص، طريقة وحدات الإنتاج، الإهلاك المتصاعد²، مع العلم أن الطريقة الأخيرة مرفوضة كما ينص على عدم إهلاك الأصول الثابتة قيد الإنجاز³، في حين أن العقارات الموظفة هي قابلة للإهلاك وفقدان القيمة - ما عدى الأراضي على العموم، وحسب ن م م ففي حالة عدم تحديد الطريقة بصورة صادقة يستعمل في هذه الحالة " الإهلاك الخطي ".

ج- خسائر قيمة التثبيات المادية وإعادة تقييمها: نفس المعالجة بالنسبة للتثبيات المعنوية بالنسبة للخسائر قيمة التثبيات المادية. أما بالنسبة لإعادة تقييم التثبيات المادية، والتي تعتبر المعالجة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص9.

² النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص: 52 و53.

³ الجريدة الرسمية رقم 19، نفس المرجع، ص: 60.

المرخص بها من طرف ن م م، حيث تقييم التثبيات المادية بالقيمة العادلة مخفض منها الإهتلاكات وخسائر القيمة. ويجب أن تتم هذه المعالجة بصورة منظمة عند كل تاريخ إقفال. وحسب ن م م القيمة العادلة للأراضي والمباني يحددها السوق أو مقومون محترفون ومؤهلون، والقيمة العادلة لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق (مؤسسة متخصصة في التقييم) فإن الأصل يقيم بتكلفة إحلاله بعد تخفيض الإهتلاك. " وكل زيادة أو نقصان في قيمة إعادة التقييم فإن الفرق يسجل في رؤوس الأموال الخاصة د/ "فارق إعادة التقييم".¹

د- الحالة الخاصة بتقييم الأصل البيولوجي: يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بالقيمة العادلة يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إلا إذا لم يكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة، وفي هذه الحالة يتم تقييمه بتكلفته مخفض منه مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة.

3- الإعراف بالتثبيات المالية وتصنيفها: يعرف النظام المحاسبي المالي التثبيات المالية على أنه حق يتم تحصيله في أجل يتعدى الدورة المالية الواحدة، أو هو عبارة عن سند أو قيمة مماثلة قررت المؤسسة الإحتفاظ بها لأكثر من سنة مالية واحدة. ويصنف هذا النظام التثبيات المالية حسب أربعة فئات:

- سندات المساهمة: تسمح للمؤسسة التي تملكها أن تمارس نفوذًا على الجهة التي أصدرت هذه السندات أو أن تمارس مراقبتها كالشراكة في الفروع؛
- السندات الثابتة لنشاط المحفظة: التي توفر للمؤسسة على المدى الطويل مردودية مرضية دون التدخل في نشاطات الجهة التي أصدرت هذا النوع من السندات؛
- السندات الثابتة الأخرى: التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل يمكن للمؤسسة الإحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو تنوي المؤسسة الإحتفاظ بها أو يتعين عليها ذلك؛

- القروض والحقوق طويلة الأجل: التي أصدرتها المؤسسة، أو لا تنوي أو لا تملك القدرة على بيعها في الأجل القصير كحقوق الزبائن أو باقي حقوق الإستغلال الأكثر من إثني عشر شهرا، بالإضافة إلى القروض المقدمة للغير والتي تفوق الدورة المالية الواحدة.

هذه الفئات الأربعة من الأصول المالية تظهر في الأصول الثابتة، لكن في إطار إعداد القوائم المالية المدمجة، تكون سندات المساهمة والحقوق المتعلقة بها محل إعادة معالجة طبقا لقواعد

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 11.

الإدماج. أما الأدوات المالية الأخرى المتداولة فتسجل ضمن حساب القيم المنقولة في الأصول الجارية.

وتنص قواعد النظام المحاسبي المالي على تقييم التثبيات المالية بالتكلفة التي تتمثل في القيمة العادلة والمساوية للمقابل المقدم من أجل اقتناء هذا الأصل المالي، مضاف إليها مصاريف الوسطاء، الرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك، ولكن تتدرج فيها حصص وفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب¹. أما سندات المساهمة والحقوق المرتبطة بها والتي تم حيازتها ضمن الغرض الوحيد وهو التنازل عنها لاحقاً وكذا السندات الثابتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، يتم تقييمها عقب التقييم الأولي في الحسابات بالقيمة العادلة التي هي على الخصوص:

- بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها: بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية؛
- بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها: بقيمتها التفاوضية المحتملة ويمكن تحديد هذه القيمة إنطلاقاً من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.
- أما التقييم البعدي للتثبيات المالية فيتم بقيمتها العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية، باستثناء فئات التثبيات المالية التي تقيم بالتكلفة المهلكة* وهي كالتالي²:
- القروض والحقوق التي تصدرها المؤسسة لأغراض المعاملات؛
- التوظيفات المالية الأخرى المحدد أجل استحقاقها والتي تنوي وتملك المؤسسة القدرة على الاحتفاظ بها إلى غاية ذلك التاريخ؛
- كل أصل مالي لا يمكن تحديد قيمته العادلة (في السوق) بصورة موثوق فيها.
- ويدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم (بالقيمة العادلة) مباشرة بشكل إنخفاض أو إرتفاع لرؤوس الأموال الخاصة، والمبالغ التي تثبت على هذا النحو في شكل رؤوس الأموال الخاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية:
- عندما يكون الأصل المالي قابل للبيع، التحصيل أو التحويل؛
- أو إذا ظهر مؤشر يدل على انخفاض قيمة الأصل المالي، في هذه الحالة فإن الخسارة الصافية المتجمعة والمدرجة في الحسابات مباشرة كرؤوس أموال خاصة يجب تحويلها من هذه الأخيرة إلى النتيجة الصافية للسنة المالية باعتبارها خسارة قيمة. مع العلم أن التوظيفات المالية

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص: 12.

* >>>التكلفة المهلكة هي المبلغ الذي يقيم به الأصل المالي بعد إدراجه الأولي في الحسابات، مخفوض منه التسديدات و كل تخفيض ناتج عن خسارة القيمة أو عدم قابلية التحصيل <<، وهذا التعريف صادر في الجريدة الرسمية رقم 19، ص: 12.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص: 61.

التي تقيم بالتكلفة المهلكة هي الأخرى تخضع عند إقفال كل سنة مالية لفحص خسارة القيمة المحتملة.

4- تقييم المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: المخزونات هي أصول محتفظ بها لغرض البيع في إطار النشاط العادي للمؤسسة أو أصول في قيد الإنجاز من أجل البيع أو الاستغلال الجاري، أو أصول في شكل مواد أولية يتم استهلاكها في مراحل الإنتاج، أو تقديم الخدمات. ويتم تصنيفها في شكل مخزونات (أصول جارية) أو في شكل تثبيات (أصول غير جارية) ليس حسب نوعها، وإنما تبعاً لوجهتها أو استعمالها في إطار نشاط المؤسسة¹. إلا أن قواعد م م لم توضح هل بإمكان اعتبار أصل موجه للبيع لكن يبقى في المؤسسة أكثر من سنة - مثل مخزون العمل - كأصل ثابت ؟.

ونص م م على التقييم الأولي للمخزونات ضمن الأصول بتكلفة الحياة عليها أو بتكلفة إنتاجها، وإن لم يكن ذلك ممكناً، فعلى أساس سعر البيع في تاريخ إقفال الدورة مخصصاً منه مصاريف البيع والتوزيع، وبعد ذلك تقيم وفقاً لمبدأ الحيطة والحذر بأدنى قيمة بين تكلفتها وقيمة الإنجاز الصافية لها، بحيث تتمثل هذه الأخيرة في سعر البيع المقدر مطروحاً من مصاريف إتمام البيع والتوزيع، وعندما تكون تكلفة المخزون أكبر من قيمة الإنجاز الصافية له، يشكل خسارة في القيمة وتسجل محاسبياً ضمن الأعباء في جدول حساب النتائج، وذلك حتى لا تظهر المخزونات بمبالغ تفوق القيمة المنتظر الحصول عليها من عملية البيع أو الاستعمال.

وعند الخروج من المخازن أو عند الجرد يتم تقييم المخزونات إما بطريقة الوارد أولاً الخارج أولاً FIFO، أو بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة. ويكون لزاماً على المؤسسة أن تشير في الملحق إلى الطريقة التي يتم بواسطتها تقييم ومتابعة المخزونات، إضافة إلى توضيح أثر اختيار الطريقة المتبعة. بالتالي نلاحظ أن النظام المحاسبي نص على تقييمات جديدة للمخزون، كما ألغى طريقة سابقة في تقييم خروج المخزونات وهي طريقة الوارد أخيراً الخارج أولاً LIFO .

كما يمكن للمخزونات حسب م م أن تحتوي على عناصر غير مادية (خدمات)، فمثلاً مؤسسة خدماتية في نهاية السنة إذ لم تنته من خدماتها ولم تعد فوائدها بعد، هذه الخدمات تعتبر كمخزونات وذلك يجعل حساب المخزون «خدمات قيد الإنتاج» مديناً مقابل حساب الإيرادات.

” أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فيتم تقديمها بالقيمة العادلة مخفض منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع وتثبت أي خسارة أو ربح في تغيير هذه القيمة في النتيجة الصافية للسنة المالية² .

¹ النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص: 56.

² نفس المرجع، ص 67.

رابعاً: الاعتراف وتقييم العناصر المتعلقة بمعيار الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي

يعرف النظام المحاسبي المالي الخصوم على أنها التزامات حالية على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة ويتوقع أن يترتب عن الوفاء بها خروج لموارد من المؤسسة متمثلة في شكل منافع اقتصادية. ويتم الاعتراف بعنصر ما معين كخصوم إذا:

- يوجد التزام حالي ناتج عن أحداث سابقة (ناتج عن عقد قانوني ملزم أو متطلب تشريعي)، والالتزام الحالي هو ناتج عن أحداث تسمى بالعامل المولد للالتزام، الذي يحدث إذا لم يكن أمام المؤسسة خياراً آخر غير الوفاء به مستقبلاً؛

- هناك احتمال أن تتخلى المؤسسة مستقبلاً عن موارد تتضمن منافع اقتصادية لصالح صاحب الحق من أجل الوفاء بالالتزام (لدفع مبالغ نقدية)؛

- يجب أن تكون قيمة الالتزام قابلة للقياس بشكل موثوق به.

وتشكل الخصوم مصادر موارد الأصول في المؤسسة وتصنف على حسب مدة استحقاقها كالتالي¹:

- رؤوس الأموال الخاصة، مع تمييز رأس المال الصادر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛

- الخصوم غير الجارية كمؤونة الأعباء، والقروض طويلة الأجل؛

- الخصوم الجارية: كالموردين والدائنون الآخرون بالإضافة إلى خزانة الأموال السلبية ومعادلات الخزانة السلبية.

ويعتبر عنصر من عناصر الخصوم على أنه متداول إذا كان يحتمل أن يتم تسويته أثناء الدورة العادية للاستغلال، أو يستحق التسوية خلال اثنا عشر شهراً المالية لتاريخ إعداد الميزانية.

أما فيما يتعلق بتقييم العناصر المتعلقة بمعيار الخصوم فقد تطرق ن م م لكل عنصر كالتالي:

1- تقييم وتسجيل الإعانات: حدد النظام المحاسبي المالي نوعين من الإعانات: إعانات الاستغلال والموجهة لتغطية أعباء أو خسائر سبق حصولها أو التي هي عبارة عن دعم مالي عاجل للمؤسسة فتدرج كإيراد في التاريخ الذي تم اكتسابها فيه، أما النوع الثاني فيتمثل في إعانات الاستثمار في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة، أو بغرض القيام بنشاطات على المدى الطويل مثل دخول أسواق خارجية، القيام بدراسات سوق جديد إلى آخره، ويسجل مبلغ الاستثمار بقيمة دخوله في أصول الميزانية وفي المقابل تسجل الإعانة في حساب رؤوس الأموال الخاصة (ح / 13) كما نص ن م م على إعادة دمج الإعانة في النتيجة حسب مبلغ الإهلاك، أما بالنسبة للأصول المملوكة كلياً أو غير قابلة للإهلاك فتدمج الإعانة حسب مدة عدم التصرف الموجودة في العقد

¹ النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق ، ص 102.

وإن لم يحدد هذا الأخير، تدمج الإعانة في النتيجة في مدة أقصاها عشر سنوات حسب الطريقة الخطية¹. بالتالي ينص ن م م على أنه يجب أن تظهر قيمة الإعانة في خصوم الميزانية بمبلغها الصافي فقط، أي أن المبلغ الذي لم يحول بعد في حساب النتيجة².

2- تقييم وتسجيل مؤونات المخاطر والأعباء: هي عبارة عن خصوم يكون استحقاقها غير مؤكد، تدرج في الحسابات مع نهاية السنة المالية بالمبلغ الذي يمثل أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها في تلاشي هذا الالتزام، وتدرج في الحالات التالية³:

- ✓ عندما يكون للمؤسسة التزام حالي ناتج عن حدث سابق؛
- ✓ يحتمل بأن يكون هناك خروج ضروري لموارد (منافع اقتصادية) من أجل تسوية هذا الإلتزام؛
- ✓ يمكن تقدير هذا الإلتزام بطريقة موثق بها.

وتصنف المؤونات إلى مؤونات الأعباء، ومؤونات المعاشات والالتزامات المماثلة (التزامات التقاعد). وعندما تكون مؤونة الأعباء يعتمد الجانب الدائن لحساب المؤونات بإجراء تخفيض إما من حساب مخصصات الإستغلال أو مخصصات مالية، وعند حصول العباء يجب تصفية المؤونة المكونة سابقا، وإن كان يوجد فائض فيجب استرجاعه في حساب الإيرادات. أما بالنسبة لمؤونات المعاشات والالتزامات المماثلة، فيجب على المؤسسة استخدام التقنيات الحسابية لكي تقدر بصورة صحيحة مبلغ المنافع التي يستحقها الافراد المحالين على التقاعد حسب أدوارهم في السنوات السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المالية، الديمغرافية... إلى آخره⁴.

3- تقييم وتسجيل القروض والخصوم المالية الأخرى: يتم تقييمها حسب القيمة العادلة للمقابل الصافي بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها. وبعد الاقتناء تقيم الخصوم المالية بالتكلفة المهتلكة، باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية. وتدرج فوائد القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا اذا أدمجت في كلفة الأصل طبقا للمعالجة المحاسبية (البديلة) المرخص بها، حيث تدمج فوائد الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو انتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهر قبل أن يستعمل أو يباع) في كلفة هذا الأصل، ويتم التوقف عن إدماج تكاليف الاقتراض في حالة انقطاع نشاط الإنتاج أو انتهاء عملية الأنشطة الضرورية لتحضير الأصل قبل استعماله أو بيعه.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 14.

² Micheline FRIEDERICH, Comptabilité approfondie, Ed : Sup' Foucher, France, 2008, P 160.

³ قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة، مرجع سابق، ص 14.

⁴ النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 187 و 188.

خامسا: قواعد معيار التقييم والتسجيل في حسابات النفقات والإيرادات حسب النظام المحاسبي المالي:

تؤخذ الأعباء والإيرادات المالية في الحسابات تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي يترتب الفوائد خلالها. والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح الإيراد المالي، أو النفقة المالية المرتبطة بهذا التأجيل. والفرق بين القيمة الإسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات الزيون وكإيرادات في حسابات المورد.

سادسا: قواعد معيار التقييم للحالات الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي

- 1- العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير ويمكن حصرها فيما يلي:
 - عمليات شركة المساهمة: ينص النظام المحاسبي المالي على أن العمليات التي تقوم بها شركات المساهمة والتي تتم بصورة مشتركة وفق اتفاق تعاقدى بين طرفين أو أكثر لممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة، فالتسجيل المحاسبي لدى كل مساهم يتم وفق الشروط التعاقدية والتنظيم المحاسبي الذي يقرره الشركاء مع مراعاة ما يلي¹:
 - ✓ إذا كانت العمليات المنجزة بصورة مشتركة ممسوكة محاسبيا من طرف مسير وحيد، فإن الأعباء والنواتج المتعلقة بهذه العمليات تدرج في حساب المسير؛
 - ✓ عندما تقتضي العمليات المشتركة مراقبة وملكية مشتركة لأصل أو عدة أصول، يدرج كل مساهم القسط الخاص به من الأصول والخصوم في حساباته زيادة على حصته من الأعباء والنواتج؛
 - ✓ عندما تتجز العمليات المشتركة في إطار مؤسسة منفصلة، يساهم فيها كل مساهم بحصة معينة، يجب أن يدرج كل واحد من المساهمين في حساباته الجزء الذي يعود إليه من الأصول والخصوم والنواتج والأعباء والنتيجة وتدفقات الخزينة للمؤسسة المشتركة.
- 2- امتيازات المرفق العمومي: يعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد بموجبه يمنح شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو معنوي تنفيذ خدمة عمومية على مسؤوليته، لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية. ويسجل صاحب الامتياز ضمن التثبيات الأصول موضوع الامتياز، الإهلاكات وعند الاقتضاء المؤونات من أجل التجديد، حيث لا ينص ن م م على تشكيل مؤونات الإصلاحات إلا في حالة الأصول

¹ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق، ص 59.

على شكل امتياز، حيث يتعين على المؤسسة بموجب عقد امتياز القيام بإصلاحات قبل أن تقوم بتحويل الأصل إلى مانح الامتياز عند انتهاء العقد¹، وتسجل المؤونات في حسابات رؤوس الأموال مقابل حساب الأعباء "مخصصات الاستغلال أو مخصصات مالية". وعند حصول العباء ترصد المؤونة، وفي حالة فائض يسترجع في حساب النتائج.

3- العمليات المنجزة لحساب الغير: تدرج العمليات التي تقوم بها المؤسسة لحساب أطراف أخرى ذات صفة زبون- في حساب الصنف الرابع وهو حسابات الغير، ولا يسجل الزبون في حساب النتائج سوى الأجر الذي يتلقاه بمقتضى توكيله. كما تدرج العمليات التي تقوم بها المؤسسة لحساب الغير - باسم المؤسسة- في أعباء ونتائج المؤسسة وهذا حسب نوع العمليات².

4- تقييم عمليات الإدماج (تجمع المؤسسات والحسابات المدمجة): تهدف الحسابات المدمجة أو الوحدة إلى تقييم الممتلكات والوضعية المالية وحساب النتيجة لمجموع الفروع كما لو كانت مؤسسة واحدة. وينص النظام المحاسبي المالي أن تدمج الفروع محاسبيا وفق طريقة التكامل الشامل كمايلي³:

✓ الميزانية: تأخذ جميع عناصر ممتلكات المؤسسة المدمج فيها عدد سندات الوحدات المدمجة، فتحل محل قيمتها المحاسبية مجموع عناصر الأصول، والخصوم المكونة لرؤوس الأموال الخاصة بهذه المؤسسات والمحددة حسب قواعد الإدماج؛

✓ جدول حسابات النتائج: إحلال العمليات المنجزة من قبل المجموعة محل عمليات الشركة المدمجة (الشركة الأم) باستثناء العمليات المعالجة من قبل الوحدات التي هي جزء من المجموعة؛
✓ ملاحق القوائم المالية: تشمل على جميع المعلومات ذات الأهمية التي تسمح للمؤسسة بالتقدير الصحيح لمحيط وممتلكات والوضعية المالية ونتيجة المجموعة.

أما بالنسبة لإدماج الوحدات المشاركة: يعرف ن م م المؤسسة المشاركة على أنها مؤسسة تمارس فيها الوحدات المدمجة نفوذا ملحوظا، هي ليست وحدة فرعية ولا وحدة أنشئت في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة. والنفوذ الملحوظ يفترض إلى وجود شروط من بينها حيازة مباشرة أو غير مباشرة لـ 20 % أو أكثر من حقوق التصويت، وتدرج المساهمات في الوحدات المشاركة ضمن إطار إعداد الحسابات المدمجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة التي تتمثل في:

✓ على مستوى أصول الميزانية المدمجة: إحلال الحصة التي تمثلها السندات في رؤوس الأموال الخاصة و نتيجة المؤسسة المشاركة، مع الأخذ في الحسبان نتيجة المؤسسة المشاركة؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 55.

² النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 75.

³ قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

✓ على مستوى حساب النتائج المدمجة: يقدم تحت عنوان خاص حصة المجمع في نتيجة المؤسسة المشاركة، مع أخذ في الحسبان نتيجة هذه الأخيرة.

وقواعد تقييم الإدماج وفق النظام المحاسبي المالي تكون لدى دخول أي مؤسسة محيط الإدماج يتم تحديد فارق الإدماج الأول بالفرق بين تكلفة اقتناء السندات والحصة غير معاد تقييمها لرؤوس الأموال الخاصة التابعة لهذه المؤسسة، ويتكون فارق الإدماج الأول الإيجابي على العموم من عنصرين يعالج كل منهما بطريقة مختلفة.

✓ فارق التقييم: هو الفرق بين القيمة المحاسبية لعناصر الأصول القابلة للتحديد والقيمة الحقيقية لنفس العناصر بتاريخ اقتناء السندات

✓ فارق الاقتناء (Good Will): هو فارق الإدماج للفائض الذي لا يمكن إلحاقه بعناصر الأصول القابلة للتحديد. وفي حالة عدم التمكين من تقييم فارق الإدماج الأول بين مختلف مكوناته يتم إدراجه بمبلغه الكامل ضمن فارق الاقتناء، ويسجل محاسبيا ضمن الأصول غير الجارية في الميزانية في شكل زيادة في عناصر الأصول إذا كان إيجابي وإنخفاض إذا كان سلبي وعند كل عملية جرد يتم مقارنته مع القيمة النفعية للعناصر غير المادية التي تشكل¹.

5- المؤسسات المركبة و قواعد تقييمها: هي المؤسسات التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس المركز الاستراتيجي لاتخاذ القرارات، واقعة أو غير واقعة في الإقليم الوطني دون أن تكون بينهما روابط قانونية للسيطرة. ويخضع إعداد وتقييم الحسابات المركبة للقواعد المنصوص عليها في مجالات الحسابات المدمجة مع مراعاة الأحكام الناجمة عن خصوصية الحسابات المركبة المرتبطة بعدم وجود روابط مساهمة في رأس المال².

6- تقييم العمليات الخاصة بالعقود حسب النظام المحاسبي المالي:

✓ معالجة عقود الإيجار التمويلي: حسب ن م م عقد إيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفع دفعة أو دفعات عديدة، أما إيجار التمويل هو عقد إيجار يترتب عليه تحويل مخاطر ومنافع الأصل إلى المستأجر، ونقل الملكية عند انتهاء العقد هي اختيارية. ويحدد ن م م أن عقود إيجار الأراضي التي لا تؤدي إلى نقل ملكية إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار لا يمكن أن تشكل عقود إيجار تمويل، والمدفوعات الأصلية التي يحتمل القيام بها بمقتضى هذه العقود تمثل إيجارات مسبقة (أعباء مدرجة في الحسابات مسبقا) تهتلك على مدى عقد إيجار طبقا للمنافع المكتسبة³.

¹ النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص: 82 و 83.

² نفس المرجع، ص: 84.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 19.

وتتدرج العناصر المستأجرة (ضمن عقد إيجار تمويل) في حسابات الأصول الثابتة في الميزانية، وذلك بقيمتها العادلة المحدثة للدفعات الأدنى بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمناً. أما عند المؤجر غير الصانع أو الموزع فحقوق الإيجار التمويلي تسجل في الأصول المالية تحت حساب "قروض وحقوق على إيجار التمويل" وفي المقابل الديون الناتجة عن حيازة الممتلكات المؤجرة، علماً أن تكلفة الحيازة تتضمن النفقات الأولية المتعلقة بالتفاوض على العقد ووضع الأصل موضع تنفيذ. أما عند المؤجر الصانع أو الموزع للممتلكات المستأجرة فالحقوق تسجل بمبلغ مساوي للقيمة العادلة للملك المؤجر وذلك طبقاً للمبادئ التي تعتمد عليها المؤسسة في عمليات البيع، وعليه فإن الخسائر أو الأرباح الناتجة عن البيع تسجل في نتيجة الدورة، لكن إذا كانت نسب الفائدة في عقد الإيجار منخفضة، فإن الربح الناتج عن البيع يحدد حسب ما هو في السوق. بالإضافة تثبت المصاريف الأصلية المباشرة التي يلتزم بها المؤجر من أجل التفاوض على العقد كأعباء تحمل في تاريخ إبرام العقد على النتيجة.

✓ تقييم العقود طويلة الأجل: يمكن أن تتمثل في عقود بناء، أو عقود اصلاح حالة أصول أو بيئة أو عقود تقييم خدمات، والتي تقع تواريخ انطلاقتها والانتهاؤها منها في سنوات مالية مختلفة، ويتم ادراج الأعباء والإيرادات في الحسابات حسب طريقة التقادم، حيث يتم تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس انجاز العملية، وفي حالة عدم امكانية تطبيقها تستخدم طريقة الإتمام أي لا يسجل كإيرادات المبلغ المعادل للأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملاً، وعند احتمال أن تكون تكاليف العقد أكثر من إيراداته يمكن تكوين رصيد بما يفوق الخسارة الإجمالية للعقد.

7- تقييم مختلف العمليات الأخرى حسب قواعد النظام:

أ- العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية: تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية¹ على أساس سعر الصرف المعمول به يوم اتمام المعاملة أي سعر الصرف الجاري، أما الحقوق والديون المحررة بالعملات الأجنبية فتحول إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف التاريخي (تاريخ العقد أو الاتفاق) ويتم تسجيل فوارق تقلبات أسعار الصرف ضمن الأعباء المالية في حالة الخسارة، و ضمن الإيرادات المالية في حالة الربح. وإذا كانت العمليات المعالجة بالعملة الصعبة منسقة من طرف المؤسسة بعملية مماثلة موجهة لتغطية تبعات تقلبات الصرف وتدعى عملية تغطية الصرف، فإن أرباح أو خسائر الصرف لا تسجل في حساب النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول بالتغطية، وعندما تحدث ظروف تلغي كل أو جزء من خطر الخسارة في الصرف وتصحح الحسابات المعنية في الميزانية تبعاً لذلك.

¹ المادة 13 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

ب- معالجة الضرائب المؤجلة وفق ن م م: هي عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة على الخصوم) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة على الأصول) خلال سنوات مالية مستقبلية. حيث تحدد الضرائب المؤجلة عند إقفال كل سنة مالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، وهي ناجمة عن¹:

- ✓ التفاوت الزمني بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو أعباء مع النتيجة الجبائية؛
 - ✓ عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل، اذا كانت تستنتج عن أرباح جبائية أو ضرائب محتملة في المستقبل؛
 - ✓ ترتيبات الغاء وإعادة معالجات تمت في إطار اعداد كشوف مالية مدمجة.
- ويتم التصريح بالمعلومات الخاصة بالضريبة المؤجلة في الميزانية والملاحق التي يتم توضيح نشأة مبلغ الضريبة المؤجلة، تاريخ انقضاء الأجل، طريقة الحساب والإدراج في الحسابات.

ج - تغير التقديرات، الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان: يقصد بتغير التقديرات والطرق المحاسبية بالتعديلات التي تحدث على المبادئ، الأسس، اتفاقيات، القواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها المؤسسة لإعداد قوائمها المالية. كما نص ن م م على عدم تغيير طريقة محاسبية إلا اذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد، أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، ويجب أن تظهر تأثيرات تغيرات التقديرات المحاسبية في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات المالية المستقبلية اذا كانت التغييرات تؤثر فيها أيضا. أما فيما يخص تصحيح الأخطاء أو النسيان المتعلقة بالسنوات السابقة، فقبل التصحيح يجب عرضها على أجهزة التسيير المؤهلة للموافقة عليها، كتصحيح الرصيد الافتتاحي للنتائج غير الموزعة، تخفيض من مبلغ الترحيل من جديد في السنة المالية الجارية. مع توضيح تكييف معلومة السنة المالية السابقة مع الأرصدة الافتتاحية للسنة الحالية، وذلك من أجل المحافظة على امكانية المقارنة بين الفترات، بالإضافة إلى توضيح التغييرات في الملاحق. وأخيرا ينص ن م م على اثبات تأثيرات التغيرات في الممارسات الجبائية المتعلقة بالسنة المالية الجارية في حساب النتائج لنفس الدورة².

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص: 13.

² النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص: 96.

المطلب الثالث: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي وقواعد سيرها

بعد الدراسة من قبل هيئات المجلس تم تبني استراتيجية توحيد محاسبي، تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع الإطار المحاسبي الذي يشبه المخطط المحاسبي العام الفرنسي " PCGF " إلى حد كبير. لم يحدد النظام المحاسبي الكيفية التي تم على أساسها إعداد مدونة الحسابات، بل اكتفى بتوضيح وجود نوعين من الحسابات: حسابات الميزانية وحسابات التسيير، وأن كل حساب يعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار التجزئة العشرية. كما نص على أن المؤسسة يجب أن تطبق الحسابات ذات رقمين إلا إذا كان هناك أحكام خاصة، في حين أنه يمكن أن تفتح المؤسسة جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها¹. وهذا يلاحظ فيه تناقض على ما تم النص عليه، فمدونة الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي تحتوي على ثلاثة أرقام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر على هدف النظام المحاسبي وهو تقليل الاختلافات في الممارسة المحاسبية. وعلى سبيل المقارنة فإن المخطط المحاسبي العام الفرنسي " PCGF " حدد قواعد اعداد مخطط الحسابات، وهي تشبه إلى حد كبير ما جاءت به مدونة الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي. فكان من الأحسن وضع هذه القواعد ليتسنى للمحاسبين فهم التقسيم الصحيح للحسابات بالتالي التقليل من الاختلافات.

وقواعد اعداد مخطط الحسابات " PCGF " هي كالتالي²:

- ✓ لقد وضع PCGF مخطط للحسابات مفصل، ثم رخص أنه في حين لا يكفي هذا المخطط احتياجات المؤسسة فيمكنها إضافة حسابات فرعية حسب الحاجة؛
- ✓ تسجل العمليات المحاسبية ضمن سبعة أصناف، كل حسابات الصنف تبدأ برقم الصنف الرئيسي التابعة له؛
- ✓ كل حساب يمكن تجزئته إلى حسابات فرعية مع المحافظة دائما على رقم الحساب الذي تم تقسيمه؛
- ✓ الحسابات ذات ثلاث أرقام فأكثر وتنتهي بالصفير أو سلسلة الحسابات تنتهي بالصفير يدل على تجميع حسابات أو حساب مجمع؛
- ✓ الحسابات ذات رقمين وتنتهي من 1 إلى 8 لديها معنى التجميع، باستثناء الحساب رقم 28 "إهلاك التثبيات" يعمل كحساب عكس الصنف التابع له؛

¹ النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق ، ص: 153.

² République Française , Ministère de l'Economie, des finances et de l'Industrie, CRC ,Plan comptable général , version applicable au 1er janvier 2005, P98.

✓ والحسابات غير الرئيسية التي تنتهي بالرقم 8 مخصصة لتسجيل الإيرادات والأعباء المعاينة مسبقاً؛

✓ في الحسابات ذات رقمين من حسابات الميزانية والتي تنتهي بالرقم 9 تدل على المؤونات وخسائر القيمة الخاصة بأصناف الحسابات من 2 إلى 5.

✓ بالنسبة للحسابات ذات ثلاث أرقام، فإن الرقم 9 يدل على سير الحسابات عكس السلسلة التابعة لها.

كما لاحظنا إضافة إلى هذا، فحسب النظام المحاسبي المالي الحسابات ذات ثلاث أرقام وتنتهي بالرقم 8، فلها مصطلحات أخرى أي يوضع في هذا الحساب العمليات التي لم توجد في الحسابات الفرعية من 0 إلى 7 على سبيل المثال الحساب 218 " تثبيات مادية أخرى " ...إلى آخره. بالإضافة أنه يوجد حسابات رئيسية مشكلة من رقمين في النظام المحاسبي المالي متاحة، أي ترك ن م م المجال في حالة وجود عناصر لم يتطرق إليها يمكن للمؤسسة استعمال هذه الحسابات حسب الحاجة كالحساب د/14، د/24، د/25... إلى غيرها. "أما الأصناف 0، 8، 9 يمكن للمؤسسة استعمالها بحرية في التسيير من خلال المحاسبة التحليلية"¹.

المطلب الرابع: العرض والافصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

ينص النظام المحاسبي المالي على إعداد قوائم مالية سنوياً لعرض المعلومات المالية للمؤسسة خلال السنة وهذه القوائم هي الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الاموال الخاصة، ملاحق تبين القواعد والطرق المحاسبية وتوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج².

الفرع الأول: الشروط المحددة في كيفية إعداد وعرض القوائم المالية

- يتم اعداد وعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي وفق شروط معينة هي:
- يجب اعداد القوائم المالية وفق الإطار النظري والمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي؛
- يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات ناتجة عن عملية التبسيط، التلخيص والهيكلية، ضمن بنود مع احترام مبدأ الأهمية النسبية؛

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 28.

² مستخلص من المادة 1210 إلى المادة 5260 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 والمتضمنة لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- يتم التصريح بالقوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، مع احترام الوضوح في عرض المعلومات، وتحديد البيانات كالاسم التجاري للمؤسسة ومختلف بياناتها وطبيعة القوائم المالية وتاريخ الإقفال، مع عرض القوائم المالية إجباريا بالعملة الوطنية؛
- كما يجب أن توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنة مع السنة السابقة؛
- بالإضافة أن الملاحق يمكن أن تحتوي على معلومات ذات طابع وصفي وعددي.

الفرع الثاني: عناصر القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

أولاً: الميزانية: حسب النظام المحاسبي فإن الميزانية تهدف إلى توضيح المركز المالي للمؤسسة، هذا من خلال معرفة القيمة الحقيقية للموارد المراقبة من طرف المؤسسة، ومعرفة هيكلتها المالية خلال فترة معينة، ويعتبر أحد المستجدات التي قدمها هذا النظام، حيث كانت تعبر الميزانية فيما مضى عن الذمة المالية للمؤسسة باحترام مبدأ الملكية فقط. وتتكون عناصر الميزانية من الأصول (غير جارية وجارية) وفي الجهة المقابلة الخصوم التي تقسم إلى رؤوس الأموال، خصوم غير جارية وخصوم جارية.

ثانياً: جدول حسابات النتائج: يعتبر ثاني قائمة رئيسية من حيث الأهمية في النظام المحاسبي المالي، فهو يمكن من معرفة أداء المؤسسة، قدرتها وفعاليتها في توظيف الموارد المتاحة لها، وما هي أهم العناصر التي تحقق النتيجة. وسمح النظام المحاسبي بعرض جدول النتائج وفق إحدى الطريقتين: حسب الوظائف أو حسب الطبيعة، إلا أنه يعطي الأولوية للطريقة الأخيرة حيث أنه يلزم " بتصنيف الإيرادات والتكاليف حسب طبيعتها، كما أن جدول حساب النتائج يجب أن يظهر حسب الطبيعة، وللمؤسسة الخيار في عرضه حسب الوظائف في الملاحق"، كما أنه ينص على إظهار مختلف النتائج (كالهامش الإجمالي، القيمة المضافة) والتي تساعد على الحصول على المجاميع الاقتصادية الكلية. مما يدل على أن المشرع يبقى محافظاً على النظرة الكلية في عملية عرض جدول حسابات النتائج.

ثالثاً: عرض وإعداد جدول التدفقات النقدية (الخزينة): حسب النظام المحاسبي المالي فإن عرض جدول التدفقات النقدية يمكن من معرفة قدرة المؤسسة على كيفية توليد واستغلال النقدية وما يعادلها. فهو يوضح لنا التغير في رصيد النقدية التي بحوزة المؤسسة ما بين أول الفترة وآخرها، كما يمكن من معرفة المداخل والمصروفات النقدية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها وذلك كما يلي:

- ✓ التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة العملياتية؛
- ✓ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار؛
- ✓ التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل؛

✓ تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كل على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية.

علما أن هذا الجدول يتكون من مجموع النقدية والنقدية المعادلة، فالأولى تتمثل في الصندوق والودائع تحت الطلب، والثانية الاستثمارات قصيرة الاجل وعالية السيولة لا يتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر. والهدف من التدفقات النقدية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يمكن أن يبين جدول حسابات النتائج أن المؤسسة حققت ربحا في حين أنها تعرف صعوبات في الخزينة، حيث أن متطلبات الموارد المالية في وضعية صعب تغطيتها، بالتالي ستؤثر سلبا على أداء المؤسسة في السنوات اللاحقة، أو العكس، وهذا ما يظهره جدول تدفقات الخزينة.

رابعا: جدول التغيرات في الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة لمؤسسة خلال السنة المالية، أما المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي¹:

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛

✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة في رؤوس الأموال؛

✓ الإيرادات والنفقات الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة؛

✓ عمليات الرسملة وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

وتكمن الفائدة الأساسية من عرض جدول التغيرات في الأموال الخاصة ضمن القوائم المالية الرئيسية هو توضيح الأسباب التي أدت إلى تغير الأموال الخاصة والتي تظهر في خصوم الميزانية بصورة عامة.

خامسا: ملاحق القوائم المالية: بالإضافة إلى القوائم الأربعة الرئيسية، يجب على المؤسسة إعداد وعرض ملاحق لإعطاء تفسيرات وتكميلات للمعلومات الموجودة في القوائم المالية الرئيسية، وتخص هذه المعلومات النقاط التالية:

✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛

✓ مكملات الإفصاح الضرورية لفهم القوائم الرئيسية؛

✓ المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم، بالإضافة إلى المعاملات التي تتم مع هذه الوحدات ومسيرتها؛

✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تغطي بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة موثوق فيها.

¹ النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص: 112 و 113.

المبحث الرابع: تقييم النظام المحاسبي المالي ومقارنته بمعايير المحاسبة الدولية

المطلب الأول: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية
الهدف من اجراء هذه المقارنة يتمثل في تحديد نقاط التوافق والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي الناتج عن إصلاح المنظومة المحاسبية على أساس المرجعية المحاسبية الدولية.

الفرع الأول: مكانة المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي
لقد أشارت المادة 08 من القانون المتضمن م م م إلى المعايير المحاسبية، وجاءت المادة 30 من المرسوم التنفيذي الخاص بإجراءات تنفيذ القانون 07-11 لتحديد المعايير المحاسبية، لكن دون إشارتها إلى علاقة ذلك بالمعايير المحاسبية الدولية، وتركت الأمر مبهما وضمن ثلاث احتمالات¹:

- الاحتمال الأول: أن الجزائر ستطبق المعايير المحاسبية الدولية بالتدرج وأن ما أدرج في المادة 30 هو اختيار لما يمكن تطبيقه حاليا، لعدم ملائمة ما تبقى من المعايير للاقتصاد الجزائري؛
 - الاحتمال الثاني: أن هذه المعايير المشار إليها في المادة 30 هي نفسها المعايير الدولية، فقط أنها موضوعة على أساس المجموعة الأساسية للعمليات أو نوع النشاط، وبالتالي هناك معايير مدمجة في أخرى دون الاحتفاظ بترقيمها الدولي.
 - الاحتمال الثالث: أن الجزائر ستضع معايير خاصة بها مثلما هو موجود في عدد من الدول، مع الإشارة إلى أنه عند عدم وجود معيار وطني يعالج عملية خاصة ما يجب العودة إلى المعيار الدولي المناسب.
- والمعايير التي جاء بها المرسوم التنفيذي نجدها مصنفة في مجموعات أساسية و حسب الجدول الاتي:

¹ مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد و اشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مداخله ضمن الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر 17_18 جانفي 2010، ص14 و15.

الجدول رقم (3-1): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية.

المجموعة	تسمية المعيار حسب النظام المحاسبي المالي	رقم المعيار أو المعايير الدولية المقابلة أو القريبة منها
المعايير المتعلقة بالأصول	. التثبيات العينية والمعنوية . التثبيات المالية . المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ	. رقم 28، 27، 16، 25، 38، . رقم 32 . رقم 02، 11.
المعايير المتعلقة بالخصوم	. رؤوس الاموال الخاصة . الاعانات . مؤونات المخاطر . القروض والخصوم المالية الاخرى	. رقم 1 - رقم 20 . رقم 36، 37 - رقم 01، 23، 39، 32.
المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة	. الأعباء . النواتج	. رقم 01 . رقم 01، 18
المعايير ذات الصلة الخاصة	. تقييم الأعباء والنواتج المالية . الادوات المالية . عقود التأمين . العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير . العقود طويلة المدى . الضرائب المؤجلة . عقود الايجار، التمويل . امتيازات المستخدمين . العمليات المنجزة بالعملات الاجنبية	. رقم 18، 23 . رقم 39 . رقم 4 IFRS . رقم 3 IFRS . رقم 13 . رقم 12 . رقم 17 . رقم 19 . رقم 21

المصدر: مختار مسامح، مرجع سابق، ص15.

إن وضع الجدول السابق هو مجرد محاولة فهم أي الاحتمالات السابقة سيعتمدها المشرع الجزائري بالنسبة للمعايير، وحتى التسميات المستعملة تصعب من عملية ايجاد المعيار المحاسبي الدولي الذي يتوافق أكثر مع المعيار الجزائري، لأن التسمية وحدها يمكن أن لا تكون كافية لمعرفة أي المعايير الدولية سيطبق على العمليات والاحداث التي سيتضمنها المعيار المعني.

الفرع الثاني: أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

تكمّن الأهمية من سعي الجزائر إلى التوحيد المحاسبي والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يستمد مبادئه من الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS¹، ويمكن عرض أهمية تطبيق المعايير الدولية في الجزائر من خلال النقاط الآتية²:

- التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، دخول الجزائر الاقتصاد المفتوح، وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمحاسبية المطبقة في المؤسسات، لاسيما أن هذه الأخيرة تسعى إلى الريادة والمنافسة على المستوى الدولي، يتطلب منها تبني وتطبيق النظم والممارسات العالمية في هذا المجال.
- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله حيث إن التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية الختامية.
- فتح المجال للاستثمار في المجال المالي، حيث يصبح بالإمكان للقطاع الخاص من بنوك ومؤسسات تأمين التعامل مع مؤسسات أجنبية أخرى من خلال تطبيقها لهذه المعايير، ما يحفز على تشجيع الاستثمار في هذا المجال أكثر فأكثر.
- سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات، حيث يلقي المحلل المالي في الجزائر صعوبات كبيرة بسبب إعداد القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني الذي يتميز بقصور الرؤية المحاسبية التي لا تخدم أهداف التحليل المالي.
- سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتوقع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سينجر عنه فتح مناطق تبادل، وكذا تكوين المؤسسات الجزائرية لعلاقات مع نظيرتها الأجنبية، ما يجعل مطلب تطبيق المعايير أمرا ضروريا لتوحيد المرجعية وتوضيح مقروئية المعلومة والقوائم المالية لمستعملها.

¹ علة مراد، قمان عمر، مدى توافق الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي في الجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 13-14 جانفي 2013، ص: 6.

² نورالدين مزياي، محمد الصالح فروم، " المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية - مقومات ومتطلبات التطبيق -"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب تطبيقات وأفاق، يوم 17 و 18 جانفي 2010، بالقطب الجامعي الجديد الوادي، ص: 7-9.

- إعداد القوائم المالية الختامية وفق أسس واضحة، الكثير من المشاكل المحاسبية المطروحة حديثاً لا يجد لها حلاً في إطار المخطط المحاسبي الوطني، بينما تناولت المعايير الدولية للمحاسبة هذه المشاكل وبيّنت كيفية التعامل معها محاسبياً.
- تطوير بورصة الجزائر، بمعنى تطور عدد الشركات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطاتها في الجزائر وخارجها، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط بورصة الأوراق المالية كبديل ثانٍ للتمويل الخارجي، ولا يمكن أن تعرف هذه السوق حيوية إلا إذا كانت الشركات المقيدة فيها تطبق المعايير الدولية للمحاسبة لضمان المستوى اللازم من الإفصاح والشفافية للمستثمرين الحاليين والمحتملين.

الفرع الثالث: مقارنة بين النظام والمعايير من حيث الإطار المفاهيمي والنظري

إن أهم الأهداف التي تضمنها النظام المحاسبي المالي هو التوافق مع معايير المحاسبة الدولية لذا سنحاول إجراء مقارنة من حيث الإطار المفاهيمي لإستخراج أوجه التشابه والاختلاف.

أولاً: المفاهيم والمصطلحات: تتضمن معايير المحاسبة الدولية الإطار النظري الذي يشمل المفاهيم والمبادئ والفرضيات والمعالجات المتعلقة بكل بند من عناصر القوائم المالية أو أحداث وظروف، بالإضافة إلى الشروحات المتعلقة بالمعايير (SIC) والتغيرات المحدثة عليها إلا أن النظام المحاسبي يتبع قواعد خاصة في مجالات التنظيم ومتابعة المحاسبة دون شرح لبعض المصطلحات والمفاهيم بأمثلة -عكس المعايير-. "كما أن م م م الجزائر ينص على قواعد محدّدة في مجالات التنظيم، مسك الدفاتر وفي مجال تصنيف الحسابات وتسجيل المعاملات في هذه الحسابات، وهذه المجالات عموماً لا تخضع لأي معيار دولي"¹.

ثانياً: مجال التطبيق والأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية: يوجه النظام المحاسبي المالي لجميع المؤسسات الاقتصادية، في حين أن الاستعمال الغالب لمعايير المحاسبة الدولية هو مع المؤسسات المدرجة في البورصة أو المؤسسات التي تقوم بإعداد قوائم مالية مجمعة. أما المؤسسات الأخرى فهي مخيرة نظراً لغياب القوة الإلزامية لمعايير المحاسبة الدولية. وبهذا يتضح خضوع النظام المحاسبي الجزائري للقانون التجاري بينما لا ترتبط المعايير المحاسبية الدولية بأي تشريعات خاصة. أما فيما يخص الأطراف المستعملة للمعلومات المالية، هناك وجه تشابه من حيث الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية بين النظام المحاسبي والمعايير الدولية، حيث يتم التركيز على المستثمرين كمستهدف أول للمعلومة المحاسبية بالإضافة إلى المسيرين، المقرضين

¹ مخلوفي أمين، محاسبة المؤسسات الوطنية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مداخله ضمن ملتقى النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، جامعة مستغانم، جانفي 2013، ص 13 و 14.

والحكومة ودوائرها المختلفة¹، بالرغم أنه ما زال للمشروع الجزائري نظرة للمحاسبة على أساس الإقتصاد الكلي. في حين إهتمت معايير المحاسبة الدولية بالمحاسبة في المؤسسات الكبرى وخاصة المدرجة في الأسواق المالية ولم تعطي أولوية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين أن النظام المحاسبي يسمح للمؤسسات التي لا يتجاوز رقم اعمالها ومستخدميها مبلغ وعدد معين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثالثا: المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات: تتفق المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المالي مع تلك المقررة في الاطار المفاهيمي النظري لمعايير المحاسبة الدولية. ولقد حدد النظام المحاسبي خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها تتطابق مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية، وهو ما يؤكد الغاية من وضع هذا النظام المحاسبي ألا وهي خدمة كل مستعملي القوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية.

رابعا: القوائم المالية وعناصرها: يمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف من خلال النقاط التالية:

❖ **الميزانية:** معايير المحاسبة الدولية لم تفرض شكلا معينا لقائمة المركز المالي (تعرض في شكل قائمة أو جدول)، إلا أنها حددت الأساس الذي يتم تصنيف الأصول حسب الطبيعة أو السيولة، كما لم تفرض كيفية ترتيبها، ولا بنودها، عكس أن النظام الذي حدد ترتيب الأصول حسب درجة السيولة، والخصوم حسب درجة الاستحقاق، كما حدد شكل الميزانية وبنودها.

- " يستعمل النظام المحاسبي المالي مصطلح المراقبة في تعريفه للأصول بدلا من مفهوم الملكية وهذا ما ينسجم مع المقاربة الاقتصادية المتبعة من قبل المعايير.

- يتفق النظام المحاسبي مع المعايير في تعريف حقوق الملكية (الأموال الخاصة) على أنها صافي الأصول بعد حذف الخصوم المتداولة وغير المتداولة، وهو مفهوم رأس المال حسب النظام.

- أخذ النظام المحاسبي بالتعريف الشامل للخصوم الذي وضعته المعايير على أنه الإلتزام الحالي نحو أطراف أخرى حتى ان كان قياسها عن طريق التقدير كالاتزامات المترتبة عن خطط التقاعد"¹.

❖ **جدول حسابات النتائج:** حسب النظام المحاسبي يتم عرض حساب النتائج حسب الطبيعة والوظيفة مع امكانية تقديم توضيحات في الملاحق كما يسمح بظهور البنود غير العادية في حساب النتائج في حين أن المعايير لم تحدد شكل حسابات النتائج (قائمة الدخل). كما تتطابق تعريف

¹ نورالدين مزياي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مداخله ضمن الملتقى العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة تحت عنوان "ادارة منظمات الاعمال: التحديات العالمية المعاصرة " 27-29 نيسان 2009، الأردن، ص 13.

¹ نفس المرجع، ص 14.

الايادات والاعباء حسب النظام مع ما هو مقرر في المعايير إلا أن " الاختلاف يكمن في أن المعيار الدولي IAS 1 المتعلق بعرض القوائم المالية ألغى مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل والتي يسمح النظام المحاسبي المالي بظهورها في جدول حسابات النتائج".

❖ جدول سيولة الخزينة: حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS7 يعرض هذا الجدول التدفقات النقدية الداخلية والخارجية أثناء الدورة المالية، وذلك حسب مصدرها (المتعلقة بالاستغلال، الاستثمار والتمويل)، باستخدام الطريقة المباشرة وغير المباشرة بنفس كيفية العرض حسب النظام المحاسبي.

❖ جدول تغير الأموال الخاصة: حسب ن م م يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في بنود رؤوس الأموال الخاصة، وهو ما جاء في المعيار الدولي IAS 1.

❖ الملاحق: وتشمل المعلومات الإضافية لفهم التصريحات الواردة في القوائم المالية، إشارة إلى الامتثال الكامل للمعايير دون ذكر المعايير، في حين أن النظام المحاسبي أعطى نماذج عن الملاحق قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم.

❖ مدونة الحسابات: تضمن النظام المحاسبي المالي مدونة مفصلة للحسابات وقواعد سيرها المقتبسة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCGF)، إلا أن المرجعية المحاسبية الدولية لم تتطرق إلى اعداد مدونة حسابات متعارف عليها دولياً.

❖ النشاطات القطاعية: بالنسبة للقطاعات الخاصة كالبنوك والتأمينات فقد عالجهما النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة عكس المرجع المحاسبي الدولي الذي تضمن مجموعة من المعايير القطاعية، بالإضافة أن النظام يجبر المؤسسات في هذا الاطار بالقيام بعملية الجرد الدائم وهو ما تسمح به معايير المحاسبة الدولية، ولكن ليس بشكل إجباري¹.

الفرع الرابع: مقارنة بين النظام و المعايير من الناحية التقنية

ونقصد بالمقارنة من الناحية التقنية هو مقارنة معالجة بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

أولاً: معالجة بنود الأصول: أوجه التشابه والاختلاف في معالجة بنود الأصول بين النظام المحاسبي المالي والمرجعية المحاسبية الدولية وتتمثل في:

❖ التقييم بصفة عامة: إن أساس التقييم لبنود الأصول حسب معايير المحاسبة الدولية يشمل التكلفة التاريخية والقيمة العادلة مع التركيز كبير على هذه الأخيرة، في المقابل يستند النظام

¹ أمينة بوفرح، دادة دليلة، مرجع سابق، ص11.

المحاسبي المالي على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم مع السماح بتقييم بعض العناصر بالقيمة العادلة أو القيمة النفعية.

❖ التثبيات المعنوية: يمكننا حصر أهم أوجه التشابه والاختلاف بين النظام والمعايير حسب العناصر التالية:

- فارق الحياة: والذي يعرف حسب معايير المحاسبة الدولية بـ Goodwill وهو عبارة عن أصل معنوي إلا أنه لا يصنف ضمن التثبيات المعنوية، نفس التعريف بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، إلا أنه أدرجه في مدونة الحسابات ضمن التثبيات المعنوية.
- نفقات البحث والتطوير: نصت المعايير المحاسبية الدولية على الاعتراف بنفقات البحث ضمن أعباء الدورة المحاسبية التي أثبتت فيها، أما نفقات التطوير يعترف بها كتثبيات معنوية إذا استوفت شروط معينة، وهي نفسها التي تم ذكرها حسب النظام، إلا أن هذا الأخير لم يعطي أمثلة تفصيلية عكس ما جاءت به المعايير.
- تقييم التثبيات المعنوية: حسب المرجعية المحاسبية الدولية تدخل ضمن تكلفة التثبيات المعنوية فوائد القروض المتعلقة بها مباشرة¹، رغم أن النظام اتبع في تقييم التثبيات المعنوية ما جاء في المعيار IAS38، إلا أنه لم يذكر كيفية معالجة فوائد القروض.
- اهتلاك التثبيات المعنوية: حسب المعايير فقط التثبيات المعنوية التي يمكن تحديد مدة استعمالها هي قابلة للاهلاك، في حين أن النظام لم يذكر التثبيات المعنوية غير قابلة للاهلاك بل اكتفى بتحديد أقصى مدة وهي 20 سنة، ومنه حسب المرجعية الدولية فإن فارق الحياة لا يمكن تحديد نفعيته وبذلك فهو غير قابل للاهلاك نفس المعالجة بالنسبة للنظام إلا أنه ضمن قائمة الحسابات، يظهر الحساب 2807 "اهتلاك فارق الحياة" وهذا فيه تناقض.
- وفي حالة التنازل عن التثبيات المادية أو المعنوية القابلة للاهلاك ينص النظام المحاسبي على حساب الاهتلاك إلى غاية تاريخ التنازل الفعلي، إلا أن معايير المحاسبة الدولية تنص على أن حساب الاهتلاك يتوقف بمجرد عرض التثبيات للتنازل².

❖ التثبيات المادية: تظهر أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري في:

¹ حسب ما جاء في المعيار الدولي IAS 23 "تكلفة الاقراض".

² يوسف عتاش، من المخطط المحاسبي الوطني PCN الى النظام المحاسبي المالي SCF ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013، ص 08.

- التصنيف: حسب المرجعية المحاسبية الدولية فإن العقارات الموظفة تصنف ضمن التثبيات المالية لأن الهدف من استخدامها هو مالي¹، في حين أن النظام المحاسبي يصنفها ضمن التثبيات المادية² رغم أن تقييمها بنفس ما جاء في المعيار الدولي، وهذا تناقض.
- تقييم التثبيات المادية: نفس الشيء بالنسبة للتثبيات المعنوية، فإن النظام لم يعالج تكلفة الاقتراض المتعلقة بحيازة أو انجاز تثبت عكس المعايير الدولية، كما حددت المعايير قيمة التثبيات المحازة عن طريق إعانة تسجل بالقيمة العادلة للأصل مخفض منها قيمة الاعانة، في حين أن م م م نص على تكلفة التثبيات بدون مقابل هي بالقيمة العادلة، ثم يتم تحويل هذه الاعانة إلى النتيجة، بالإضافة إلى أن النظام فرق بين إعانة التجهيز وإعانة الاستثمار وأدرج في مدونة الحسابات "اعانات الاستثمار المحولة إلى النتيجة" لكنه لم يدرج حساب خاص "بإعانات التجهيز المحولة إلى النتيجة".
- الاهتلاكات: طرق الاهتلاك المعترف بها في المعايير الدولية هي الاهتلاك الثابت، المتناقص، ووحدات الانتاج، إلا أن النظام يضيف نوع آخر وهو الاهتلاك المتصاعد.
- الاصلاحات طويلة الاجل: ينص النظام المحاسبي المالي على تشكيل مؤونة للتثبيات المادية على شكل امتياز للاصلاحات طويلة الاجل، إلا أن المعايير المحاسبية لا تعترف بها.
- التثبيات قيد الانجاز: معايير المحاسبة الدولية لا تعترف بها ضمن الاصول الثابتة لأنها لا تستوفي الشروط (الحصول على منافع اقتصادية)، إلا أن النظام المحاسبي يعترف بها ويصنفها ضمن الصنف 2 في حساب خاص عن التثبيات المادية.
- ❖ التثبيات المالية: لم يعالج النظام المحاسبي المالي إلا بصفة ملخصة المجال المتعلق بالأدوات المالية، إلا أن معايير المحاسبة الدولية عالجت الأصول المالية بشكل واسع جداً أكثر من ثلاث معايير دولية. وهذا راجع لسبب اهتمام المعايير بالأسواق المالية حيث فصلت في الأدوات المالية من حيث الاعتراف والتقييم إلى غاية الافصاح من أجل تقديم معلومات مالية موثوق بها، ستساعد على اتخاذ القرارات من قبل مختلف المستخدمين للقوائم المالية.
- ❖ المخزونات: تدرج في الحسابات بتكلفة الشراء أو الانتاج، ثم تقيم لاحقاً بتكلفتها أو بقيمة الإنجاز الصافية، وتقييم خروج المخزونات بطريقة الوارد أولاً الصادر أولاً FIFO، أو التكلفة الوسطية المرجحة، من خلال هذا البند نلاحظ أن هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي والمعيار IAS 2.

¹ حسب المعيار الدولي IAS 40 "العقارات الموظفة".

² حسب ما جاء في مدونة الحسابات .

ثانيا: معالجة بنود الخصوم وسنتطرق الى معالجة بعض بنود الخصوم وهي:

❖ **قروض الايجار:** إتبع ن م م في معالجة عقود ايجار التمويل ما نص عليه المعيار الدولي IAS17، إلا أنه استثنى عقود إيجار الأراضي التي لا تؤدي إلى نقل الملكية إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الايجار على أنها تشكل عقود ايجار تمويل، وهذا الاستثناء غير وارد في المعايير الدولية.

❖ **القروض والخصوم المالية الأخرى:** تدرج القروض بالقيمة الحقيقية ثم تعالج لاحقا وفق التكلفة المهنكة، كما تدرج تكاليف الاقراض (الفوائد) في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا ادمجت في كلفة الأصل طبقا للمعالجة المحاسبية المرخص لها، وهذا ما يتفق مع المعيار IAS 23 (تكلفة الاقراض). أما الخصوم المالية الأخرى فهي مدرجة في النظام المحاسبي المالي بنفس التقييم الذي ذكر في المعيار IAS 39 "خسائر القيمة".

❖ **المؤنات:** بالنسبة للمؤنات القابلة للتوزيع على عدة سنوات لا تعترف بها معايير المحاسبة الدولية، عكس ن م م يمكن توزيع المؤنات الكبرى - التثبيتات على شكل امتياز-على عدة سنوات حتى لا تؤثر على نتيجة الدورة. أما بالنسبة للمؤنات الخاصة بإعادة الهيكلة، فنفس المعالجة بين المعايير والنظام، حيث لا يمكن إعداد مؤونة خاصة بإعادة الهيكلة وإنما تحمل التكاليف الخاصة بها مباشرة في نتيجة الدورة.

ثالثا: معالجة بعض بنود جدول حسابات النتائج: بالنسبة لتحقيق الإيراد يكون عن طريق بيع السلع إذا توفرت الشروط المتمثلة في تحويل المنافع والأخطار المنتظرة من الشيء محل البيع إلى الغير، وإمكانية تحديد سعر البيع والتكاليف المتعلقة بعملية البيع بدقة، وعدم وجود سيطرة إدارية من طرف المؤسسة على السلع محل البيع، كما يكون عن طريق تقديم خدمات يتم الاعتراف بها على أساس نسبة الانجاز، تقديم الخدمات بتاريخ القوائم المالية، وإن كان بالإمكان قياسها بموثوقيه، نفس المعالجة بالنسبة للنظام المحاسبي المالي¹، إلا أن هذا الأخير يضيف لتحقيق الإيراد وجود عقد بين المؤسسة والغير، أو أي وثيقة بيع حتى ولو لم تتم عملية التحصيل وهذا ما يختلف مع معايير المحاسبة الدولية.

رابعا: معالجة ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية: حسب المعايير المحاسبية الدولية فإن العمليات بالعملة الأجنبية تترجم بالعملة الوطنية وذلك حسب طبيعة العناصر، العناصر النقدية تترجم حسب سعر الصرف عند تاريخ الإقفال، أما العناصر غير النقدية تتم ترجمتها حسب سعر الصرف التاريخي أو حسب القيمة العادلة، وهذا بالنسبة للفروع التي ليس لها استقلالية عن الشركة الأم، أما الفروع والشركات التابعة التي تتمتع بالاستقلالية عن الشركة الأم، فإن عناصر الأصول

¹ نورالدين مزياني، مرجع سابق، ص 15.

والخصوم تقييم حسب سعر الصرف عند تاريخ الإقفال، أما عناصر جدول حسابات النتائج فتتّرجم حسب سعر الصرف الجاري، أو حسب سعر الصرف المتوسط المرجح للفترة المحاسبية المعنية. أما الفروقات الناتجة عن هذه العملة تسجل مع عناصر الأصول الخاصة حتى تاريخ التنازل عن الاستثمارات الصافية. أما بالنسبة للنظام المحاسبي الجزائري فإن كل السلع التي يتم اقتناؤها بالعملة الأجنبية يتم تحميلها إلى العملة الوطنية وذلك حسب سعر الصرف التاريخي، أما الديون والحقوق يتم ترجمتها بسعر صرف الاقفال عند نهاية السنة¹.

المطلب الثاني : تحليل وانتقاد الاصلاح المحاسبي في الجزائر

مما سبق يمكننا تقييم الاصلاح المحاسبي في الجزائر من خلال تحليل وانتقاد أهم ما جاء به:

الفرع الأول: تقييم الاصلاح المحاسبي في الجزائر

وأهم جوانب عملية الاصلاح المحاسبي في الجزائر تأثرت بما يلي:

أولاً: من خلال الفترة التي استغرقت في عملية الاصلاح المحاسبي

يفترض عادة ضرورة خضوع عمليات الاصلاح لبرنامج زمني محدد، وأن تكون العملية وفق خطة مدروسة بوضوح و بدقة، أيضاً يجب توفر المرونة اللازمة لسياسات الاصلاحات للاستجابة للمتغيرات والمستجدات. والمتتبع لعملية الاصلاح المحاسبي في الجزائر يجد أنها استغرقت فترة طويلة، فانطلاق برنامج الاصلاح تم في سنة 1999 من خلال القيام بتقييم المخطط المحاسبي الوطني أما التجسيد الفعلي للإصلاح في الميدان فقد تم في سنة 2010 أي بعد أكثر من 10 سنوات، وصاحبت العملية تأجيل فمن المفترض التطبيق سنة 2009 بحجة إعطاء وقت أكثر للتحضير لعملية الانتقال.

ومن جهة أخرى، عند مقارنة الاصلاح المحاسبي في الجزائر بالإصلاح المحاسبي في تونس من حيث تاريخ بداية الإصلاح، نجد أن الاصلاح المحاسبي التونسي الذي تبنى النموذج الدولي المتمثل في المعايير المحاسبية الدولية بدأ في سنة 1997 رغم الامكانيات الاقتصادية التونسية الضعيفة مقارنة بكثير من الدول، لذلك الاصلاح المحاسبي في الجزائر متأخر عن نظيره التونسي بفترة 13 سنة على الأقل في مجال الخبرة والممارسات المحاسبية الدولية².

¹ محمد العيد، مكانة النظام المحاسبي الجزائري الجديد ما بين الاستجابة للمعايير الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مرجع سابق، ص 7.

² مداني بن بلغيث، فريد عوينات، الاصلاح المحاسبي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية، ملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص381.

ثانيا: من خلال مدى ملائمة واستعداد البيئة المحاسبية الجزائرية للإصلاح

تم الاصلاح المحاسبي الجزائري بشكل مفاجئ وسريع بإحلال نظام محل نظام آخر على العكس ما كان متوقع أي أن يتم بشكل تدريجي، ذلك أن عملية التغيير تحتاج وضع المؤسسات والترتيبات التشريعية الجديدة والضرورية قبل القيام بالتغيير، فقد تم إلغاء المخطط المحاسبي الوطني وحل محله النظام المحاسبي المالي والبيئة المحاسبية لزالّت تعاني من مشاكل عديدة معروفة للجميع خاصة في ما يتعلق منها بالجباية وعمل البنوك والسوق المالية هذه الأخيرة التي لازالت غير نشطة وغير فعالة فعدد المؤسسات المسجلة فيها محدود. ولقد صاحبت عملية الاصلاح مشاكل عديدة لعل أهمها ما يتعلق بالتكوين والتعليم المحاسبي¹.

ثالثا: من خلال الهيئات التي أوكلت اليها عملية الاصلاح

أهم الانتقادات التي وجهت لعملية الاصلاح المحاسبي في الجزائر أنه تم دون مشاركة الفاعلين في البيئة المحاسبية، فبالنظر لتشكيلة المجلس المنصوص عليها في المادة 6 من المرسوم 318/92 نلاحظ أن فئة المهنيين تمثل الربع بالإضافة إلى أستاذين جامعيين، أما بالنسبة لباقي الفئات فهي موزعة على قطاعات حكومية مختلفة، أما أكبر غائب عن المسار هم ممثلو المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر المعني الأول بتطبيق المنظومة المحاسبية، فكان من الأفضل حسب رأي المختصين في الشأن المحاسبي أن تتم المشاركة الجماعية لجميع الفاعلين في البيئة في عملية الاصلاح وأخذ آراءهم واقتراحاتهم بما يساعد على نجاح العملية. ولقد أدت الاصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر إلى إحداث تغييرات جذرية على طبيعة المنظمات المهنية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة حيث ظهرت هيكلة جديدة لها. إلا أن ذلك أثر بشكل كبير على المنظمات المهنية السابقة وتم أخذ صلاحياتها وجعلها تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية، الأمر الذي يجعلها لا تتمتع بالاستقلالية الكاملة ومنه نلاحظ أنه يتناقض مع ما تهدف إليه المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة. حيث عرفت الفترة التي سبقت صدور القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 توتر في العلاقات بين أصحاب المهنة والإدارة الوصية حيث عارض أصحاب المهنة وبشدة عزم هذه الأخيرة تمرير المشروع القاضي بفتح مجال العمل أمام مكاتب الخبرة والمحاسبة الأجنبية، وبين أصحاب المهنة المحاسبية بعضهم ببعض خصوصا في الفترة التي تشكلت فيها المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين التي تزامنت مع تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي أين فتحت مجالا واسعا لعمل أصحاب المهنة من خلال محافظة الحسابات، الخبرة المحاسبية، التطهير المالي وشكلت في ذات الوقت مصدر اختلاف بينهم نظرا لحجم المبالغ الهائلة

¹ مداني بن بلغيث، فريد عوينات، مرجع سابق، ص 381.

التي رصدتها الدولة لهذه العمليات وأصبح إهتمام أصحاب المهنة منصبا حول السبل الكفيلة بالظفر بأهم المشاريع.

ويتضح لنا من خلال ما سبق أن تلك الصراعات الناتجة عن تضارب المصالح واتخاذ المهنة المحاسبية كمهنة تجارية بحتة وعدم تنسيق وتوحيد جهود الفاعلين في المجال المحاسبي ساهمت في فشل تطبيق النظام في بداية جانفي 2009 وحالت دون نشر المعرفة بالنظام، ولقد تمخض عن هذه الوضعية المتأزمة آثار سلبية مست مختلف نواحي المنظومة المحاسبية في الجزائر ومن أبرزها¹:

- ضعف فعالية أصحاب المهنة المحاسبية حيال القضايا المصيرية المتعلقة بمهنة المحاسبة أو المرتبطة بها، وابتعادهم الشبه الكلي عن مسار التوحيد، مما ترك المجال واسعا أمام انفراد الإدارة به؛

- غياب المهنة عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح نتيجة ضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة الجزائرية، وهذا ناتج عن عدة أسباب، لعل أهمها سوء العلاقة بين المهنيين والمجلس الوطني للمحاسبة، وغياب شبه كلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم مثل IFAC²؛

- عدم الانضمام للهيئة الدولية للمعايير المحاسبية IASB وما ترتب عنه من ابتعاد عن مسار التوحيد وإصدار المعايير المحاسبية الدولية ومحاولة الاستفادة من كل المزايا التي تقدمها هذه الهيئة من مساعدة تقنية لأعضائها خاصة في الدول النامية؛

- ضعف وتيرة التكوين، تأخر كبير في منح الاعتماد للخبراء المترشحين وباقي الفئات الأخرى نتيجة الفراغ الذي عاشته المنظمة والذي تسبب في تعطل هياكلها (لجنة التكوين)؛

- تعثر عمل المصنفات الجهوية التي يفترض أن تحضى باستقلالية في تسيير شؤون المهنة، نتيجة للاختلاف بين وجهات نظر بين تجمعات المصالح حول جداولها؛

- طبيعة التكوين المؤهل لاكتساب صفة الخبير المحاسب، أصبح لا يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للسوق، قد يرجع عدم قيام المهنة المحاسبية بوظيفة إصدار المعايير المحاسبية إلى طبيعة وواقع التكوين المحاسبي في الجزائر والذي تشوبه بعض النقائص أهمها:

¹ سمية دربال، أم الخير دشاش، متطلبات تكيف النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013، ص: 11 و 12.

² عيشوش محمد الحافظ، لزهري لعديدي، تطبيق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (فرصة و تحديات)، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013، ص: 06.

- إهمال الجانب النظري (التكوين النظري) عند تكوين الخبراء المتربصين، وبالتالي حرمان المتربصين من الأدوات التي تمكنهم من القدرة على التفكير والتحليل وبالتالي المساهمة في إثراء القاعدة التصويرية التي تكون الممارسة المحاسبية بحاجة ماسة إليها لمواجهة المشاكل الناتجة عن التقلبات في المحيط الاقتصادي؛
- تكرار الأعمال المتعلقة بإعداد التقارير ودورانها في فلك واحد، بحيث تكاد تكون نسخا موحدة نظرا لعدم وجود آليات لمراقبة التربص ومعايير لاختيار مواضيع التقارير الثلاثية التي يتم مناقشتها من قبل المتربصين الناجحين في الامتحان الكتابي للخبرة المحاسبية أمام لجنة متخصصة ضمن لجان الإمتحان الشفهي؛
- تباين ظروف اجراء التربص في مكاتب الخبرة المحاسبية، وانعكاسها على مستوى التأهيل المهني بسبب حجم الأعمال الذي يختلف من مكتب لآخر تبعا حسب كل خبير يشرف على التربص.

رابعا: من خلال مدى مساهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر لمستجدات المعايير المحاسبية الدولية

تمتاز المعايير المحاسبية الدولية بخاصية التغيير والتحديث، فمنذ صدور المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 هناك العديد من المعايير التي تم الغاؤها أو استبدالها بمعايير أخرى، هذا فضلا عن التفسيرات التي تصدر مرافقة للمعايير التي هي أيضا دائمة التغيير، عند مقارنة هذا الوضع مع وضع الإصلاح المحاسبي في الجزائر نجد أنه لا توجد هناك آلية تضمن التحديث والإصلاح المستمر، على سبيل المثال النموذج الدولي للمعايير المحاسبية الدولية مبني على أساس المعايير أي أن كل عملية يخصص لها معيار خاص، وبالتالي يمكن التعديل أو الإلغاء بكل سهولة ويحل محل المعيار المستبدل معيار آخر هذا على عكس النموذج المبني على شكل نظام يصعب التحديث أو الإصلاح فيه بنفس السرعة التي تحدث في النموذج الدولي، أيضا في سنة 2009 تقرر في مجلس المعايير المحاسبية الدولية إصدار معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تقديم الاستفادة لهذه المؤسسات والجهات التي تستخدم بياناتها المالية من مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية الدولية، لكن المنتبج لعملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر يلاحظ غياب إطار واضح خاص بها يكفل متابعة التحديثات والتغيرات التي تحدث فيها وخاصة أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل الأغلبية الساحقة من النسيج المؤسسي الجزائري.

خامسا: من خلال ارتباط الإصلاح المحاسبي الجزائري بالمقاربة الفرنسية

ما يلاحظ على عملية الإصلاح المحاسبي أنها تأثرت بشكل كبير بالمقاربة الفرنسية، ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال المقارنة بين مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي الجزائري ومدونة حسابات النظام المحاسبي الفرنسي فنجد تشابه كبير مما يوحي على أن القائمين على آلية الإصلاح المحاسبي في الجزائر قاموا باستنساخ مدونة حسابات النظام المحاسبي الفرنسي وإسقاطها على الحالة الجزائرية، ما نود قوله في هذا الشأن هو أنه لا يوجد مانع من الاستفادة والاقتراس من التجارب الدولية خاصة إذا كانت ناجحة وخاصة إذا كان أصحابها أكثر خبرة ودراية في هذا المجال، لكن السؤال المهم في كل هذا هو هل تمت عملية الاقتباس بشكل مدروس ومحكم أم أن الأمر على شكل اجتهد تم بشكل عشوائي¹.

الفرع الثاني: تقييم أعمال التحضير للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

يتناول هذا العنصر تقييم الجهود المبذولة في الواقع من طرف السلطات المعنية في إطار التحضير وضمان الانتقال السليم من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي المستوحى من محتوى المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال النقاط التالية²:

أولاً: بالنسبة للمجلس الوطني للمحاسبة

بغض النظر عن الغموض الذي يكتنف عمل هذه الهيئة الوطنية المكلفة بعملية الإصلاح المحاسبي بالجزائر والظروف التي توصلت فيه إلى إرساء هذا النظام المحاسبي المالي الجديد، والخيارات الاستراتيجية التي تبنتها من خلال أعمال التوحيد المحاسبي الدولي، تبقى الجهود التي بذلتها هذه الهيئة لضمان الانتقال الناجح تكاد تكون عديمة التأثير في الواقع، نتيجة للقטיعة القائمة بينها وبين أصحاب المهنة، وكذلك علاقتها مع المؤسسات الاقتصادية المعني الأول بتطبيق هذا النظام، وذلك بسبب، انعدام مخططات تكوين طويلة المدى، عدم الاعتماد على تجارب نموذجية لاختبار نجاح العملية، ضعف سياسة الاتصال وكذا إهمال العلاقة مع الهيئة الدولية للتوحيد على حساب عملية الانتقال.

¹ مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص: 381.

² مداني بن بلغيث، "تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب تطبيقات وأفاق، بالقطب الجامعي الجديد الشط الوادي، يوم 17 و 18 جانفي 2010، ص: 12.

ثانيا: بالنسبة لمهنة المحاسبة

أهم ما يميز مهنة المحاسبة هو ضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة وعملية إعداد المعايير، وهذا ناتج من جهة عن الصراع القائم بين أصحاب المهنة في الجزائر وهو صراع مصالح، ومن جهة ثانية راجع لسوء العلاقة مع الإدارة وخاصة المجلس الوطني للمحاسبة، فالتحضير لعملية الانتقال لهؤلاء المهنيين كان عن طريق إعداد دورات تكوينية يشرف عليها خبراء فرنسيين، لكن في واقع الأمر كانت هذه الأخيرة غير شاملة ومست الجوانب التقنية لمساعدتهم في إطار أعمال محافظة الحسابات، كما واجهتها عدة مشاكل منها اختلاف مستوى التأهيل والتكوين لأصحاب المهنة، الثقافة المحاسبية لأصحاب المهنة والتوزيع الجغرافي لهذه الفئة. بالإضافة إلى تأخر إصدار المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011: الذي يهدف إلى تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، وتضمن هذا المرسوم 26 مادة، والذي صدر في 02 فيفري 2011 أي بعد أكثر من سنة من تطبيق النظام.

ثالثا: بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

كان يفترض أن يوكل للمؤسسات أيضا الإشراف على الإصلاح وتنفيذ إجراءاته الفاعلية الديناميكية، وأن تعتمد الشفافية والوضوح في مختلف القرارات التي تتخذها، فقد كانت تتم القرارات الإصلاحية في الجزائر متأخرة بعض الشيء وأهم ما حدث:

- مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي: التي جاءت تبعا للتعليمية رقم 02 الصادرة عن وزارة المالية، تهدف إلى تحقيق المؤسسات ومستخدمي القوائم المالية عناصر التوجيه وتمكينهم من إلقاء الضوء على الصعوبات التي سيتلقونها، وأيضا إلى تحقيق الانتقال مع إحترام المبادئ والقواعد التي وضعتها مختلف نصوص النظام المحاسبي المالي، والمؤرخة في 19 أكتوبر 2010 أي بعد أكثر من عشر أشهر من تطبيق النظام.

- أيضا مذكرات منهجية التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي والتي تهدف إلى توضيح آلية الانتقال وتسجيل العمليات المحاسبية من المخطط القديم إلى النظام الجديد والتي جاءت بتاريخ 28 ديسمبر 2010 أي تقريبا بعد حوالي سنة من تطبيق النظام.

رابعا: بالنسبة للتعليم المحاسبي

لقد جاء رد الوزارة متأخرا جدا خلال المراسلة التي وجهت لمؤسسات التعليم العالي بتاريخ 17 نوفمبر 2009 بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي مرفقة بتعليمية وزارة المالية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 والتي اعتبرت وثيقة عمل بيداغوجية، وما يعيب على هذه

المراسلات أنها لم تتضمن إشارة لمحتوى البرامج الواجب تدريسها. ومن جهة أخرى فإن التعليم والتكوين في النظام المحاسبي المالي يعاني من:

- نقص في إعداد المكونين وفقا للإجراءات الجديدة، وكذلك صاحبت العملية عدم كفاءة البرامج المعلوماتية الموجودة في السوق في تسيير عملية الانتقال محاسبيا فاضطر بعض المحاسبين في بعض المؤسسات بالقيام بالعمليات يدويا.
- انطلاق عملية الانتقال في ظل عدم وجود برنامج وزاري واضح لكيفية تدريس للإجراءات الجديدة في الجامعات والمعاهد المختصة بتدريس المحاسبة، فاختلقت بذلك التفسيرات والاجتهادات للعمليات المحاسبية وفق النظام الجديد.
- أدى القانون الجديد المنظم للمهنة المحاسبية الجزائرية إلى تجميد الاعتماد وتوقيف الترتيبات التطبيقية للمهنيين وبالتالي خلق فراغ دون إيجاد الآلية المناسبة لمأه ومعالجته وفق أسس قانونية تكفل التراضي للجميع.

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية للنظام المحاسبي المالي: المزايا

تتمثل الآثار الإيجابية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعلى الجانب الاقتصادي في:

الفرع الأول: تشجيع الاستثمار وتحسين نمو وتنافسية المؤسسات الجزائرية

- "سيعزز النظام المحاسبي المالي من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي بعد توفير المحاسبة في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة، بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق؛

- يساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، بما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك، كما يعمل ذلك على تشجيع الادخار والخصخصة وإنشاء شركات مساهمة مقيدة في البورصة، لأن انتاج معلومات مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات، ويشجع الإستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين سهلة القراءة من المحليين الماليين"¹، كما يساعد المؤسسات الجزائرية التي تبحث عن موارد مالية جديدة وخاصة

¹ بريري محمد أمين، بكيجل عبد القادر، مرجع سابق، ص:4.

المؤسسات التي لها استراتيجية للاستثمار خارج الجزائر، وذلك بتقديمها للمعلومات المالية المطلوبة وإمتثالها إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تشترطها الأسواق المالية الدولية¹؛

- كما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي سوف يسرع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك بمسايرة النظام للمعايير الدولية، وبالانضمام لهذه المنظمة تصبح الجزائر ملزمة بمبدأ الرعاية وعدم التمييز، بالتالي أي امتياز تمنحه الجزائر للمستثمر المحلي يسري تلقائياً على المستثمر الأجنبي، وعليه هذا يدفع بالمؤسسات الجزائرية بتحسين مركزها التنافسي وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي²؛

- تفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب أن يرافق تطبيق ن م م في الجزائر، وذلك بضرورة منح الأهمية اللازمة لها والعمل على تطويرها تزامناً مع تضمين ذلك في اتفاقية الشراكة، وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني وتشجيع المؤسسات على الاعتماد عليها في عملية التمويل، وذلك بغية الاستفادة من المزايا التي تقدمها المعايير المحاسبية الدولية، والتي تكون فعاليتها في الأسواق المالية التي يلجأ إليها المستثمرون والمؤسسات على حد سواء للاستثمار وطلب رؤوس الأموال، وهو ما يشجع على جلب الاستثمار الأجنبي، باعتبار أن المعلومات المقدمة تكون لها أهمية كبيرة من داخل وخارج الجزائر³.

الفرع الثاني: تعزيز حوكمة المؤسسات وتطوير تكنولوجيا المعلومات

مفهوم حوكمة المؤسسات هو تعبير واسع يتضمن القواعد والممارسات التي تحدد كيفية إتخاذ المؤسسات لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، وإن تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف أساساً إلى جلب المستثمرين عن طريق عرض قوائم مالية تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات المالية، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على عملية اتخاذ القرار وبالتالي التعزيز من حوكمة المؤسسات عن طريق "تسهيل مراقبة حسابات المؤسسات لأنها تستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح⁴ .

¹ جمال لعشيشي، مرجع سابق، ص: 11 .

² زكية محلول، سعادة وردة، الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مدخله ضمن الملتقى الوطني واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013، ص: 13.

³ سفيان نقماري، مرجع سابق، ص 24.

⁴ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السادس، 2009، ص 297 .

الفرع الثالث: زيادة جودة القوائم المالية وارساء شفافيتها

- يعرف النظام المحاسبي بوضوح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم مما يسهل من عملية التحقق من الحسابات ومراقبتها، كما يحتوي على إطار تصوري يتضمن المبادئ، الفرضيات، وعلى قواعد واضحة تضمن مزيد من التناسق وتقلل من عدم الفهم، كما كان عليه المخطط المحاسبي الوطني السابق¹، حيث يربط ن م م مبدأ الملائمة بالموضوعية وذلك من أجل ملاءمتها لحاجات صناع القرار، التي تأثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لتقييم الأحداث، وتحقق ذلك من خلال سعي ن م م إلى التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية والاعتماد على الأساس الاقتصادي بدل الجوهر القانوني، لكون أن

ن م م أصبح أكثر تطوراً من سابقه لمسايرته لمعايير المحاسبة الدولية، حيث ساهم ن م م في زيادة النزاهة والشفافية، وأصبح وسيلة مهمة لإظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها، وخاصة نص المادة 10 من القانون 07-11 "يجب أن تستوفي في المحاسبة الالتزامات، الانتظام، المصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها بالإضافة إلى رقابتها وعرضها وتبليغها. ومنه أصبح ن م م يزيد من مصادقية القوائم المالية أمام مستعملها على المستويين الوطني والدولي، هذه الشفافية ستكون كضمان في استرجاع ثقتهم بالمؤسسة والمساهمة في تعزيزها، على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة قد تم إعدادها وفقاً لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بها دولياً²؛

- كما أن تطبيق ن م م سيسهل في عرض المعلومات المالية وتقاريرها، حيث أن الحسابات تم إعدادها بطريقة سهلة مع إمكانية التعرف أكثر على أداء ووضعية المؤسسة وعلى إجراء المقارنات المناسبة، لأن القوائم المالية وفق ن م م تجعل من البنود الخاصة بكل قائمة واضحة ومفصلة مقارنة مع كانت عليه في المخطط المحاسبي السابق³.

الفرع الرابع: تطور أنظمة المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات والإتصال

إن تطبيق النظام المحاسبي ساعد المؤسسات في النهوض بأهدافها وفي تحقيق الاستمرارية في السوق الوطنية لأنه يمكن المؤسسات من إصدار معلومات ذات مصادقية وموضوعية، وإيجاد لغة جديدة بين المؤسسات تعزز روح التعاون والتنافس فيما بينهم، مما انعكس تأثيره على المستثمرين المحليين والأجانب، وبما أن النظام المحاسبي يعتبر لغة تعامل بين المؤسسات

¹ بربري محمد أمين، بكحل عبد القادر، مرجع سابق، ص 13.

² عزوز علي وآخرون، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق، يومي 17 و 18 جانفي 2010، ص 07.

³ زكية محلول، سعادة وردة، مرجع سابق، ص 11 و 12.

وللتحاور بين الخبراء المدربين، فإنه سرع تدفق المعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية، التي تكون معدة وفق أنظمة معلوماتية محاسبية متطورة، بحيث أصبحت تلبي متطلبات التسيير والمستخدمين بالدقة والسرعة التي خولتها إلى تحسين في الكفاءة والجودة، ذلك أن نظام المعلومات المحاسبية هو جزء لا يتجزأ من النظام الكلي للمعلومات، على اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبي يقدم بيانات وتقارير مالية توضح الوضع المالي للمؤسسات، وتحقق طموحات للمستخدمين لمهنة المحاسبة، بالتالي فالنظام المحاسبي ساهم في تطور أنظمة المعلومات المحاسبية من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في مجال المعلوماتية والعولمة والانفتاح عن العالم الخارجي¹، هذا من جهة. أما من ناحية تكنولوجيا الإعلام والاتصال فإن²:

- اعتماد تكنولوجيا المعلومات الحديثة في نظام المعلومات المحاسبي سوف يؤدي إلى كسر حاجز الوقت، الحواجز الجغرافية، حواجز التكلفة والحواجز الروتينية أو الهيكلية، المساهمة في إعادة تصميم العديد من مراحل الأعمال، وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيض تكاليف تشغيل النظام الذي ينعكس بشكل إيجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة مما يسمح بتقديم أسعار تنافسية.
- اعتماد تكنولوجيا الاتصالات في نظام المحاسبة المالية سوف يسمح بنشر المعلومات المالية والمحاسبية وتقريب المؤسسة من العملاء والموردين وتقليص المسافات، بالتالي تخفيض تكاليف الاتصال المباشر الذي ينعكس هو أيضا بشكل إيجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة مما يسمح بإكساب المؤسسة ميزة تنافسية من مدخل السعر.

الفرع الخامس: تأهيل الموارد البشرية وارساء أخلاقيات المهنة

من ناحية تأهيل المورد البشري الذي يعتبر المحور الرئيسي المعتمد عليه لنجاح أو فشل النظام، حيث أوضح المجلس الوطني للمحاسبة في إطار وضع ن م م ضرورة تأهيل الموارد البشرية عن طريق إجراء تكوين للمهنيين بعقد ندوات وملتقيات، وهو الأمر الذي سيزيد من تأهيل المهنيين لتصبح لديهم القدرة على التحكم في مختلف جوانب نظام المعلومات المحاسبي المبني على عناصر التكنولوجيا والمعرفة. بالإضافة أن النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، بالتالي يؤدي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.

¹ زكية ملحوس، سعادة وردة، مرجع سابق، ص 2.

² قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، لسنة 2012، ص: 280.

كما أنه تم تحديث مهام و أدوار هيئات التنظيم المحاسبي في الجزائر بما يتماشى مع متطلبات الإصلاح المحاسبي المعد وفق معايير التقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية، حيث هذه الهيئات والمنظمات تؤثر في الإصلاح المحاسبي و تتأثر به في نفس الوقت، مثل المجلس الوطني للمحاسبة الذي ساهم في اعداد النظام المحاسبي المالي بالعمل مع الهيئات والمنظمات الأجنبية بما يتوافق مع المعايير الدولية¹. ومن ناحية أخرى، "التقليل من التلاعبات إذ يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات بوضع أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرخص التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفصح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد، من خلال تجديد الرقابة على حسابات المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري"².

المطلب الرابع: الآثار السلبية والصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن من الأهداف الرئيسية للإصلاح المحاسبي في الجزائر هو إعداد نظام محاسبي مالي يعالج النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني السابق، وذلك بما يتوافق مع المرجعية المحاسبية الدولية، إلا أن محتوى هذا النظام لا يخلو هو الآخر من النقائص والغموض وحتى التناقض في بعض الاحيان.

الفرع الأول: صعوبات تطبيق المعايير الدولية في النظام المحاسبي الجزائري

تصدر المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، المتكون في أغلبيته من الدول المتقدمة. هذا ما جعل المعايير الصادرة عن هذه الأخيرة تتناسب ومعطيات البيئة الاقتصادية لها، وبالتالي فتطبيقها على مستوى الدول النامية يمكن أن يطرح بعض العراقيل بسبب عدم تناسبها مع خصائص بيئتها، والجزائر كغيرها من هذه الدول فقد يشكل اعتمادها للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية عدة صعوبات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- "حسب الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية، فإن القوائم المالية لا يمكن أن تلبى احتياجات كل المستعملين من المعلومات، رغم وجود احتياجات مشتركة بينهم، بحيث تسعى المعايير لتلبية احتياجات المستثمرين ومنه معظم احتياجات المستعملين الآخرين، في حين لا تزال الدولة هي المستعمل الرئيسي للمعلومات المحاسبية في الجزائر.

¹ Amel BEN YEKHLEF, Le système comptable Algérien étude de coopération avec les pays de l'Europe de l'est et les organismes de normalisation comptable internationale, revue de chercheur, N 08, 2010, P25.

² برياري محمد أمين، بكيجل عبد القادر مرجع سابق، ص: 11.

- صممت المعايير الدولية للمحاسبة أساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما في الجزائر لا توجد سوق مالية فعّالة، وأغلبية المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة.
- تتطلب المعايير الدولية للمحاسبة مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، بحيث أن أية معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات.
- صعوبة تغيير العادات المحاسبية السابقة، التي قد تحتاج إلى وقت طويل من أجل تغييرها.
- الصعوبات المرتبطة بالتكوين والتعليم المحاسبين، بحيث إن نقص محاسبين مؤهلين ومهنة متطورة منسجمة مع المعايير الدولية للمحاسبة سيؤثر على تطبيق م م م المستوحى من هذه المعايير¹.
- لا يزال النظام الجبائي يؤثر على الممارسات المحاسبية في الجزائر، عكس المعايير المحاسبية الدولية التي تتأثر بالنظام المالي.
- ومن جهة أخرى عدم مسايرة النظام المحاسبي المالي للمستجدات التي تحدث على مستوى معايير المحاسبة الدولية، كأن يعترف بفارق الحياة في الأصول أو الخصوم وهو الأمر الذي تم تعديله حسب المرجعية المحاسبية الدولية.

الفرع الثاني: النقائص في قواعد النظام المحاسبي المالي

ويمكن تحديد النقائص في أهم عناصر النظام المحاسبي المالي والمتمثلة فيما يلي.

أولا: المصطلحات والمفاهيم

أضاف النظام المحاسبي المالي العديد من المفاهيم والمصطلحات التي تلبي حاجات الاقتصاد المعاصر، إلا أن هذا النظام لا يتحكم بشكل كبير بالتسمية بسبب ترجمته من الفرنسية إلى العربية بالإضافة إلى وجود تسمية حسابات بعناوين طويلة جدا ومتفرعة. بالإضافة إلى عدم التجانس الدقيق للحسابات، فبالرغم أن النظام المحاسبي إحترم مبدأ درجة السيولة والاستحقاق في الميزانية التي أصبحت تسهل بشكل كبير عملية التحليل المالي إضافة إلى إمكانية المقارنة، إلا أنه لا يخلو من عدم التجانس الدقيق للحسابات حيث يصنف فارق الحياة ضمن الأصول المعنوية حسب 207 في حين ينص ضمن قواعد التقييم أن فارق الحياة لا ينتمي إلى الأصول المعنوية. بالإضافة إلى صعوبة متعلقة بالتأقلم مع المصطلحات الجديدة التي جاء بها هذا النظام مثل المبلغ القابل للتحويل، صافي سعر البيع، القيمة المتبقية للأصل، وحدة توليد النقد....إلى آخره.

¹ Samir MEROUANI , Op- Cit, p: 53-54.

وصعوبة التحكم في المصطلحات السابقة التي يمتد تحديدها إلى عناصر خارجية لا يمكن للمؤسسة التحكم فيها.

ثانيا: عدم معالجة بعض العمليات المهمة

قام النظام المحاسبي المالي بمعالجة العمليات المعاصرة مثل حيازة الاستثمارات في شكل امتياز، العمليات المنجزة في إطار عقد الإيجار التمويلي، عمليات متعلقة بالعقارات، إلا أن الإشكال يظهر أن م م لم يحدد التكلفة التي يسجل بها الأصل المادي على شكل إمتياز، وأنه في حالة عدم وجود فائدة تحديث لحساب الأصل المحاز عن طريق عقد ايجار تمويلي فما هي الفائدة التي يتم استخدامها (والتي أشارت إليها المعايير المحاسبية الدولية)، أما بالنسبة لكيفية التفرقة بين الأراضي والمباني لم يفصل النظام المحاسبي المالي في كيفية معالجتها عكس ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية - فعلى سبيل المثال - إذا قامت المؤسسة بالحصول على قطعة أرض عليها مبنى قديم وستقوم المؤسسة بإزالة هذا المبنى القديم حتى تبني آخر جديد، فما هو الحكم في هذه الحالة بالنسبة لتكاليف إزالة المبنى القديم؟ هل يعتبر جزء من الأعباء الجارية (خلال الدورة) أم جزء من تكلفة المبنى الجديد؟ أم عنصر من عناصر تكاليف الأراضي؟ فإذا كان النظام المحاسبي المالي يسعى إلى توحيد الممارسة المحاسبية بين المهنيين فإن عدم شرح بعض العمليات المهمة سيؤثر سلبا على تحقيق الهدف. بالإضافة كذلك إلى بعض النقاط الغامضة في النظام المحاسبي المالي كالتسجيل المحاسبي لاهلاك الأصول الثابتة في شكل امتياز.

ثالثا: صعوبات تقنية في تطبيق النظام المحاسبي المالي

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- صعوبات متعلقة بتطبيق قواعد تقييم المخزون والمتمثلة في¹:

➤ صعوبات متعلقة بضرورة تحميل جميع التكاليف الخاصة بشراء المخزون في القيمة الإجمالية للمخزون، وهنا نشير أن بعض التكاليف يصعب تحميلها لتكلفة المخزون ويتعلق الأمر بتكاليف الاقتراض، وفروق أسعار العملات الأجنبية؛

➤ اعتبار مخزون قطاع الغيار، من عناصر التثبيات المادية، وهو ما سوف يطرح صعوبات كبيرة في متابعة هذا العنصر، خاصة في ظل الضعف الواضح من حيث المتابعة والإمكانات الخاصة بتقييم التثبيات من قبل الخبراء المختصين في الجزائر؛

➤ صعوبات متعلقة بتحديد قيمة التخفيض في عناصر المخزون، إذ لا يمكن تحديد الإنخفاض في ما إذا كانت سرعة دوران المخزون بطيئة (كما هو معمول به)، وإنما يسجل التخفيض فقط عندما تكون تكلفة المخزون أكبر من القيمة القابلة للتحويل (التي تعرف على أنها سعر البيع المقدر في

¹ محمد العيد تيجاني، رضوان عادل، مرجع سابق، ص: 10 و 11.

الظروف العادية لأعمال المؤسسة ناقصا التكاليف المقدرة لاستكمال المخزون وأيضا التكاليف الضرورية لإنجاز عملية البيع)، وهنا يثار سؤال هام: وهو كيف يمكن تحديد أو معرفة هذا السعر في المؤسسات التي تعمل في اقتصاديات نامية لا تتوفر على أدنى حد من الإحصائيات، ومؤشرات الأسعار، والأسواق وكذلك ضعف نظام المعلومات حتى على مستوى المؤسسة.

2- صعوبات متعلقة بمعالجة التثبيات والتي يمكن تلخيصها في¹:

➤ تحديد مدة نفعية التثبيات الفعلية بدل من مدة حياته النظرية التي كانت تقدم من طرف مصالح الضرائب لحساب اقساط اهتلاكات هذه التثبيات؛

➤ صعوبة تفكيك التثبيات المادية إلى مجموعة من المركبات أو الأجزاء وتحديد قيمة ومدة نفعية كل مركب، ومنه تحديد قسط اهتلاك كل مركب على حدى، وهذا إذا كانت هذه المركبات ذات مدة نفعية متباينة من مركب إلى آخر؛

➤ صعوبة تحديد القيمة القابلة للتحويل أو القيمة الاستردادية وهذا لعدم وجود أسواق أو مكاتب خبرة متخصصة في مجال تقييم الممتلكات وتوفير مؤشرات التقييم، وهو ما انعكس على مبدأ مهم في المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي وهو اختبار تدهور أو فقدان قيمة التثبيات.

3- صعوبة تحديد مؤونات معاشات التقاعد والمنافع الأخرى للموظفين بسبب غياب مؤشرات قياس تطور مستويات الأجور ونسب الاشتراك لدى مصالح التأمين أو الضمان الاجتماعي ونسبة احتمال بقاء العمال لدى نفس المؤسسة؛

4- صعوبة تحديد الضرائب المؤجلة أي الضرائب الواجبة الدفع مستقبلا والمسجلة حاليا، أو الضرائب الواجبة الدفع حاليا والتي ستدفع مستقبلا (ضرائب مؤجلة-خصوم) فضلا عن الضرائب المؤجلة التي تعتبر حقوق واجبة الاسترجاع بالنسبة للمؤسسة مستقبلا (ضرائب مؤجلة-أصول).

الفرع الثالث: ضعف مستوى التأهيل والتعليم المحاسبي

والذي يتمثل فيما يلي:

- ضعف مستوى تأهيل المحاسبين العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واهتمامهم بالجانب القانوني والجبايي للمحاسبة على حساب البعد الاقتصادي والإعلامي لها²، بالإضافة إلى نقص في الإمكانيات خاصة البشرية منها وتأهيلها العلمي والعملية، وعدم استعداد نسبة كبيرة من

¹ عمرة جمال، تجربة الجزائر في تكيف نظامها المحاسبي مع معايير التقارير المالية الدولية- دراسة ميدانية- على بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب-البلدية، العدد 07، ديسمبر 2012، ص: 105.

² داودي الطيب، خليفاتي جمال، مرجع سابق، ص: 10.

المؤسسات للعمل بالنظام المحاسبي المالي المستمدة نصوصه من المعايير المحاسبية الدولية، نتيجة للنقائص الملحوظة في الجانب التكويني ودراسة هذا النظام قبل العمل به¹، ذلك لأن المحاسبين والخبراء تدربوا على المخطط الحاسبي السابق لسنوات عديدة، فأصبح راسخ في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير للتغيير²؛

- كما أن معظم المحاسبين في الجزائر غير مكونين في استعمال مختلف التقنيات (المتعلقة بإعادة التقييم بالقيمة العادلة، تحيين القيم المحاسبية) هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقص المتخصصين في الجزائر في التسيير المالي الحديث كما هو موجود في الدول المتطورة خاصة الأنجلوساكسونية³. مما سيؤثر سلبا على تطبيق مبادئ وقواعد جديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛

- بطء في تكوين مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين بسبب غياب الوعي المحاسبي والنظر إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته⁴، بالإضافة إلى نقص محاسبين مؤهلين في معايير المحاسبة الدولية⁵؛

- فضلا عن إعراض أصحاب المؤسسات الاحتفاظ بحسابات منتظمة إما لاعتقادهم بأنهم يسيطرون على الوضع ويستطيعون أن يديروا حساباتهم بأنفسهم، وفهمهم بأنهم لا يحتاجون في واقع الأمر إلى محاسب، لأن الأمر بسيط، وإما بعضهم يجهل مدى أهمية المحاسبة، فضلا عن أن بعضهم لا يعترف بها من الأساس، حيث ينظر معظم أصحاب تلك المؤسسات للمحاسبة باعتبارها ليس إلا أداة لتحصيل الزكاة أو الضريبة أو سبيل للحصول على القروض من البنوك. "وهذا ربما يعود إلى عدم تلقي أصحاب تلك المؤسسات تدريباً بخصوص الإدارة"، على أنهم لن تكون لديهم بدونها معلومات لإدارة المؤسسة مما سيؤثر سلبا على تطبيق النظام المحاسبي باعتباره أحد الأنظمة المعلوماتية في المؤسسة؛

- وفي نفس الوقت نرى أن الاحتمال ضئيل في وجود عدد كبير من المحاسبين القانونيين الذين يزاولون المهنة ويعملون على تطوير الروح المهنية في المحاسبة⁶.

وهكذا نرى أن غياب الحاجة وعدم المقدرة على إعداد القوائم المالية رفيعة المستوى لهما تأثير قوي على الحد من قدرة الجزائر على تطوير النظام المحاسبي المالي.

¹ سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، مرجع سابق، ص: 8.

² دريال سمية، دشايش أم الخير، متطلبات تكيف النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013، ص: 12.

³ دريال سمية، دشايش أم الخير، نفس المرجع، ص 13.

⁴ ابتسام ساعد، مرجع سابق، ص 12.

⁵ بريري محمد أمين، بكيجل عبد القادر، مرجع سابق، ص 07.

⁶ بن عيشي بشير، بن عيشي عمر، مرجع سابق، ص 08.

خلاصة الفصل:

نلاحظ أن الإصلاح المحاسبي في الجزائر حقق مزايا للممارسات المحاسبية الجزائرية، فالإصلاح المحاسبي لم ينقل الممارسات المحاسبية من مرحلة المخطط إلى مرحلة النظام فقط، بل نقلها من حالة الجمود إلى حالة الحراك، فالتغيير كان جذري وليس استبدال أرقام حسابات كما هو معروف لدى البعض. فقد حقق النظام المحاسبي المالي في الجزائر نقلة نوعية في الثقافة المحاسبية من ممارسات محصورة في الجانب التقني إلى ممارسات مهتمة أكثر بالجانب النظري، فضلاً عن كل ذلك نقل الممارسات المحاسبية الجزائرية من ممارسات معدة في الأساس للعمل وفق البيئة الوطنية إلى ممارسات يمكنها العمل وفق المعطيات الدولية وذلك من خلال محاولة التوافق مع المرجعية المحاسبية الدولية. ومما لاشك فيه هو أن الإصلاح ضرورة تفرضها مقتضيات تطور الوضع الاقتصادي ومحاولة الانتقال به من حال إلى حال ليساير الوضع والمتطلبات الراهنة، إلا أن هذه العملية معقدة وشاقة وقد تواجه مجموعة من المعوقات إذا لم تكن مدروسة بشكل دقيق ومحكم وأيضاً إذا لم توجد السبل الكفيلة لضمان استمرارها، لذلك الإصلاح المحاسبي الجزائري لا زال يحتاج إلى مكملات تتمثل في إجراء تقييم واسع للعمل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي وفي ظل المشاكل التي تعاني منها البيئة المحاسبية وتحديد أهم احتياجات ممارسي المحاسبة ومعالجتها بصورة عاجلة، بالإضافة إلى وضع آلية تضمن الإصلاح والتحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي وفق تطور الوضع الاقتصادي الوطني ووفق تطور الممارسات المحاسبية الدولية.

الفصل الرابع:

واقع تطبيق

النظام المحاسبي المالي في

البيئة الاقتصادية الجزائرية:

تحديات ومتطلبات

الفصل الرابع: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية

الجزائرية: تحديات ومتطلبات

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل الجزء التطبيقي في دراستنا وتم تقسيمه إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: هو عبارة عن اسقاط الأبحاث المتوصل إليها في الجزء النظري على الجانب التطبيقي حيث قمنا بعرض البيئة الاقتصادية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أين تم عرض اخر الاحصاءات وتحليل علاقة وتأثير كل عامل من العوامل التالية على النظام المحاسبي الجزائري، والتي تتمثل في درجة التنمية الاقتصادية، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي في الجزائر ودرجة انفتاح الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى علاقة كل من مصادر التمويل (البنوك والبورصة)، وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية مع النظام المحاسبي المالي. كما تم دراسة عامل آخر مرتبط بالعامل الاقتصادي وهو القوانين والتشريعات الجزائرية وانعكاسها على تطبيق هذا النظام.

اما القسم الثاني في هذا الفصل التطبيقي هو عبارة عن اختبار فرضيات الدراسة حيث قمنا بإعداد استبيان موجه إلى فئة مستهدفة وهي خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات على المستوى الوطني، أولاً لمعرفة واقع تطبيق اهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي، ثانيا عرض عليهم التحليل الذي توصلنا اليه خلال القسم الأول من هذا الفصل من أجل معرفة مدى تأييدهم له، ثالثا اقتراح على افراد عينة الدراسة عوامل نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي المقتبسة من تجارب دول الأخرى كانت سباقة في تطوير انظمتها المحاسبية في ظل العولمة المحاسبية.

المبحث الأول: البيئة الاقتصادية في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطور الممارسات المحاسبية مرتبط بتطور وتغير الظروف الاقتصادية للبلد، فمن المهم معرفة خصائص الاقتصاد الجزائري ودرجة انفتاحه حتى يتم تحديد واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية وتأثيرها على النظام المحاسبي المالي

سيتم عرض واقع مختلف المتغيرات البيئية السائدة في الجزائر خلال السنوات الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول : النظام الاقتصادي الجزائري وعلاقته بالنظام المحاسبي المالي

قررت الدولة الانتقال نحو اقتصاد السوق في التسعينيات، حيث وضع اطار تشريعي جديد وشرع في اصلاحات هيكلية، وتتمثل الأهداف العامة في احلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المسير اداريا، تحرير اسعار التجارة الخارجية والصرف، واستقلالية المصارف التجارية وبنك الجزائر. وقد أدى هذا التحول إلى اعادة الاعتبار للقطاع الخاص والتكفل به من خلال تهيئة الظروف والقوانين لترقيته وتشجيعه¹. وهذا من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن على المستوى المحاسبي لم تحدث أي تغييرات حقيقية تسير هذه الإصلاحات الاقتصادية، فقد ظلت مهنة المحاسبة لمدة اكثر من ثلاثين سنة دون تعديل جوهري ماعدا بعض التعديلات الشكلية. فرغم انتقال الجزائر نحو اقتصاد السوق إلا ان المخطط المحاسبي بقي بنفس أهدافه الاشتراكية وبدون إصلاحات تذكر إلى أن تم استبداله في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مطلع سنة 2010 بالنظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من فلسفة اقتصاد السوق. ويقوم النظام الرأسمالي على مبدأ حرية المنافسة واقتصاد السوق الحر، فلا مجال لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووفقا للجهات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر فإن اعتماد النظام المحاسبي المالي يعد ضرورة للتوافق مع الانتقال نحو آلية اقتصاد السوق، لكن، وبالنظر إلى الواقع، نجد أن الجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة التخلي الكلي عن مبادئ الاقتصاد الاشتراكي وتطبيق فلسفة نظام اقتصاد السوق،

¹ بن نذير نصر الدين، دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 07، ديسمبر 2012، ص: 135.

حيث لا تزال الدولة هي من يتكفل بتنفيذ برامج التنمية وتسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، فهي إذن لازالت تتدخل بشكل مستمر في الاقتصاد بهدف تحقيق أهدافها التنموية¹. ومنه يعتبر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من العوامل البيئية التي تؤثر على الممارسة المحاسبية من خلال دورها كأحد مستخدمي المعلومات المحاسبية أو المستخدم الرئيسي لها أو من خلال دورها المباشر أو غير المباشر في تنظيم وتحديد متطلبات القياس والافصاح.

الفرع الثاني: أثر عامل التنمية الاقتصادية على النظام المحاسبي المالي

لقد اتخذت الجزائر خطوات جادة ومهمة عن طريق اصلاح البيئة الاقتصادية العامة تطويرا وتحديثا بهدف تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتماد الأهداف العامة لمسيرة التطوير والتحديث، وفي مقدمتها تنمية الموارد البشرية وتعميم المعلوماتية والانفتاح الاقتصادي المتوازن وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار². فبعدما كان معدل الناتج الداخلي الخام 7% بين سنة 1977/1979، ليتراجع إلى 0.7% في سنة 1986 بسبب الازمة البترولية³، أصبحت الجزائر تواجه عدم التوازن مابين نمو السكان الناشطين ومعدل النمو الاقتصادي المحقق، حيث ان الخبراء يحددون معدل النمو بما يزيد عن 6 % لمواجهة الضغوط الاجتماعية وخاصة البطالة، وعملا على هذا الاتجاه أقرت الجزائر مخطط الانعاش الاقتصادي وحددت له مبالغ ضخمة 525 مليار دينار للفترة 2001-2004، و 4200 مليار للفترة 2005-2009 من أجل محاربة الفقر، وخلق مناصب شغل (ومنذ بداية هذا المخطط تم خلق 728500 منصب شغل منها 60% منصب دائم)، وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة احياء بعض المناطق. رغم كل ما حققته برامج التعديل الهيكلي من توازنات على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنها لم تساهم في احداث تنمية دائمة وبقيت الجزائر متأخرة في مسار التنمية ولم تتمكن من تحسين مناخ الاستثمار وتطوير الصادرات الصناعية ودفع عجلة الحياة الاقتصادية، ويعود ذلك إلى الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر والتي كانت نتيجة الانعكاسات العالمية أكثر منها لدوافع داخلية لكون هذه

¹ داودي الطيب، خليفاتي جمال، زبيدي البشير، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

² بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، اثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6/05/2013، ص9.

³ République Algérienne Démocratique et populaire, et Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, Cadre Programmation par pays Algérie 2013-2016, Décembre 2012, P4.

الاصلاحات تحمل بين طياتها العديد من المتناقضات مع الواقع الجزائري وهذا ما حد من فعاليتها¹. والجدول التالي يوضح معدلات النمو للسنوات الأخيرة.

الجدول رقم(4-1): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بين سنوات 2007-2012

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو الاقتصادي	%03	%02.4	%02.4	%03.6	%2.4	%2.5

المصدر: http://www.bti-project.de/uploads/tx_itao_download/BTI_2014_Algeria.pdf p15. Reprt, country Algeria 2014 BTI

قَدَّر صندوق النقد الدولي في تقريره الخاص بالآفاق الاقتصادية العالمية نسبة نمو الجزائر في سنة 2012 بـ 2.5 %، مع توقُّع نسبة 3,3 % في 2013 و 4.3 % في سنة 2014 أي مع نهاية مخطط دعم النمو الاقتصادي الذي رصد له 286 مليار دولار من الموارد المالية. كما أشار التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن ميزان الحسابات الجارية للبلد سيستقر في حدود 6.1 % من الناتج المحلي الخام في 2013 لينخفض إلى 5.4 % في 2014 مقابل 5.9 % سنة 2012. وفي مجال الشغل أشار الصندوق إلى أن نسبة البطالة ستتراجع في الجزائر من 9.7 % في 2012 إلى 9.3 % في 2013 ثم إلى 9 % في 2014 استنادا إلى تقديرات السلطات الجزائرية². وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الربيع النفطي، يمكن القول أن هذه المعدلات مدعومة بشكل كبير بالصادرات النفطية وعليه فتعتبر هذه المعدلات ضعيفة جدا، وحسب انخفاض اسعار البترول حاليا فهناك توقع كبير لانخفاض معدل التنمية الاقتصادية لسنة 2015.

❖ **الانعكاس على النظام المحاسبي المالي:** الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه أن لهذه المعدلات الضعيفة تأثير غير مرغوب فيه بخصوص التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية. وهذا حسب الدراسات التي رأت أن لمعدلات النمو الاقتصادي أثر على تبني السليم للمعايير المحاسبية الدولية³، بالتالي على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي المستمد من هذه المعايير.

¹ محفوظ مراد، الكلفة الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية، لجامعة سعد دحلب البلدية، العدد 6، جوان 2012، ص:176.

² موقع مقالات جريدة الخبر الاقتصادية تاريخ الإطلاع أبريل <http://www.elkhabar.com/ar/economie/332156.html> 2014

³ حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، اطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، سنة 2012/2013، ص181.

الفرع الثالث: معدل التضخم وانعكاسه على النظام المحاسبي المالي

إن معدل تضخم الأسعار في ارتفاع مستمر حيث بلغ نسبة 36.23% سنة 2010، بعدما كانت 18.24% في سنة 2007 وهي نسبة ارتفاع كبيرة. كما أوضحت النتائج أن أكبر ارتفاع سنوي للتضخم كان في سنة 2009 بنسبة 5.74%¹. وقصد الحد من الضغوطات التضخمية التي ظهرت اعتباراً من بداية سنة 2011 والمرتبطة خاصة بالأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، اتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة كان أثرها كلياً على سنتي 2011 و2012. غير أنه، وبينما سجلت الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية انخفاضاً محسوساً في 2012 (ما يقارب 10%)، فإن الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة لم تعكس بشكل كامل وفوري هذا الانخفاض فحسب، بل تطورت في الاتجاه المعاكس للميل التنازلي لهذه الأسعار العالمية. هذا ما يلفت الاهتمام بضرورة متابعة تشكيل الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة، بحكم أن اختلالات الأسواق الداخلية تبقى قائمة وتعيق الهدف المرجو من خلال تدابير الدعم من طرف الدولة (إعانات الميزانية وتدابير جبائية أخرى)². كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن نسبته ستراجع من 8.9% في 2012 إلى 5% في 2013 ثم إلى 5,4 بالمائة في 2014³.

❖ **الانعكاس على النظام المحاسبي المالي :** مما سبق هل تساعد هذه النسب على التقييم بالتكلفة التاريخية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي بدل النموذج البديل وهو القيمة العادلة، وإلى أي درجة من الموثوقية سنتصف بها القوائم المالية في ظل هذه النسب؟. "فالقراءة لهذه الأرقام من الناحية المحاسبية يعكس خلل كبير في تحليل الأرقام المحاسبية التي تعرضها المؤسسات مع اعتبار أن التكلفة التاريخية هي المقياس المطبق في عملية تسجيل الأحداث الاقتصادية. لذلك يعد التضخم مهم في قراءة الأرقام المحاسبية بشكل صحيح، وهذا ما يشجع الجزائر على تبني المعايير المحاسبية الدولية، فمثلاً المعيار IAS29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" يعالج مشكلة التضخم"⁴، ضمن قواعد النظام المحاسبي المالي.

¹ حسب الديوان الوطني للإحصاءات لسنة 2010.

² بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013 http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf

³ موقع مقالات جريدة الخبر الاقتصادية تاريخ الإطلاع أبريل 2014 www.elkhabar.com/ar/economie/332156.html

⁴ حمزة العراقي، مرجع سابق، ص:181.

الفرع الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وارتباطه بالنظام المحاسبي المالي

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، الصادرة في جانفي 2010، إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا. ففي أعقاب تراجعها العام المنقضي بنحو 17 % لتبلغ 1.7 تريليون دولار مقابل 2.0 تريليون دولار عام 2007، فمن المتوقع تراجعها بشدة إلى 1.04 تريليون دولار في عام 2009 أي بمعدل نمو سلبي يبلغ 39 % وهذا التراجع الحاد بسبب تداعيات الأزمة المالية خلال العام، وعلى رأسها تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء مما أدى إلى تراجع كافة أنواع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تشير التقديرات إلى تراجع تدفقاته المتجهة إلى الدول العربية بما نسبته 30 % لتبلغ 67 مليار دولار لعام 2009 مقارنة بنحو 96 مليار دولار في عام 2008 ويرجع ذلك إلى الركود والانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة كأحد المصادر الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة، وعدم استقرار الأسواق المالية العربية، واستمرار أجواء عدم اليقين التي تحيط بقرارات الاستثمار طويل المدى، تواصل تأجيل عدد من المشاريع الجديدة في المنطقة العربية، وتعثّر تنفيذ البعض الآخر، ووفقا لما أشارت إليه العديد من التقارير العالمية من أن عام 2009 شهد أعلى معدلات تعثر للمشاريع خلال السنوات الخمس الأخيرة حول العالم والمنطقة العربية.

كما تسببت الأزمة في تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره الدولية مما أدى إلى تراجع التدفقات الاستثمارية العربية البينية في صورة عمليات اندماج وتملك عبر الحدود. وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 78 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها جمهورية السودان 15.32 %، الإمارات العربية المتحدة، أما تونس 2.45 % في حين الجزائر 0.64¹. وحسب سلم Doing Business لسنة 2014 الذي يرتب اقتصاد الدول من 1 إلى 189 حيث تعتبر الأوائل من احسن الاقتصاديات التي يمكن القيام فيها باستثمارات، احتلت الجزائر المرتبة 153 وهي مرتبة جد ضعيفة في حين حصلت كل من فرنسا على المرتبة 38، تونس 51². ومنه رغم جهود تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بشكل ملحوظ بداية من تسعينات القرن الماضي من خلال تشكيل الهيئات المكلفة لذلك كوكالة دعم وترقية الاستثمارات وإصدار التشريعات مثل قانون النقد والقرض، القانون الخاص بحركة رؤوس الأموال، قانون المنافسة

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2009، الكويت، أبريل 2010، ص: 9 و 13.

www.dhaman.org

² Doing Business 2014, Economy Profile Algeria, comparing Business regulations for domestic firms in 189 Economies, 11th Edition, The International Bank of Reconstruction and Development, The World Bank, Washington, USA, 2013, p: 5 et 7.

والأميرين المتعلقين بتطوير الاستثمارات والخصخصة، وعلى المستوى الدولي صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، واتفاقية معالجة النزاعات بين الدول حول الاستثمار (CIRDI)، كما وقعت على الكثير من الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الدول، لكن ورغم هذه الجهود بقي حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر في مستويات ضعيفة ولا يرقى للتطلعات.¹

الجدول رقم (4-2): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المبالغ بالمليون دولار.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	1.662	2.593	2.746	2.264	2.571	1.484
الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من PIB	%1.23	%1.51	%1.99	%1.40	%1.29	%0.71

المصدر: المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية، السنة 32، العدد الفصلي 2، أبريل - جويلية 2014، ص 14. http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/2-2014.pdf

نلاحظ من الجدول السابق ان عدد شركات الاستثمار الأجنبي في الجزائر من سنة 2003 إلى 2013 وصلت إلى 322 شركة. مع العلم ان الجزائر احتلت المرتبة 9 للدول العربية من حيث عدد الشركات الأجنبية المستثمرة فيها، في حين احتلت الصدارة الامارات ب 3246 شركة استثمار أجنبية تليها السعودية، قطر، المغرب، مصر، البحرين، سلطنة عمان، وتونس.² وترتيب الدول المستثمرة في الجزائر من سنة 2001 إلى سنة 2010 (الوحدة مليون دولار) هي على التوالي الولايات ب 3.487 ، فرنسا 1.743، اسبانيا 1.531، مصر 1.308، تليها ايطاليا والمملكة المتحدة وغيرها من الدول.³

¹ بولعيد بعروج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 4، جوان 2006، ص 74 و 75.
² المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية، السنة 32، العدد الفصلي 2، أبريل - جويلية 2014، ص: 08.
http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/2-2014.pdf
³ المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص: 14.

الجدول رقم (3-4) : أكبر خمس شركات حسب رأس المال المستثمر في الجزائر
(بالمليون دولار) من جانفي 2003 إلى مارس 2014

إسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	3,539
Orascom Group	مصر	6	2,814
Grupo Ortiz Construcción	أسبانيا	4	2,049
Accor	فرنسا	5	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	98

المصدر : المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص: 14.

❖ **الانعكاس على النظام المحاسبي المالي:** حسب معطيات الجدول رقم (2-4) حول تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد الشركات التي فتحت لها فروع بالجزائر خلال الفترة 2007-2012 يتضح أن حجم الاستثمارات الأجنبية ارتفعت من سنة 2007 إلى غاية 2009 كأعلى معدل للاستثمار ثم بدأت بالانخفاض لتصل إلى 1.484 (مليون دولار) والتي لا تمثل سوى 0.71% من الناتج الداخلي الخام، وتعتبر نسبة قليلة جدا إذا ما تم مقارنته بالمغرب وتونس، وهو ما يفسر تطور الأنظمة المحاسبية في هذه الدولة مقارنة بالجزائر. حيث يعتبر مستوى انفتاح اقتصاد الدولة على الاستثمار الأجنبي من أهم دوافع الانخراط في مساعي التوافق المحاسبي الدولي، فوجود شركات أجنبية (تحت مختلف الصيغ: فروع، شركات مختلطة...الخ) يعد من أهم المؤثرات لجلب الممارسات المحاسبية الدولية. ويتجلى انعكاس سياسة التجارة الخارجية وسياسة الصرف على تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية جذب الشركات المتعددة الجنسية والتي تعزز من تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث ان هناك علاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي والسياسات المتبعة لتفعيل التجارة الخارجية من خلال تحقيق عولمة الاسواق وحرية انتقال الاموال والسلع بين الدول. وتعد الشركات الأجنبية أحد أهم أدوات الضغط على الدول لتبنيها معايير المحاسبة الدولية، المستمد منها النظام المحاسبي المالي إلا اننا نلاحظ ان تأثير هذه الشركات على النظام محاسبي المالي في الجزائر هو ضعيف بسبب عددها القليل كما أنها غير مدرجة في السوق المالي الجزائري، بالإضافة إلى نوعيتها فكما نلاحظ من الجدول رقم (3-4) فأكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر هي شركات خدمات وبناء، وليست شركات صناعية تستلزم تطبيق معايير محاسبية مختلفة، بالتالي الوضعية الحالية للاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يعزز التطبيق الجيد للنظام المحاسبي والذي سيؤثر كذلك على استقطاب الاستثمار الاجنبي فيما بعد، ومنه نستنتج وجود علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي والتطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الفرع الخامس: درجة إنفتاح الإقتصاد الجزائري وانعكاسه على النظام المحاسبي المالي

تتمثل درجة الانفتاح الاقتصادي في حجم المعاملات الخارجية مقارنة بالنشاط الإجمالي للبلد، فحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010 يتضح ان معدل الانفتاح دون المحروقات بدأ بالارتفاع من سنة 2006 بنسبة 34.2% إلى غاية سنة 2008 بنسبة 44.85% لينخفض إلى 35.14% لسنة 2010. وكلما كان مرتفعا أي أكثر من 50% يعتبر الإقتصاد منفتحا والعكس صحيح.

الشكل رقم (4-1) حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر من سنة 2007 إلى 2013



المصدر: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

خلال عام 2013، حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 11.06 مليار دولار. وفي الواقع، بلغت الصادرات الجزائرية 65.91 مليار دولار أي بانخفاض طفيف قدر ب 8,27%، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 54,85 مليار دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 8,89% مقارنة مع عام 2012. ويفسر هذا الاتجاه في آن واحد زيادة في الواردات وانخفاض الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه. علاوة على ذلك، من حيث تغطية الواردات للصادرات اتبعت نسبة 120% في عام 2013 مقابل 143% خلال عام 2012. وقد أدى ذلك إلى وجود فائض في الميزان التجاري خلال فترة التسعة أشهر من عام 2013 بحوالي 11,06 مليار دولار مقابل 21,49 مليار دولار أي بانخفاض قدر ب 48,51% مقارنة بعام 2012. ويمكن تفسير هذه النتائج أن الإقتصاد الجزائري مهدد بالخطر لاعتماده على مصدر واحد للدخل والمتمثل في المحروقات، ومع الارتفاع الكبير للواردات، يجعل الجزائر تحت مسؤولية كبيرة تجاه بذل مجهودات مضاعفة لتفعيل آليات الإنتاج الأخرى خارج المحروقات مع رفع قدرتها التنافسية من أجل تنويع الصادرات الجزائرية¹.

"ومن الناحية المحاسبية، تدل معدلات الانفتاح أن الإقتصاد الجزائري ما زال منغلق على نفسه، مما يجعل عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية صعبة نظرا لكون الاهتمام الأول على الربع

¹ <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>. الوكالة الوطنية لتطوير الأستثمار -الجزائر

النفطي، كما أن لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية آفاق كبيرة لتنشيط الاقتصاد، مما توفره من معلومات شفافة ومفيدة تساعد المتعاملين الاقتصاديين على بناء شراكات كبيرة وتطوير أعمالهم، سواء مع متعاملين جزائريين أو أجانب¹.

❖ **الانعكاس على النظام المحاسبي المالي:** ومنه تؤثر سياسة التجارة الخارجية وسياسة الصرف في الجزائر على النظام المحاسبي المالي حيث انه كلما ارتفع حجم الصادرات والواردات كلما زادت الحاجة إلى ممارسات محاسبة تتعلق بعمليات الصرف الأجنبي وترجمة العمليات والقوائم المالية وغيرها. بالتالي هناك علاقة طردية بين التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية ودرجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج، فكلما ارتفعت الصادرات خارج المحروقات زادت أهمية المعلومات المحاسبية، فالتطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي يساعد على تقديم معلومات موثوقة لاتخاذ قرارات تساعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على المقارنة مع المعلومات على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: علاقة مصادر التمويل بالنظام المحاسبي المالي

تعتبر مصادر تمويل المؤسسات السائدة في الدولة من أهم المؤثرات على النظام المحاسبي المطبق بها.

الفرع الأول: واقع البنوك في الجزائر وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي **أولاً: واقع البنوك في الجزائر**

يشكل القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نص تشريعي يعكس المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة انه اخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الاصلاح النقدي لسنة 1986، والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988². وهو من بين أهم القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد، القرض والبنك سواء تعلق الامر بالشكل القانوني للبنوك، وأنشطة البنوك، مراقبة البنوك ومعايير التسيير.. إلى اخره. بموجب هذا القانون أصبحت للبنوك العاملة في الجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم

¹ حمزة العرابي، مرجع سابق، ص 183.

² بلعوز بن علي، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 186.

الائتمان لمختلف الاجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل البنكي العالمي، كما فتحت السوق البنكية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي.

الجهاز المصرفي الجزائري بعد سنة 2003: جاء الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض الذي أبطل قانون النقد والقرض السابق 90-10 في مادته 142، وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي واستجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري، وإعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع مقياس العالمية والعولمة، وقد عدل الأمر 03-11 سنة 2010 بالأمر 04-10، حيث جاء هذا الاصلاح بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه، حرصا على استقرار الاسعار وباعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف والحفاظ عليهما لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي. حيث ان الاعتراف بأهمية الجهاز المصرفي من خلال الدور الذي يلعبه في دفع عجلة التنمية ومساهمته في الاستقرار النقدي والاقتصادي للبلاد إذ تحتاج الدول إلى نظام مصرفي يتجاوز حدود وظائفه التقليدية. ففي ظل التحولات الجارية والعولمة المفروضة وتدهور وضعية المصارف الجزائرية، تعرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (العمومية والخاصة) صعوبات الحصول على تمويل مصرفي لائق (للاستغلال، للاستثمار، للتجارة الخارجية...) نظرا لعدم تأقلم الجهاز المصرفي الجزائري مع الإصلاحات الاقتصادية والمالية الجارية ولتأخر في تطبيق عدد من تقنيات التمويل المقننة منذ عدة سنوات. ففي تاريخ 31 ديسمبر 2003 بلغ مجموع البنوك الجزائرية المعتمدة في الجزائر 22 بنك اضافة إلى 7 مؤسسات مالية بين بنوك أعمال واستثمار وشركات تأجير مالي¹. اما في نهاية سنة 2011 كانت قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من قبل بنك الجزائر تتكون من 27 بنك²: منها 6 بنوك عمومية، 14 بنك خاص وهي بنوك أو فروع لبنوك أجنبية، بالإضافة إلى 7 مؤسسات مالية (كالشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف، أما بالنسبة للإيجار المالي هناك: الشركة العربية، المغاربية - الجزائر، والشركة الوطنية...إلى اخره). وفي سنة 2013 وصل عدد البنوك في الجزائر إلى 1057 وكالة تابعة للقطاع العمومي و244 وكالة تابعة للقطاع الخاص. يعتبر هذا العدد ضعيف أي مصلحة بنكية واحدة لـ 26.400 نسمة في حين المعايير الدولية تحدد مصلحة بنكية واحدة لما بين 3000 و 5000 نسمة³. ولقد تعددت الآراء والاتجاهات حول أداء وفاعلية النظام البنكي في النشاط

¹ ناصر سليمان، النظام البنكي الجزائري اتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة البنكية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - واقع وتحديات-، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 7.

² Guide de Banque et des établissements financières en Algérie, KPMG édition, 2012, p:13.

³ Kouri Djamel, La faiblesse des investissements étranger en Algérie, La Revue des Recherches économique, n7, Université Blida, Décembre 2012, P: 99.

الاقتصادي، حيث أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقترضات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه¹. إلا أن المنتبج لواقع النظام المصرفي في الجزائر حالياً يجد بأنه لازال متأخراً ويعاني من عدة مشاكل أهمها تأخر كبير في مجال القروض البنكية والتدابير المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي، تأخر كبير في مدى فعالية البنوك وصحة تسييرها، وتأخر كبير في تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك لكل التراب الوطني². بالتالي يجب تسريع وتيرة الإصلاحات المصرفية لمسايرة الإصلاحات الاقتصادية استعداداً للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومواكبة المعايير المصرفية الدولية وتبني إدارة الجودة الشاملة في المصارف، كاعتماد قواعد " بازل 3 " - سبتمبر 2010 - وهي قوانين دولية تنظم عمل المصارف³.

ثانياً: علاقة التمويل البنكي بالنظام المحاسبي المالي

رغم التأخر الكبير الذي يعرفه النظام البنكي والمالي الجزائري في ظل الإصلاح المحاسبي لم يمنع من القيام ببعض التغييرات على آلية عمل وتسجيل الممارسات المحاسبية البنكية والمالية للتوافق مع الإجراءات الجديدة⁴. وقد تم ذلك بإصدار⁵:

- النص التنظيمي (البنك المركزي الجزائري) رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 ، والذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وتضمن هذا النظام تسعة مواد، تهدف إلى تحديد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ويقصد بالقواعد المحاسبية في مفهوم هذا النظام، المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي.

- النص التنظيمي (البنك المركزي الجزائري) رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ويتضمن 11 مادة حول إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، وإلى تحديد شروط

¹ مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد 2006/04، جامعة ورقلة، ص: 75.

² مداني بن بلغيث، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية، ملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، ص: 379.

³ ميلودي كريم، متطلبات عولمة المصارف في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 6، جوان 2012، ص112.

⁴ فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 379 .

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76 ، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009، ص: 12.

إعداد ونشر القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتمثلة في الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتحسين واقع النظام المصرفي الجزائري، إلا أنه مازال يعاني من بعض الصعوبات والعوائق، والتي يمكن إيجازها في ما يلي¹:

- عدم جاهزية البنوك التجارية الجزائرية: وجه العديد من المختصين والخبراء في المحاسبة والمالية انتقادات حادة للقانون وللحكومة على السواء على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري غير جاهز لتطبيق النظام المحاسبي المالي، ولا سيما محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية. إذ أنه تم تطبيق (SCF) دون تحضير المناخ المناسب لهذا النظام المعقد، فالبنوك الجزائرية لا تزال غير قادرة على نشر محاسبتها بشكل دقيق وشفاف وخاصة عندما يتعلق الأمر بالقياس والإفصاح.
- تحفظ البنوك التجارية في تقديم المعلومات: تتطلب المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية مستوى عال من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، بينما غالبية البنوك الجزائرية اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات.
- ضعف التكوين والتأطير: لقد اتضح أن هناك نقص في التكوين والتأطير بموضوع المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر بشكل واضح خاصة فيما يتعلق بالبنوك، بالإضافة إلى التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على عدة مستويات في المحاسبة.
- التعود على الممارسات المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي السابق: هناك صعوبة كبيرة في تغيير العادات والأعراف المحاسبية التي كانت سائدة في ظل (PCN) الذي دام التعامل به أكثر من 33 سنة، وهو ما يتطلب مدة تحضيرية طويلة وتكوين شامل وعلى كل المستويات.

ومنه يواجه القطاع المصرفي في الجزائر عدد من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة في العمل المصرفي الدولي، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في الجزائر سنة 2008 إلى 30%، مقارنة مع مصر 25%، تونس 19%، المغرب 12%، أما فرنسا 4%²، بالتالي أدى إلى بروز الحاجة لإحداث الإصلاح والتحرير المصرفي في الجزائر، حيث تم البدء في تطبيق الإصلاحات في جوانب عديدة، منها الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وذلك عن طريق

¹ هوارى معراج، حديدي آدم، إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص: 22.

² صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2008، الموقع: www.arabmonetaryfund.org/ar/jerp/2008

اعتماد النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010 مما يؤدي إلى تحسين الشفافية والإفصاح ومنه تقليص المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية¹.

❖ **الانعكاس على النظام المحاسبي المالي:** ومن جهة أخرى فإن واقع البنوك في الجزائر والمتمثل في المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الاقتصادية له تأثير على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث انه عندما تمثل البنوك المصدر الرئيسي للتمويل ينعكس على ان التوجه الاساسي للتقارير المالية يصبح يتسم بالتحفظ والسرية، إذ تصبح:

الحكومة هي مصدر للتمويل ← وتصبح المستخدم الرئيسي للمعلومة المحاسبية ← بالتالي تقوم بوضع الممارسات المحاسبية ← وينخفض مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المنشورة. كما أن البنوك لا تعتمد بشكل كبير على القوائم المالية للمؤسسات عند منح القروض قدر اعتمادها على الرهانات. ومنه نلاحظ ان الوضع الحالي للبنوك الجزائرية لا يساعد على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي ان كانت هي ايضا لا تطبق مبادئه جيدا.

الفرع الثاني: واقع بورصة الجزائر وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي

أولاً: واقع بورصة الجزائر

فكرة انشاء سوق للأوراق المالية الجزائرية جاءت اثر الاصلاحات التي أعلن عنها سنة 1987، فبعد صدور قانون الذي يسمح بتحويل الشركات العامة إلى شركات ذات اسهم منذ سنة 1988، برزت الحاجة إلى وجود سوق مالي في الجزائر كأداة تساهم في تمويل المؤسسات الاقتصادية، حيث في 09 ديسمبر 1990 تم تأسيس بورصة الجزائر التي اطلق عليها " شركة القيم المنقولة " تشارك فيها صناديق المساهمة بحصص متساوية². وكان صدور أولى التشريعات الخاصة بإنشاء بورصة الجزائر كآلية تمويل بديلة وتستجيب إلى مرحلة انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق من خلال المرسومين التشريعيين 91-169 و 91-170 المؤرخ في 28 ماي 1991، حيث جاء هذين المرسومين لتقنين التعامل بما يسمى بالقيم المنقولة وقد حدد التشريع في هذا المجال بوضوح شروط إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات من قبل الحكومة وشركات المساهمة. واستكملت هذه المبادرة بصدور القانون 93-10³ متبنياً إنشاء بورصة الجزائر واعتبرت شركة ذات أسهم ، والآلية الوحيدة المخولة بإتمام كل المعاملات المالية على مختلف الأدوات المالية

1 طاطوري الجودي، تحديات القطاع المصرفي الجزائري نحو الانفتاح الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 04 لسنة 2010، ص: 82.

² حسب المادة 1 من القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة .

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 34، سنة 1993.

المصدرة¹. إلا أن البورصة عرفت جمود ونشاط محدود بسبب عدم وضوح المهام الموكلة اليها وغياب ثقافة الاستثمار المالي في أوساط المجتمع، لتتوالى بعدها عدة قوانين ومراسيم تشريعية اقتصادية لتتوج بصدر المرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 23 ماي 1993 الذي يقضي بإنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، والتي لم تظهر للوجود إلا سنة 1996 لتباشر نشاطها الفعلي في 13 سبتمبر 1999². وتجدر الإشارة أنه مع بداية سنة 1997 تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصية يمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك وشركات تأمين)، حيث تولت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مهمة تكوين هؤلاء عن طريق الاستعانة بالخبراء الكنديين وكذا تنظيم العديد من الملتقيات³. وقد فتحت بورصة الجزائر أبواب تداولها للتعامل بالأدوات المالية المتاحة (الأسهم والسندات) في 13 نوفمبر 1999 بعد العديد من حالات التأجيل لأسباب مختلفة. حيث تم اختيار ثلاثة شركات عمومية لإدراجها في البورصة و هي: مؤسسة رياض سطيف؛ مجمع صيدال؛ فندق الأوراسي. وبعد التحضير وتقييم الشركات تم إصدار الأوراق المالية المتعلقة بهذه المؤسسات وتم طرحها في السوق. أما بالنسبة لشركة سوناطراك فقد تم تسعير سنداتها في 18 أكتوبر 1999 علما أنها كانت قد طرحت من قبل قرض سندي في بداية 1998، وظل السند متداولاً داخل القطاع المصرفي حتى شهر أكتوبر 1999. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن محاولة سوناطراك في إصدارها لأول قرض سندي في البورصة، كانت ذات هدف استراتيجي من أجل إعطاء دفع قوي للبورصة عند انطلاقها، إذ كان الغرض من هذا القرض السندي هو زيادة نشاط سوق رؤوس الأموال، فتح الطريق أمام الشركات العامة والخاصة وتوفير المعلومات اللازمة للجمهور ومعرفة رد فعله⁴. كما يمكن الإشارة إلى أن بورصة الجزائر حالياً تتشكل من قسمين⁵:

✓ قسم القيم المنقولة: يتم فيه التداول على سندات رأس المال وسندات الدين، وذلك مرتين في الأسبوع. ونجد حالياً في مقصورة شركة تسيير بورصة القيم خمس شركات مسجلة في التسعيرة الرسمية ثلاث شركات للأسهم (مجمع صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي وأليانس للتأمينات)، ومؤسستين للسندات (سونلغاز، دحلي).

¹ دشايش أم الخير، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 92.

² أحسين عثمان، النظام المالي المحاسبي ودوره في تفعيل نشاط بورصة الجزائر، مقالة، شبكة الألوكة / ثقافة ومعرفة / إدارة واقتصاد، صادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2012 <http://www.alukah.net>

³ زيدان محمد، نورين بومدين، السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر - المعوقات والآفاق، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 21 / 22 نوفمبر 2006.

⁴ جاوحدو رضا و بوقافة و داد، الإفصاح المحاسبي وكفاءة الأسواق المالية للحد من خطر الاستثمار المالي، مداخل، الملتقى الدولي حول: السوق المالي بين النظري والتطبيقي في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، يومي: 24 و 25 نوفمبر 2008.

⁵ موقع بورصة الجزائر: <http://www.sgbv.dz/>.

✓ قسم سندات الخزينة العمومية: تم إدراج سندات الخزينة العمومية في بورصة الجزائر في 11 فيفري 2008، وذلك في إطار الإصلاحات المبذولة من طرف وزارة المالية والتي ترمي إلى إعادة الاعتبار إلى السوق المالي في عملية تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتفعيل دور البورصة بصفة خاصة. تتنوع سندات الخزينة المدرجة بين سندات ذات الآجال 7 و 10 و 15 سنة، حيث يتم تداولها عن طريق الوسطاء الماليين المعتمدين وشركات التأمين المتخصصة في قيم الخزينة بمعدل 5 حصص في الأسبوع. وينحصر عدد الشركات المدرجة ببورصة الجزائر في: سندات الدين: spa دخلي في قطاع الفندقية قيمة الاصدار 2.360.140.000 دج في سنة 2009 وحجم التداول في سنة 2014 بلغ 10.210 سند.

الجدول رقم (4-4): سندات رأس المال في بورصة الجزائر لسنة 2014

اسم الشركة	القطاع	القيمة للاسمية	عدد الأسهم	عدد التداول
أليانس للتأمينات	التأمينات	200	5.804.511	9.682
SnC الروبية	الصناعة الغذائية	100	8.491.950	49.289
الأوراسي	الفندقية	250	6.000.000	7.826
صيدال	الصحة	250	10.000.000	22.244

المصدر: http://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe

ومنه يتبين انه رغم تقديم اعفاءات على الضريبة على الدخل الاجمالي لأرباح السندات وفوائد الأسهم إلى غاية 31 ديسمبر 2013¹ إلا ان هذا لم يشجع على زيادة التداول في بورصة الجزائر. حيث كان من المرشح للدخول إلى بورصة الجزائر بالنظر إلى تمتعها بالموصفات التقنية نجد: عمر بن عمر، أحد فروع سيفيتال، حمود بوعلام وشركة سيم وشركة مصبرات الجزائر الجديدة (الروبية) بالخصوص حيث أن التحضيرات قائمة فعليا لتحديد نسبة من رأس مالها سيتم الإعلان عنها لضمان فعالية وشفافية أكثر للشركة إلا ان هذا لم يحدث في سنة 2014. حيث "تعتبر شروط الإدراج في السوق الرئيسية صارمة نوعاً ما وعادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط اللازمة لتلبيةها، لهذا أُدرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012 على تلك الشروط حيث تميّزت بتخفيفها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بأن تكون على شكل شركة ذات أسهم، وينبغي لها أن تعين، لمدة خمس (05) سنوات مستشاراً مرافقاً يسمى "مرفي البورصة"، و تفتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة، و تطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال التابعة لها، بحيث تُوزَّع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهماً أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج، و تنشر قوائمها المالية المصادق

¹ <http://www.sgbv.dz/commons/ar/document/document400114779.pdf> موقع بورصة الجزائر:

عليها للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط. وأما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على الشركة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني إلى الادخار. وإلى ذلك، لا تنطبق هذه الشروط على الشركة التي تكون قيد الإنشاء من خلال عملية اللجوء العلني إلى الادخار¹.

ولقد وقعت الحكومة الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الائتماني يوم 31 ماي 2011 على مشروع دعم إصلاح سوق المالية في الجزائر بقيمة 1,5 مليون دولار بحسب ما أعلنت عنه لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة المكلفة بالإشراف على هذا المشروع. ويندرج المشروع في إطار مسعى الحكومة الجزائرية واستراتيجيتها التنموية الرامية إلى تنويع اقتصادها بغية التقليل من تبعيتها للمحروقات ولتحسين تنافسية المؤسسا. ويرمي المشروع الذي يمتد على فترة 14 شهرا إلى وضع مخطط تنظيم وتسيير للسوق المالية في الجزائر. ومن المنتظر أن تساهم النشاطات المدرجة في إطار هذا المشروع في تطوير سوق فعال ومفتوح ومنظم وموثوق بهدف تشكيل مصدر تمويل مباشر للمؤسسات العمومية والخاصة. وبعد أن أعطت وزارة المالية موافقتها على مشروع إنعاش البورصة فإن التعديلات التي تم إدراجها على النظام العام ستسمح بإعادة تنظيم بورصة الجزائر من خلال استحداث قسمين جديدين للتفاوض، وعلاوة على السوق الرئيسية المكرسة للمؤسسات الكبرى سيتم استحداث جزء مكرس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرفوقة بمختص في البورصة وسوق للسندات المثيلة للخزينة، وتعتبر هذه النقطة ذات أهمية كبيرة خاصة وأن شروط دخول البورصة التي تم تحديدها في البداية موجهة فقط إلى فئة من المؤسسات التي تعتبر كبيرة².

من خلال ما سبق يمكن القول أنه رغم الدور الكبير الذي يلعبه السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدوداً جداً نظراً لضعف أداء البورصة والتداول الأسبوعي للأسهم والسندات فيها وقلة حجم التداول مقارنة بما هي عليه البورصات الدولية، وذلك راجع لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي في الجزائر.

ثانيا: البورصة الجزائرية وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فالإفصاح المحاسبي يوفر المعلومات اللازمة للمستثمرين التي تحقق جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات المؤسسات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الاعلام المختلفة

¹ موقع بورصة الجزائر : <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=176>

² حسب تصريحات السيد رئيس لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، جريدة المجاهد، من الموقع الإلكتروني: 23 مارس 2012 <http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/118>

التي تشكلها هذه المؤسسات لمنع اعطاء معلومات غير صحيحة. بالتالي لا يمكن تصور مؤسسة اقتصادية تقوم بتطبيق حوكمة المؤسسات ولا تنتج معلومات محاسبية ذات معايير جودة عالية ولا يكون لها تأثير مباشر على اسعار وحركة اوراقها المالية المتداولة في البورصة¹.

وإذا تحدثنا عن علاقة ودور النظام المحاسبي المالي ببورصة الجزائر فإننا نتحدث عن علاقة لا مباشرة بحيث أن تطبيق هذا النظام يمس كل المؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبورصة. "حيث تتمثل الامتيازات التي يقدمها النظام المالي المحاسبي للشركات المسعرة بالبورصة في اعطاء شفافية وثقة أكبر في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة، الأمر الذي من شأنه زيادة مصداقية المعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرون وأصحاب الأسهم وكذا باقي المتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين الاجانب من الاقبال على شراء أوراقها المالية بسبب سهولة قراءة المعطيات المالية للشركة المستخدمة للنظام المالي المحاسبي والذي يقرب ممارساتها المحاسبية بالممارسات العالمية"².

إن التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الذي كان يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي بالنسبة إلى الشركات المسعرة في البورصة، بسبب إلزامها بضبط حساباتها الخاصة بالسداسي الأول من سنة 2010 وفق مخطط النظام المحاسبي المالي، كان امتحانا صعبا للغاية. وزيادة على عدد طلبات تأجيل النشر التي تقدم بها المصدرون وكانت مبررة أساسا بهذه الوضعية المرتبطة بتنفيذ النظام المحاسبي المالي، فإن إيداع أولى حسابات السداسي الأول من نفس السنة ونشرها لم يتم إلا في منتصف شهر ديسمبر بيد أن الأجل القانوني لذلك كان محددًا في أجل أقصاه 30 سبتمبر. وقد أشارت الشركات المسعرة في البورصة إلى بعض الصعوبات التي اعترضتها والمتعلقة بنشر بعض الجداول، ولا سيما الجدول الخاص بتدفق أموال الخزينة وبذلك، فقد لوحظ عدم وجود بيانات تتعلق بتقييم الآثار التي تمت معاينتها بحكم التغيير الذي طرأ في المرجعية المحاسبية³. وبالرغم من محدودية عملية التسعير في البورصة، بحيث لم تشمل سوى 20 % من رأس مال هذه المؤسسات آنذاك، إلا أنها أرسيت ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة

¹ بريس عبد القادر، خلوف عقيلة، حوكمة المصارف: مدخل لتحسين الاداء المؤسسي، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة- العدد 07، ديسمبر 2012، ص: 240.

² قورين حاج فويذر وآخرون، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة حسنية بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 08/09 نوفمبر 2010.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، التقرير السنوي 2010،

<http://www.cosob.org/publications/publications-rapport2010ARA.pdf>

بالمحيط الجديد، كانت موضوع إصلاحات محاسبية ساهمت فيها لجنة مراقبة عمليات البورصة، باعتبارها عضوا في المجلس الوطني للمحاسبة¹.

و"وفقا للجهات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر يتوقع ان يساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي المؤسسات على اظهار وضعيتها المالية، وتقديمها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يساهم من دخولها للبورصة ويمكنها من تسعير اوراقها المالية، الشيء الذي يتوقع ان يساهم في تطوير بورصة الجزائر. كما ان تطبيق المؤسسات لهذا النظام من شأنه ان يعزز الشفافية في سوق البورصة وان يسمح بتحديد امثل للعلاقة بين نجاعة المؤسسات وقيمة اوراقها المالية، كما يتوقع ان يسمح للمستثمرين الحاليين والمحتملين بالقيام بتقييم الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسات ومعرفة مدى نجاعته، مما يساعد على ترشيد قراراتهم. ومن المعلوم ان كفاءة البورصة تتوقف إلى حد كبير على نوعية الافصاح المحاسبي وعلى كفاءة سوق المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات المقيدة بصفة خاصة. ومن هذا المنطلق يتوقع ان يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات إلى زيادة الافصاح المحاسبي الامر الذي سيؤثر مباشرة على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها، ويصعب على اي مستثمر التنبؤ باتجاه أسعار الاسهم وتحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المستثمرين. كما ان تنافس مختلف المتعاملين على تحليل المعلومات المالية المفصح عنها من قبل المؤسسات يتوقع ان يؤدي إلى تقييم الاصول المالية بقيمتها الحقيقية. ويؤدي الافصاح المحاسبي وفق قواعد النظام المحاسبي المالي إلى تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة، لاسيما رؤوس الأموال الخاصة وإلى جلب مستثمرين اخرين والتقليل من عدم تماثل المعلومات وزيادة سيولة السوق".

❖ **الانعكاس على النظام المحاسبي المالي:** تعتبر الاسواق المالية من العوامل المهمة التي تؤثر على تطور المحاسبة عموما والإفصاح المحاسبي بشكل خاص، حيث يمكن القول أن تطور سوق الاوراق المالية يدفع بشدة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي تطبيق النظام المحاسبي المالي. مع العلم أن هناك علاقة تأثيرية متبادلة بين تطور أسواق الاوراق المالية ودرجة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، فالمعلومات المحاسبية الجيدة سوف تساعد على تطوير سوق الاوراق المالية وتنشيطها ومن ناحية اخرى كلما تطورت سوق الاوراق المالية سوف تتزايد الضغوط من أجل تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي الذي يترتب عليه توفير معلومات مالية ملائمة وموثوق فيها، إلا ان الجزائر لا تزال متأخرة من حيث اصدار قوانين تنظيم البورصة وإلزام الشركات المساهمة فيها بضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية مما سيؤثر بالسلب على

¹ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، الجزائر 2004، ص:

نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. وحسب المعطيات السابقة نلاحظ ان عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر هو سبب في عدم الافصاح عن المعلومات المالية والعرض العادل للمعلومات لمختلف المؤسسات الاقتصادية من أجل الاكتتاب فيه واعتباره كمصدر للتمويل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فعدم التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي المقتبس من المعايير الدولية لا يشجع المستثمرين المحتملين بالتداول في بورصة الجزائر والدليل على ذلك لا توجد شركات أجنبية تتداول أسهمها في البورصة بشكل كبير. ومنه هناك علاقة تبادلية بين تطور بورصة الجزائر والتطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثالث: وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي

للقوف على واقع البيئة المحاسبة في الجزائر، وجب علينا تحليل المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المعني بتطبيقات المحاسبة.

الفرع الأول: تطور وشكل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

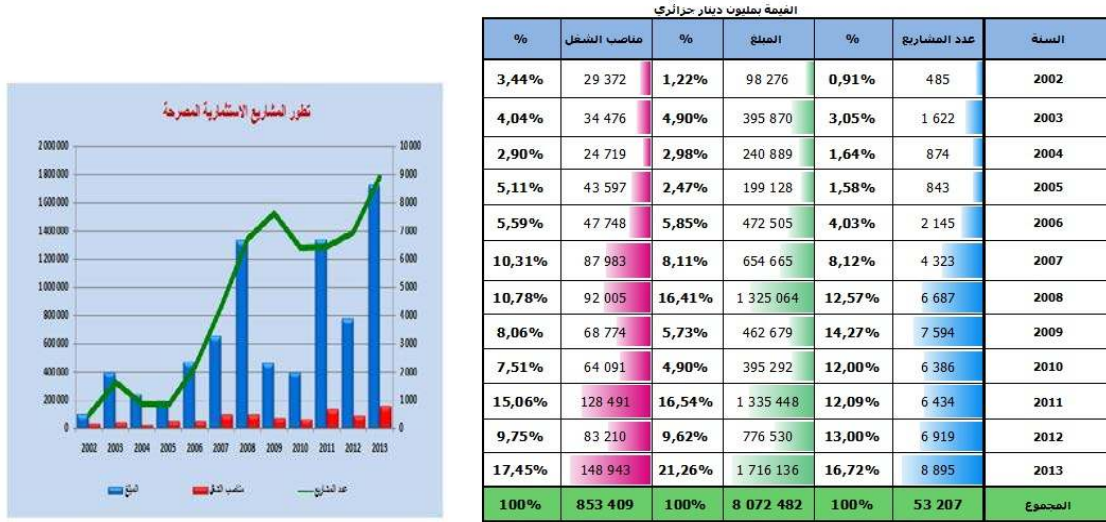
إن أهم ما يميز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حاليا توزيعها ما بين شركات وطنية كبيرة، ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص تصنف في أغلبها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أولا: تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

في بداية جانفي 2012 قدرت الوحدات الاقتصادية في الجزائر بـ 934.250 وحدة اقتصادية ويمثل الأشخاص المعنويين اي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بـ 888.794 مؤسسة اقتصادية (شخص معنوي) اي تمثل نسبة 95%، حيث لا يمثل الأشخاص الطبيعيين سوى 5%. "ويعود تطور عدد الوحدات الاقتصادية في الجزائر (934.250 وحدة) إلى 2.2% تم انشاؤها قبل سنة 1980، 4.2% بين سنة 1980 و 1989، 17% بين سنة 1990 و 1999، اما أكبر عدد فكان بين سنة 2000 و 2011 الذي وصل إلى 716.026 وحدة اقتصادية في الجزائر"¹. كما ان توزيع هذه المؤسسات الاقتصادية حسب الولايات تظهر التمرکز في العاصمة بـ 21%، تليها وهران بـ 6.8%، اما سطيف بنسبة 5.3%.²

¹ Collections statistiques n° 172, la première recensement économique, Résultat définitif, Office National des Statistiques, Alger, Juillet 2012, P13.

² Ibid, P10.

الجدول رقم (4-5): تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر من حيث العدد والقيمة



المصدر: حسب الإحصاءات التي تم تعديلها في سنة 2014 <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013>

عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة 2002 و 2012 هي 53.207 مشروع بقيمة 8072 مليار دج ، إلا أننا نلاحظ في البداية كانت تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع بـ 3.44% في سنة 2002، ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ 8.06% سنة 2009 لينخفض في سنة 2010 إلى 6386 مشروع ثم يعود لارتفاع مجدداً بدءاً من سنة 2011 ليصل إلى 8895 مشروع في سنة 2013 وهي أكبر نسبة خلال هذه السنوات أي بنسبة 17.45% ، كما نلاحظ أن حجم التمويل و مناصب الشغل المستحدثة في نفس الاتجاهات التطورية وفقاً للسنوات.

ثانياً: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية

نقصد بطبيعة الملكية هل هي تابعة للقطاع العام - الدولة - أو القطاع الخاص، أو المختلط.

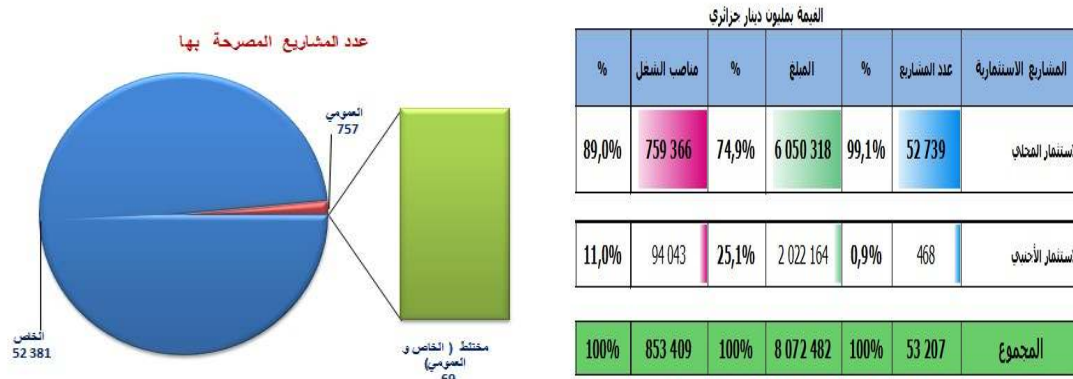
الجدول رقم (4-6): توزيع الوحدات الاقتصادية حسب القطاع القانوني

قطاع القانوني	عدد الوحدات الاقتصادية
العام	16.718
الخاص	915.316
الأخرى	2.216
المجموع	934.250

المصدر: Collections statistiques n° 172, la première recensement économique, Résultat définitif, Office National des Statistiques, Alger, Juillet 2012, P13.

نلاحظ سيطرة القطاع الخاص 98%، في حين القطاع العام لا يمثل سوى 1.8%، في حين تمثل المؤسسات المختلطة والأجنبية سوى 0.2% من المجموع.

الجدول رقم (4-7): عدد المشاريع المنجزة من سنة 2002 إلى غاية 2012 حسب الجهة المستثمرة



المصدر: حسب الإحصاءات التي تم تعديلها في 2014 <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013>

تمثل الاستثمارات الأجنبية 468 مشروع استثمار أجنبي تم انجازه بـ 2022 مليار دج أي ربع الاستثمارات المنجزة ويأتي اختيار المستثمرين الأجانب عموماً على القطاع الصناعي أولاً (بنسبة 56% حسب العدد، 74 % حسب قيمة التمويل و 57% حسب مناصب الشغل المستحدثة) مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط. كما توجد أيضاً مجالات أخرى للاختيار في قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية والهيدروليك كلها على حد سواء حسب عدد المشاريع، ثم النقل والسياحة (5% كلها على حد سواء حسب مناصب الشغل المستحدثة)، هذه القطاعات الأربع تساهم جميعها بحوالي 41% مقارنة مع الهيكل الإجمالي. القطاعات الأقل تقسيماً أو الأقل استثماراً من طرف المستثمرين الأجانب هي قطاعات الفلاحة والصحة يمكن عد المشاريع فيها بالوحدة. باختصار، هذا يعكس نواح عديدة من التذمر العام للمستثمرين الأجانب الراغبين في العمل في المشاريع الصناعية، ذات القوة الإضافية والمربحة على المدى القصير على حساب المشاريع طويلة المدى في الزراعة، السياحة والصحة¹. وأهم المستثمرين الأجانب هم دول أوروبا أين يمثل الاتحاد الأوروبي 205 مشروع استثمار، تليها إسبانيا بـ 34 مشروع استثمار ثم الو.م.أ بـ 10 مشاريع في حين مجموع المشاريع العربية المستثمرة في الجزائر خلال هذه الفترة هي 154 مشروع وهي تحتل أكبر قيمة 1237112 مليون دينار². ومنه حسب الشكل السابق نلاحظ استحواذ القطاع الخاص على المشاريع الاستثمارية بنسبة 98.45% في المقابل، ويساهم القطاع العام بحوالي 757 مشروع فقط أي بنسبة 1%، لكن بقيمة مالية مهمة ومعتبرة.

¹ موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الجزائر <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

² <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013> موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الجزائر احصائيات سنة 2013، تاريخ الإطلاع جويلية 2014.

ثالثا: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

الجدول رقم (4-8): توزيع الوحدات الاقتصادية حسب قطاع النشاط والشكل القانوني

قطاع النشاط	عدد الوحدات الاقتصادية	القصاص الخاص	القطاع العام والمختلط
التجارة	511.700	508.638 اي 55.6% وتمثل تجارة التجزئة منها 84.6%	3.062 وحدة اقتصادية
الخدمات	317.988	306.213 وتمثل خدمة الإقامة والمطاعم نسبة 20%	11.775 وحدة اي 3.7% فقط
الصناعة	95.445	91.149 وحدة اقتصادية وتمثل الصناعة الغذائية فيها 25.5%	4.296 مؤسسة صناعية
البناء	9.117		
المجموع	934.250	915.316	18.934

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى احصائيات Collections statistiques n° 172, la première recensement économique, Résultat définitif, Office National des Statistiques, Alger, Juillet 2012, P10

نلاحظ من الجدول استحواذ القطاع التجاري بـ 55% من مجموع الوحدات الاقتصادية ويتمثل في تجارة التجزئة بـ 84% والباقي يوزع بين تجارة الجملة وبيع السيارات. اما المرتبة الثانية هي قطاع الخدمات بـ 317.988 وحدة اقتصادية و 21.1% منها في قطاع النقل، 18.8% في قطاع المطاعم، في حين قطاع المهنيين القانونيين والمحاسبين لا يمثلون سوى 5.3% من قطاع الخدمات. أما القطاع الصناعي (الانتاجي) فلا يمثل سوى 95.445 مؤسسة صناعية، 24.8% من هذه المؤسسات هي في الصناعة الغذائية (القمح، الحليب ومشتقاته.) و 23.4% في صناعة المواد المعدنية، 11.1% في الألبسة، 1.7% في تجارة الخشب و 1.3% في اصلاح وتركيب الآلات والمعدات

الجدول رقم (4-9): المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة 2002 إلى 2012 حسب نوع القطاع

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	735	1,38%	85 248	1,06%	43 250	5,07%
البناء	10 124	19,03%	1 206 137	14,94%	219 795	25,75%
الصناعة	6 607	12,42%	4 033 666	49,97%	271 385	31,80%
الصحة	620	1,17%	82 685	1,02%	14 368	1,68%
النقل	29 145	54,78%	725 264	8,98%	147 215	17,25%
السياحة	489	0,92%	886 445	10,98%	43 871	5,14%
الخدمات	5 481	10,30%	665 037	8,24%	93 995	11,01%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,46%	15 500	1,82%
الاتصالات	4	0,01%	350 486	4,34%	4 030	0,47%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013>

نلاحظ 54.78% من المبالغ الاستثمارية المنجزة هي في قطاع النقل ، حيث ان تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي هو المرتبة الثالثة بعد قطاع البناء من حيث عدد المشاريع أما من ناحية القيمة فيعتبر الأول في التصنيف. وتتمثل الصناعة في: الصناعة الغذائية، الكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج و الجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج. كما سجل الاستثمار في المياه والطاقة و اللذان تميزا بالمشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

رابعاً: توزيع الوحدات الاقتصادية حسب الحجم

تم توزيع الوحدات الاقتصادية حسب عدد العمال كالتالي: 97.84% من المجموع الكلي توظف أقل من 9 عمال على الأكثر، و 932 مؤسسة توظف 250 عامل. اما التوزيع حسب رقم الأعمال فان 93.6% رقم اعمالها السنوي يقل عن 20 مليون دينار اي 874.403 مؤسسة، والوحدات الاقتصادية التي رقم اعمالها السنوي بين 20 و 200 مليون دينار تمثل 53.153 وحدة اي بنسبة 5.7%، ومنه هناك 1% من المؤسسات التي رقم أعمالها السنوي أكثر من 200 مليون دينار¹.

ولقد تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 بأنها: "مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية"²، كما تم تعريف المؤسسات المصغرة في نفس القانون التوجيهي بأنها: "تلك المؤسسات التي تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مبلغ 10 ملايين دينار"³. وإذا كانت ممتلكة بمقدار 25% من رأسمالها فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴.

¹ Collections statistiques n° 172, la première recensement économique, Résultat définitif, Office National des Statistiques, Alger, Juillet 2012, P15-17

² محمد الصغير قريشي، « واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، مجلة الباحث، العدد رقم: 09/2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 172-173.

³ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 2001، ص: 8.

⁴ زكية محلوس، سعاد وردة، مرجع سابق، ص: 4.

ومنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد سنويا تطور في تعدادها، كما ان المؤسسات الخاصة تعد الاغلبية في هذا التعداد. كما تجدر الاشارة إلى الانخفاض المسجل في سنة 2010 ناجم عن انخفاض الصناعات التقليدية، حيث تبعا للتغير الحكومي الموافق لـ 28 ماي 2010 الذي بموجبه تم اعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي اصبحت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالتالي تغير نظام جمع المعطيات¹.

اذ يغلب على النسيج الصناعي الجزائري هذا النوع من المؤسسات التي تشكل نحو 99 % من عدد الكلي للمؤسسات وذلك نتيجة لبرامج التنمية التي تهدف على الدوام لدعمها وتوفير لها بيئة أعمال اقتصادية صحية. تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر حوالي 659309² وحدة في بداية سنة 2012 باختلاف طبيعتها القانونية. ومنه يمكن القول ان المؤسسات الكبيرة في الجزائر لا تمثل سوى قرابة 1% من الوحدات الاقتصادية و 94.6 % منها تابعة للقطاع العام.

خامسا: توزيع الوحدات الاقتصادية حسب النظام الحقيقي أو الجزافي

الجدول رقم (4-10): توزيع الوحدات الاقتصادية حسب النظام الحقيقي أو الجزافي

قطاع النشاط	عدد الوحدات الاقتصادية	النظام الحقيقي	النظام الجزافي	المعفى	اخرى
البناء	9.117	60.6%	22.9%	2.6%	13.9%
التجاري	511.700	8.7%	64%	1.7%	25.7%
الصناعي	95.445	15.6%	52.4%	4.3%	27.7%
الخدمات	317.988	17%	56.1%	2.3%	24.6%
المجموع	934.250	12.7%	59.7%	2.2%	25.4%

المصدر: Collections statistiques n° 172, la première recensement économique, Résultat définitif, Office National des Statistiques, Alger, Juillet 2012, P14

من الجدول السابق يتبين ان 118650 وحدة اقتصادية هي تابعة للنظام الحقيقي تمثل منها المؤسسات الصناعية 18.509 مؤسسة اقتصادية صناعية، ومنه 815.600 مؤسسة اي حوالي 87% من المؤسسات هي غير خاضعة لأحكام النظام الحقيقي.

¹ بن نذير نصر الدين، مرجع سابق، ص: 135.

الفرع الثاني: تأثير واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على النظام المحاسبي المالي

ينبغي الإشارة إلى أن أغلب مفاهيم النظام المحاسبي المالي المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية كطرق التقييم، الإفصاح، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى آخره، أعدت في الأصل لتتلاءم مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة التي تعتمد النموذج الانجلوسكسوني للتوحيد كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، و ذلك لتأثيرها الكبير على سياسات مجلس معايير المحاسبة الدولية بسبب ثقلها الاقتصادي ولأسباب اقتصادية وسياسية أخرى، وأهم ما يميز البيئة الاقتصادية السائدة في هذا النوع من الدول: كثرة المؤسسات الاقتصادية الضخمة التي تنتشر فروعها في مناطق متعددة من العالم، و اعتمادها في التمويل على الأسواق المالية الدولية، و هذا ما يفسر توجيه محتويات القوائم المالية بالدرجة الأولى إلى المستثمرين، على عكس ما تتصف به البيئة الاقتصادية للدول النامية ومن بينها الجزائر من انتشار كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمملوكة عادة من قبل الأفراد أو العائلات والتي تعتمد على التمويل الذاتي أو القروض البنكية أو القروض الأخرى في ظل غياب شبه تام للمؤسسات الكبرى التابعة للقطاع الخاص و للبورصة كآلية للتمويل، ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهم عوائق تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ما يلي¹:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في تركيبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما ينعكس على شكل الهياكل التنظيمية والقدرات الإدارية والأنظمة المحاسبية الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي بصفة عامة؛
- عدم التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وشكلية اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة (خاصة في المؤسسات الفردية والعائلية) يوجد تأثيرا شديدا على متطلبات ترشيد القرارات الإدارية ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة، الشيء الذي يؤثر مباشرة على الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات و نوعية مخرجاتها؛
- ينص النظام المحاسبي المالي على تطبيق مستوى عالي من الإفصاح والشفافية عند نشر المعلومات المحاسبية، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ القرار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عملت لمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات؛

¹ داودي الطيب، خليفاتي جمال، مرجع سابق، ص: 9 و 10.

• الدور الضعيف الذي تقوم به المراجعة الداخلية في أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، محدودية دور المراجعة الخارجية في التقرير عن مدى تأثير المعلومات المكونة للقوائم المالية عن الوقائع الاقتصادية بالإضافة إلى ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام، فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة لتطبيق هذا النظام المستمد من المرجعية المحاسبية الدولية وقد يعود السبب إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية والذي يظهر في¹:

• بالنسبة للمؤسسات التي تملك الامكانيات المالية والبشرية الكافية بإمكانها التعامل مع عملية الانتقال، وقد تلجأ حتى للاستعانة بالخبرات الأجنبية، وهذا ما تم في بعض المؤسسات الوطنية مثل (سوناطراك) التي أرسلت بعض المحاسبين لتلقي تكوينا في فرنسا، كما يمكن لهذه المؤسسات التعاقد مع مؤسسات مختصة لإنجاز برامج اعلام آلي قوية، فاهتمام هذه الشركات بالموضوع كان مبكرا نتيجة لنشاطها وبعدها الدولي، حيث عملت منذ زمن على تقريب ممارستها المحاسبية مع معايير المحاسبة الدولية؛

• أما المؤسسات التي لا تملك الامكانيات المالية والبشرية الكافية فتواجه صعوبات جسيمة وعراقيل تحول دون ضمان الانتقال الجيد والسليم إلى النظام المحاسبي المالي، خاصة وهذه العملية لا تتوقف فقط عند تحويل الحسابات أو تغيير شكل القوائم المالية، بل تقتضي تغيير جذري للثقافات والممارسات المحاسبية السائدة منذ زمن طويل، كما تتطلب عملية الانتقال تكاليف باهضة واستثمارات حقيقية في الوسائل المادية الضرورية لضمان الانتقال السليم، مثل البرامج والوثائق اللازمة للمعالجة المحاسبية وفق النظام النظام المحاسبي المالي.

❖ **الانعكاس على النظام المحاسبي المالي:** من خلال المعطيات السابقة نجد ان أغلب المؤسسات الاقتصادية تابعة للقطاع الخاص ومن المعروف ان نمط الملكية يؤثر على تطبيق الممارسات المحاسبية، حيث ان القطاع الخاص معظمه يتمتع بالتحفظ في الافصاح عن المعلومات المحاسبية، ومن العوامل المهمة التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر هو انتشار مؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي فان شفافية المعلومات المالية المستخرجة من النظام المحاسبي المالي ليست ضمن أولويات هذه المؤسسات. حيث ان القطاع العمومي في الجزائر يسعى لتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي كما يخضع إلى رقابة دورية من طرف المراجعين المحاسبين، وبأن عدده قليل فهذا سيؤثر بالسلب على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي.

¹ ابتسام ساعد، مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5 و6 ماي 2013، ص: 11 و 12.

كما انه كلما ارتفع عدد المؤسسات الأجنبية زاد تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، وفي واقع الجزائر هذه الفئة قليلة جدا بالتالي ليست لها تأثير على تطوير مهنة المحاسبة والنظام المحاسبي المالي في الجزائر.

كما ان نوعية نشاط المؤسسات الاقتصادية يؤثر على تطبيق معظم قواعد النظام المحاسبي المالي، حيث نجد ان معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هي مؤسسات تجارية، ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة ومنه فان قواعد النظام المحاسبي الخاصة بتقييم مختلف التثبيات وتقييم المنتجات هي محصورة بين عدد قليل من المؤسسات الاقتصادية. ومن جهة أخرى فان المؤسسات الكبيرة في الجزائر التي تحتاج إلى نظام محاسبي مستوحى من المعايير الدولية لا تشكل سوى 1% من مجموع المؤسسات الاقتصادية وهو عدد قليل جدا، بالتالي فان المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لا تخدم الفئة الأكبر من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وحسب الاحصائيات السابقة فان نسبة المؤسسات غير التابعة للنظام الحقيقي الذي يستلزم مسك محاسبة هي 87% من مجموع المؤسسات، ومع صدور قانون المالية لسنة 2015 الخاص بالضريبة الجزافية فان هذه النسبة سترتفع إلى حوالي 96% من المؤسسات التي سوف تتخلى عن التصريح بمحاسبتها إلى الضرائب، وكما نعلم فان معظم المؤسسات الخاصة والصغيرة والمتوسطة لا تستعمل المحاسبة إلى لأجل الضرائب، بالتالي ستتخلى عن تطبيق النظام المحاسبي المالي وهذا امر يؤثر بسلب على نجاح تطبيق هذا النظام أين سيصبح محصور بين 4% من المؤسسات الاقتصادية سوف تطبقه. بالتالي الوضعية الحالية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا تساعد على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: مسار القوانين والتشريعات وانعكاسها على تطبيق النظام المحاسبي

لقد بدأت عملية موازنة القوانين والتشريعات السارية مع متطلبات تطبيق اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، وقد انعكس ذلك على جملة من القوانين والمراسيم المتعلقة بالمنافسة والاحتكار والإغراق وحماية المنتج الوطني، وقانون التجارة، وهناك قوانين أخرى قيد الإصدار¹.

المطلب الأول: القوانين والتشريعات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: المصادر التشريعية للنظام المحاسبي المالي²

- القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي: أصبح للتشريع المحاسبي مرجع قانوني يرتكز عليه، كما تناول شروط وكيفيات تطبيقه من خلال ثلاث وأربعين (43) مادة مقسمة على سبعة (07) فصول كمحاور أساسية للنظام المحاسبي المالي تم تفصيلها بمراسيم وقرارات تنظيمية.

- الأمر رقم 08-02 المؤرخ بتاريخ 27 نوفمبر 2008 المتعلقة بإجراءات الانتقال للنظام المحاسبي المالي.

أما المصادر التنظيمية للنظام المحاسبي المالي والخاصة بالقانون رقم 07-11 تتمثل فيما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بتطبيق أحكام مواد من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفية تطبيق أحكام مواد المرسوم التنفيذي رقم 08-156.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 المتعلق باستعمال الإعلام الآلي يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفية مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي من خلال 26 مادة.³

¹ بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، مرجع سابق، ص: 9.

² عبد الله بن صالح، عبد القادر بادن، واقع الإصلاح المحاسبي بدول المغرب العربي في ظل التوجه الدولي نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، مرجع سابق، ص: 23.

³ الجريدة الرسمية رقم 21، الصادرة بتاريخ 25/03/2009، المتضمنة للمرسوم التنفيذي رقم 08-156.

- التعليم الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 بإجراءات الانتقال للنظام المحاسبي المالي: تتعلق هذه التعليم بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010 وكيفية إجراء الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني: تقييم بعض القواعد المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي:

من أجل تحديد مختلف القيم (عادلة، انجاز، النفعية) يجب إجراء عمل كبير متعلق بالمبيعات، التثبيات، المؤونات... إلخ. وهذا لا يتطلب تدخل المحاسب فقط وإنما مسيري المؤسسة، مدراءها، وأشخاص متخصصين في عدة ميادين.

❖ المبيعات : حسب قرار النظام المحاسبي المالي في 26 جويلية 2008، القرار رقم 3-111 الذي ينص على أن المبيعات تقيم بالقيمة العادلة للمقابل المتحصل عليه أو الذي سيتم الحصول عليه وهو مبيعات لأجل، بالتالي رقم الأعمال لا يسجل محاسبيا مع ما هو موجود في الفاتورة، ولكن حسب ما هو مقدر من طرف مديري المؤسسة باستحداث دفعات تحصيل الزبون بالتالي سيكون هذا المبلغ مختلف عن فاتورة الزبون، وتتم هذه العملية على كل فاتورة، فكيف سيكون الواقع بكثرة الفواتير.

❖ التثبيات: عندما تكون التثبيات مركبة بمدى نفعية مختلفة، يجب تسجيل هذه المركبات بصفة منفصلة في أصول الميزانية، ويجب إعطاء قيمتها من طرف مختصين أو بالرجوع إلى قيمة السوق، بالتالي المسيرين مجبرين على البحث عن قيمتها الحقيقية في نهاية السنة وتعتبر هذه صعوبة. ومن جهة أخرى فعند إجراء الجرد المادي في نهاية السنة هذه التثبيات هي عبارة عن مركبات منفصلة أما في الحقيقة فهي متصلة مما يشكل صعوبة في الجرد المادي.

❖ مؤونات المعاشات: حسب قرار تطبيق النظام المحاسبي المالي الفصل الثاني الحساب 153 الجريدة الرسمية رقم 19 سنة 2009 " من أجل تحديد هذه المؤونة على المؤسسة أن تستعمل مثلا معدل الوفيات"، والمتعامل به في الجزائر - مثلا 4 في الألف - وعلى سبيل المثال مؤسسة لديها ألف عامل فإن على مسيرها إختيار 4 موظفين الذين سوف يتوفون في 2015 و 4 في 2016 وهكذا حسب تاريخ المتوقع لوفاة الموظف يتم حساب المؤونة وتسجيلها محاسبيا كل عام بتحديث قيمتها، وإذا لم يتوفى العامل في سنة 2015 مثلا يجب إعادة تصحيح كل المؤونات السابقة وهذا حسب تاريخ آخر توقع، بالإضافة هذه المؤونة يجب أن تحذف كليا من القوائم الجبائية.

المطلب الثاني: النظام الجبائي الجزائري وعلاقته بالنظام المحاسبي المالي

في ظل الاصلاح المحاسبي في الجزائر عرف النظام الضريبي بعض التعديلات في النصوص الجبائية حتى تتوافق مع أحكام النظام المحاسبي المالي، وتتمثل في القوانين المعدلة والجديدة والتي تهدف إلى تقليل الآثار الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال القوانين التشريعية التالية .

الفرع الأول: الإصلاحات الجبائية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي

عملت الجزائر منذ صدور القرار الرسمي ببداية العمل بالنظام المحاسبي المالي انطلاقاً من جانفي 2010، على بذل الجهود الضرورية من أجل ضمان انتقال سليم وواضح المعالم نحو النظام الجديد. وذلك بالعمل على دراسة مختلف الآثار الناتجة عن تطبيقه على جميع المستويات. وقد أكدت وزارة المالية أن من أهم هذه الآثار ما تعلق بالجانب الجبائي. وفي هذا الشأن، تعتبر المديرية العامة للضرائب طرفاً مهماً في متابعة تطبيق هذا النظام. من خلال إعداد موظفيها، وتشكيل لجنة خاصة تعمل بالموازاة مع المجلس الوطني للمحاسبة، بهدف متابعة الآثار الجبائية الناتجة عن تطبيق المرجعية المحاسبية الجديدة (خاصة وأن المفاهيم الجديدة المتعلقة بالاهتلاكات والمؤونات التي لها الأثر المباشر على النتيجة المحاسبية والجبائية لا تتطابق بالضرورة مع القواعد الجبائية الحالية)، وقد بدأت الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب وكذا المجلس الوطني للمحاسبة تعرف النور من خلال قانون المالية التكميلي المتعلق بسنة 2009 وقانون المالية المتعلق بسنة 2010 وكذا التعليمات الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة. وهذا فقط فيما يتعلق بالتطبيق الأولي لسنة 2010، أين ستظهر الآثار الفعلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

أولاً: قانون المالية التكميلي الصادر في جويلية 2009

ويتضمن عدة مواد قانونية ذات الصلة بالجهود المبذولة في إطار تكييف القواعد القانونية بالمفاهيم والقواعد الجديدة للنظام المحاسبي المالي، والمتمثلة في ما يلي:

➤ استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي: يمتاز النظام المحاسبي المالي بغياب القيود المحاسبية ذات الطابع الجبائي، لأنها لا تعكس الحقيقة الاقتصادية بشكل كامل¹. حيث ينص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 م على إجبارية تطبيق النظام المحاسبي المالي وكذا استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الضريبي، حيث نصت المادة السادسة منه على ضرورة احترام المؤسسات

¹ DUCASSE.E et autre, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Pages Bleues Internationales, Bouira, Algérie, Novembre 2009, P: 74.

للأحكام والقواعد التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي شريطة أن لا تكون متعارضة مع القواعد الجبائية المطبقة والمتبعة في تحديد الوعاء الضريبي¹.

➤ المصاريف الإعدادية: في القانون الجبائي، المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا، ولكن مع دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2010 م، سيتم استبعادها من النتيجة الجبائية وذلك بإتباع خطة الإطفاء الأولية². وحسب أحكام وقواعد المرجع المحاسبي الجديد فإن المصاريف الإعدادية التي لا تستوفي شروط التسجيل ضمن الأصول سيتم تسجيلها ضمن الأعباء.

➤ مصاريف البحث والتطوير: من الناحية الجبائية، مصاريف البحث والتطوير في المؤسسة يتم تخفيضها من النتيجة بـ 10 % من قيمة الدخل أو الربح، دون أن تتجاوز السقف المحدد بعشرة ملايين دينار و شريطة أن يعاد استثمار المبلغ المسموح بتخفيضه في إطار هذا البحث³.

➤ متابعة العقود الطويلة الأجل: بمقتضى النص القانوني للمادة 4 ، فإن تسجيل العقود طويلة الأجل والتي يمتد تطبيقها لدورات مالية مختلفة والمتعلقة بإنجاز مواد وخدمات يتم وفق طريقة التسبيق التي تسمح بتسجيل الأعباء والنواتج للعمليات المتعلقة بها بهدف تحديد الربح الخاضع للضريبة. ويأتي هذا النص في إطار التنسيق والتوافق مع النظام المحاسبي المالي، الذي نص على أن هذا النوع من العقود يجب أن يتابع وفق طريقة التسبيق إلا إذا لم تكن المؤسسة قادرة على تطبيق هذه الطريقة نظرا لما تتطلبه من تنظيم ومتابعة للملفات، بالتالي فمن شأن هذا القانون تشجيع الشركات خصوصا تلك التي تعمل في مجال البناء على مسك محاسبة التكاليف.

➤ خصم الاهتلاكات والمؤنات: تنص المادة الخامسة (05) فيما يتعلق بالاهتلاكات الحقيقية على أنه: " يمكن تقييد العناصر ذات القيمة المنخفضة التي يتجاوز مبلغها 30000 دج خارج الرسوم كأعباء قابلة للخصم من السنة المالية المتصلة بها، وتسجل المواد المقتناة بصورة مجانية في الأصول بالنسبة لقيمتها النقدية ". وفيما يتعلق بالمؤنات تنص نفس المادة على أن : "الأرصدة المشككة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو غير المبينة بوضوح والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية، شريطة تقييدها في حسابات السنة المالية وتبينها في كشف الأرصدة."

➤ إعادة تقييم الأصول: تنص المادة العاشرة على: " - ضرورة إعادة دمج ربح القيمة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن النتيجة الجبائية في أجل أقصاه 05 سنوات من تاريخ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق. المخصصات المكملة للاهتلاكات المثبتة خلال عمليات إعادة التقييم سيتم إدماجها في نتيجة السنة الحالية. يعتبر هذا النص تعديلا لمحتوى المادة 185

¹ Ali TAZDAIT, Maitrise du système comptable financier, Editions ACG, première édition. Alger, Octobre 2009, P :44.

² Article 08 de la loi de finances complémentaires pour 2009.

³ Tazdait Ali, Op- Cit, P:44.

و186 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. وبالرجوع إلى نص المادة السابق، فإن الإدارة الجبائية أحدثت وضعية وسطية بحيث ليس هناك تسامح جبائي، ولا جباية فورية وكلية وفي هذا الصدد، يمكن القول أيضا أن عملية إعادة التقييم تبقى معلقة وحظوظ تطبيقها قليلة.

ثانيا: قانون المالية الصادر في ديسمبر 2009 والساري المفعول ابتداء من سنة 2010

يتضمن قانون المالية الصادر في ديسمبر 2009 والساري المفعول ابتداء من جانفي 2010 مجموعة من الأحكام الجبائية الجديدة نذكر منها:¹

➤ **الاهتلاك المتعلق بالقرض الإيجاري ومؤسسات المؤسسات المالية:** يتناول نص المادة الثامنة فيما يتعلق بالاهتلاك المتعلق بالقرض الإيجاري ومؤسسات المؤسسات المالية ما يلي: "...وفي إطار عقد القرض الإيجاري، يتم حساب الاهتلاك على أساس مرحلة تساوي مدة عقد القرض الإيجاري." كما تنص كذلك على: "...لا تجمع الأرصدة لمواجهة الأخطار الخاصة المتصلة بعمليات القرض متوسطة أو طويلة المدة مع الأشكال الأخرى من الأرصدة."

تدخل جملة التغييرات السابقة المحدثّة على المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في إطار تكييف القواعد الجبائية مع مفاهيم النظام المحاسبي المالي، إذ:

- يسمح وفي إطار عمليات الإيجار للمستأجر حق تسجيل العنصر المستأجر في مكان المالك للأصل، أما فيما يتعلق بطريقة اهتلاكها، فإنها تهتلك على أساس مدة عقد القرض الإيجاري حسب محتوى المادة. كما يمكن تطبيق الاهتلاك حسب مدة الحياة الاقتصادية لأصل المستأجر المسموح بها في النظام المحاسبي المالي وهذا الأمر يمكن أن ينتج عنه فروقات تؤدي إلى تشكيل ضرائب مؤجلة.

- منع تجميع المؤسسات لمواجهة الأخطار الخاصة المتعلقة بعمليات القرض المتوسطة أو طويلة المدة مع الأشكال الأخرى من المؤسسات.

كما تناول نص المادة تعديلا لما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 فيما يتعلق بتحديد سقف الاهتلاكات للسيارات السياحية من 800.000 دج إلى 1.000.000 دج. كما ان إهلاك الأصول الثابتة يتم على أساس طريقة الاهتلاك الخطي، ومع ذلك يمكن للمكلفين بالضريبة وفي ظل شروط معينة أن يطبقوا طريقة الاهتلاك المتناقص أو طريقة الاهتلاك المتزايد.

وبالنسبة العجز المالي تنص المادة العاشرة من قانون المالية لسنة 2010 على أنه "في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما،... فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية إلى غاية السنة الرابعة المالية لسنة تسجيل العجز." وقد تم تخفيض المدة من خمس سنوات إلى أربع.

¹ Les nouvelles dispositions fiscales de la loi de finances 2010, Journal officiel de la République Algérienne n° 78 de 31 /12/2009.

➤ خصم المصاريف الأولية: تنص المادة العاشرة من قانون المالية لسنة 2010 في ما يتعلق بخصم المصاريف الأولية: " تخصم المصاريف الأولية تبعا لمخطط الامتصاص الأولي، تتم عملية الامتصاص من خلال التصريح الجبائي السنوي الموافق " هذا النص يؤكد ما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث ستعالج المصاريف الأولية بمعالجة شبه محاسبية (extra comptable) لكي لا تتحمل السنة المالية الأولى كل الأعباء.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف بين النظام الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي

تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010 سيؤثر بشكل مباشر في العناصر المتعلقة بتحديد الضريبة على أرباح الشركات، خاصة وأن هذا النظام يجبر المؤسسات على الإشارة في قوائمها المالية وبالضبط في الملحق معلومات تخص المقاربة بين العبء الضريبي الموضح في جدول حساب النتائج والعبء الضريبي الناتج عن تطبيق المعدل الفعلي، أي إعداد جدول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، هذا ما سيشكل للمؤسسات تحديا واضحا بسبب الاختلاف في تقييم بعض العناصر في النظام المحاسبي المالي عن النظام الجبائي الجزائري، وفيما يلي سيتم عرض هذه العناصر:

- تقنيات الاهتلاك وتدهور الأصول أو معاينة الانخفاض في القيمة، باعتبار أن النظام الجديد ينتهج مدخلا اقتصاديا وماليا¹، وتتمثل نقاط الاختلاف في:

♦ الاهتلاكات: يعتمد النظام الجبائي الحالي على التقنيات المألوفة للاهتلاكات (خطي، متناقص، متزايد) بالتالي نلاحظ انه لم يتم الاعتراف حسب القوانين الضريبية بالاهتلاك على أساس وحدات الانتاج. ولا تعترف القواعد الجبائية بالقيمة المتبقية كأحد العناصر الداخلة في تحديد قسط الاهتلاك غير أن تعريف الاهتلاك في النظام المحاسبي المالي يعترف بها. كما يشرع في حساب الاهتلاك لأصل ما ابتداء من بداية استهلاك المنافع الاقتصادية المنتظرة للأصل المعني. كما ان إهلاك التثبيات وفق النظام المحاسبي يتم حسب مدة المنفعة الاقتصادية، إلا ان المادة 141 الفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تنص " أن القواعد الجبائية تظهر أن مدة الإهلاك تكون عادة قصيرة وأقل من المدة الحقيقية، وهذا يظهر اختلاف بين النظام المحاسبي وما

¹ أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص: 86.

تتص عليه قوانين الضرائب¹. بالتالي يوجد اختلافات في مدة الاهتلاك، اهتلاك الثبنيات المركبة، والتقييم الدوري لمعدات الاهتلاك.

♦ خسائر قيمة الاصول الثابتة: يعتبر هذا العنصر جديدا على القواعد الجبائية الحالية.

- التسجيل المحاسبي للقرض الإيجاري: القواعد الجبائية تركز على تحقق وتحويل الأصل، أي ملكية المؤسسة له، ويدخل في هذا الإطار الأصول المؤجرة، وخاصة القابلة للاهلاك منها. في حين تركز القواعد المحاسبية الجديدة عند تسجيل المؤسسة للأصل في تاريخ تحويل كل المنافع والأخطار.

- كما أنه عند اعادة تقييم عنصر من الأصول الثابتة فإن كل الأجزاء المشكلة له أو الفئة التي ينتمي اليها نفس الأصل يعاد تقييمها، و تشكل القيمة المعاد تقديرها قاعدة جديدة للاهلاك، زيادة على أن تقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة، قد يزيد من صعوبات إدارة الضرائب في التأكد من صحة هذا التقييم، باعتبار أن القواعد الجبائية تعتمد في ذلك أساسا على التكلفة التاريخية².

- مصاريف الأبحاث والتطوير: تسجل مصاريف البحث حسب النظام المحاسبي المالي عند تحملها ضمن الأعباء، بينما تسجل مصاريف التطوير ضمن الأصول الثابتة المعنوية بشروط. ويمكن أن تواجه المؤسسة صعوبة في التمييز بين مصاريف الأبحاث ومصاريف التطوير، والحال كذلك بالنسبة لإدارة الضرائب.

- التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء: يحدد النظام المحاسبي المالي هذا النوع من التغيرات والتصحيحات التي يجب أن تكون في الملاحق وتظهر مباشرة على مستوى الأموال الخاصة دون أن تسجل في حساب النتائج. وهذا الأمر سيكون له أثر واضح على مقدار الضريبة الحقيقي بالنقصان، إذا هل ستقبل إدارة الضرائب بهذا الخيار مقابل التخلي عن جزء من مواردها؟ وإذا كانت كل التغيرات في الطرق المحاسبية تمس أثارها على الأموال الخاصة.

- التسجيل المحاسبي لعمليات القرض الإيجاري: ينص المرجع الجديد على وجوب إدراج الأصل المؤجر في الأصول بأدنى قيمة بين القيمة العادلة والقيمة المبينة لمبالغ الإيجار، كذلك يدرج ضمن الخصوم بنفس المبلغ، ويتم اهتلاكه في حين أن القواعد الجبائية لا تقبل بتسجيل الأصل المؤجر ضمن المؤسسة³، بالتالي لا يسجل إهلاك الأصل حسب القواعد الجبائية³.

¹ محمد العيد تيجاني، رضوان عادل، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي، 05 و 06 ماي 2013، ص: 11 .

² عيادي عبد القادر، بكيجل عبد القادر، مرجع سابق، ص: 5.

* المادة 112 من المرسوم رقم 95-27 المؤرخ في ديسمبر 1995.

³ محمد العيد تيجاني، رضوان عادل، مرجع سابق، ص: 13.

- تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية: يتم تسجيل الربح والخسارة الناتج عن تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية في نهاية الدورة ضمن الأعباء أو النواتج حسب النظام المحاسبي المالي، بينما النظام الجبائي يسمح للمؤسسات بإظهار الخسائر على التحويل فقط.
- الضرائب المؤجلة: ان النظام المحاسبي يستند إلى مفهوم التكاليف المفترضة التي تكون إلى حد كبير مندمجة في النتيجة المحاسبية، في حين يمتاز النظام الجبائي بالتحقق الفعلي لهذه التكاليف لكي تدمج في النتيجة الخاضعة للضريبة.
- مؤونات أعمال الصيانة الكبرى: من الناحية الجبائية، يسمح بتكوين هذا النوع من المؤونات، أما محاسبيا فلا يسمح بذلك (لأنها لا تتوافق مع تعريف الأصل)، ويجب أن تعالج محاسبيا كعنصر مستقل.

❖ **الانعكاس على النظام المحاسبي المالي:** ومن خلال هذه النصوص القانونية والتي تدخل في إطار تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي، يمكن القول بأن هذه النصوص التنظيمية تعتبر دليلاً على رغبة الدولة ووعيها بضرورة تكييف قواعد النظام الجبائي مع محتوى النظام المحاسبي المالي. إلا أن هذه الجهود تعتبر غير كافية وتبقى هناك بعض القواعد الجبائية الأخرى واجبة التعديل والتوضيح أو طرح قواعد جديدة بالأساس¹. حيث "تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، لذلك يعكف المكلفون بصنع السياسات الاقتصادية على جعل النظام الجبائي فعالاً وكفاء قدر المستطاع لما لذلك من آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني ككل. وفي الجزائر ولفترة طويلة وخلال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني كان ينتظر من المحاسبة المساهمة في تحقيق أهداف جبائية، لكن في الوقت الحالي مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي تبدو العلاقة بين الجانبين (نظرياً) أقل ارتباطاً على الأقل مقارنة بالوضع السابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى أن النظام أعد للاستخدام من قبل مختلف المستخدمين²". حيث تعد قوانين الضرائب من المعوقات الرئيسية التي تعيق تطبيق الممارسات المحاسبية في مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. أما في الجزائر الممارسات المحاسبية يجب ان تتطابق مع القوانين الضريبية، اي ان الهدف الاساسي للقوائم المالية هو تحصيل الضرائب وبالتالي عند تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون هناك تعارض بين الربح المقبول ضريبياً وبين الربح الحقيقي الناتج عند تطبيق النظام المحاسبي المالي مما سيصعب تطبيقه، كما أنه من الضروري أن يتم العمل على أخذ المتطلبات الجبائية والقانونية بعين الاعتبار ودراسة كل المشاكل التي قد تنجم عن تطبيق النظام

¹ صديقي مسعود، بوقفة علاء، مدى استجابة البيئة المحاسبية والتشريعات القانونية للإصلاح المحاسبي في الجزائر، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم، يومي 14/13 جانفي 2013.

² مداني بن بلغيث، فريد عوينات، مرجع سابق، ص: 379.

المحاسبي المالي وإيجاد الحلول لها، وذلك بهدف تسهيل الاتصال بين الحاجيات المحاسبية والجبائية والوصول إلى نتائج محاسبية تنتهي إلى نتائج جبائية، والسماح للمؤسسة الجزائرية بتلبية متطلبات المعايير الجبائية.

إلا أن المادة 13 من قانون المالية لسنة 2015 التي وضعت ضريبة وحيدة جزافية IFU (5% من رقم الأعمال بالنسبة للمنتجين والتجارين، و12% للآخرين) عوض IRG، IBS، TVA، TAP والخاضعين لهذه الضريبة هم: الأشخاص المعنويين، الشركات (SRL، SNC، SPA)، التعاونيات ذات النشاط الانتاجي، المهن غير التجارية...، التي رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 30.000.000 دج، ومع العلم أن معظم المؤسسات في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالتالي فإن حوالي 96% من المؤسسات الاقتصادية يمكن أن تتخلى عن التصريح بمحاسبيتها لمصالح الضرائب، بالتالي عن تطبيق النظام المحاسبي المالي، إذ أن هذا القانون الصادر من الإدارة العامة للضرائب لا يهدف إلى اعتماد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وهو الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير على نجاح تطبيق هذا النظام في الجزائر.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي والقانون التجاري

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يحتاج إلى أسس قانونية تستند إليها المؤسسات التي ستطبقه، ومن بين هذه الأسس القانونية نجد القانون التجاري الذي ينبغي أن ينسجم مع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي ولا يتعارض معها، فإذا أخذنا كمثال القانون التجاري الجزائري مازال يعتبر أن أي مؤسسة إذا فقدت ثلاث أرباع (4/3) من رأس مالها فهي في حالة إفلاس ويجب تصفيتها، في حين أن النظام المحاسبي تعتبر أن رأس المال ناتج عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم. فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي. وفيما يخص الإفصاح عن الحسابات الاجتماعية فإنه يجب تعديل المادة 717 الفقرة الأولى من القانون التجاري والتي تنص على الإفصاح فقط على جدول حسابات النتائج والميزانية دون القوائم المالية الأخرى الجديدة التي تضمنها النظام المحاسبي المالي (جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة) وهذا ما يجب تعديله.

بالإضافة إلى وجود ثغرة قانونية تكمن في عدم وجود نظام محاسبي قادر على متابعة قواعد القانون التجاري، فالنظام المحاسبي المالي لا يهدف إلى إعطاء صورة عن أملاك المؤسسة ولكن يهدف فقط إلى اعداد المعلومات الخاصة بالمستثمرين، حيث ينص على التسجيل المحاسبي في أصول المؤسسة على التثبيات التي لا تملكها (التمويل الايجاري) وهذا مخالف لقانون الملكية في القانون التجاري "يجب على المحاسبة أن تتابع أملاك المحاسبة"، بالتالي عدم توافق النظام

المحاسبي المالي مع القانون التجاري لم يعد يمكن المؤسسات من اتخاذ حقوقها عند العدالة، وهذا حسب المادة 14 التي تنص على ان كل محاسبة لا تأخذ بعين الاعتبار مواد القانون التجاري لا يمكن ان تكون ممثلة ولا يمكنها ان تعتبر دليل عند العدالة لفائدة الأشخاص الذين يعتمدونها، ومنه ففي حالة تبديد اموال الدولة فهذه الثغرة القانونية تمكن المختلسين الحصول على براءة عن طريق رفض الخبرات المحاسبية المنجزة بالاعتماد على قواعد النظام المحاسبي المالي¹. بالتالي يعتبر اثر سلبي لنجاح تحقيق أهداف هذا النظام وهو توصيل المعلومات لمختلف مستخدميها.

المطلب الرابع: القوانين المنظمة للمهنيين المحاسبين وانعكاسها على النظام المحاسبي

في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي تم اصدار مجموعة من القوانين تتعلق بالمحاسبين المهنيين:² القانون رقم 10-01، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد: قررت الحكومة بموجب هذا القانون إعادة هيكلة تنظيم مهنة المحاسبة، وقررت تفكيك المنظمة الوحيدة التي كانت تمثل الناشطين في القطاع ويتضمن هذا القانون الجديد 84 مادة في 12 فصلا. وبموجب التعديلات الجديدة فقد تم إنشاء ثلاثة منظمات مهنية: مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون. كما مكن هذا القانون من إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، في محاولة من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون رقم 91-08 المنظم لمهنة المحاسبة، فبموجب هذا القانون:

- أصبح منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزارة المالية؛
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزارة المالية؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

¹ Sarrah Larbi Commissaire aux comptes Expert judiciaire, Le Système Comptable Financier : Contraignant, inutile et préjudiciable, article Journal El Watan le 24 - 03 - 2014, <http://www.djazairiss.com/fr/elwatan/450332>

² مداني بن بلغيث، فريد عوينات، مرجع سابق، ص: 380.

ثم توالى بعد ذلك عملية الإصدار للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهنة المحاسبة وذلك من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية ولعل أهمها ما يلي:

- المرسوم تنفيذي رقم 11-25 مؤرخ في 25 جانفي 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره وتضمن المرسوم 23 مادة بينت كل الجوانب المتعلقة بالموضوع.

- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 27 جانفي 2011¹ والمتعلقة أساساً بالتغيرات التي مست السلطة التي تحكم مهنة المحاسبة في الجزائر وتوضيح الصلاحيات. إذ تم من خلالها، تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وتحديد قواعد سيره²؛ وكذا تحديد تشكيلة المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتحديد صلاحياتها وقواعد سيرها³؛ كما تم تحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة المحاسبة⁴؛

- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 16 فيفري 2011⁵ والمتعلقة عموماً بكيفيات تحديد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسب. وكذا تحديد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي، بصفة انتقالية، للحصول على شهادة الخبير المحاسب. كما تم التطرق من خلال هاته المراسيم إلى كيفيات تحديد المهمة التضامنية لمحافظي الحسابات.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 المادة 2 تنص: "يحدد محافظ الحسابات ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها طبقاً لقواعد المنصوص عليها في القانون

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 07، الصادرة في 02 فيفري 2011، ص: 4-23.

² مرسوم تنفيذي رقم 11-27 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وتضمن 23 مادة، ورسوم تنفيذي رقم 11-29 يهدف إلى تحديد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم، وتضمن المرسوم 05 مواد متعلقة بالموضوع.

³ مرسوم تنفيذي رقم 11-28 يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجلس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها، وتضمن المرسوم 23 .

⁴ مرسوم تنفيذي رقم 11-30 يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، مرسوم تنفيذي رقم 11-31 يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات المحاسب المعتمد، والرسوم تنفيذي رقم 11-32 يهدف إلى تحديد كيفيات تعيين محافظي الحسابات على أساس دفتر الشروط، وتضمن المرسوم 16 مادة.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 11، الصادرة في 20 فيفري 2011، ص: 05.

رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص المتعلقة به¹.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011² والذي يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين.

- المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في جانفي 2013 "الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات إلى تقابلها" وهذا تطبيقا لأحكام المادة 63 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010³

❖ **الانعكاس على النظام المحاسبي المالي:** لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة، إذ أشارت التشريعات المنظمة للمهنة إلى ضرورة توافر التأهيل العلمي للأشخاص الراغبين في الحصول على الاعتماد كمهنيين. وأنه لا يمكن الالتحاق بهاته المعاهد إلا بعد إجراء مسابقة للمترشحين الحائزين على شهادات جامعية في الاختصاص، إلا انه ليست هناك نقابة للمحاسبين الجزائريين تسهر على دعم المهنة ومحاولة الرقي بها ورفع مستوى ممارسي هذه المهنة من حيث الالمام بقواعد النظام المحاسبي المالي SCF، ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ومعايير المراجعة ISA، بالإضافة انه لم يتم ادخال مادة معايير المحاسبة الدولية ضمن امتحان تأهيل الخبير المحاسبي، اما بالنسبة للمحاسبين القانونيين فليس هناك الزام من المجلس الوطني للمحاسبة بدراسة النظام المحاسبي المالي أو حتى حضور ندوات عنه، مع العلم ان هذا المجلس من مهامه عقد ملتقيات لتكوين المحاسبين في النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية.

كما تطرق القانون 10-01 إلى شروط التأهيل العملي الواجب توافرها في الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على الاعتماد كمهنيين، "الا القانون السابق 91-08 المتعلق بالمهنة المحاسبية وضع ثلاثة أجهزة: خبراء محاسبة، محافظين ومحاسبين معتمدين، وخصص لكل جهاز مهام خاص به، غير ان القانون 10-01 الذي وضع تصنيف سلمي لهذه الأجهزة بحيث أنه مكن لخبراء المحاسبة ان يقوموا بمهامهم ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وهؤلاء الآخرين ان يقوموا بمهام محافظي الحسابات، بالتالي ادى هذا إلى تعدد مهام كل من الخبير والمحافظ الذين أصبحوا يقومون بعمل المحاسب المعتمد، الأمر الذي سيؤثر على مهنتهم الحقيقية

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 30، الصادرة في 01 جوان 2011، ص: 19.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 65، الصادرة في 30 نوفمبر 2011، ص: 17.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03، الصادرة في 16 جانفي 2014، ص: 18.

وهي التفرغ إلى التدقيق في الحسابات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من طرف المحاسبين المعتمدين او المحاسبين الموظفين في المؤسسات الاقتصادية. وهذا ما سيؤثر على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي حيث تعتبر مراجعة وتدقيق الحسابات اداة فعالة للتطبيق الجيد لقواعد هذا النظام.

المطلب الخامس: القوانين والتشريعات الأخرى المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي

في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي قامت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعزز من تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف القطاعات والميادين وهي كالتالي:

- القوانين التي تهدف إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف القطاعات:
- المرسوم التنفيذي رقم 14-106 المؤرخ في 12 مارس 2014 يتضمن في المادة 2: تمسك المؤسسات العمومية للصحة زيادة على الأحكام المطبقة عليها محاسبة عامة تفيد فيها العمليات المتعلقة بالوضعية المالية والذمة المالية والخزينة، كما تشير المادة 4 إلى ان النظام المعلوماتي لمحاسبة التسيير يحتوي على مدونة حسابات وقواعد سيرها وكذا القوائم المالية.¹
- كما نصت المادة 38: يجب على الجمعية ان تتوفر على محاسبة مزدوجة معتمدة من قبل محافظ الحسابات ويجب ان تتوفر على حساب وحيد مفتوح لدى البنك او لدى مؤسسة مالية عمومية.²
- المادة 61: يجب على كل حزب سياسي ان يمسك محاسبة بالقيد المزدوج وجرى لأملكه المنقولة والعقارية، ويجب ان تفيد حساباته السنوية إلى الادارة المختصة.³
- القوانين التي تهدف إلى تحسين التجارة الخارجية ومنه إلى زيادة تطبيق المعايير المحاسبية بطريقة غير مباشرة، حيث تنص المادة 1: تنشأ لدى الوزير المكلف بالتجارة الخارجية لجنة متابعة التجارة الخارجية، وحددت مهامها في المادة 2 كالتالي:⁴
- متابعة وتحليل تدفقات المبادلات الخارجية (الصادرات والواردات)؛
- اقتراح كل التدابير بهدف اصلاح وضبط نشاط التجارة الخارجية؛
- تقييم دوري للمعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية، واقتراح كل التدابير لترشيد الواردات؛
- اقتراح كل التدابير في اطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 15، الصادرة في 19 مارس 2014، ص: 09.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 02، الصادرة في 15 جانفي 2014، ص: 38.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 02، الصادرة في 15 جانفي 2014، ص: 61.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 77، الصادرة في 30 ديسمبر 2009، ص: 07.

➤ القوانين التي تربط النظام البنكي بقواعد النظام المحاسبي المالي:

- القانون 05-09 في 18 أكتوبر 2009 الذي يتضمن اعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها وذلك بمقتضى القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-110 الذي يحدد شروط المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الالي.

- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 23 يوليو 2009 والذي يتضمن مخطط الحسابات البنكي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث تنص المادة 3: يجب على المؤسسات الخاضعة ان تسجل عملياتها وفقا لمبادئ المحاسبة المحددة في القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه، حيث تنص المادة 4: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول والخصوم والأعباء والنتائج هي تلك المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 الخاص بالنظام المحاسبي المالي.¹

- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، حيث تنص المادة 18: تقيم الأصول المالية وتسجل محاسبيا حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والمذكور اعلاه.²

- القانون 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والذي يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية هو ايضا يتضمن أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي وأحكام المرسوم المتعلقة به.

➤ القوانين التي تهدف إلى تحسين السوق المالي الجزائري الذي له تأثير غير مباشر على النظام المحاسبي المالي:

- النظام رقم 03-09 المؤرخ في 18 نوفمبر 2009 الذي يحدد قواعد حساب العملات التي تتلقاها شركة تسيير بورصة القيم المنقولة عن العمليات التي تجري في البورصة . بالاضافة إلى القرار المؤرخ في 09 ماي 2010 والذي يتضمن الموافقة على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة. ومن خلال هذه القوانين والمراسيم نلاحظ انها تعود بالتأثير الايجابي على تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال تعميمه على مختلف القطاعات، ومحاولة تحسين بعض الظروف البيئية المتعلقة به.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 76، الصادرة في 29 ديسمبر 2009، ص: 12 و 13 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 14، الصادرة في 25 فيفري 2010، ص: 20 و 21

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

من أجل معرفة آراء الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية: تحديات ومتطلبات، ومن أجل الوصول إلى مدى التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي لمختلف المحاسبين، واستخراج أهم الصعوبات التي تتعلق بقواعد هذا النظام من جهة، وبالبيئة الاقتصادية المحيطة به من جهة أخرى. بالإضافة إلى استخراج العلاقة بين التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي وعوامل البيئة الاقتصادية المؤثرة عليه، للوصول في الأخير إلى أهم العوامل التي تساعد على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية. وعليه تم في هذا المبحث معالجة العناصر التالية:

- الوسائل والأساليب المستخدمة في وصف وتحليل عينة الدراسة
- اختبار الفرضيات المتعلقة بالاستبيان.

المطلب الأول: وصف وتحليل عينة الدراسة

سنتطرق إلى أهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني فضلا عن الأساليب الإحصائية لمعالجة أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة استبيان، وذلك بهدف قياس وتحليل الاختبارات الإحصائية لآراء ومقترحات فئات العينة والإجابة على محاورها الاستبائية، وكذلك خصائص العينة بهدف الوصول إلى نتائج واقعية بأكبر قدر ممكن من الموثوقية.

الفرع الأول: أداة الدراسة

تم بناء وتصميم استبيان كأداة رئيسية للبحث، وتم تفرغ وتحليل الاستبيان من خلال البرنامج الإحصائي SPSS، واشمل الاستبيان على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: معلومات حول المجيب على الاستبيان وشملت الفقرات 01-07؛

الجزء الثاني: درجة معرفة المستجوبين للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية وشملت الفقرات

08-11؛

الجزء الثالث: واقع تطبيق قواعد النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر وشملت الفقرات 12-24؛

الجزء الرابع: مزايا الاصلاح المحاسبي والقوائم المالية المعدة وفق النظام وشملت الفقرات 25-33؛

الجزء الخامس: علاقة تطبيق النظام المحاسبي بالعوامل البيئية الاقتصادية الجزائرية وينقسم الى:
القسم الأول: انعكاس واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر على تطبيق النظام وشملت الفقرات 34-37؛

القسم الثاني: انعكاس سياسة التجارة الخارجية في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي وشملت الفقرات 38-40؛

القسم الثالث: مصادر التمويل في الجزائر وانعكاساتها على تطبيق النظام المحاسبي وشملت الفقرات 41-43؛

القسم الرابع: انعكاس القوانين والتشريعات المتعلقة بالمحاسبة على تطبيق النظام المحاسبي وشملت الفقرات 44-54؛

القسم الخامس: وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بتطبيق النظام المحاسبي وشملت الفقرات 55-58؛

الجزء السادس: معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي الناتجة عن نقائص في اطاره النظري والتطبيقي، وينقسم إلى:

القسم الأول: صعوبات متعلقة بالنظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية، وشملت الفقرات 59-70؛

القسم الثاني: صعوبات مرتبطة بالاختلافات بين قواعد المحاسبة والقوانين وشملت الفقرات 71-74؛

الجزء السابع: عوامل نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية:
القسم الأول: عوامل نجاح متعلقة بتكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية والاستفادة من التجارب الدولية وشمل الفقرات 75-84؛

القسم الثاني: عوامل نجاح متعلقة بتأثير البيئة الاقتصادية الجزائرية على هذا النظام وشملت الفقرات 85-90.

أما بخصوص المقياس المستخدم في إعداد الاستبيان، فقد تم استخدام مقياس ليكرت "LIKERT" الخماسي، حيث يعتبر من أكثر المقاييس شيوعا في هذا المجال، وهو يقوم بإعطاء مفردات العينة مجموعة من الفقرات ويطلب منهم إبداء رأيهم في التعبير عن درجة موافقتهم أو تأييدهم لها وفق سلم متدرج، كالتالي: (05): موافق بشدة، (04): موافق، (03): محايد، (02) غير موافق، (01) غير موافق بشدة. كما أنه تم وضع مقياس ترتيبى لإعطاء الوسط الحسابى مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبى للأهمية كما هو موضح فى الجدول التالى:

الجدول رقم(4-11) : مقياس تحديد المعدل النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	المعدل النسبي	درجات المقياس المستخدمة في الدراسة	الأهمية النسبية للمقياس	درجات
من	الى	من	الى	
4.20	5.00	%84	%100	درجة كبيرة جدا
3.40	4.19	%68	83.8%	درجة كبيرة
2.60	3.39	%52	%67.8	درجة متوسطة
1.80	2.59	%36	%51.8	درجة صغيرة
1.00	1.79	%20	%35.8	درجة صغيرة جدا

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد إلى سلم قياس ليكرت "LIKERT"

وقد تم إعداد هذا الجدول وفق المعيار التالي:

المدى = الحد الأعلى - الحد الأدنى = $5 - 1 = 4$ ، طول الفئة = $5 \div 4 = 0.8$ ، وهكذا تم تصنيف قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من الاستبيان، والأهمية النسبية لها كما هو موضح في الجدول السابق.

الفرع الثاني: وصف عينة الدراسة

تم تحديد عينة مستهدفة متمثلة في خبراء المحاسبة، ومحافظي الحسابات باعتبارهم يقومون بعمل المحاسبين المعتمدين من جهة، ومن جهة أخرى يقومون بإعداد تقارير حول احترام محاسبي الشركات لقواعد النظام المحاسبي المالي، بالإضافة تعتبر هذه الفئة الوسيط بين معدي القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومختلف الأطراف المستخدمة لهذه القوائم، بالتالي هذه الفئة على دراية كبيرة حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي، وأهم الصعوبات ومقومات التطبيق. ويعتبر مجتمع العينة على المستوى الوطني بـ 244 خبير محاسبي و 1480 محافظ حسابات في مطلع سنة 2014، بالتالي المجتمع الكلي هو 1724. ومنه تم توزيع 300 استبانة، ويوضح الجدول التالي عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة.

الجدول رقم(4-12): الاستبانات الموزعة ونسبة الإسترجاع

أفراد عينة الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	نسبة الاسترجاع
خبراء محاسبين	80	47	%58
محافظي الحسابات	220	137	%62
المجموع	300	184	%61

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ أن درجة الاستجابة الاجمالية لفئات عينة الدراسة هي حوالي 61%، حيث تم توزيع الاستبيان على المستوى الوطني وتم التركيز على وسط الجزائر باعتباره المنطقة الأكثر نشاطا اقتصاديا.

الفرع الثالث: الصدق والثبات والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

تم دراسة ثبات وصدق الاستبيان عن طريق التحكيم، ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha). حيث تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على بعض الأساتذة الأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة، وبعض محافظي الحسابات، أين تم حذف وتعديل بعض الفقرات حتى تم الوصول إلى الصورة النهائية للاستبيان. كما تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان (Reliability)، حيث تم اختبار مدى التوافق الداخلي بين اجابات أسئلة كل محور، وتعتبر القيمة المقبولة احصائيات لمعامل ألفا كرونباخ هي 60% فاكتر، وقد تم تطبيقه على محاور الاستبيان.

الجدول رقم (4-13): الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور

محاور الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
واقع تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر	0.560
مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	0.867
عوامل نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية	0.742

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل ألفا كرونباخ لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الاجابات، مما يمكننا الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق أهداف الدراسة .

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

لقد تمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (التكرارات والنسب المئوية)؛ لوصف خصائص عينة الدراسة من حيث الوضع المهني، مكان العمل، الخبرة المهنية، عدد المؤسسات المتعامل معها في السنة، نوع وحجم وشكل هذه المؤسسات الاقتصادية. وتفيد دراسة خصائص عينة الدراسة لتحديد طبيعة ونوعية النتائج المحصل عليها في هذه الدراسة.

أولاً: الخبرة المهنية ومكان العمل

الجدول رقم (4-14) : توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية		الإجمالي		خبراء المحاسبة		محافظو الحسابات	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
24	13%	4	9%	20	15%	أقل من 5 سنوات	
41	22%	8	17%	33	24%	من 5 إلى 10 سنوات	
43	23%	10	21%	33	24%	من 11 إلى 15 سنة	
76	41%	25	53%	51	37%	أكثر من 15 سنة	
184	100%	47	100%	137	100%	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول (4-14) أن فئة الخبرة المهنية الأكثر نسبة هي 15 سنة فما فوق بـ 41% من إجمالي العينة، وتمثل نسبة الخبراء في هذه الفئة 53% من إجمالي عينة الخبراء المحاسبين وذلك لأن معظم خبراء المحاسبة كانوا محافظي حسابات وأقدميتهم سمحت لهم بالحصول على الخبرة المحاسبية، أما حالياً فيتم الحصول على الخبرة المحاسبية بعد 3 سنوات عمل في مجال المحاسبة والنجاح في المسابقة الوطنية للحصول على الخبرة المحاسبية، لذا لا نعتقد وجود خبراء محاسبة بخبرة مهنية تقل عن 5 سنوات، ومنه حسب الجدول أعلاه فإن 4 خبراء الذين صرحوا بخبرة أقل من 5 سنوات تعود إما أنهم يقصدون الخبرة في انهم خبراء محاسبة وليس في مجال المحاسبة ككل، أو خطأ في تحديد الفئة. أما بالنسبة لمحافظي الحسابات فإن حوالي نصف هذه الفئة ذات خبرة مهنية من 5 إلى 15 سنة، وهي فترة كفيلة بفهم الواقع المحاسبي في الجزائر.

الجدول رقم (4-15) : توزيع العينة حسب مكان العمل

الخبرة المهنية		الإجمالي		خبراء المحاسبة		محافظو الحسابات	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
127	69%	35	74%	92	67%	وسط الجزائر	
24	13%	8	17%	16	12%	شرق الجزائر	
24	13%	0	0%	24	18%	غرب الجزائر	
9	5%	4	9%	5	4%	جنوب الجزائر	
184	100%	47	100%	137	100%	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن عينة الدراسة متمركزة في وسط الجزائر أي في العاصمة، البلدية، تيارزة، بومرداس بنسبة 69%، بحكم أن هذه المنطقة نشطة اقتصادياً من حيث عدد المؤسسات الاقتصادية، كما تم التطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل، أما بالنسبة للمهنيين المحاسبين

في الشرق والغرب الجزائري فان نسبتهم متساوية 13% من حجم العينة، إلا أن عينة الدراسة لا تحتوي على خبراء محاسبة من الغرب الجزائري، فقط محافظي حسابات والذين بلغ عددهم 24 محافظ حسابات، وذلك يعود إلى أن الفئة السابقة لم تجب على الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني. ومعظم الاجابات حصلنا عليها عن طريق مقابلة اجريناها مع افراد العينة يوم انعقاد الجمعية العامة لمحافظي الحسابات في شهر نوفمبر 2014 بفندق "الشيراتون" أين حضر محافظي حسابات وخبراء المحاسبة من مختلف مناطق الوطن. كما نشير أن باقي عينة الدراسة أجريت معها مقابلة، بالإضافة إلى ارسال الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني وتعتبر الفئة المجيبة بهذه الطريقة قليلة جدا رغم اعطاء وقت للإجابة تعدى الاربعة أشهر. بالتالي سنقوم بمقارنة اجابات كل من المهنيين المحاسبين من الوسط إلى الجنوب رغم ان الفئة الأخيرة لا تمثل سوى 9% من مجموع عينة الدراسة إلا انها تنقسم بين خبراء ومحافظي حسابات. وهذا بغية معرفة التوجه في اراءهم حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وهل صعوبته تختلف من منطقة إلى أخرى، وأهم عوامل النجاح التي يرون انها ستساعد بالرقى بهذا النظام في البيئة الاقتصادية السائدة في الجزائر.

ثانيا: المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها

من خلال دراستنا لم نأخذ المحاسبين في المؤسسات بعين الاعتبار وذلك لان العينة المستهدفة لديها علاقة مباشرة مع المؤسسات الاقتصادية إما اعداد قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي أو مراجعة وتدقيق هذه القوائم.

الجدول رقم (4-16): توزيع العينة حسب حجم المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها

عدد المؤسسات المتعامل معها في السنة		الإجمالي		خبراء المحاسبة		محافظو الحسابات	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 10	26	14%	2	4%	24	18%	
ما بين 11 و 30 مؤسسة	65	35%	14	29%	51	37%	
ما بين 31 و 50 مؤسسة	54	29%	10	21%	44	32%	
أكثر من 50 مؤسسة	39	21%	22	46%	17	13%	
المجموع	184	100%	47	100%	137	100%	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

حسب تصريحات عينة الدراسة نلاحظ أن المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها خلال السنة هي ما بين 11 و 30 مؤسسة اقتصادية، وذلك لان ثلاثة ارباع عينة الدراسة هم من محافظي الحسابات، وهذه الفئة تعامل مع هذا العدد من المؤسسات خلال السنة بنسبة 37% من اجمالي محافظي الحسابات، في حين نجد أن معظم خبراء المحاسبة اي ما نسبته 46% يتعاملون مع أكثر من 50 مؤسسة اقتصادية خلال السنة، وذلك بسبب امكانيتهم مسك محاسبات المؤسسات والقيام

يعمل محافظ الحسابات بالإضافة إلى ذلك أعمال الخبرة المحاسبية، كما انهم في العادة لديهم الخبرة المهنية اكبر من محافظي الحسابات. في حين نجد ان فئة العينة التي تتعامل مع المؤسسات الاقتصادية بعدد يقل عن 10 لا تتعدى 14% من اجمالي عينة الدراسة. ولمعرفة عدد المؤسسات الاقتصادية التي مسها هذا الاستبيان بطريقة غير مباشرة اي اننا نضرب عدد المهنيين حسب متوسط فئة عدد المؤسسات الاقتصادية التي يتعامل معها سنجد ان عدد المؤسسات الاقتصادية في هذا الدراسة تصل إلى 5.345 مؤسسة اقتصادية متعامل معها خلال السنة.

الجدول رقم (4-17): توزيع العينة حسب نوع المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها

نوع المؤسسات المتعامل معها	الإجمالي		خبراء المحاسبة		محافظو الحسابات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كلها	160	87%	47	100%	113	83%
انتاجية	9	5%	0	0%	9	6%
خدماتية	6	4%	0	0%	6	5%
تجارية	9	4%	0	0%	9	6%
المجموع	184	100%	47	100%	137	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

لقد تطرقنا في دراستنا حول نوع المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها بسبب أهميتها في نتائج الدراسة، فكلما كان التنوع في المؤسسات الاقتصادية من حيث نوع النشاط كلما كانت النتائج حول تطبيق قواعد النظام المحاسبي قريبة من الواقع. وحسب دراستنا نلاحظ ان 87% من عينة الدراسة تتعامل مع مختلف انواع المؤسسات من انتاجية، تجارية وخدماتية. كما نلاحظ حسب الجدول ان 100% من خبراء المحاسبة يتعاملون مع كل انواع المؤسسات الاقتصادية من حيث النشاط، ويبقى التعامل مع نشاط معين من طرف محافظي الحسابات لا يتعدى 6% من افراد هذه العينة.

الجدول رقم (4-18): توزيع العينة حسب حجم المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها

حجم المؤسسات المتعامل معها	الإجمالي		خبراء المحاسبة		محافظو الحسابات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كلها	78	42%	33	71%	45	33%
صغيرة	15	8%	4	8%	11	8%
متوسطة	87	47%	8	17%	79	57%
كبيرة	4	2%	2	4%	2	2%
المجموع	184	100%	47	100%	137	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

خلال تحليلنا لواقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر (المبحث الأول من هذا الفصل) لا حظنا ان معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هي متوسطة وصغيرة، لذا حاولنا من خلال دراستنا ان

تكون العينة معبرة عن الواقع الجزائري، كما ان العينة تحتوي على مختلف انواع المؤسسات من حيث الحجم وذلك لان نتائج الدراسة تتأثر بعدم وجود هذا التنوع. ومن خلال الجدول السابق يظهر لنا ان اكبر نسبة من المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها هي المؤسسات المتوسطة 47% وذلك بسبب تأثير فئة محافظي المحاسبات على هذه النسبة حيث تعتبر اكبر فئة يتعاملون معها، في حين نلاحظ ان خبراء المحاسبة يتعاملون مع كافة احجام المؤسسات الاقتصادية بنسبة 71%، بالتالي نلاحظ ان معظم عينة الدراسة تتعامل مع مختلف احجام المؤسسات الاقتصادية اي بنسبة 78% من مجموع عينة الدراسة، في حين ان المهنيين الذين يتعاملون مع صنف معين من المؤسسات 2% بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، و15% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة. بالتالي عينة دراستنا طالت مختلف المؤسسات الاقتصادية من الصغيرة إلى الكبيرة مع التركيز على المتوسطة، وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة معبرة عن واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

الجدول رقم (4-19): توزيع العينة حسب شكل المؤسسات الاقتصادية المتعامل معها

شكل المؤسسات المتعامل معها		الإجمالي		خبراء المحاسبة		محافظو الحسابات	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
89	48%	29	63%	59	43%	كلها	
76	41%	16	3%	60	44%	خاصة	
11	6%	02	4%	9	6%	عمومية	
9	5%	0	0%	9	6%	أجنبية	
184	100%	47	100%	137	100%	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

لاحظنا من خلال تحليلنا لواقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على ان القطاع الخاص يغلب على النسيج الوطني للمؤسسات الاقتصادية. ومن خلال تصريحات افراد عينة الدراسة نلاحظ ان اكبر نسبة من العينة 48% تتعامل مع مختلف أشكال المؤسسات الاقتصادية من خاصة، عمومية، أجنبية - نقصد بها مؤسسات لديها شريك اجنبي - فلا توجد إلى حد الان مؤسسات اقتصادية رأسمالها أجنبي 100%، رغم ان القانون الذي ينص على تقسيم رأس المال 49 و 51 بين الأجنبي والوطني في قيد دراسة ازالته حسب ما تم تداوله في المؤتمر المنعقد في أكتوبر 2014 حول مناخ الاستثمار في الجزائر. كما نلاحظ من الجدول ان خبراء المحاسبة هم اكثر فئة يتعاملون مع مختلف اشكال المؤسسات الاقتصادية، في حين محافظي الحسابات يتعاملون أكثر مع المؤسسات الخاصة، أو نوع معين من المؤسسات العمومية أو الاجنبية لكن بنسبة ضئيلة لا تتعدى 6% من فئة محافظي الحسابات.

ومما سبق نلاحظ ان عينة الدراسة تحتوي على مواصفات تقارب الواقع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

سيتم تحليل فقرات الاستبيان بهدف اختبار فرضيات الدراسة عن طريق التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة ومختلف فقرات الاستبيان، بالإضافة إلى استخدام اختبار علاقة الارتباط بمعامل بيرسون (corrélacion de Pearson)، واستخدام الانحدار البسيط والمتعدد، وذلك حسب ما تتطلبه كل فرضية.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

هذه الفرضية تجيب عن التساؤل هل قواعد النظام المحاسبي المالي مستمدة كلياً من معايير المحاسبة الدولية، وما هي أهم متطلبات التوافق؟ وتم تقسيمها إلى:

- **الفرضية الفرعية 1:** قواعد النظام المحاسبي المالي غير مستمدة كلياً من معايير المحاسبة الدولية. وتم اختبار هذه الفرضية بأخذ رأي عينة الدراسة المتمثلة في خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بعد تحديد نسبة اطلاعهم على معايير المحاسبة الدولية.

الجدول رقم (4-20): علاقة النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبة الدولية

نص الفقرة	أفراد العينة المجيبين بـ				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قواعد SCF مستمدة من IAS/IFRS	كلها	بعضها	غير مستمدة		1.5059	0.5260
نسبة الاجابة	50.6%	48.2%	1.2%			
التوافق بين SCF و IAS/IFRS بسبب:	وجود هيئات مهنية في الجزائر غير قادرة على تقنين المبادئ وإصلاح الممارسات المحاسبية	ضغط المستثمرين الاجانب لديهم السيطرة على الشؤون الاقتصادية للدولة	الضغوط الاجنبية عن طريق المساعدات الخارجية كالبنك الدولي	أخرى	2.2235	1.106
نسبة الاجابة	34.10%	27.10%	21.2%	% 17.60		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال نتائج الإحصاء الوصفي المتحصل عليها فيما يخص النظام المحاسبي المالي كانت نسبة أفراد العينة الذين اكتسبوا معارفهم فيما يخص النظام المحاسبي المالي عن طريق الواقع المهني هي 44.7% من مجموع العينة، تليها عن طريق الدورات التدريبية نسبة 29.4%، أما الباقي فكان عن طريق الدراسة الأكاديمية، وذلك يعود كما رأينا سابقاً أن معظم أفراد العينة لديها خبرة مهنية من 11 إلى 15 سنة، ولم يتم تدريس النظام المحاسبي المالي في الجامعات إلا منذ سنة 2009 أي 6 سنوات. أما بالنسبة لإطلاع أفراد العينة على معايير المحاسبة الدولية هي 58.8% هم على دراية معمقة بها، 40% دراية سطحية، و 1.2% ليسوا على دراية بمعايير المحاسبة الدولية. ومنه يمكن الاستفادة من إجابة أفراد العينة فيما يخص معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي

المالي. فمن الجدول أعلاه يظهر أن المتوسط الحسابي يساوي 1.5 او بانحراف معياري قدره 0.52 وهو ما يفسر تركز الاجابة في المتغير الأول أين يظهر أن 50.6% يقرون على أن النظام المحاسبي المالي هو مستمد كلياً من معايير المحاسبة الدولية لسنة 2004، وأن الاختلاف بينهما يكمن في عدم مواكبة التغيرات التي حدثت على معايير المحاسبة الدولية، والتي تتمثل في الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

- تم الغاء المعيار IAS14 "التقرير على القطاعات" وحل محله المعيار IFRS8 "القطاعات التشغيلية"؛
 - تم تعديل IAS1 "عرض القوائم المالية" وأصبح التعديل ساري المفعول بدءاً من سنة 2009؛
 - تم تعديل المعيار IAS23 "تكاليف الاقتراض" في سنة 2007، حيث لا يزال النظام المحاسبي المالي يعترف بهذه التكاليف ضمن نفقات الدورة، في حين تعديل المعيار الدولي أصبح يعترف بها ضمن تكلفة الأصل؛
 - تم تعديل كل من: IAS27 "القوائم المالية الموحدة والدورية" في سنة 2008، IAS39 "الادوات المالية للاعتراف والقياس" واصبح التعديل ساري المفعول في جويلية 2009، بالإضافة إلى عدة تعديلات وإضافات على المعايير المحاسبية الدولية في حين ان النظام المحاسبي المالي لم يتغير منذ مشروع سنة 2006.
- أما بالنسبة لأسباب التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية فكانت اجابة كل من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بمتوسط حسابي 2.22 اما الانحراف المعياري 1.106 وهو ما يفسر اختلاف آراء عينة الدراسة حيث 34.10% يرون ان التوافق كان بسبب وجود هيئات مهنية في الجزائر غير قادرة على تقنين المبادئ وإصلاح الممارسات المحاسبية في حين انقسمت آراء افراد العينة المتبقية حول أن السبب يعود إلى ضغط المستثمرين الاجانب لديهم السيطرة على الشؤون الاقتصادية للدولة، والضغط الاجنبية عن طريق المساعدات الخارجية كالبنك الدولي، ومن جهة اخرى اقترح بعض المحاسبين ما نسبته 17.6% أن السبب يعود إلى:

- الضرورة التي تقتضيها العولمة المحاسبية؛
 - ضغوطات الدخول إلى منظمة التجارة الدولية OMC؛
 - انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الدولية؛
 - الدخول في الاقتصاد العالمي ومسايرة الدول المتطورة.
- الفرضية الفرعية 2:** يوجد اختلاف كبير بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية. تم اختبار هذه الفرضية باستخدام معامل الارتباط بيرسون (corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي ودرجة التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية وذلك عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

الجدول رقم(4-21): معامل الارتباط بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي ودرجة التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية.

المحور	الاحصاءات	درجة التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية
واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	0.307
	مستوى الدلالة	0.06

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتبين لنا من الجدول ان قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.06 وهي أكبر من 0.05 كما ان معامل الارتباط يساوي 0.307 بالتالي هناك علاقة ارتباطيه ضعيفة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.1$ بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي و درجة التوافق بين النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية. وهو ما يؤكد أنه يوجد اختلاف كبير بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي ودرجة التوافق بينه وبين المعايير الدولية.

- **الفرضية الفرعية 3:** "أهم متطلبات نجاح التوافق مع معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي هو تعديل الاختلافات الموجودة بينهما". تم عرض مجموعة من نقاط الاختلاف بين قواعد النظام المحاسبي المالي وما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية، لمعرفة آراء عينة الدراسة حول ضرورة التعديل أم لا ، مع المعايير الدولية.

الجدول رقم(4-22): آراء عينة الدراسة في حالة وجود اختلاف بين النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية

نسبة أجابة عينة الدراسة				بعض العمليات
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدم التعديل	تعديل نص SCF مع IAS/IFRS	
0.5026	1.1517	%51.8	%48.2	59:التسبيقات على التثبيات
0.5001	1.1447	%44.7	%55.3	60:فوائد القروض
0.4842	1.3647	%36.5	%63.5	61:معالجة العمليات المعاصرة
0.4928	1.6000	%60	%40	62:الاهتلاك المتصاعد واهتلاك عقارات التوظيف
0.5029	1.4941	%49.4	%50.6	63:عقارات التوظيف
0.4635	1.6941	%69.4	%30.6	64:ايجار التمويل
0.3174	1.5196			جميع الفقرات

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(4-22) ان المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات يساوي 1.5196 بانحراف معياري 0.3174 ، مما يدل على أن حوالي نصف آراء عينة الدراسة موافقة على التعديل

في حالة وجود اختلاف بين بعض النقاط في قواعد النظام وما تنص عليه المعايير، وقرابة النصف الثاني غير موافقة. حيث نجد عدم موافقتهم على التعديل في بعض الاختلافات ك:

➤ التسبيقات على التثبيتات تعتبر حسب قواعد النظام المحاسبي المالي تثبيتات جارية في حين أن معايير المحاسبة الدولية لا تعترف بها ضمن الاصول لأنها لا تعود على المؤسسة بمنافع اقتصادية بعد، ويرجع تفسير 51.8% من المهنيين لعدم التعديل الى:

- اعتبار التسبيقات نفقات للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وعادة تتعدى السنة؛
- تعتبر هذه القيم تثبيتات فيما بعد؛

- حيث أنه في حالة التعديل ستؤثر على نتائج التحليل المالي بالتالي ستصبح مضللة.

إلا أن 48.2% من افراد العينة يقترحون التعديل بسبب:

- انها ليست تثبيتات بعد، ويمكن استرجاع هذه التسبيقات والغاء الطلبية.
- لا تعتبر ضمن ملكية المؤسسة الاقتصادية.

- ستؤثر على نتائج التحليل المالي اذا تم اعتبارها تثبيتات وهي لم تصبح بعد.

➤ الاهتلاك المتصاعد واهتلاك عقارات التوظيف هو مسموح به حسب النظام المحاسبي وغير مسموح حسب المعايير الدولية، وفي هذا الاطار يقترح 60% من أفراد العينة عدم التعديل من اجل ترك حرية اكبر في اختبار طرق الاهتلاك. بالإضافة اعتماد عقارات التوظيف ضمن التثبيتات المالية صعب تقيمه حاليا في الجزائر، لذا يرى بعض المهنيين الافضلية في عدم التعديل.

➤ ينص النظام المحاسبي المالي على أن عقد ايجار الاراضي الذي لا ينتهي بنقل الملكية للمستأجر لا يشكل عقد ايجار تمويل في حين لا تضع معايير المحاسبة الدولية هذا الشرط ، وتشير أغلبية عينة الدراسة أي حوالي 70% طالبت بعدم التعديل وذلك ان معظم نظرة المهنيين تتجه إلى التسجيل المحاسبي في الاصول عند نقل الملكية. بالإضافة ان بعض المهنيين صرح أن القوانين الجزائرية تعرف التمويل الايجاري على انه ينتهي بنقل الملكية للمستأجر.

فيما عدى هذه النقاط فان أفراد عينة الدراسة يميلون إلى التعديل وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، رغم ان المؤيدين للتعديل والرافضين له نسبتهم متقاربة.

ومنه نستنتج أن الفرضية الفرعية الثالثة أهم متطلبات نجاح التوافق مع معايير المحاسبة الدولية هو تعديل الاختلافات بين قواعد النظام وما تنص عليه المعايير هي صحيحة، إلا انها غير مؤكدة بدرجة كبيرة وهذا ما يوضحه المتوسط الحسابي للفقرة التي تنص على مواصلة التوافق مع معايير المحاسبة الدولية حيث قدر ب 3.6941 في حين الانحراف المعياري 1.0112 وهو ما يدل على اختلاف اراء عينة الدراسة حول تعديل نصوص قواعد النظام المحاسبي مع معايير الدولية. ومنه نستنتج ان المهنيين يرون ان التعديل لا يكون كلياً إلا بما ينعكس بالإيجاب على الواقع المحاسبي في الجزائر، بالتالي عدم التبنّي الكلي لمعايير المحاسبة الدولية.

الفرع الثاني: إختبار الفرضية الرئيسية الثانية

" لا تزال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تطبيق أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي. وعدم التطبيق الجيد لقواعد النظام يظهر من خلال عدم تحقق مزاياه لعدم معرفة المهنيين بأهدافه"، وتنقسم هذه الفرضية الى:

- **الفرضية الفرعية 1 :** " لا تزال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تطبيق أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ". ولاختبار هذه الفرضية قمنا باستجواب عينة الدراسة حول الاختلاف بين SCF و PCN، وإجراءات الانتقال، بالإضافة إلى استعراض بعض قواعد النظام المحاسبي المالي ومجموعة من المستجدات لمعرفة درجة تطبيقها من طرف المهنيين.

الجدول رقم (4-23): واقع تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ب "النسبة"					الفقرات
		غ موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
1.1715	2.2353	%25.9	%51.8	%1.2	15.3 %	%5.9	12- الاختلاف بين SCF و PCN مجرد تغير في ارقام الحسابات وشكل القوائم المالية
1.2554	2.600	%18.8	%42.4	5.9 %	25.9 %	%7.1	13- عند اول تطبيق لـ SCF ب 2010/01/01، اجراءات الانتقال هي تغيير ارقام الحسابات فقط
0.7682	4.0706	%1.2	%3.5	%8.2	61.2 %	%25.9	14- عدم تطبيق الاجراءات الصحيحة للانتقال ستؤثر فيما بعد على مصداقية تطبيق SCF
0.8224	3.8824	%1.2	%7.1	11.8 %	% 62.4	%17.6	15- يتم الاعتراف بالأصل على أنه تثبيت في المؤسسة إذ لم تملكه قانونيا، ولكن تنتفع به اقتصاديا كعقود الامتياز وعقود ايجار التمويل
1.1465	3.0824	%2.4	%43.5	%8.2	35.3 %	%10.6	16- يتم تصنيف المخزون الدائم - باعتباره لا يتغير خلال السنة- ضمن الاصول غير الجارية
1.1022	3.3059	%4.7	27.10%	%9.4	50.6 %	%8.2	17- التخفيضات المالية في الفاتورة تسجل ضمن الإيرادات
1.0468	3.6941	%4.7	%11.8	10.6 %	% 55.3	%17.6	18- قامت مؤسسة بازالة مبنى قديم حتى تبني اخر جديد ، تسجل تكاليف ازالة المبنى القديم ضمن تكلفة المبنى الجديد
0.8083	3.5647	1.2%	12.9%	17.6 %	64.7 %	%3.5	19- في نهاية السنة تتم مقارنة تكلفة المخزون مع قيمة الانجاز الصافية لاستخراج خسارة المخزون ان وجد
1.0971	3.4588	%1.2	28.2%	%9.4	45.9 %	%15.3	20- في حالة اداع الشريك مبلغ مالي في الشركة إلا أنه سيتم استعادته بعد 3 سنوات يظهر في الميزانية خصم غير جاري رغم ان حسابه ح/ 455
0.9523	3.3882	%4.7	%15.3	%20	56.5 %	%3.5	21- حسب SCF مؤونة الاصلاحات الكبيرة معترف بها
0.9455	3.4588	%1.2	%16.5	29.4 %	41.2 %	%11.8	22- قواعد SCF فيما يخص عمليات الاندماج حسب فارق الاقتناء واضحة ومفهومة
0.9017	2.1412	%18.8	%61.2	9.4%	%8.2	%2.4	23- القوائم المالية التي تقوم بإعدادها هي الميزانية وقائمة الدخل
1.1167	3.4235	%2.4	%27.1	11.8 %	43.5 %	%15.3	24- يستعمل ح/13 الضرائب المؤجلة في حالة الفرق بين المحاسبة و القواعد الجبائية
0.4132	3.2543						جميع الفقرات

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (4-23):

➤ بالنسبة للفقرات 12، 13، و 23 المتعلقة ب: الاختلاف بين SCF و PCN مجرد تغير في ارقام الحسابات وشكل القوائم المالية، وعند اول تطبيق لـ SCF في 2010/01/01 اجراءات الانتقال كانت تغيير ارقام الحسابات فقط، وأن القوائم المالية التي يتم إعدادها هي الميزانية وقائمة الدخل فقط، المتوسط الحسابي لهذه الفقرات الثلاثة هو 2.3255 وبانحراف معياري 0.9229 وهذا يدل على ان معظم افراد عينة الدراسة غير موافقة على هذه الفقرات، ام البعض الذي وافقوا عليها لا يتعدون 9.5% من افراد العينة، وهذا يدل على ان معظم المهنيين في الجزائر هم على دراية بوجود مستجدات في النظام المحاسبي المالي وليس تغيير أرقام حسابات فقط. كما أن حوالي 3% يرون ان عدم تطبيق الاجراءات الصحيحة للانتقال لن يؤثر فيما بعد على مصداقية تطبيق النظام المحاسبي المالي، وأن نسبة 33% من المهنيين الذين صرحوا ان الانتقال كان عبارة عن تغيير في ارقام الحسابات فقط. ومنه نستنتج ان حوالي ثلث المؤسسات الاقتصادية التي تتعامل معها أفراد عينة الدراسة لم تطبق الاجراءات الصحيحة لعملية الانتقال مما سيؤثر فيما بعد على مصداقية قوائمها المالية، ما لم تقم بعملية اعادة التقييم والتصحيحات اللازمة.

➤ بالنسبة للفقرات: 16، 17، 21، المتعلقة ب: يتم تصنيف المخزون الدائم - باعتباره لا يتغير خلال السنة- ضمن الاصول غير الجارية، التخفيضات المالية في الفاتورة تسجل ضمن الايرادات، حسب SCF، مؤونة الاصلاحات الكبيرة معترف بها، هي بمتوسطات حسابية بين 2.60 إلى 3.39 وبانحراف معياري على التوالي 1.1465 ، 1.1022 ، 0.9523 ، وهذا يعني ان افراد عينة الدراسة يختلفون في آراءهم بالتالي في فهم قواعد النظام المحاسبي المالي مما سيؤدي إلى اختلاف في ممارساتهم المحاسبية.

➤ اما بالنسبة لباقي الفقرات وهي متعلقة بأهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فان المتوسط الحسابي لكل فقرة هو بين 3.40 إلى 4.19 مما يعني ان معظم افراد العينة يقومون بتطبيق المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

ومنه اختبار الفرضية الفرعية 1 : "لا تزال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تطبيق أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي " هي خاطئة، لأنه يوجد تطور في المفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي عند فئة محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة، إلا أنه لا تزال فئة ولو قليلة تعتبر أن الاختلاف بين النظام المحاسبي والمخطط السابق عبارة عن تغير في أرقام الحسابات فقط، وبالرجوع إلى بيانات SPSS نجدهم خبراء ومحافظي حسابات ذو خبرة مهنية اكبر من 15 سنة ولم يتلقوا دورات تكوينية في النظام المحاسبي المالي، هذا من جهة، ومن جهة اخرى نستنتج وجود بعض الاختلافات في معالجة بعض القواعد التي نص عليها النظام المحاسبي

المالي، ومنه نستنتج حتى وان تم تطبيق المستجندات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي يبقى وجود اختلاف في كيفية معالجتها.

- **الفرضية الفرعية 2:** "عدم التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي يظهر من خلال عدم تحقق مزاياه، لعدم معرفة أهدافه". لاختبار هذه الفرضية قمنا بأخذ آراء كل من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة حول اهم مستخدمي القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، فكما نعلم هو مستمد من معايير المحاسبة الدولية، وهذه الأخيرة تعتبر المستثمرين أهم مستخدمي القوائم المالية، فهل هو نفس التوجه بالنسبة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر؟. كما قمنا بعرض مجموعة من أهداف النظام المحاسبي المالي التي صرح بها وزير المالية عند الاعلان عن تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر، وذلك بغية معرفة آراء المهنيين في الجزائر هل هناك تحقق لهذه الاهداف على أرض الواقع عن طريق معرفتهم بمزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (4-24): اهم مستخدمي القوائم المالية حسب توزيع العينة

25:اهم مستخدمي القوائم المالية حسب الترتيب التالي؟؟	الملاك، الدولة (كالضرائب)، البنوك، المستثمرين المستقبلين	الدولة (كالضرائب)، الملاك، البنوك، المستثمرين المستقبلين	البنوك، الدولة (كالضرائب)، المستثمرين المستقبلين	المستثمرين المستقبلين
نسبة اجابة خبراء المحاسبة	25%	29%	4%	25%
نسبة اجابة محافظي الحسابات	23%	41%	7%	16%
النسبة الاجمالية	24%	38%	6%	19%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتبين لنا من الجدول (4-24) أن أكبر نسبة للإجابة تتمثل في 38% من اجمالي افراد عينة الدراسة، الذين يرون ان أهم مستخدمي المعلومات المالية هم الدولة المتمثلة في مصالح الضرائب، ثم الملاك، يليها البنوك وفي الاخير المستثمرين المستقبليين، ثم تليها فئة الملاك، الدولة، البنوك والمستثمرين المرتقبين، ويحتل المستثمرين المستقبليين من حيث الأهمية المرتبة الثالثة بنسبة اجابة 19% حيث يرى ربع خبراء المحاسبة ان النظام المحاسبي المالي موجه أكثر لهذه الفئة. أما باقي عينة الدراسة فقد اقترحوا ترتيب اخر من حيث اهم مستخدمي القوائم المالية ك (الملاك، البنوك، المستثمرين، الدولة)،(الدولة، البنوك، الملاك، المستثمرين المستقبليين).... ومنه نستنتج انه لا تزال الدولة هي المستخدم الرئيسي للقوائم المالية، عكس ما تسعى اليه معايير المحاسبة الدولية التي تعتبر المستثمرين المرتقبين اهم مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي سيؤثر على تحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي.

وسيتمّ خلال الجدول التالي عرض المعلومات الوصفية لمزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي بحسب آراء عينة الدّراسة.

الجدول رقم(4-25): مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

الفقرات	أفراد العينة	المجيبين	ب "النسبة"			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة
26: اعداد نظام محاسبي جزائري يوافق الأنظمة المحاسبية الدولية	% 35.3	61.2 %	%1.2	%0	%2.4	4.2706	0.7136
27: تحسين جودة المعلومات التي ينتجها SCF لضمان فهم أفضل واتخاذ قرارات مناسبة من قبل مختلف مستخدمي المعلومة	% 34.10	% 58.8	3.5 %	%1.2	%2.4	4.2118	0.7729
28: تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية .	25.9 %	% 62.4	%7.1	%2.4	%2.4	4.0706	0.7986
29: اعداد قوائم مالية وفق معايير دولية يسمح بانفتاح الجزائر على السوق الدولية وزيادة الاستثمارات الاجنبية	27.10 %	52.9 %	%9.4	%7.1	%3.5	3.9294	0.9854
30: من الناحية المالية يحفز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال	%9.4	41.2 %	30.6 %	16.5 %	%2.4	3.3882	0.9854
31: يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال ادراج معلومات أكثر شفافية	11.8 %	% 54.1	% 21.2	% 10.6	%2.4	3.6235	0.9125
32: تقديم حلولاً تقنية لعمليات محاسبية لم يعالجها PCN	24.7 %	63.5 %	%7.1	%2.4	%2.4	4.588	0.7921
33: لم يعد مسيري المؤسسة ينظرون إلى المحاسبة على انها أداة لتحديد الوعاء الضريبي أو الحصول على قرض بنكي فقط.	27.10 %	48.2 %	%9.4	% 10.6	%4.7	3.8235	1.0930
جميع الفقرات							
0.6379							3.9221

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتبين لنا من الجدول(4-25) ان المتوسط الحسابي - لجميع فقرات المحور الخاص بمزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يساوي 3.9221، وبانحراف معيار 0.6379، وهذا يدل على ان آراء عينة الدراسة في نفس الاتجاه، حيث ان كل من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة يوافقون على ان الفقرات السابقة هي أهداف ومزايا من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر .

الجدول رقم(4-26): معامل الارتباط بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وأهدافه ومزاياه

المحور	الاحصاءات	أهداف ومزايا النظام المحاسبي المالي
واقع تطبيق النظام	معامل الارتباط	0.205
المحاسبية المالي	مستوى الدلالة	0.060

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

يتبين لنا من الجدول (4-26) ان قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.06 وهي أكبر من 0.05 كما ان معامل الارتباط يساوي 0.205 بالتالي هناك علاقة ارتباطية ضعيفة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.10$ بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي والأهداف والمزايا من تطبيقه. ومنه نستنتج أن الفرضية الفرعية 2: "عدم التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي يظهر من خلال عدم تحقق مزاياه لعدم معرفة أهدافه". هي خاطئة لان أفراد عينة الدراسة هم على دراية بأهداف ومزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، إلا ان الدولة لا تزال المستخدم الرئيسي للقوائم المالية مما يؤثر على تحقيق بعض أهداف هذا النظام كتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي لضمان فهم أفضل واتخاذ قرارات مناسبة من قبل مختلف المستخدمين.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

والتي تجيب عن التساؤل الفرعي التالي : هل تؤثر العوامل البيئية الاقتصادية في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي؟ لذا تم تقسيم فرضية هذا التساؤل الى:

- الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير تبادلي بين واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر والنظام المحاسبي المالي؛
- الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير تبادلي بين سياسة التجارة الخارجية والنظام المحاسبي المالي؛
- الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير تبادلي بين نوع مصادر التمويل السائدة في الجزائر والنظام المحاسبي المالي؛
- الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير تبادلي بين النظام المحاسبي ونمط المؤسسات الاقتصادية السائد في الجزائر.

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير تبادلي بين واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر والنظام المحاسبي المالي" ، ونقصد بها درجة التنمية والتضخم السائد ومحاولة معرفة تأثيره على تطبيق قواعد النظام المحاسبي

الجدول رقم(4-27): علاقة واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر وتطبيق النظام المحاسبي المالي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ب "النسبة"					الفقرات
		موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	أفراد العينة موافق بشدة	
0.9617	3.6353	2.4%	14.1%	14.1%	56.5%	12.9%	34:درجة التنمية الاقتصادية في الجزائر تستدعي تطبيق SCF المستوحى من معايير المحاسبة الدولية
0.7868	4.000	1.2%	7.1%	2.4%	69.4%	20%	35:كلما زاد التطور الاقتصادي في الجزائر ساعد على التطبيق الجيد لـ SCF
1.0255	3.8235	2.4%	12.9%	9.4%	50.6%	24.7%	36:نظام اقتصاد الجزائر هو اقتصاد السوق الموجهة اي الدولة المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تتدخل بطريقة مباشرة في تقنين الممارسات المحاسبية مما يحد من عمل المحاسبين في تطوير المهنة.
0.9558	3.7765	1.2%	12.9%	12.9%	52.9%	20%	37:معدل التضخم السائد في الجزائر حاليا يعتبر من العوامل البيئية المؤثرة على التقييم بالتكلفة التاريخية حسب قواعد scf
0.5664	3.8088	جميع الفقرات					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

من الجدول(4-27) نلاحظ ان لجميع الفقرات المتعلقة بانعكاس التنمية الاقتصادية في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي متوسط حسابي يساوي 3.8088 وأن معامل الارتباط بين كل من المتغيرات التالية مع انعكاس التنمية الاقتصادية في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي هو على التوالي:

- معامل الارتباط=0.679 مع درجة التنمية الاقتصادية في الجزائر تستدعي تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية،
- معاملا الارتباط=0.467 مع كلما زاد التطور الاقتصادي في الجزائر ساعد على التطبيق الجيد للنظام المحاسبي،
- معاملا الارتباط= 0.699 مع نظام اقتصاد الجزائر هو اقتصاد السوق الموجهة اي الدولة المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية ومن ثم تتدخل بطريقة مباشرة في تقنين الممارسات المحاسبية مما يحد من عمل المحاسبين في تطوير المهنة،
- معاملا الارتباط=0.552 ومعدل التضخم السائد في الجزائر حاليا يعتبر من العوامل البيئية المؤثرة على التقييم بالتكلفة التاريخية حسب قواعد النظام المحاسبي المالي.

ومنه نستنتج ان الفرضية الفرعية 1 " يوجد تأثير تبادلي بين واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر والنظام المحاسبي المالي" صحيحة، أي أن البيئة الاقتصادية تستدعي تطبيق النظام المحاسبي بدل المخطط المحاسبي السابق، كما أن التطبيق الجيد للنظام المحاسبي يتأثر هو الآخر بالواقع الاقتصادي الحالي وهذا موافق عليه معظم أفراد عينة الدراسة (نسبة 76%) في إجابة الفقرة "نظام الاقتصاد في الجزائر هو اقتصاد السوق الموجهة اي الدولة المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية ومن ثم تتدخل بطريقة مباشرة في تقنين الممارسات المحاسبية مما يحد من عمل المحاسبين في تطوير المهنة. ومنه نستنتج ان: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر تأثير تبادلي مع ⇔ النظام المحاسبي المالي.

ثانيا: إختبار الفرضية الفرعية 2: "يوجد تأثير تبادلي بين سياسة التجارة الخارجية والنظام المحاسبي المالي"، تتمثل سياسة التجارة الخارجية في القوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية، عدد الشركات المتعددة الجنسية وأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، ومدى تأثيرها على تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي، أي هل كلما ارتفع حجم الصادرات والواردات كلما زادت الحاجة إلى ممارسات محاسبية تتعلق بعمليات الصرف الأجنبي وترجمة العمليات والقوائم المالية وغيرها؟ وهل التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.

الجدول رقم(4-28) : علاقة سياسة التجارة الخارجية في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ب "النسبة"					الفقرات
		غ موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
1.1036	3.2588	3.5%	22.4%	27.1%	38.8%	8.2%	38:تؤثر سياسة التجارة الخارجية وسياسة الصرف في الجزائر حاليا على scf
1.1086	3.2824	4.7%	23.5%	21.2%	40%	10.6%	39:عدد الشركات المتعددة الجنسية في الجزائر حاليا له تأثير كبيرعلى نجاح تطبيق SCF
0.9824	3.5412	3.5%	15.3%	14.10%	57.6%	9.4%	40:النظام المحاسبي المالي يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر IDE في الجزائر
0.7854	3.3608	جميع الفقرات					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتبين لنا من الجدول(4-28) أن آراء أفراد العينة بالنسبة للفقرتين: تؤثر سياسة التجارة الخارجية حاليا على النظام المحاسبي المالي، كما أن عدد الشركات المتعددة الجنسية حاليا يؤثر على النظام المحاسبي، آراؤهم مختلفة هذا ما بينه الانحراف المعياري للفقرتين والذي تجاوز 1.10، في حين المتوسط الحسابي للفقرتين هو ضمن المجال (2.60-3.39) وحسب مقياس ليكرت فهم محايدون، اي بدرجة متوسطة، وهذا ما يفسر أن نصف عينة الدراسة هم على غير دراية إن كانت سياسة

التجارة الخارجية وعدد الشركات المتعددة الجنسية في الجزائر يؤثر على تطبيق النظام المحاسبي ، في حين نرى أن المتوسط الحسابي للعلاقة التأثيرية بين النظام المحاسبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي هي 3.5412 وهي درجة كبيرة، بانحراف معياري أقل من 1. ومنه الفرضية الفرعية 2 هي صحيحة إلا أن التأثير الكبير الذي يراه كل من محافظي وخبراء المحاسبة بين سياسة التجارة الخارجية والنظام المحاسبي المالي هو: ان النظام المحاسبي ← يؤثر ويشجع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية 3: "يوجد تأثير تبادلي بين نوع مصادر التمويل السائدة في الجزائر والنظام المحاسبي المالي"، لإختبار صحة هذه الفرضية قمنا بعرض مجموعة اسئلة متعلقة بمصادر التمويل وعلاقتها بالنظام المحاسبي على خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات لمعرفة نوع العلاقة.

الجدول رقم(4-29): مصادر التمويل في الجزائر وانعكاساتها على تطبيق النظام المحاسبي المالي

الفقرات	أفراد العينة	المجيبين	ب "النسبة"			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة
41:تمثل البنوك المصدر الرئيسي للتمويل في الجزائر مما يقلل من عملية الافصاح في القوائم المالية بالتالي يؤثر على تحقيق اهداف SCF	4.7%	48.2%	21.2%	23.5%	2.4%	3.9241	0.9614
42:عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر يؤثر على نجاح تطبيق SCF	22.4%	52.9%	11.8%	10.6%	2.4%	3.8235	0.9780
43:عدم التطبيق الجيد لـ SCF ادى إلى ضعف السوق المالي في الجزائر باعتبار أن SCF سيزيد من الثقة في القوائم المالية	11.8%	47.10%	12.9%	20%	8.2%	3.3412	1.1706
جميع الفقرات							
						3.4863	0.7338

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

بالنسبة لتأثير مصادر التمويل في الجزائر على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي نجد موافقة عينة الدراسة (نسبة 53%) على التأثير السلبي لاعتبار البنوك المصدر الرئيسي للتمويل في الجزائر مما يقلل من عملية الافصاح في القوائم المالية بالتالي على تحقيق اهداف النظام المحاسبي المالي، وذلك عند متوسط حسابي يساوي 3.9241، الا ان معامل الارتباط "بيرسون" بينهما هو 0.571 عند مستوى دلالة 0.000، ومعامل الارتباط هو أقل من 60%، وهذا بسبب وجود 21.2% من افراد عينة الدراسة لا يرون وجود علاقة بينهما او هم على غير دراية ان كانت

توجد علاقة، في حين حوالي 26% من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة لا يوافقون على وجود علاقة بين اغلبيّة مصادر التمويل هي البنوك بالتالي يمكن ان تؤثر على التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي، وهو تفسير منطقي لان هذه الفئة ترى ان المستخدم الرئيسي للقوائم المالية هي الدولية وليس البنوك.

في حين نجد أن حوالي 75% من عينة الدراسة يوافقون على عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر يؤثر على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهو ما يفسره معامل الارتباط 0.707 عند مستوى دلالة 0.000. بالتالي نستنتج ان:

وجود سوق مالي نشط ← يؤثر ايجابيا على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي.

اما بالنسبة لتأثير التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي على تنشيط السوق المالي في الجزائر، نلاحظ ان افراد عينة الدراسة توزعت اجابتهم حوالي 60% موافقون 27% غير موافقون و13% لم يجيبوا على هذه العلاقة التأثيرية، وهذا ما يفسره الانحراف المعياري 1.1706 اي ان آراهم متشتتة بخصوص هذه العلاقة التأثيرية، وذلك لأنهم لا يرون ان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي سيحفز السوق المالي الجزائري إلا بوجود متغيرات اخرى مثل تقديم تحفيزات للدخول في السوق المالي ، تقليل من شروط الانضمام خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة، ترسيخ المنافسة الشريفة بين مختلف العملاء الاقتصاديين ... إلى اخره.

ومنه نستنتج ان الفرضية الفرعية 3 صحيحة إلا ان درجة التأثير التبادلي بين النظام المحاسبي المالي وعامل التمويل مختلفة كما يلي :

وجود سوق مالي نشط ← علاقة تأثيرية قوية ← نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي.

نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي ← علاقة تأثيرية ضعيفة ← وجود سوق مالي نشط.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية 4: "يوجد تأثير تبادلي بين النظام المحاسبي ونمط المؤسسات الاقتصادية السائد في الجزائر". لمعرفة نوع العلاقة التأثيرية بين نمط المؤسسات الاقتصادية السائدة في الجزائر والنظام المحاسبي المالي تم طرح مجموعة من الأسئلة على عينة الدراسة، بالإضافة طلبنا من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات في حالة وجود علاقة ما هو النمط الذي يساعد على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي؟.

الجدول رقم(4-30): وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بالنظام المحاسبي

الانحراف	المتوسط الحسابي	أفراد العينة المجيبين بـ "النسبة"					الفقرات
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	موافق بشدة	
1.1071	3.1765	9.4%	35.3%	22.4%	29.4%	3.5%	55:الوضعية الحالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تساعد على التطبيق الجيد لقواعد scf
1.1771	3.400	18.8%	38.8%	7.1%	34.10%	1.2%	56:التطبيق الجيد لـ SCF يخدم أكثر المؤسسات الاقتصادية الأجنبية في الجزائر
0.9941	3.1529	4.7%	41.2%	21.2%	30.6%	2.4%	57:لا توجد علاقة بين نمط المؤسسات السائد في الجزائر ونجاح تطبيق SCF
0.6328	3.2431	جميع الفقرات					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح لنا من الجدول(4-30) أن أقل من نصف عينة الدراسة أي حوالي 44% من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة يوافقون على أن الوضعية الحالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تساعد على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي، في حين 33% لم يوافقوا ذلك، أما البقية لم يجيبوا لأنهم لا يرون وجود علاقة بينهما. أما بخصوص التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي يخدم أكثر المؤسسات الاقتصادية الأجنبية في الجزائر فإن نسبة الموافقين هي 57% أما غير الموافقين فهي 35%، وهذا ما يفسر ان أفراد عينة الدراسة اراءهم مختلفة بخصوص وجود علاقة بين نمط المؤسسات الاقتصادية والنظام المحاسبي المالي إلا انهم يميلون إلى وجود علاقة ضعيفة وهذا ما تبرهنه الفقرة الثالثة اين تم استجواب عينة الدراسة بشكل مباشر لتأكيد نتائج الفقرات التالية، حيث نجد 46% يوافقون على وجود علاقة، 33% العكس، وهو يؤكد النتائج السابقة.

أما فيما يخص نمط المؤسسات الاقتصادية المقترح -إذا كان سائد في الجزائر أكثر- سيساعد على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي فكانت اجابة عينة الدراسة بـ 37.6% شركات ذات أسهم، 17.6% المؤسسات الكبيرة، 12.9% المؤسسات الاجنبية، 11.8% المؤسسات العمومية، أما المؤسسات العائلية والصغيرة والخاصة فلا تتعدى نسبة 8%.

ومنه نستنتج أن الفرضية الفرعية 4 صحيحة أي توجد علاقة تأثيرية تبادلية بين كل من النظام المحاسبي المالي ونمط المؤسسات السائد في الجزائر كالتالي:

وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ← تؤثر بدرجة ضعيفة على ← نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى التطبيق الجيد لمختلف قواعد النظام

المحاسبي المالي يكون في شركات المساهمة، تليها المؤسسات الكبيرة والأجنبية والعمومية في نفس المرتبة، ثم المؤسسات العائلية والخاصة والصغيرة، وبمأن أغلبية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هي الفئة الأخيرة مما يفسر التأثير الضعيف للنظام المحاسبي على المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

تنقسم الفرضية الرابعة التي تنص على: "تؤثر مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالاقتصاد على تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويمثل القانون الضريبي أهم القوانين التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر" إلى:

- **الفرضية الفرعية 1:** "تؤثر مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالاقتصاد على تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك لأنه يسجل مختلف الأحداث الاقتصادية". لإختبار هذه الفرضية تم عرض مجموعة من القوانين على خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات لمعرفة أي القوانين لديها تأثير على النظام المحاسبي المالي، ولتأكيد الاجابة قمنا بعرض مجموعة من القوانين التي صدرت خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي أي من سنة 2009 إلى سنة 2014 لمحاولة معرفة تأثيرها على النظام المحاسبي في الجزائر.

الجدول رقم (4-31): القوانين التي تؤثر على تطبيق النظام المحاسبي المالي

القوانين	القانون التجاري	الضرائب	قانون المالية المتعلق بالبنوك والبورصة	قوانين التجارة الخارجية	كلها
نسبة اجابة خبراء المحاسبة	8.34%	8.33%	0	0	83.33%
نسبة اجابة محافظي الحسابات	19.67%	16.40%	1.17%	2.35%	59.01%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتبين لنا من الجدول (4-31) ان 83% من خبراء المحاسبة يرون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يتأثر بكل من القانون التجاري، الضرائب، قانون المالية المتعلق بالبنوك والبورصة و قوانين التجارة الخارجية، في حين 8% من هذه الفئة لا يرون أن للقوانين البنكية والبورصة وقوانين التجارة الخارجية لها تأثير على النظام المحاسبي المالي، في حين ان 59% من محافظي الحسابات يرون ان كل القوانين السابقة لديها تأثير على تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبالأخص القانون التجاري والضريبي. ومن أجل تأكيد هذه الاجابات ومعرفة نوعية تأثير مختلف هذه القوانين على النظام المحاسبي المالي، قمنا باقتراح مجموعة من القوانين الصادرة ما بين 2009 إلى 2010 على افراد عينة الدراسة لمعرفة آراءهم.

الجدول رقم(4-32): تأثير القوانين والتشريعات التالية (الصادرة ما بين 2009-2014) على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

الفقرات	أفراد العينة	المجيبين		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		تأثير إيجابي	تأثير سلبي	لا تأثير	
46: يجب على محافظ الحسابات ان يحدد في تقريره اذا كانت الحسابات السنوية للمؤسسة الاقتصادية تمت وفق قواعد scf	88.2%	2.4%	9.4%	1.2118	0.5995
47: تم إضافة تطبيق SCF في المؤسسات العمومية غير الاقتصادية كالمستشفيات	67.10%	11.8%	21.2%	1.5412	0.8245
48: تم إضافة تطبيق scf في الجمعيات وفي الأحزاب السياسية	54.1%	5.9%	14.10%	1.8235	0.9408
49: مسك المحاسبة البنكية وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في scf مع اعتماد مدونة حسابات خاصة	80%	5.9%	14.1%	1.3412	0.7163
50: تطبيق مبدأ استقلالية الدورات في حالة رفض المحاسبة من المصالح الضريبية تتم على سنة واحدة عوض عن 4 سنوات كما كانت سابقا	47.9%	14.1%	37.9%	1.800	0.9102
51: حسب قانون الضرائب يطبق الاهتلاك الخطي على كل التثبيات مع وجود استثناءات للطرق الاخرى، كما لم يتم الاعتراف بالاهتلاك على اساس وحدات الانتاج.	23.5%	48.2%	28.2%	2.0471	0.7222
53: تشكيل لجنة اقتراح كل تدبير لتسهيل التجارة الخارجية من بينها السهر على تحيين ومصادقية المعلومات المالية	78.8%	5.9%	15.3%	1.3647	0.7375
54: القرار المؤرخ في 2010/05/09 الذي يحدد حساب العملات يعتبر محفز للمؤسسات بتداول اسهمها في البورصة	64.7%	11.8%	23.5%	1.5882	0.8492
جميع الفقرات					
0.43199 1.5897					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

من الجدول(4-32) يتضح لنا ان آراء كل من خبراء المحاسبة مختلفة فيما يخص تأثير هذه القوانين على تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويمكن تقسيم التأثير حسب نتائج الاستبيان إلى ما يلي:

➤ قوانين ذات تأثير ايجابي كبير تتمثل في:

- يجب على محافظ الحسابات أن يحدد في تقريره اذا كانت الحسابات السنوية للمؤسسة الاقتصادية تمت وفق قواعد النظام المحاسبي المالي: يرى 88% من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة ان هذا القانون سيعزز من التطبيق السليم لقواعد النظام المحاسبي المالي.

- مسك المحاسبة البنكية وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي مع اعتماد مدونة حسابات خاصة: 80% من افراد عينة الدراسة يرون ان هذا القانون المتعلق بالبنوك سيؤثر بالإيجاب حيث أن البنوك هي من مستخدمي القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، بالتالي فتعميم مبادئ النظام المحاسبي المالي ضمن المحاسبة البنكية سيعزز من فهم افضل للنظام المحاسبي المالي، ومن ثم التطبيق الجيد لقواعده.
- تشكيل لجنة اقتراح كل تدبير لتسهيل التجارة الخارجية من بينها السهر على تحيين ومصادقية المعلومات المالية: حوالي 79% من افراد عينة الدراسة يعتبرون هذا القانون المتعلق بالتجارة الخارجية له تأثير ايجابي على المدى الطويل للتطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي وذلك لأنه يؤدي إلى زيادة الانفتاح على التجارة الخارجية التي تستلزم قوائم مالية تتمتع بالموثوقية.

➤ قوانين ذات تأثير ايجابي متوسط وقليل تتمثل في:

- تم إضافة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات العمومية غير الاقتصادية كالمستشفيات: 67% من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة يعتقدون ان لهذا القانون تأثير ايجابي، لأنه لم يتم تطبيقه بعد، ومنه يعتقدون انه سيوسع مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. نفس الرؤية بالنسبة للقانون المتعلق بإضافة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجمعيات وفي الاحزاب السياسية إلا أن نسبته انخفضت إلى 54% وذلك لأن الأحزاب السياسية هي خدماتية بالتالي لا تستدعي تطبيق كبير لقواعد النظام المحاسبي المالي.

- القرار المؤرخ في 09 ماي 2010 الذي يحدد حساب العمولات يعتبر محفز للمؤسسات بتداول اسهمها في البورصة: 65% من محافظي وخبراء المحاسبة يرون أن له تأثير ايجابي وهذا يثبت رأيهم ان السوق المالي النشط يؤثر على نجاح النظام المحاسبي المالي (كما تطرقنا اليه في فقرات الاستبيان السابقة).

➤ قوانين ذات تأثير سلبي تتمثل في:

- حسب قانون الضرائب يطبق الاهتلاك الخطي على كل التثبيات مع وجود استثناءات للطرق الاخرى، كما لم يتم الاعتراف بالاهتلاك على اساس وحدات الانتاج: 48% من افراد عينة الدراسة يرون أن الاختلاف بين القانونين سيؤثر سلبا على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي.
- قوانين ليست لها تأثير، وتتمثل في:

- تطبيق مبدأ استقلالية الدورات في حالة رفض المحاسبة من المصالح الضريبية تتم على سنة واحدة عوض عن 4 سنوات كما كانت سابقا: حوالي 40% من افراد عينة الدراسة والتي أجرينا معهم مقابلة يصرحون ان هذا الاجراء الضريبي ليس له تأثير على النظام المحاسبي المالي.

ومنه نستنتج ان الفرضية الفرعية 1 صحيحة: أي أن مختلف القوانين المتعلقة بالاقتصاد تؤثر على تطبيق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة الى لأنه يوجد قوانين متعلقة بالاقتصاد لا تؤثر بصورة واضحة على النظام المحاسبي المالي، كما أن التأثير هو متفاوت من إيجابي بصورة كبيرة، متوسطة إلى سلبي والذي يظهر خاصة في الاختلاف بين مبادئ النظام المحاسبي المالي والقواعد الضريبية. ونظرا لأهمية هذه الأخيرة تم تخصيص لها الفرضية التالية.

الفرضية الفرعية 2: "يمثل القانون الضريبي أهم القوانين التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر". من أجل اختبار هذه الفرضية اقترحنا على كل من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات انه في حالة ما إذا اختلف مبدأ محاسبي مع مبدأ قانون الضرائب فكيف يعالج المهنيون هذا الاختلاف، ولماذا؟.

ومن خلال الدراسة الوصفية لنتائج الاستبيان فيما يخص هذه الفقرة يتضح ما يلي:

❖ كانت إجابة 75% من عينة الدراسة أنه في حالة اختلاف مبدأ محاسبي مع قاعدة

ضريبية يتم الإعتماد على هذه الأخيرة، وكانت تبريرات اجاباتهم كالتالي:

- اختيار قانون الضرائب وذلك حسب ما ينص عليه قانون المالية لسنة 2009؛
- لأن للضرائب قوة رقابية، في حين لا يوجد لتطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي رقابة؛
- تقادي الحصول على غرامات ضريبية؛
- لأن مصالح الضرائب تفرض ضغوطات، كما أن هذه الفئة لا تزال غير مكونة جيدا في مبادئ النظام المحاسبي المالي؛
- والبعض يرى أن المحاسبة هي خدمة موجهة إلى مصالح الدولة، وهذا ما تم تأكيدها في الفرضيات السابقة اين تعتبر الدولة المستخدم الرئيسي للنظام المحاسبي المالي.
- اختيار قانون الضرائب بسبب غياب منافسة حرة في السوق.

❖ في حين 25% من عينة الدراسة صرحت بتطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي

في حالة اختلاف مبدأ محاسبي مع قاعدة ضريبية وكانت تبريرات اجاباتهم كالتالي:

- هناك استقلالية بين القانونين: نعتد مبادئ النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية، أما القانون الضريبي في القوائم الجبائية؛
- تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي لأن قانون الضرائب لا يمس سوى النتيجة الجبائية فقط؛

➤ يتم استعمال المبادئ المحاسبية ومعالجة الاختلاف عن طريق الضرائب المؤجلة؛

➤ نعتد مبادئ النظام المحاسبي المالي عندما يتعلق الأمر بالشركاء، والقانون الضريبي عندما يتعلق الأمر بواجبات الخزينة العمومية؛

➤ اختيار مبادئ النظام المحاسبي المالي لأنه يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؛

➤ وهناك من يرى أن مبادئ المحاسبة أعلى مستوى من الناحية الهرمية مقارنة بالضرائب، رغم أن البعض يرى العكس.

ومن أجل تأكيد اجابة عينة الدراسة حول علاقة النظام المحاسبي المالي مع القانون الضريبي تم طرح مجموعة من الأسئلة تخص بعض قواعد النظام المحاسبي المالي وارتباطها مع نصوص ضريبية متعلقة بالمحاسبة.

الجدول رقم (4-33): صعوبات تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي بسبب تأثير بعض القوانين

الفقرات	أفراد العينة	المجيبين ب "النسبة"				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة	
71:صعوبة حساب خسارة القيمة بسبب عدم قبولها من إدارة الضرائب	12.9 %	54.10 %	10.6 %	15.3 %	7.1 %	3.5059	1.1193
72:صعوبة حساب مدة نفعية التثبيت بالتالي اتباع القواعد الجبائية في تحديد مدة الاهتلاك	12.9 %	57.6 %	7.1 %	17.6 %	4.7 %	3.5647	1.0740
73:عدم اعادة النظر في تحديد مدة الاهتلاك هو عدم قبولها من مصالح الضرائب	14.1 %	42.4 %	17.6 %	21.2 %	4.7 %	3.400	1.1148
74:الصعوبات التي يلقاها المحاسب في عملية اعادة التقييم هو انتظار قوانين تدعو إلى اعادة التقييم مثلما كان سابقا	17.6 %	48.2 %	7.1 %	21.2 %	5.9 %	3.5059	1.1814

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي لكل فقرة هو في ضمن المجال (3.40-4.19) مما يعني أن عينة الدراسة موافقون على أن عدم تطبيق بعض قواعد النظام المحاسبي المالي هي بسبب تفادي الوقوع في اختلافات مع القواعد الضريبية، كما نلاحظ ان الانحراف المعياري لكل الفقرات هو اكبر من 1.10 مما يثبت اختلاف آراء افراد العينة بين موافق جدا إلى غير موافق بشدة، وذلك يعود إلى انه توجد فئة قليلة من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة لا يرون تأثير القانون الضريبي على المبادئ المحاسبية كم تم برهنتها في الفرضية السابقة، بالإضافة ان حوالي 26% من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون أن الصعوبات في تطبيق بعض قواعد النظام المحاسبي

المالي كعدم اعادة النظر في تحديد مدة الاهتلاك، واعادة التقييم لا تعود فقط إلى تفادي الوقوع في اختلاف مع القوانين الضريبية وانما تعود كذلك إلى ضعف وجود التقنيات (خبراء متخصصين، برامج معلوماتية، حساب القيمة العادلة..). الازمة التي تمكن المحاسبين من اعادة النظر في مدة الاهتلاك واعادة التقييم. لذا نجد ان هذه الفقرات اكدت الاجابة السابقة حول علاقة النظام المحاسبي المالي مع القانون الضريبي.

ومنه نستنتج أن الفرضية 2: "يمثل القانون الضريبي أهم القوانين التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر"، هي صحيحة لأن: حوالي 25% فقط من المهنيين المحاسبين في الجزائر يعتبرون ان القانونين مستقلين بالتالي يطبقون مبادئ النظام المحاسبي المالي دون ان يؤثر الاختلاف مع القانون الضريبي على ممارستهم بحيث انهم يستعملون الضرائب المؤجلة او الفصل بين القوائم المحاسبية والقوائم الجبائية، بالإضافة ان عدم التطبيق لبعض مستجدات النظام المحاسبي المالي لا يعود فقط للاختلاف مع القانون الضريبي وانما إلى ضعف وجود التقنيات اللازمة (كخبراء متخصصين في التقييم، برامج معلوماتية، القيمة العادلة..). اما غالبية المحاسبين في الجزائر يطبقون القواعد الضريبية في حالة الاختلاف مع مبادئ النظام المحاسبي المالي مما سيحد من التطبيق الجيد لقواعده.

الفرع الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة

تنص الفرضية على أن "أهم صعوبات تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي هو وجود عدة نقائص في قواعده من حيث المفاهيم، التقييم، ومعالجة مختلف العمليات". لإختبار هذه الفرضية تم اسقاط بعض النقائص التي تطرقنا إليها في الجانب النظري لهذه الدراسة على الجانب التطبيقي لمعرفة رأي المهنيين بهذا الخصوص.

الجدول رقم (4-34): اراء عينة الدراسة حول نقائص قي قواعد النظام المحاسبي المالي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجيبين بـ "النسبة"				أفراد العينة	الفقرات
		غ موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
0.9708	3.4706	3.5%	11.8%	30.6%	42.4%	11.8%	65: ينص SCF على ان فارق الاقتناء ليس ضمن الاصول المعنوية في حين لديه حساب فرعي لها د/207- وهذا تناقض
1.0996	2.9294	4.7%	41.2%	18.8%	27.1%	8.2%	66: د/13 "اعانات" يدرج ضمن الخصوم مع انه ليس التزام- وهذا تناقض
1.0021	2.8235	4.7%	43.5%	18.8%	30.6%	2.4%	67: التنبئات قيد الانجاز تسجل في الأصول وهو ما يتعارض مع تعريف الأصول وهو الحصول على منافع اقتصادية- وهذا تناقض

0.9854	3.0706	%4.7	24.7 %	%35.3	%29.4	2.9 %	68: لم يحدد في مدونة حسابات SCF د/ اعانة التجهيز أو الاستثمار المحولة إلى النتيجة عكس المخطط الفرنسي PCGF د/ 139 إعانة الاستثمار المدمجة في النتيجة -نقص
0.9208	3.4824	%1.2	17.6 %	%21.2	%51.8	8.2 %	69: فارق الاقتناء لا يهتلك لكن يوجد له د/ 2807 اهتلاك فارق الاقتناء - تناقض
0.9125	3.6235	%0	16.5 %	%17.6	%52.9	12.9 %	70: لم يعالج بالتفصيل القطاعات الخاصة عدى البنوك والتأمينات، وهذا تقصير.
0.5617	3.2333	جميع الفقرات					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتبين لنا من الجدول (4-34) السابق ان اراء عينة الدراسة لا تجد كل الفقرات السابقة عبارة عن

نقائص في النظام المحاسبي المالي، حيث تم تلخيص اجاباتهم كالتالي:

❖ اعتبار الفقرات التالية نقائص في النظام المحاسبي المالي:

➤ لم يعالج النظام المحاسبي بالتفصيل القطاعات الخاصة عدى البنوك والتأمينات، وهذا تقصير. اتضح من نتائج الاستبيان ان الموافقين بشدة بلغ نسبة 13% اما الموافقين 53% وهذا ما يفسره المتوسط الحسابي 3.6235 بانحراف معياري 0.9125 اي ان اراء عينة الدراسة اغلبيتها توافق على ان النظام المحاسبي محدود من ناحية تطرقه إلى محاسبة القطاعات الخاصة كالزراعة، السياحة إلى غيرها؛

➤ فارق الاقتناء لا يهتلك لكن يوجد له د/ 2807 اهتلاك فارق الاقتناء وهذا تناقض: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.4824 وهذا دليل على ان افراد عينة الدراسة يوافقون على وجود بعض التناقض في مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي.

➤ ينص النظام المحاسبي المالي على ان فارق الاقتناء ليس ضمن الاصول المعنوية في حين لديه حساب فرعي لها د/ 207- وهذا تناقض: نجد ان المتوسط الحسابي بلغ 3.4706 اي ان حوالي 54% من افراد عينة الدراسة يوافقون على اعتبار هذه الفقرة ضمن النظام المحاسبي المالي هي تناقض، في حين يتمتع حوالي 31% من افراد عينة الدراسة عن الاجابة وهذا يفسر ان هناك عدد معتبر من المهنيين ليست لهم مفاهيم كافية حول فارق الاقتناء.

❖ اختلاف اراء عينة الدواسة على اعتبار الفقرات التالية نقائص في النظام المحاسبي المالي:

لقد اتضح من نتائج الاستبيان على وجود اختلاف في بعض المفاهيم والقواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على انها تشكل نقائص، فنجد ان المتوسط الحسابي للفقرات التالية يؤل إلى 3 وهو بسبب ان حوالي نصف افراد العينة يوافقون على ان الفقرات التالية " التثبيات قيد الانجاز تسجل في الأصول وهو ما يتعارض مع تعريف الأصول وهو الحصول على منافع اقتصادية- وهذا تناقض"، ود/ 13 "اعانات" يدرج ضمن الخصوم مع انه ليس التزام- وهذا تناقض"، كما

يفسر عدم الاجابة في الفقرة التي تنص "لم يحدد في مدونة حسابات SCF حساب اعانة التجهيز أو الاستثمار المحولة إلى النتيجة عكس المخطط الفرنسي PCGF د/ 139 إعانة الاستثمار المدمجة في النتيجة - يعتبر نقص" نجد نسبة 35% من عينة الدراسة لم يجيبوا على هذه الفقرة مما يؤكد حسب ما سبق انه يوجد حوالي 30% من أفراد عينة الدراسة غير مطلعين كليا عن النظام المحاسبي المالي. ومنه نستنتج أن الفرضية الخامسة هي صحيحة.

الفرع السادس: اختبار الفرضية الرئيسية السادسة

تنص الفرضية على "العوامل التي تعزز من تحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي هي الاستفادة من تجارب مختلف الدول التي وضعت استراتيجيات لتطوير أنظمتها المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ومع تكيف النظام المحاسبي المالي حسب متطلبات البيئة الاقتصادية السائدة في الجزائر".

ومن أجل اختبار هذه الفرضية تم عرض مجموعة من العوامل من خلال دراستنا في الجزء النظري على عينة الدراسة لأخذ آراءهم هل هذه العوامل تساعد فعلا في نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. وتم تقسيم هذه العوامل إلى متطلبات توافق النظام المحاسبي مع المرجعية المحاسبية الدولية وهو احد أهداف هذا النظام، بالإضافة إلى محاولة تحديد عوامل البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تعزز من نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (4-35) عوامل نجاح متعلقة بتكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية والاستفادة من التجارب الدولية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ب "النسبة"				أفراد العينة	الفقرات
		غ موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
0.9438	3.8824	3.5%	4.7%	15.3%	52.9%	23.5%	75:تحويل نصوص SCF إلى معايير وطنية بحيث كل معيار مختص بمعالجة عنصر بدل معالجة عنصر واحد في عدة نصوص كما هو حاليا في SCF، الامر الذي سيسهل متابعة التغيرات في كل معيار وطني -التعديل والغاء بسهولة- مثل (تجربة تونس معيار عام 1 ومدونة الحسابات، معايير تقنية 21 معيار، معايير قطاعية: البنوك، التأمينات).
0.5754	4.2471	0	1.2%	3.5%	64.7%	30.6%	76:احسن استراتيجية لمتابعة توفيق SCF مع معايير المحاسبة الدولية هي توفيق كل معيار وطني مع دولي بما يتناسب مع البيئة الجزائرية، مع الأخذ بتجارب الدول التي تنتم بنفس البيئة
1.0112	3.6941	0	15.3%	24.7%	35.3%	24.7%	77:مواصلة متابعة التوافق المحاسبي بين SCF والمعايير حيث اخر توافق كان سنة 2007.
1.1129	3.6941	4.7%	11.8%	17.6%	41.2%	24.7%	78:اغلب المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هي PME ، ما رأيك باعداد معيار في الجزائر خاص ب PME يتوافق اما مع المعيار الدولي او معيار الاتحاد الاوربي حسب بيئة الجزائر.

1.0820	3.1765	%5.9	22.4 %	30.6 %	% 30.6	10.6 %	79:ارجاع طريقة LIFO في تقييم المخزون مثل الطريقة الأمريكية مما يوفر الضرائب في المؤسسات بالتالي تشجيعها على التطبيق الجيد لا SCF الذي يعتمد على الجانب الاقتصادي بدل القانوني.
1.0532	3.5294	%3.5	15.3 %	22.4 %	42.4 %	16.5 %	80:اصدار قانون ضريبي يسمح بتحميل مصاريف البحث والتطوير (مثل النرويج) بسبب الاختلاف على شروط رسمية مصاريف البحث والتطوير بين المحاسبين وإدارة الضرائب.
0.9567	3.4353	%3.5	11.8 %	32.9 %	41.2 %	10.6 %	81:الاستفادة من تجربة فرنسا في إعداد مدونة الحسابات لیتسنی للمحاسبين فهمها خاصة وأن SCF يشبه PCGF، أما الأصناف 0،8،9 فيمكن الاستفادة من تجربة المغرب في كيفية استعمالها كحسابات افتتاحية أو حسابات تحليلية.
0.8588	3.9765	0	%7.1	16.5 %	48.2 %	28.2 %	82:من الأحسن اضافة تفسيرات لبعض نصوص SCF (مثل المعايير الدولية (SIC) بدل ان يكون التفسير عبارة عن اراء من طرف CNC.
0.9833	3.7176	%1.2	12.9 %	20.0 %	44.7 %	21.2 %	83:من الأحسن اصدار نص قانوني يسمح للمحاسبين في الجزائر في حالة عدم فهم قاعدة في SCF ولا يوجد رأي لـ CNC اللجوء إلى معايير المحاسبة الدولية
1.0751	3.3412	%5.9	15.3 %	30.6 %	35.3 %	12.9 %	84: اصدار قانون ينص ان تطبق المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة معايير التقارير المالية الدولية وليس SCF.
0.4857	3.6694	مجموع الفقرات					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتبين لنا من الجدول (4-35) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يؤول إلى 4 ، بانحراف معياري يقل عن 0.5 وهذا يدل على أن أغلب افراد عينة الدراسة تتجه آراؤهم حول الموافقة على أن عوامل نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي تتمثل في الاستفادة من تجارب الدول للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما يؤكد صحة الجزء الأول من الفرضية السادسة.

ويمكن عرض أهم النقاط التي وافق عليها كل من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة حسب ترتيب الأهمية كالتالي:

1- احسن استراتيجية لمتابعة توفيق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية هي توفيق كل معيار وطني مع نظيره الدولي بما يتناسب مع البيئة الجزائرية، مع الأخذ بتجارب الدول التي تتسم بنفس البيئة: حيث نجد اكثر من 95% من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة يوافقون على اتباع هذه الاستراتيجية في التوافق مع معايير المحاسبة الدولية بدل من التبني الكلي لمعايير المحاسبة الدولية.

2- من الأحسن اضافة تفسيرات لبعض نصوص النظام المحاسبي (مثل المعايير الدولية (SIC) بدل ان يكون التفسير عبارة عن اراء من طرف CNC: لقي هذا الاقتراح موافقة اغلبية عينة الدراسة وهذا ما يظهره المتوسط الحسابي الذي بلغ قيمة 3.9765، وبنسبة تفوق 76% من افراد

عينة الدراسة، بالتالي يفسر هذا على ان افراد عينة الدراسة هم على دراية بوجود اختلاف بين المهنيين في فهم قواعد النظام المحاسبي المالي.

3- تحويل نصوص النظام المحاسبي المالي إلى معايير وطنية بحيث كل معيار مختص بمعالجة عنصر بدل معالجة عنصر واحد في عدة نصوص كما هو حاليا في النظام المحاسبي المالي، الامر الذي سيسهل متابعة التغيرات في كل معيار وطني -التعديل والإلغاء بسهولة- مثل (تجربة تونس معيار عام 1 ومدونة الحسابات، معايير تقنية 21 معيار، معايير قطاعية: البنوك، التأمينات): يعتبر ثالث اقتراح من حيث الأهمية بنسبة تفوق 76%، في حين بلغت نسبة عدم الاجابة 15% من أفراد عينة الدراسة وذلك عند استفسارنا اجابت هذه العينة انهم غير موافقين على التغيير في كل مرة، اما الرافضين لهذا الاقتراح فلم يتعدى 8% من أفراد عينة الدراسة. ومنه نستنتج ان هذا الاقتراح لقي قبولا عاما من طرف محافظي وخبراء المحاسبة.

4- من الأحسن اصدار نص قانوني يسمح للمحاسبين في الجزائر في حالة عدم فهم قاعدة في النظام المحاسبي المالي ولا يوجد رأي لـ CNC اللجوء إلى معايير المحاسبة الدولية: وافق حوالي 66% على هذا الاقتراح اما البقية فهم المهنيين غير المطلعين على معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما تم اختياره في الفرضية الاولى والدراسة الوصفية لأفراد عينة الدراسة.

5- مواصلة متابعة التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير حيث اخر توافق كان سنة 2004، بالإضافة إلى الفقرة التي تقترح اعداد معيار في الجزائر خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوافق إما مع المعيار الدولي او معيار الاتحاد الاوروبي حسب بيئة الجزائر، وذلك لأن اغلب المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، بلغ المتوسط الحسابي للفقرتين نفس القيمة وهو 3.6941، اي حوالي 65% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على متابعة التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، والأفراد الموافقين هم المؤيدين لاستراتيجية التوافق ضمن متطلبات البيئة الاقتصادية.

6- بلغت نسبة الموافقة من طرف محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة على الاقتراحات التالية المستمدة من تجارب دولية كالتالي:

- 59%: اصدار قانون ضريبي يسمح بتحميل مصاريف البحث والتطوير (مثل النرويج) بسبب الاختلاف على شروط رسملة مصاريف البحث والتطوير بين المحاسبين وإدارة الضرائب. وهذا ما يفسر النظرة الضريبية للمحاسبين في الجزائر.

- نسبة 52%: الاستفادة من تجربة فرنسا في إعداد مدونة الحسابات ليتسنى للمحاسبين فهمها خاصة وأن SCF يشبه PCGF، أما الأصناف 0،8،9 فيمكن الاستفادة من تجربة المغرب في كيفية استعمالها كحسابات افتتاحية أو حسابات تحليلية، 33% من أفراد عينة الدراسة كانوا محايدون بسبب عدم اطلاعهم على ما ينص عليه مخطط الحسابات العام الفرنسي.

- نسبة 48% : من الأحسن اصدار قانون ينص ان تطبق المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة معايير التقارير المالية الدولية وليس النظام المحاسبي المالي: نلاحظ ان نسبة الموافقة على هذا الاقتراح أقل من نصف أفراد عينة الدراسة، وذلك يرجع إلى ان حوالي النصف منهم غير مطلعين جيدا على هذه المعايير، بالإضافة انهم يجدون المؤسسات الاقتصادية غير قادرة على تطبيق هذه المعايير بسبب المتطلبات البيئية.

- نسبة 41% : ارجاع طريقة LIFO في تقييم المخزون مثل الطريقة الأمريكية مما يوفر الضرائب في المؤسسات بالتالي تشجيعها على التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على الجانب الاقتصادي بدل القانوني: هذه النسبة من المهنيين قبلت بهذا الاقتراح من جهة اعطاء حرية أكثر للمؤسسات في اختيار طرق التقييم التي تراها مناسبة لها، اما الفئة الراضة فهم المهنيين الذين يفصلون بين المحاسبة والجباية.

الجدول رقم(4-36): عوامل نجاح متعلقة بتأثير البيئة الاقتصادية الجزائرية على النظام المحاسبي المالي

الفقرات	أفراد العينة	المجيبين ب "النسبة"				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة	
85: ان تكون البيئة الاقتصادية في الجزائر هي بيئة الاقتصاد الجزئي وهنا يتراجع دور الحكومة كونه دورا تنظيميا وليس موجها او مسيطرا او مالكا	15.3%	54.1%	24.7%	2.4%	3.5%	3.7529	0.8715
86: تكييف التشريعات والقوانين خاصة الضريبية وتعديلها مع قواعد SCF	24.7%	56.5%	12.9%	4.7%	1.2%	3.9882	0.8236
87: اعطاء تحفيزات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من اجل الاكتتاب في البورصة	25.9%	49.4%	17.6%	5.9%	1.2%	3.9294	0.8835
88: اعادة تفعيل دور هيئات المحاسبة عن طريق احياء التواصل بين CNC والمهنيين لاستحداث SCF وتقييم	38.8%	50.6%	7.1%	2.4%	1.2%	4.2553	0.7814
89: إعادة تشكيله ممثلي المجلس الوطني المحاسبي بزيادة نسبة المهنيين وأساتذة التعليم العالي المختصين في المحاسبة	32.9%	45.9%	17.6%	1.2%	2.4%	4.0588	0.8776
90: وجود جهاز فني متفرع يوفر لأعضائه قدرات بحثية مرتفعة مع توفير موارد مالية كافية لتغطية الأنشطة البحثية باستقلالية عن الحكومة من أجل اصلاح النقائص الموجودة في SCF حسب المتطلبات البيئة السائدة في الجزائر	29.4%	44.7%	18.8%	1.2%	5.9%	3.9059	1.0307
مجموع الفقرات						3.9784	0.5154

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح لنا من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات يساوي 4 في حين ان الانحراف المعياري 0.5 وهذا يعني ان أفراد عينة الدراسة "محافظو الحسابات وخبراء المحاسبة" يوافقون على اعتبار الفقرات التالية عوامل بيئية لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، ويمكن ترتيبها حسب أهميتها بأعلى متوسط كالتالي:

1- اعادة تفعيل دور هيئات المحاسبة في الجزائر عن طريق احياء التواصل بين المجلس

الوطني للمحاسبة CNC والمهنيين من اجل استحداث وتقييم النظام المحاسبي المالي؛

2- إعادة تشكيله ممثلي المجلس الوطني المحاسبي بزيادة نسبة المهنيين وأساتذة التعليم العالي

المختصين في المحاسبة؛

3- تكييف التشريعات والقوانين خاصة الضريبية وتعديلها مع قواعد النظام المحاسبي المالي؛

4- اعطاء تحفيزات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من اجل الاكتتاب في البورصة؛

5- وجود جهاز فني متفرع يوفر لأعضائه قدرات بحثية مرتفعة مع توفير موارد مالية كافية

لتغطية الأنشطة البحثية باستقلالية عن الحكومة من أجل اصلاح النقائص الموجودة في

النظام المحاسبي المالي حسب المتطلبات البيئية السائدة في الجزائر؛

6- ان تكون البيئة الاقتصادية في الجزائر هي بيئة الاقتصاد الجزئي وهنا يتراجع دور

الحكومة كونه دورا تنظيميا وليس موجها او مسيطرا او مالكا.

ومنه يتبين لنا أن المهنيين في الجزائر يرون أن أهم العوامل البيئية لنجاح تطبيق النظام المحاسبي

المالي هي إعادة تفعيل دور هيئات المحاسبة في الجزائر، ليلبيها عامل القوانين والتشريعات، ثم

العوامل البيئية الاقتصادية.

كما نجد علاقة ارتباط عوامل نجاح متعلقة بتكييف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة

الدولية وعوامل نجاح متعلقة بتأثير البيئة الاقتصادية الجزائرية على النظام المحاسبي المالي تساوي

4.040 اي أن T أكبر من 1.96 عند مستوى دلالة 0.000 وهي اصغر من 0.05.

ومنه نستنتج صحة الفرضية السادسة التي تنص على ان العوامل التي تعزز من تحقيق

أهداف النظام المحاسبي المالي هو الاستفادة من الممارسات المحاسبية السائدة في الدول المختلفة

وفهم المتغيرات البيئية لتحقيق الفعالية لجهود التوافق على المستوى الدولي، وتكييف النظام

المحاسبي المالي وفق البيئة الاقتصادية السائدة في الجزائر مع مراعاة التنمية الموازية لكليهما.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية المتمثلة في التنمية الاقتصادية ومعدل التضخم خلال السنوات الاولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ودرجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج عن طريق تحليل آخر الاحصاءات لسنة 2014 وتنبؤات لسنة 2015. كما تم التطرق إلى عرض مصادر التمويل في الجزائر بالخصوص واقع البنوك والبورصة من الناحية تطورها التاريخي، نشاطهما، الصعوبات التي تواجههما ومتطلبات تفعيلهما. بالإضافة أنه تم اظهار في هذا الفصل وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى غاية اخر احصاءات في سنة 2014، والمتمثلة في تطور شكل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، توزيعها حسب طبيعة الملكية، النشاط، الحجم، وحسب اتباعها للنظام الحقيقي أو الجزافي. وهذا من أجل تحليل المتغيرات البيئية من المنظور المحاسبي، أين تم اسقاط الدراسات التي تطرقنا إليها في الجانب النظري على واقع البيئة الجزائرية، بغية الوصول إلى فهم العلاقة التأثيرية بين كل من المتغيرات البيئية السابقة مع النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

ولقد تم عرض في هذا الفصل متغير آخر يربط بين المتغيرات البيئية والنظام المحاسبي المالي ألا وهو القوانين والتشريعات المتعلقة بالاقتصاد بهدف معرفة انعكاسها على تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث تم مقارنة كل من النظام الجبائي والقانون التجاري مع قواعد النظام المحاسبي المالي، كما تم عرض القوانين المنظمة للمهنيين المحاسبين وانعكاسها على النظام المحاسبي، وفي الاخير قمنا بعرض بعض القوانين والتشريعات التي اصدرت خلال تطبيق هذا النظام من اجل تحليل تأثيرها على نجاح تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

ومن جهة اخرى تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق معالجة وتحليل الاستبانة المقدمة إلى كل من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات باعتبارهم همزة وصل بين المؤسسات الاقتصادية ومستخدمي القوائم المالية، وتم اختيار عينة الدراسة بموصفات قريبة من واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، أين تم الوصول إلى فهم واقع تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التوافق المحاسبي الدولي، بالإضافة انه تم عرض التحليل المتوصل اليه خلال القسم الأول من هذا الفصل على خبراء ومحافظي الحسابات لمعرفة مدى تأييدهم للنتائج التي توصلنا إليها حول تأثير عوامل البيئة الاقتصادية في الجزائر على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي، لنصل إلى أهم النقائص التي يجدها المهنيين في تطبيق هذا النظام، لاستخراج في الأخير آراءهم حول الاقتراحات التي ارتأينا في دراستنا انها تعزز من نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية وذلك عن طريق الاستفادة من التجارب الدولية في ظل التوافق المحاسبي الدولي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال دراسة تجارب العديد من الدول أظهرت الأبحاث أن التوجه نحو معايير المحاسبة الدولية كان بسبب الضغوط الأجنبية عن طريق مختلف الاتفاقيات الدولية، تأثير الشركات المتعددة الجنسية والمساعدات الخارجية كالبنك العالمي. حيث لاحظ بعض الباحثين وجود معايير محاسبية لا تشجع الشركات الدولية على استثمار مواردها الاقتصادية في الدول النامية حيث تدفع هذه المعايير الى تمويل فروعها عن طريق الاقتراض المحلي ، بالتالي يحد من تدفق المال الأجنبي إلى الدولة النامية ثم يضر بالتطور الاقتصادي للدولة. فالمعلومات التي يجب أن تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية في الدول النامية تختلف عن الدول المتقدمة كاتساع القطاع العام في الدول النامية يؤدي الى احتياج المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وتحقيق الاشراف الحكومي ، بالتالي تطبيق معايير المحاسبة الدولية دون مراعاة لظروف هذه الدول يجعلها غير واضحة ومفهومة.

إلا أنه يمكن تطوير النظام المحاسبي بأي بلد عن طريق الاستفادة من تجارب دول أخرى تكون قد وضعت معايير لحالات مماثلة وتم تطبيقها بالفعل وخاصة تلك الدول التي تتشابه معها في الظروف البيئية. حيث اقترحت دراسات المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة IFAD إستراتيجية وضع معايير محاسبية في الدول النامية وهي أن تقوم الدولة بإصدار معيار وطني متوافق مع كل معيار دولي. ففي سنة 1993 اتبعت كل من أستراليا ونيوزيلندا سياسة توفيق كل معيار وطني مع دولي بما يتناسب مع البيئة. وتم الاصلاح المحاسبي في الصين عن طريق إعداد معايير محاسبة عامة، تنظيم مهنة خبراء المحاسبة وتأسيس قانون الشركات وتشريع أنظمة البورصة. في حين اتبعت بعض الدول العربية مثل مصر، الأردن، العراق، دول الخليج المدخل الخامس في تبني معايير المحاسبة الدولية وهو تطوير معايير المحاسبة للدول النامية استنادا إلى تحليل مبادئ وممارسات في الدول المتقدمة إزاء المتغيرات البيئية السائدة بها، حيث قامت العراق بتشكيل مجلس المعايير وقواعد المحاسبة، في حين أن دول الخليج تعمل بالمعايير المحاسبية التي يصدرها مجلس التعاون لدول الخليج العربية من بينها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التي حققت جملة من الإنجازات عن طريق إصدار المعايير المهنية وترسيخ أسس الالتزام الجاد بها ومراقبة قواعد السلوك المهني. حيث تعمل على التأكد من مشاركة السعودية في المجالس ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة المنبثقة عن مجموعة 20 مع مراعاة الظروف البيئية في اعداد وتطبيق المعايير المهنية بالاستفادة من الدعم الفني للدول المتقدمة، واعتمدت السعودية في وضع معايير المحاسبة بدراسة مقارنة لثلاث دول الو.م.أ، تونس، ألمانيا. في حين تجربة تونس كانت عن طريق

اعداد النظام المحاسبي للمؤسسات الذي يتكون من الاطار النظري ومعايير المحاسبة التونسية معيار 1 عام ومدونة الحسابات، معايير تقنية 21 معيار، معايير قطاعية البنوك، التأمينات، وهيئة التنظيم المحاسبي في تونس هي المجلس الوطني للمحاسبة، مصف الخبراء المحاسبين التونسيين ومنظمة المحاسبين التونسيين . ولضمان تطبيق IAS/IFRS و ISA تم وضع آلية للرقابة تتمثل في مجموعة من القوانين والهيئات التي أصدرتها في القانون التجاري. أما المملكة المغربية ففي سنة 2002 أقيمت فيها دراسة ممولة من طرف البنك العالمي من أجل تعزيز تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في المؤسسات العمومية وأصدر المجلس الوطني للمحاسبة عدة معايير خاصة بقطاع التأمينات، البنوك، المنح والخدمات العمومية والحسابات المجمعة.

أما في الجزائر فإن الإصلاح المحاسبي بدأ في أبريل 2001، وفي ماي 2002 تم الاتفاق على اعداد النظام المحاسبي المالي وفق مدونة الحسابات الفرنسية، ووافق مجلس الحكومة على مشروع النظام المحاسبي المالي في جويلية 2006. ليتم الاعلان عنه في قانون المالية لسنة 2007، من ثم التطبيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سنة 2010، اي بعد 10 سنوات كاملة منذ بداية اصلاح المنظومة المحاسبية الى غاية تنفيذها وهي فترة طويلة جدا. وتميز النظام بالأخذ بالمرجعية الأنجلوساكسونية فيما يخص الاطار النظري والتطبيقي، والأخذ بالمرجعية الفرونكوفونية لإعداد مدونة الحسابات. إلا أن المرسوم التنفيذي الخاص بتصنيف أحكام القانون 07-11 لم يوضح علاقة المعايير الجزائرية بمعايير المحاسبة الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت ستطبق الجزائر المعايير المحاسبية الدولية بالتدرج وأن ما أدرج في المادة 30 من المرسوم هو اختيار لما يمكن تطبيقه حاليا، لعدم ملائمة ما تبقى من المعايير بالاقتصاد الجزائري، أو أن المعايير المشار إليها في المادة 30 هي نفسها المعايير الدولية، فقط أنها موضوعة على أساس المجموعة الأساسية للعمليات أو نوع النشاط، بالتالي هناك معايير مدمجة في أخرى دون الاحتفاظ بترقيمها الدولي.

وأهم المعوقات البيئية التي تحد من تطبيق المعايير الدولية هي الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير، التوجه الضريبي والحكومي والبطء في الاستجابة للمتغيرات والتحديات المعاصرة، بالإضافة الى البيئية القانونية كوجود تعارض بين القوانين والتشريعات المحلية ومتطلبات تطبيق المعايير الدولية، ففي ألمانيا مثلا الفصل في المنازعات المتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية هي من اختصاص المحاكم الضريبية. كما أن تطبيق المعايير من طرف الحكومة على عجل دون تشاور ودراسة الأمر مع الجهات المختلفة والمختصة يؤثر على تطوير المحاسبة في الدولة. بالإضافة الى البيئية الاقتصادية حيث أن المعايير غير ملائمة في القطاع الحكومي العام اين أغلبية المؤسسات هي حكومية أو عائلية بالتالي غير مدرجة في البورصة التي تساعد على

تطبيق المعايير. كما ان مرحلة التنمية الاقتصادية أكثر بساطة تؤدي إلى مهام المحاسبة المالية تكون بسيطة بالتالي تقل الحاجة إلى الاعتماد على المعايير المحاسبية، وأنه إذا زاد حجم وتعقيد النشاط الاقتصادي يصبح العكس، في حين يرى بعض الباحثين أنه لا يظهر سبب يدعو إلى عدم إمكانية تطوير معايير محاسبة دون الإشارة إلى مرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها المجتمع، فإذا كانت الظروف الاقتصادية في الوم.أ أكثر تطورا من مصر فهذا لا يؤدي بالضرورة إلى عدم إيجاد معايير في مصر لقياس الأصول والخصوم، أو اعتماد الدولة على قطاع معين كالزراعة أو الصناعة لا يؤدي إلى إختلاف المعايير بين الدولتين. ومن جهة أخرى اظهرت العديد من الابحاث أن أنماط الملكية السائدة في الدولة تؤثر على تطور المحاسبة فيها بالاتجاه نحو المحاسبة الدولية، فعندما تتخذ الملكية الشكل العائلي المالك وعائلته يمثلون المساهمين وهو نمط شائع في الدول النامية، فان البحث عن تطبيق المعايير المحاسبية لا يكون ضروريا عكس عندما تكون الملكية موزعة على عدد كبير من المساهمين، بالتالي يصبح المستثمرين مصدر رئيسي للتمويل وقوة ضغط مستمرة لزيادة تطوير الممارسات المحاسبية والاعتماد على المعايير الدولية. ومنه يتضح أن للبيئة أثر كبير على مهنة المحاسبة، وترجع أسباب الاختلاف في الممارسات المحاسبية ودرجة تفاوت تطورها بين مختلف دول العالم إلى اختلاف الخصائص البيئية لكل دولة، وعلى رغم من فرض العولمة لمنطقها على العالم وضغطها المستمر سواء كان تلقائيا أو متعمدا لتكون المعايير المحاسبية الدولية مرجعا لجميع الدول، تعد تحديات الاختلافات البيئية بين الدول أهم تحديات عملية التوحيد المحاسبي عبر عالم.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق هذه الدراسة وتحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر قبل وخلال تطبيق النظام المحاسبي إلى غاية سنة 2014، والمتمثل في درجة التنمية والتضخم، والانفتاح الاقتصادي على الخارج وتطور الإستثمار الأجنبي في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة واقع البنوك الجزائرية والبورصة من منظور محاسبي، وتحليل علاقة وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع تطبيق النظام المحاسبي المالي، مع الأخذ بعين الإعتبار انعكاس القوانين والتشريعات المتعلقة بالإقتصاد الجزائري على هذا النظام. ومن جهة أخرى تم توزيع استبيان على عينة مستهدفة وهم خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات على المستوى الوطني الذين يتعاملون مع أكثر من خمسة آلاف مؤسسة اقتصادية متنوعة. وهذا بغية الإجابة على تساؤلات الإشكالية وإختبار الفرضيات، أين تم الوصول الى النتائج التالية:

❖ **الفرضية الأولى:** "قواعد النظام المحاسبي المالي غير مستمدة كلياً من معايير المحاسبة الدولية بسبب وجود اختلاف كبير بين واقع تطبيق النظام وما تنص عليه المعايير. وأهم متطلبات نجاح التوافق مع معايير المحاسبة الدولية هو تعديل الاختلافات بين قواعد النظام وما تنص عليه المعايير الدولية"، تم نفي الفرضية، فمن خلال نتائج دراستنا أكد معظم خبراء ومحافظي الحسابات أن قواعد النظام المحاسبي مستمدة كلياً من معايير المحاسبة الدولية حتى سنة 2004، حيث لا يوجد تعارض بينهما، حتى وإن لم يتم تبني كل المعايير المحاسبية آنذاك، وأن الاختلاف بينهما يكمن في عدم مواكبة التغيرات التي حدثت على معايير المحاسبة الدولية، والتي تتمثل في إلغاء بعض المعايير وتعديل البعض الآخر وإضافة معايير تقارير مالية جديدة. وهذا ما يثبت وجود حالياً اختلاف كبير بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية. أما بالنسبة للجزء الأخير من الفرضية "أهم متطلبات نجاح التوافق مع معايير المحاسبة الدولية هو تعديل الاختلافات بين قواعد النظام المحاسبي المالي وما تنص عليه المعايير" هي صحيحة إلا أنها غير مؤكدة بدرجة كبيرة. ومنه نستنتج أن المهنيين يرون أن التعديل لا يكون كلياً إلا بما ينعكس بالإيجاب على الواقع المحاسبي في الجزائر، بالتالي عدم التبني الكلي لمعايير المحاسبة الدولية.

❖ **الفرضية الثانية:** "لا تزال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تطبيق أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وعدم التطبيق الجيد لقواعد النظام يظهر من خلال عدم تحقق مزاياه لعدم معرفة المهنيين بأهدافه"، هذه الفرضية خاطئة، حيث أنه يوجد تطور في المفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي عند فئة محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة، إلا أنه لا تزال فئة قليلة تعتبر أن الاختلاف بين النظام المحاسبي والمخطط السابق عبارة عن تغير في أرقام الحسابات، وهم المهنيين الذين لم يتلقوا دورات تكوينية في النظام المحاسبي المالي، وأن حولي ثلث المؤسسات الاقتصادية التي يتعامل معها خبراء ومحافظي الحسابات لم تطبق الاجراءات الصحيحة لعملية الانتقال مما سيؤثر فيما بعد على مصداقية قوائمها المالية، ما لم تقم بعملية إعادة التقييم والتصحيحات اللازمة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لاحظنا وجود اختلافات في معالجة بعض القواعد التي نص عليها النظام المحاسبي المالي بين المهنيين، ومنه نستنتج حتى وإن تم تطبيق المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي يبقى وجود اختلاف في كيفية معالجتها. ومنه يتضح أن المحاسبين هم على دراية بأهداف ومزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، إلا أنهم يعتبرون أن الدولة لا تزال المستخدم الرئيسي للقوائم المالية مما يؤثر على تحقيق بعض أهداف هذا النظام كتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي لضمان فهم أفضل وإتخاذ قرارات مناسبة من قبل مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية.

❖ **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير تبادلي بين كل من واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر، سياسة التجارة الخارجية، نوع مصادر التمويل، ونمط المؤسسات الاقتصادية السائد، مع تطبيق النظام المحاسبي المالي. من خلال تحليل البيئة الاقتصادية الجزائرية وبالاكتفاء على نتائج الاستبيان يتضح أن هناك علاقة تبادلية بين متغيرات البيئة الاقتصادية والنظام المحاسبي المالي، كما أن درجة التأثير تختلف من متغير لآخر حسب ما يلي:

➤ **"يوجد تأثير تبادلي بين واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر والنظام المحاسبي المالي"**، هذه الفرضية صحيحة: أي أن التطور الاقتصادي في الجزائر والانتقال الى اقتصاد السوق (الموجه) يستدعي تطبيق المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، كما أن التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي يتأثر هو الآخر بالواقع الاقتصادي الحالي، وبما أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في حدود 4% وهي معدلات ضعيفة بسبب الاعتماد على الريع النفطي، حيث أن الخبراء يحددون معدل النمو الأمثل يزيد عن 6 %، ومنه نستنتج أن درجة التنمية الاقتصادية في الجزائر لا تساعد على نجاح تحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي.

➤ **يوجد تأثير تبادلي بين سياسة التجارة الخارجية في الجزائر وتطبيق النظام المحاسبي المالي:** هذه الفرضية صحيحة، حيث يرى معظم محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة أن العلاقة التأثيرية الواضحة بين سياسة التجارة الخارجية والنظام المحاسبي المالي هي أن سياسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر تستدعي التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي، في حين الوضعية الحالية للاستثمار الأجنبي في الجزائر لا تعزز التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي. وهذا ما يفسره أن في سنة 2014 احتلت الجزائر المرتبة 153 في ترتيب أحسن اقتصاديات الدول التي يمكن القيام فيها باستثمارات وهي مرتبة جد ضعيفة في حين تحصلت تونس على المرتبة 51، وهذا رغم أن الجزائر وقعت على الكثير من الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الدول، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر إرتفع من سنة 2007 إلى غاية 2009 كأعلى معدل للاستثمار ثم بدأت بالانخفاض، حيث لا يمثل سوى 0.71% من الناتج الداخلي الخام، وتعتبر نسبة قليلة جدا إذا ما تم مقارنته بالمغرب وتونس، وهو ما يفسر تطور الأنظمة المحاسبية في هذه الدول مقارنة بالجزائر، وهو ما يفسر كذلك ان الاستثمار الأجنبي لا يهيم بالدرجة الأولى نوعية النظام المحاسبي. كما نلاحظ أن تأثير الشركات المتعددة الجنسية في الجزائر على النظام المحاسبي المالي هو ضعيف بسبب عددها القليل كما أنها غير مدرجة في السوق المالي الجزائري، بالإضافة إلى نوعيتها، فأكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر هي شركات خدمات وبناء، وليست شركات صناعية تستلزم تطبيق معايير محاسبية مختلفة، كما أن أكبر خمس شركات انشأت من سنة 2003 إلى مارس 2014 هي تابعة لدول منقسمة بين المرجعية الأنجلوساكسونية والمرجعية الفرنكوفونية.

➤ يوجد تأثير تبادلي بين مصادر التمويل في الجزائر وتطبيق النظام المحاسبي المالي: هذه الفرضية صحيحة، إلا أن درجة التأثير التبادلي تختلف حسب نوع مصدر التمويل. وهذا ما يبرهنه واقع البنوك في الجزائر والمتمثل في المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الاقتصادية، والذي له تأثير سلبي على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي عن طريق انعكاسه على التوجه الاساسي للقوائم المالية الذي يصبح يتسم بالتحفظ والسرية، كما أن البنوك لا تعتمد بشكل كبير على القوائم المالية للمؤسسات عند منح القروض قدر اعتمادها على الرهانات. ومن جهة أخرى هناك تأثير إيجابي للنظام المحاسبي المالي على البنوك والذي يظهر سهولة التحليل المالي لقائمة الميزانية، بالإضافة أنه في أواخر سنة 2009، وفي 2011 تم ادخال في القوانين البنكية مبادئ النظام المحاسبي المالي. ومنه نستنتج أن الوضع الحالي للبنوك الجزائرية لا يساعد على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي لأن تطبيق مبادئه في البنوك هو قيد الانجاز.

أما بخصوص سوق الأوراق المالية في الجزائر لا تزال متأخرة من حيث اصدار قوانين لتنظيم البورصة وإلزام الشركات المساهمة فيها بضرورة تطبيق مستجدات النظام المحاسبي المالي، مما سيؤثر بالسلب على نجاح تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. كما أن عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر هو سبب في عدم الافصاح عن المعلومات المالية والعرض العادل للمعلومات لمختلف المؤسسات الاقتصادية من أجل الاكتتاب فيه واعتباره كمصدر للتمويل.

ومن جهة أخرى فعدم التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي المقتبس من المعايير الدولية لا يشجع المستثمرين المحتملين بالتداول في بورصة الجزائر والدليل على ذلك لا توجد شركات أجنبية تتداول أسهمها في البورصة بشكل كبير. ومنه هناك علاقة تبادلية بين تطور بورصة الجزائر والتطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي. وحسب آراء خبراء ومحافظي الحسابات نستنتج أن وجود سوق مالي نشط له علاقة تأثيرية قوية على نجاح تطبيق النظام المحاسبي، في حين أن هذا الأخير له علاقة تأثيرية ضعيفة على تنشيط بورصة الجزائر، لأن أساس تطويرها يعود إلى إصدار القوانين التحفيزية للإدراج فيها.

➤ يوجد تأثير تبادلي بين وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وتطبيق النظام المحاسبي المالي، هذه الفرضية صحيحة، فحسب رأي معظم خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات فإن وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تؤثر على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم إقتراح أن التطبيق الجيد لمختلف قواعد النظام المحاسبي المالي يكون في شركات المساهمة، تليها المؤسسات الكبيرة والأجنبية والعمومية في نفس المرتبة، ثم المؤسسات العائلية والخاصة والصغيرة، مما يفسر تأثير نوعية المؤسسات الاقتصادية على النظام المحاسبي المالي.

ولمعرفة نوع التأثير نرجع إلى تحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر أين نجد أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تابعة للقطاع الخاص حوالي 98%، بالتالي فمن العوامل المهمة التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر هو إنتشار هذه المؤسسات لأن شفافية المعلومات المالية المستخرجة من النظام المحاسبي المالي ليست ضمن أولوياتها. في حين أن القطاع العمومي في الجزائر يسعى لتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي كما يخضع إلى رقابة دورية من طرف المراجعين، وبأن عدده قليل لا يمثل سوى 1.8%، فهذا سيؤثر بالسلب على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي. كما أنه كلما ارتفع عدد المؤسسات الأجنبية زاد تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، وفي واقع الجزائر هذه الفئة قليلة جدا في حين تمثل المؤسسات المختلطة والأجنبية سوى 0.2% بالتالي ليست لها تأثير على تطوير مهنة المحاسبة والنظام المحاسبي المالي في الجزائر. كما أن نوعية نشاط المؤسسات الاقتصادية يؤثر على تطبيق معظم قواعد النظام المحاسبي المالي، حيث نجد أن معظم المؤسسات الاقتصادية هي تجارية بنسبة 55% يليها قطاع الخدمات، ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة بـ 95.445 مؤسسة صناعية، ومنه فإن قواعد النظام المحاسبي الخاصة بتقييم مختلف التثبيات وتقييم المنتوجات هي محصورة بين عدد قليل من المؤسسات الاقتصادية. ومن جهة أخرى، فإن المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لا تخدم الفئة الأكبر من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكثر من 98% من مجموع المؤسسات. وحسب الإحصائيات فإن حوالي 118650 وحدة اقتصادية هي تابعة للنظام الحقيقي تمثل منها المؤسسات الصناعية 18.509 مؤسسة اقتصادية صناعية، ومنه حوالي 87% من المؤسسات هي غير خاضعة لأحكام النظام الحقيقي. ومع صدور قانون المالية لسنة 2015 الخاص بالضريبة الجرافية فإن هذه النسبة سترتفع إلى حوالي 96% من المؤسسات سوف تتخلى عن تصريح بمحاسبيتها إلى الضرائب، وكما نعلم فإن معظم المؤسسات الخاصة والصغيرة والمتوسطة لا تستعمل المحاسبة إلا لأجل الضرائب، بالتالي ستتخلى عن تطبيق النظام المحاسبي المالي وهذا أمر يؤثر بالسلب على نجاح تطبيق هذا النظام، أين سيصبح محصور بين 4% من المؤسسات الاقتصادية التي سوف تطبقه.

بالتالي نستنتج أن الوضعية الحالية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا تساعد على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي.

❖ **الفرضية الرابعة:** تؤثر مختلف القوانين المتعلقة بالاقتصاد على تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويمثل القانون الضريبي أهم القوانين التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. هذه الفرضية صحيحة، أي أن النظام المحاسبي المالي يتأثر بمختلف القوانين المتعلقة بالاقتصاد رغم وجود قوانين لا تؤثر بصورة مباشرة على هذا النظام، كما أن التأثير هو متفاوت من إيجابي بصورة كبيرة، متوسطة إلى سلبي والذي يظهر خاصة في الاختلاف بين مبادئ النظام المحاسبي المالي والقوانين الضريبية، حيث تمثل هذه الأخيرة أهم القوانين التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وحسب الدراسة حوالي 25% فقط من المهنيين المحاسبين في الجزائر يعتبرون أن القانونيين مستقلين بالتالي يطبقون مبادئ النظام المحاسبي المالي دون أن يؤثر الاختلاف مع القانون الضريبي على ممارستهم، بحيث أنهم يستعملون الضرائب المؤجلة أو الفصل بين القوائم المحاسبية والقوائم الجبائية، بالإضافة أنهم يعتبرون أن عدم التطبيق لبعض مستجدات النظام المحاسبي المالي لا يعود فقط للاختلاف مع القانون الضريبي وإنما إلى ضعف وجود التقنيات اللازمة (كخبراء متخصصين في التقييم، برامج معلوماتية، تحديد القيمة العادلة..). أما غالبية المحاسبين في الجزائر يطبقون القواعد الضريبية في حالة الاختلاف مع مبادئ النظام المحاسبي المالي مما سيحد من التطبيق الجيد لقواعده.

❖ **الفرضية الخامسة:** أهم صعوبات تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي هو وجود عدة نقائص في قواعده من حيث المفاهيم، التقييم، ومعالجة مختلف العمليات. تم تأكيد صحة هذه الفرضية، حيث أنه توجد صعوبات في تحديد مختلف القيم (عادلة، انجاز، النفعية) إذ يجب إجراء عمل كبير متعلق بالمبيعات، التثبيات، المؤونات... إلخ. وهذا لا يتطلب تدخل المحاسب فقط وإنما مسيري المؤسسة، مدراءها، وأشخاص متخصصين في عدة ميادين. فحسب قرار رقم 3-111 في 26 جويلية 2008، الذي ينص على أن المبيعات تقيم بالقيمة العادلة للمقابل المتحصل عليه، أو الذي سيتم الحصول عليه وهو المبيعات لأجل، بالتالي رقم الأعمال لا يسجل محاسبيا مع ما هو موجود في الفاتورة، ولكن حسب ما هو مقدر من طرف مديري المؤسسة باستحداث دفعات تحصيل الزبون، بالتالي سيكون هذا المبلغ مختلف عن فاتورة الزبون، وتتم هذه العملية على كل فاتورة، فكيف سيكون الواقع بكثرة الفواتير. بالإضافة أنه عند إجراء الجرد المادي في نهاية السنة للتثبيات المركبة التي هي منفصلة محاسبيا أما في الحقيقة فهي متصلة مما يشكل صعوبة في الجرد المادي. بالإضافة إلى وجود صعوبة في تحديد مؤونات المعاشات، وإلى وجود بعض التناقضات في مدونة الحسابات كفارق الاقتناء الذي تم النص على أنه غير تثبيت معنوي في حين أدرج ضمن حسابات التثبيات المعنوية د/207 "فارق الاقتناء". كما لم يعالج النظام المحاسبي المالي بالتفصيل القطاعات الخاصة ماعدى البنوك والتأمينات، في حين أنه محدود من ناحية تطرقه إلى محاسبة القطاعات الخاصة كالزراعة والسياحة.

❖ الفرضية السادسة: "العوامل التي تعزز من تحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي هي الاستفادة من تجارب مختلف الدول التي وضعت استراتيجية لتطوير أنظمتها المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مع تكيف النظام المحاسبي المالي حسب متطلبات البيئة الاقتصادية السائدة في الجزائر". بعد اختبار هذه الفرضية تم تأكيد صحتها، ومن أهم العوامل التي تعزز من تحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي في ظل التوافق المحاسبي الدولي هي:

✓ أحسن استراتيجية لمتابعة توفيق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية هي توفيق كل معيار وطني مع دولي بما يتناسب مع البيئة الجزائرية، مع الأخذ بتجارب الدول التي تتسم بنفس البيئة الاقتصادية؛

✓ من الأحسن إضافة تفسيرات لبعض نصوص النظام المحاسبي (مثل المعايير الدولية SIC) بدل أن يكون التفسير عبارة عن آراء من طرف المجلس الوطني للمحاسبة CNC؛

✓ تحويل نصوص النظام المحاسبي المالي إلى معايير وطنية بحيث كل معيار مختص بمعالجة عنصر بدل معالجة عنصر واحد في عدة نصوص كما هو حاليا في النظام المحاسبي المالي، الأمر الذي سيسهل متابعة التغيرات في كل معيار وطني -التعديل والإلغاء بسهولة- (مثل تجربة تونس)؛

✓ مواصلة متابعة التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير وفق المتطلبات الاقتصادية السائدة حاليا في الجزائر، كإعداد معيار في الجزائر خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوافق إما مع المعيار الدولي أو معيار الاتحاد الأوروبي حسب بيئة الجزائر، وذلك لأن أغلب المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛

✓ الاستفادة من تجارب مختلف الدول كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعترف بطريقة LIFO في تقييم المخزون بهدف إعطاء حرية أكثر للمؤسسات في إختيار طرق التقييم التي تراها مناسبة لها.

وحسب هذه الدراسة يرى كل من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات أن أهم العوامل البيئية لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي هي إعادة تفعيل دور هيئات المحاسبة في الجزائر، يليها عامل القوانين والتشريعات، ثم البيئة الاقتصادية من حيث درجة التنمية وتدخل الدولة، ودرجة نشاط البورصة الجزائرية إلى غاية واقع المؤسسات الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

- يرجع العديد من خبراء ومحافظي الحسابات أن أسباب التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية تعود إلى الضرورة التي تقتضيها العولمة المحاسبية، ضغوطات الدخول إلى منظمة التجارة الدولية OMC، انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الدولية، الدخول في الاقتصاد العالمي ومسايرة الدول المتطورة.
- من بين صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية هو أن هذه الأخيرة أصغر وأقل ديناميكية من التي تسود معظم الدول المتقدمة، حيث يوجد عدد كبير من المؤسسات الصغيرة في الجزائر.
- تؤثر سياسة التجارة الخارجية وسياسة الصرف في الجزائر على النظام المحاسبي المالي حيث أنه كلما ارتفع حجم الصادرات والواردات كلما زادت الحاجة إلى ممارسات محاسبة تتعلق بعمليات الصرف الأجنبي وترجمة العمليات والقوائم المالية وغيرها. كما لاحظنا من خلال دراستنا أن الشركات المتعددة الجنسية، وحتى مكاتب المحاسبة والمراجعة الدولية في الجزائر لم يكن لها تأثير خلال السنوات الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي، كما أن زيادة عدد الشركات المستثمرة في الجزائر لم يكن بسبب تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- يواجه القطاع المصرفي في الجزائر عدد من التحديات، ففي سنة 2013 وصل عدد البنوك في الجزائر إلى 1057 وكالة تابعة للقطاع العمومي و244 وكالة تابعة للقطاع الخاص ويعتبر هذا العدد قليل مقارنة بالمعايير الدولية، بالتالي أدى إلى بروز الحاجة لإحداث إصلاحات في جوانب عديدة، منها الالتزام بمبادئ النظام المحاسبي المالي وذلك عن طريق النص التنظيمي رقم 09-04 و05-09 لسنة 2009، وهو الأمر الذي سيعزز من تطبيق المستجدات التي جاء بها هذا النظام.
- رغم أن الحكومة الجزائرية وقعت على برنامج الأمم المتحدة الائتماني في 31 ماي 2011 لدعم إصلاح السوق المالي في الجزائر بقيمة 1,5 مليون دولار، ورغم تقديم إعفاءات الضريبة على الدخل الاجمالي لأرباح السندات وفوائد الأسهم إلى غاية 31 ديسمبر 2013، بالإضافة أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبق النظام المحاسبي المالي الذي يهدف الى الشفافية والإفصاح، إلا أن هذا لم يشجع على زيادة التداول في بورصة الجزائر، وذلك بسبب شروط الإدراج الصارمة نوعاً ما وعادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط اللازمة لتلبيةها.
- يوجد حوالي 75% من المهنيين المحاسبين في الجزائر والملاك يعتبرون أن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو تحصيل الضرائب، وبالتالي عند تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون هناك تعارض بين الربح المقبول ضريبيا وبين الربح المحاسبي، مما سيصعب تطبيقه، كما أن المادة 13

من قانون المالية لسنة 2015 التي وضعت ضريبة وحيدة جزافية IFU للأشخاص المعنويين، الشركات (SPA، SNC، SRL)، التعاونيات ذات النشاط الانتاجي، المهن غير التجارية...، التي رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 30.000.000 دج، فإن حوالي 96% من المؤسسات الاقتصادية يمكن أن تتخلى عن التصريح بحساباتها لمصالح الضرائب، بالتالي عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- عدم توافق النظام المحاسبي المالي مع القانون التجاري سيؤثر على استخدام المعلومات المحاسبية من طرف العدالة، حيث "أن كل محاسبة لا تأخذ بعين الاعتبار مواد القانون التجاري لا يمكن أن تكون ممثلة" لدى العدالة، إذ ينص القانون التجاري "يجب على المحاسبة أن تتابع أملاك المؤسسة"، وكما نعلم أن من مبادئ النظام المحاسبي المالي هو أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني"، بالتالي لا يمكن الاعتماد على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي كدليل عند العدالة، وهو الأمر الذي يحول دون تحقيق أهداف هذا النظام وهو توصيل المعلومات لمختلف مستخدميها.

- في ماي 2011 تم اصدار مرسوم تنفيذي يلزم محافظ الحسابات أن يحدد في تقريره اذا كانت الحسابات السنوية للمؤسسة الاقتصادية تمت وفق قواعد النظام المحاسبي المالي وهو الأمر الذي سيعزز من التطبيق السليم لقواعد النظام المحاسبي المالي.

- تعدد مهام كل من الخبير ومحافظ الحسابات الذين أصبحوا يقومون بعمل المحاسب المعتمد، الأمر الذي سيؤثر على مهنتهم الحقيقية وهي التفرغ إلى التدقيق في الحسابات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من طرف المحاسبين المعتمدين أو المحاسبين الموظفين في المؤسسات الاقتصادية. وهذا ما سيؤثر على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي حيث تعتبر مراجعة وتدقيق الحسابات أداة فعالة للتطبيق الجيد لقواعد هذا النظام.

- خلال سنة 2014 أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين يمكن أن تساعد في تعزيز تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتتمثل في النص على تطبيق هذا النظام في المؤسسات العمومية للصحة، الجمعيات الخيرية والأحزاب.

- باعتبار الجزائر نظام اقتصاد مختلط (اقتصاد السوق الموجهة) أين تبقى الدولة هي المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تتدخل بطريقة مباشرة في تقنين الممارسات المحاسبية مما يحد من عمل المحاسبين في تطوير المهنة.

- ليست هناك نقابة للمحاسبين الجزائريين تسهر على دعم المهنة ومحاولة الرقي بها ورفع مستوى ممارسي هذه المهنة من حيث الإلمام بقواعد النظام المحاسبي المالي، ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ومعايير المراجعة ISA، بالإضافة أنه لم يتم ادخال مادة معايير المحاسبة الدولية ضمن امتحان تأهيل الخبير المحاسبي.

- المجلس الوطني للمحاسبة "CNC" الجزائري لم يلزم المحاسبين المهنيين بحضور الندوات والملتقيات حول النظام المحاسبي المالي، مع العلم أن هذا المجلس من مهامه عقد ملتقيات لتكوين المحاسبين في النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية، حيث من خلال دراستنا اتضح أن حوالي 30% فقط من خبراء ومحافظي الحسابات تلقوا دورات تدريبية في النظام المحاسبي المالي.

إقتراحات الدراسة:

بناء على نتائج دراستنا حول تحليل البيئة الجزائرية وتأثيرها على التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي في ظل التوافق المحاسبي الدولي ارتأينا إلى اقتراح مايلي :

- إعادة صياغة نصوص النظام المحاسبي المالي من أجل فهم أفضل، ومن الأحسن إصدار نص قانوني يسمح للمحاسبين في الجزائر في حالة عدم فهم قاعدة في النظام المحاسبي المالي وعدم وجود رأي للمجلس الوطني للمحاسبة "CNC" اللجوء إلى معايير المحاسبة الدولية، ومن الأفضل تقديم شروحات عبر نشرات وحصص إرشادية أو دورات تكوينية لأهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مع تقديم أمثلة تطبيقية؛

- ضرورة تكيف قواعد النظام المحاسبي المالي مع الإطار القانوني والتشريعي خاصة القانون التجاري؛

- الترويج لمفهوم الفصل بين المحاسبة والضرائب بالترويج الى عدم ضرورة تقريب القواعد الجبائية من المحاسبية، وذلك عن طريق عدم تعديل النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية، لأنه يبقى هدف المحاسبة هو الضرائب، بل من الأحسن إعداد نتيجة ضريبية عن طريق حساب الإيرادات والنفقات المقبولة من طرف إدارة الضرائب بالتالي المحاسبين يفصلون بين النظامين.

- على بورصة الجزائر أن تسهر على التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمؤسسات المدرجة فيها، مع إعطاء تحفيزات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل الاكتتاب؛

- إعادة تفعيل دور هيئات المحاسبة في الجزائر عن طريق إحياء التواصل بين المجلس الوطني للمحاسبة CNC والمهنيين من أجل استحداث وتقييم النظام المحاسبي المالي؛

- إعادة تشكيلة ممثلي المجلس الوطني المحاسبي بزيادة نسبة المهنيين وأساتذة التعليم العالي المختصين في المحاسبة؛

- ضرورة وجود جهاز فني متفرع يوفر لأعضائه قدرات بحثية مرتفعة مع توفير موارد مالية كافية لتغطية الأنشطة البحثية باستقلالية، يضم أكاديميين من أساتذة باحثين وطلبة دكتوراه في الاقتصاد والمالية والمحاسبة، بالإضافة الى مهنيين من خبراء محاسبة، محافظي حسابات، محاسبين معتمدين ومحاسبين في المؤسسات الاقتصادية، من أجل العمل على متابعة التطبيق الجيد للنظام

المحاسبي المالي والتقليل من صعوبات تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإضافة الى متابعة مواكبته للتغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي.

- إعادة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر ليس عن طريق الملتقيات لأيام معدودة فقط، بل من الأحسن الاستفادة من تجارب مكاتب المراجعة والتدقيق العالمية في الجزائر مثل KPMG فيما يتعلق بالمحاسبة الخاصة بمختلف القطاعات كالسياحة، الصحة...إلى آخره.
- إصلاح البرامج والمناهج التعليمية المتعلقة بالمحاسبة في الجامعات عن طريق فتح تخصصات متعلقة بمعايير المحاسبة الدولية، مع ضرورة إعطاء المزيد من الأهمية للمقاييس الخاصة بالنظرية المالية لدراسة القيمة المستحدثة، الاحتمالات وتقنيات التنبؤ.
- القيام باتفاقيات وشراكة بين كليات العلوم الاقتصادية وأكبر مكاتب المحاسبة المراجعة في الجزائر في إطار الاستفادة من هذه المكاتب بعقد ورشات عمل، وفي المقابل إمداد هذه المكاتب بطلبة مؤهلين للعمل كمحاسبين مؤهلين.
- توفير كتب وأبحاث في المكتبات خاصة بمعالجة كل عنصر من النظام المحاسبي المالي مع تحديد المشاكل والصعوبات واقتراح الحلول.
- يجب التركيز على أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بدل اعتباره تغير في ارقام حسابات، كحث طلبة المحاسبة على شراء القرار المتعلق بتطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي بدل من شراء مدونة الحسابات.
- إعداد موقع رسمي جزائري لمتابعة مستجدات النظام المحاسبي المالي بدل الموقع الخاص بمجلس المحاسبة الوطني. www.cnc.dz.

آفاق الدراسة:

من خلال البحث في دراستنا نقترح بعض المواضيع التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

- تأثير متغيرات البيئة الثقافية على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- البيئة السياسية وانعكاسها على الإصلاح المحاسبي في الجزائر؛
- ضرورة استحداث التوافق بين النظام الحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وفق المتطلبات الاقتصادية؛
- تكوين المهنيين المحاسبين في الجزائر ضرورة حتمية لتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- 1- أمين السيد ، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 3- أبو طالب يحيى، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة، القاهرة، 2001.
- 4- بلعزوز بن علي، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 5- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 6- جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي الدولي، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
- 7- حكمت أحمد الراوى ، المحاسبة الدولية ، دار حنين، عمان ، 1995.
- 8- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007 ، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 9- الرونس، هندريكسن. ترجمة كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.
- 10- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 11- الصادق محمد آدم علي، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ،بحث، جامعة كردفان - السودان، بدون ذكر السنة.
- 12- عاشور عصافيت سيد، الاطار الفكري والتطبيقي لمعايير المحاسبة المصرفية، الجزء الاول، مصر، 2001.
- 13- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 14- عبد الناصر نور، طلال الحجازي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الاردنية، متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الاسراء، الأردن، بدون سنة نشر.
- 15- عبيد بن سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2004.
- 16- فردريك تشوى وآخرون: المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004.
- 17- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات و تطبيقاتها ، الأوراق الزرقاء les pages bleues، الجزائر، 2011.

18- مأمون حمدان، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، سورية، 2008.

19- محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

20- محمد المبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ، السعودية، سنة 2011.

21- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية' الجزائر، 2005.

22- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، les pages bleues، الجزائر، 2010.

23- محمد عباس بدوي، الاميرة ابراهيم عثمان، دراسات في قضايا و مشاكل محاسبية معاصرة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2008.

24- محمد مطر، موسى السويطي، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 2، سنة 2008.

25- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير . المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

II. المقالات - التقارير - النشريات - والمداخلات:

26- إيتسام ساعد، مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر، مداخلات ضمن الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5 و 6 ماي 2013.

27- أحسين عثمان، النظام المالي المحاسبي ودوره في تفعيل نشاط بورصة الجزائر، مقالة ، شبكة الألوكة / ثقافة ومعرفة / إدارة واقتصاد، صادرة بتاريخ 28/11/2012 www.alukah.net.

28- أحمد زغدار ومحمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

29- الأميرة ابراهيم عثمان، دراسة نظرية تحليلية لفعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، مجلة الادارة العامة، العدد 64، نوفمبر 1989، السعودية.

30- أمينة بوفرح، دادة دليلة، النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، مداخله ضمن الملتقى الوطني بعنوان النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم يومي 13 و 14 جانفي 2013.

31- إنصاف محمود رشيد، منى سالم حسين، أثر العولمة على معايير المحاسبية الدولية و انعكاساتها على القواعد العراقية، مجلة تنمية الرافيدين 68 العدد 24، سنة 2002.

32- البحيصي عصام، ورقة عمل بعنوان "تحو تنظيم مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في فلسطين" لورشة عمل حول: قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004 ودور جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، ماي، 2005.

33- براق محمد، قمان عمر، اثر الاصلاحات على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر، مداخله ضمن ملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

34- برنس ميخائيل غطاس، دور المتغيرات البيئية في تطوير الابعاد المحاسبية المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي، بحث مقدم ضمن مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية، جامعة الكويت، 16-17 ديسمبر 2008.

35- بريري محمد أمين، بكيجل عبد القادر، تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثر ذلك على النظام الجبائي، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6/05/2013.

36- بريس عبد القادر، خلوف عقيلة، حوكمة المصارف: مدخل لتحسين الاداء المؤسسي، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة-العدد 07، ديسمبر 2012.

37- بلعوج بو العيد، العولمة والمتطلبات المحاسبية والمالية، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007.

38- بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، اثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6/05/2013.

39- بن نذير نصر الدين، دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 07، ديسمبر 2012.

40- بهاء العريني، ليلي الداعور، مقومات تطبيق معايير التقارير المالية في دولة فلسطين، يوم دراسي بعنوان أكاديميون ومحاسبون يطالبون بإيجاد جسم مهني مخول لتنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين، الجامعة الاسلامية، غزة، يوم 20/03/2013.

41- بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 4، جوان 2006.

42- جاوحدو رضا و بوفافة و داد، الإفصاح المحاسبي و كفاءة الأسواق المالية للحد من خطر الاستثمار المالي، مداخله، الملتقى الدولي حول: السوق المالي بين النظري و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة يومي: 24 و 25 نوفمبر 2008.

43- جريس إبراهيم، المعايير المحاسبية الملائمة ودورها في تطوير البيئة المحاسبية المصرية لمقابلة متطلبات التغيرات الاقتصادية المعاصرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1، 1995.

44- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الاوراق الزرقاء، جانفي 2010.

45- الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية بالنظام الحاسبي المالي لجديد . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/04/12 .

46- حماد ابراهيم، تأثير العوامل البيئية في المشروعات (محاسبيا وضريبيا)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 1995.

47- خالد جفال، نور الهدى حداد، دراسة مقارنة بين تجربتي المغرب و الجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم، 14.13 جانفي 2013.

48- الخالدي ناهض، متطلبات المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد 15، مارس 2005.

49- داودي الطيب، خليفاتي جمال، زيدي البشير، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، مداخله في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

50- دراوسي مسعود، القياس والافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البلدية، العدد 06، جوان 2012.

51- دربال سمية، دشاش أم الخير، متطلبات تكييف النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013.

52- دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الادارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2006.

53- رياض العبد الله، طلال الحجازي، منظور فلسفي بين السياسة و المحاسبة و انعكاساتها على المعايير المحاسبية: حالة العراق، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الخامس، العدد الأول، ماي 2002.

54- زكرية محلول، سعادة وردة، الاثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الوطني واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013.

55- زيدان محمد و نورين بومدين، السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر - المعوقات والآفاق، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 21 / 22 نوفمبر 2006.

56- شعيب حمزة، عمر غاليب، التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية، بحث مقدم لمؤتمر كلية الاقتصاد بجامعة البليدة حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، المنعقد أيام 13-14 ديسمبر 2011.

57- شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، مقترح للتوافق بين الممارسات العربية " المؤتمر الرابع لتوفيق بيانات منظمات الاعمال أداة التكامل العربي في مواجهة تحديات العولمة، سنة 2004.

58- صديقي مسعود، بوقفة علاء، مداخلة مدى استجابة البيئة المحاسبية والتشريعات القانونية للإصلاح المحاسبي في الجزائر، للملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.

59- صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود (اسباب التباين وتقييم التناسق)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وافاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010.

60- طاطوري الجودي، تحديات القطاع المصرفي الجزائري نحو الانفتاح الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 04 لسنة 2010.

61- طلال الججاوي وعبد الناصر نور، دور المعايير المحاسبية في توجيه السلوك الاقتصادي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان: المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان، أيام 22-23 سبتمبر 2004.

62- ظاهر القشي، هيثم العبادي، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، بحث ضمن المؤتمر الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا-كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، يوليو 2007 .

63- ظاهر شاهر القشي، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة العربية للإدارة المجلد 29 العدد 2 ، ديسمبر 2009.

64- عاشور كتوش، بلعوز بن علي، المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 13-14 ديسمبر 2009.

65- عبد الرزاق خليل، وعادل عاشور، اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى المعلوماتي للقوائم المالية، مجلة ابحاث روسيكادا، العدد رقم 3، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2005.

- 66- عبد الله بن صالح، عبد القادر بادن، مداخلة بعنوان واقع الإصلاح المحاسبي بدول المغرب العربي في ظل التوجه الدولي نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.
- 67- عبد المجيد محمد، تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة، مؤتمر المحاسبة عن الأداء في مواجهة التحديات المعاصرة، ماي 2000.
- 68- عرابة الحاج، حواس عبد الرزاق، مهدي نزيه، دوافع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب، تطبيقات وافاق، المركز الجامعي بالوادي، 13-14 ديسمبر 2009.
- 69- عزوز علي وآخرون، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وافاق، يومي 17 و 18 جانفي 2010 .
- 70- عصام العرييد، تسييس المعرفة المحاسبية ودوره في إصدار المعايير المحاسبية الدولية، المجلة العربية للإدارة، مج: 26 ع: 2، الأردن، 2010.
- 71- عصام محمد البحيصي، نحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين: تقييم الوضع الحالي للمهنة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد 18، العدد 2، جوان 2010.
- 72- علة مراد ، قمان عمر، مدى توافق الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي في الجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 13-14 جانفي 2013.
- 73- على جابر صالح ، " نحو إطار مقترح لتوفيق معايير المحاسبة العربية لترشيد - قرارات الاستثمار ، مؤتمر المحاسبة الرابع " ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 11-19 سبتمبر 2004.
- 74- عمورة جمال، تجربة الجزائر في تكييف نظامها المحاسبي مع معايير التقارير المالية الدولية- دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب-البلدية، العدد 07، ديسمبر 2012.
- 75- عيادي عبد القادر، بكيجل عبد القادر، مداخلة بعنوان الإصلاح المحاسبي باعتماد النظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على البيئة الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني بمستغانم حول النظام المحاسبي المالي و علاقته بمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 13-14 جانفي 2013.

76- عيسي حسين، نظم ادارة التكاليف البيئية اطار مقترح، مؤتمر المحاسبة عن الاداء لمواجهة التحديات المعاصرة، الجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، مصر، ماي 2000.

77- عيشوش محمد الحافظ، لزهر لعديدي، تطبيق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، (فرصة و تحديات)، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013 .

78- قورين حاج قويدر وآخرون، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد، مداخله ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. يومي 08/09 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر.

79- قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة و جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، لسنة 2012.

80- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السادس، 2009.

81- مأمون حمدان، "تطبيق معايير المحاسبة في سوريا، جمعية المحاسبين القانونيين السورية"، بيروت، 2008.

82- محفوظ مراد، الكلفة الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية، لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 6، جوان 2012.

83- محمد الصغير قريشي، « واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، مجلة الباحث، العدد رقم: 09/ 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

84- محمد العيد تيجاني، رضوان عادل، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013 .

85- محمد العيد، شلال نجا، مكانة النظام المحاسبي الجزائري الجديد ما بين الاستجابة للمعايير الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.

86- محمد شريف توفيق، استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية، دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2008.

- 87- محمد شريف توفيق، حسن علي محمد سويلم، استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية و العربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة: تجربة دول السعودية و مصر و ماليزيا و مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة إختبارية دولية مقارنة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 2005.
- 88- محمد عبد الحميد طاحون، نحو مدخل ملائم لوضع معايير المحاسبة المالية في الدول النامية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الأول، العدد الثاني يونيو 1997.
- 89- محمد مطر، الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية - شروط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية، دراسات إستراتيجية، العدد 18 أبو ظبي، الإمارات المتحدة، 1998.
- 90- مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد و اشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مداخله ضمن الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر 17_18 جانفي 2010.
- 91- مخلوفي امين، محاسبة المؤسسات الوطنية في ظلّ النظام المحاسبي المالي الجديد، مداخله ملتقى النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية، جامعة مستغانم، 2013.
- 92- مداني بلغيث، اهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية، مجلة الباحث العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010.
- 93- مداني بن بلغيث، "تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب تطبيقات وأفاق، يوم 17 و 18 جانفي 2010، بالقطب الجامعي الجديد الشط الوادي.
- 94- مداني بن بلغيث، فريد عوينات، الاصلاح المحاسبي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييميه، ملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.
- 95- مداني بن بلغيث، "التوافق المحاسبي الدولي المفهوم، المبررات والأهداف"، مجلة الباحث، العدد 4، 2006.
- 96- مراد ايت محمد، سفيان ابجري، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تحديات و اهداف، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام الجديد و اليات تطبيقية في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.
- 97- مصطفى أحمد هديب، المحاسبة الدولية المشكلات المعاصرة والاتجاهات المستقبلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1997.
- 98- مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد 04/2006، جامعة ورقلة.
- 99- مطر محمد، محاسبة المسؤولية الاجتماعية- المفاهيم والمزايا ومشاكل التطبيق -، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 144، 2001.

- 100- منصور الزين، متطلبات تطبيق معايير المحاسبية الدولية في الجزائر ، مداخلته ضمن الملتقى النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر 17_18 جانفي 2010.
- 101- مهند عتمة، المعايير الدولية IFRS و المعايير الامريكية GAAP أوجه الخلاف، مجلة المدقق، العدد 63-64، الأردن، أوت 2005.
- 102- المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية، السنة 32، العدد الفصلي 2، أبريل - جويلية 2014.
- 103- ميلودي كريم، متطلبات عولمة المصاريف في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 6، جوان 2012.
- 104- ناصر سليمان، النظام البنكي الجزائري اتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة البنكية الجزائرية والتحولت الاقتصادية - واقع وتحديات-، جامعة الشلف 14-15 ديسمبر 2004.
- 105- نبيه بن عبدالرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم ، " المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، الرياض، 1998.
- 106- نورالدين مزياني ، محمد الصالح فروم ، " المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية- مقومات ومتطلبات التطبيق-"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب تطبيقات وأفاق، يوم 17 و 18 جانفي 2010، بالقطب الجامعي الجديد الوادي.
- 107- نورالدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مداخلته ضمن الملتقى العلمي الثالث لكلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة تحت عنوان "ادارة منظمات الاعمال: التحديات العالمية المعاصرة، الأردن " 27-29 نيسان 2009 .
- 108- هشام صفيان صلواتشي، افاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي الدولي، مداخلته ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.
- 109- هوارى معراج، حديدي آدم، إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية، مداخلته، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.
- 110- وزارة المالية والخصوصية المغربية، ملتقى الأسواق الأورو متوسطية، لندن في 21/24/نوفمبر 2005.
- 111- وليد صيام، العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة: دراسة ميدانية مطبقة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد9، العدد 2، ماي 2002.

112- ياسر أحمد السيد محمد الجرف، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، تحت عنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، الرياض - المملكة العربية السعودية بتاريخ 18-19 ماي 2010.

113- يوسف عتاش، من المخطط المحاسبي الوطني PCN الى النظام المحاسبي المالي SCF ، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.

III. رسائل وأطروحات.

114- أحمد باسم عوض، مدى ملائمة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، سنة 2012.

115- حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2012/2013.

116- سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة و تطور الاسواق المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2009، 2010.

117- دينا موفق دهبي، مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سوريا، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، سنة 2007.

118- عفيف عبد الكريم، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2005.

119- ماجد ماهر فهم سبابا، مدى قابلية معايير اعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين "دراسة استطلاعية للمحاسبين فس قطاع غزة"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2008.

120- مختار مسامح، "توحيد أنظمة إعداد تدقيق ومراقبة حسابات الشركات في دول اتحاد المغرب العربي فيما بين الضرورة الاقتصادية والمالية واختلاف التشريعات الوطنية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

121- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

122- يوسف قرشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

- 123- بورويصة سعاد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامع منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
- 124- دشاش أم الخير، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة 2010/2009.
- 125- سيدعلي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر - ماجستير، ادارة أعمال، جامعة البليدة، سنة 2006.
- 126- قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق جامعة البليدة 2010.
- 127- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التدبير، جامعة باتنة الجزائر، 2008 / 2009.

IV. القوانين والتشريعات:

- 128- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 15، الصادرة في 19 مارس 2014.
- 129- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03، الصادرة في 16 جانفي 2014.
- 130- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 02، الصادرة في 15 جانفي 2014.
- 131- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 65، الصادرة في 30 نوفمبر 2011 .
- 132- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 30، الصادرة في 01 جوان 2011.
- 133- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 11، الصادرة في 20 فيفري 2011.
- 134- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 07، الصادرة في 02 فيفري 2011 .
- 135- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42 ، الصادرة في 11 جويلية 2010.
- 136- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 14، الصادرة في 25 فيفري 2010.
- 137- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 77، الصادرة في 30 ديسمبر 2009.
- 138- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76 ، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009.
- 139- الجريدة الرسمية رقم 21، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، المتضمنة للمرسوم التنفيذي رقم 08-156.
- 140- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 21 ، الصادرة في 08 أبريل 2009.
- 141- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة في 25 مارس 2009.
- 142- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 ، الصادرة في 28 ماي 2008.
- 143- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 ، الصادرة في 25 نوفمبر 2007.
- 144- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 34، سنة 1993.

Les ouvrages

I. الكتب

145. A KADDOURI, A, MIMECHE, cour de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF ,ENAG Edition Alger, 2009.
146. A.BOUKHEZZAR et P .CONSO, La gestion financière adaptée au contexte Algérien, OPU Alger, 1994.
147. Ahmed Riahi BELKAOUI, Accounting Theory, 5ed, Thomson learning, 2004.
148. Ali TAZDAIT, Maitrise du système comptable financier, Editions ACG, première édition. Alger, Octobre 2009.
149. Bernad COLASSE, Harmonisation comptable internationales, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, 2009.
150. Bernard COLLASSE , Cadre comptables conceptuels , Encyclopédie de comptabilité , contrôle de gestion et audit ; Economica , paris , 2000.
151. Bernard RAFFOURNIER, Axel HALLER, Peter WALTON, Comptabilité internationale, Vuibert , Paris, 1997.
152. Bernard RAFFOURNIER, les normes comptables internationales, 3eme édition, Ed : Economica, Paris, France, 2006.
153. C. MAILLET, Baudrier,A. Le Manh, Normes comptables international IAS/IFRS, Bertye édition, 2007.
154. C. Roberts et autres, International Financial Reporting, prentice hall, 3 eme édition, UK, 2005.
155. CAPRON Michel, CHIAPELLO Eve, Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, La Découverte, Paris, 2005.
156. David ALEXANDER, Christopher Nobes, Financial Accounting an International introduction, Person Education , England, 2004.
157. David AUTISSIER, Faouzi BENSEBAA, L'Atlas du Management, édition d'organisation, Paris, 2007.
158. Djamel KHOUATRA, Le Systeme Comptable Malgache Entre Modèle Anglo-Saxon Et Modèle Continental, Comptabilité et Connaissances, HAL Id, France, 2005.
159. Eric DUCASSE et autres , Normes comptables internationales IAS, IFRS, Ed : de Boech , France , 2005.
160. Florin MIHAI, et all, The use of Internet technology to improve accounting Small and medium enterprises, The entrance to the Academy's Implementation of international standards, Annals Universitatis Apulensis, series economica, 13 (2), 2011.
161. Gavens, David W & other, Marketing Management, Irwin, 1987.
162. Gray, S. J. et Radebaugh, L. H., International Accounting and Multinational Enterprises. New York, John Wiley & Sons,1997.
163. Guide de Banque et des établissements financières en Algérie, KPMG, Edition, 2012.

164. Hu, D , "Case Study of NDK, the First IFRS Adopting Japanese Company: Using the Concept of Business Communication," The Economic Science, Vol.59, No.1, June 2011.
165. Jacqueline LONGO, Comptabilité Anglo-Saxonne (normes US GAAP et rapprochements avec les IAS/IFRS), 5ème édition, ECONOMICA, Paris, France, 2002.
166. Jean Davide AVENEL, Comptabilité nationales et normalisation internationale, Ellipses édition, paris, 2005.
167. Jean-François Des ROBERT, François MÉCHIN, Hervé PUTEAUX, Normes IFRS –PME, Edition dunod, Paris, 2004.
168. Jean-Jacques JULIAN, Les normes comptables internationales IAS / IFRS, Edition Faucher, France, 2007.
169. Jean-Michel et autres, Comptabilité financière approfondie, 3ème édition , Ed : Vuibert, Paris, France, 2008.
170. Juvin H, Les marchés financiers, voyage au cœur de la finance mondiale, Editions d'Organisations, 2004.
171. L.Campbell, Ove K.Pederson, The Rise of Neoliberalism and Institutional Analysis, Princeton University Press, Oxford, 2001.
172. Labelle.R, Comptabilité au Canada in encyclopédie, CAA Economica, Paris, 2000.
173. Maddison A, L'économie Mondiale, Une Perspective Millénaire, OCDE, Paris, 2001.
174. Micheline FRIEDERICH, Comptabilité approfondie , Ed : Sup' Foucher , France , 2008.
175. Paul RODGERS, International Accounting Standards (From UK Standards to IAS), CIMA publishing, 1st édition, USA, 2007.
176. Peter WALTON and WALTERAERTS, Global financial accounting and reporting :principals and analysis, Thomson , London, 2006.
177. Ross M. SKINNER, J. Alex Milburn, Adaptation Française : Nadi CHLALA, Jaques FORTIN, Normes Comptables (Analyse et Concepts), 2ème Edition, Québec, 2003.
178. S. BACHAGHA, Pour un référentiel comptable Algérien qui répondre aux exigence de l'économie de marché édition, El Houda, Alger, 2003 .
179. Stephan BRUN, L'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006.
180. Subramanyam K. R., John J. Wild, Financial statement analysis, 10e, McGraw – Hill/Irwin, 2009.

Les rapports, revues, périodiques:

.II. تقارير ومقالات ونشريات:

181. Ahmed MIMECHE , Le processus de la normalisation comptable en Algérie IFRS-SCF 2007, Théorie de l'agence, Séminaire 20-21 mai 2008, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, Algérie.

182. Ahmed NAIT NADIR , Le passage aux normes comptables internationales IAS-IFRS et impacts financiers, Formation offchoring, Université Ibn Zohr d'Agadir,2007, <http://www.memoireonline.com>

183. Amel BEN YEKHLEF, Le système comptable Algérien étude de coopérative avec les pays de l'Europe de l'est et les organismes de normalisation comptable internationale, revue de chercheur, N 08, 2010.

184. B. COLASSE, Nouvelles normes comptables : quels enjeux pour l'enseignement de la comptabilité ? Séminaire, Paris du 13au15 septembre 2004.

185. B. DAHOU, séminaire régionale sur le thème «Audit et comptabilité» du 21 au 24 Novembre 2005, Londres.

186. Banque mondiale: Rapport sur le respect des normes et codes(RRNC), Royaume de Maroc: comptabilité et audit, 25/07/2002.

187. Belkaoui A. « Economic, Political and Civil Indicators and Reporting and Disclosure Adequacy: Empirical Investigation », Journal of Accounting and Public Policy, Autumn(1983),. <http://www.procomptable.com>.

188. Beth Mwangi Wanjeri, «Accounting systems in small and medium enterprises in Kenya», Journal of Technology, language and leadership in Africa, vol. No. 3 (1) 2011.

189. CHEN J ,P, GUL F, et SU X, 1 « A comparison of reported earnings under Chinese GAAP versus IAS: Evidence from Shanghai Stock Exchange», Accounting Horizons, vol. 13, n°2 (38), 1999.

190. CHEN J. P., Su X et Zhao R., « An emerging market's reaction to initial modified audit opinions: evidence from the Shanghai Stock Exchange», Contemporary Accounting Research, 17 (3), 2000.

191. CHEN J.P., CHEN S. et SU X., « profitability regulation, earnings management and modified audit opinions: evidence from China», Journal of practice and auditing theory,20 (2),2001.

192. Chris Patel, in (ed.) Globalization and Contextual Factors in Accounting: The Case of Germany (Studies in Managerial and Financial Accounting, Volume 23), Emerald Group Publishing Limited, 2011.

193. Collections statistiques n°172, la première recensement économique, Résultat définitif, Office National des Statistiques, Alger, Juillet 2012.

194. D.j gannon and alex ashwal, financial reporting global, journal of accountanig, online issues sep 2004.

195. Direction de développement et des partenariats Internationaux DPPI –le nouveau system comptable financier , Historique et enjeux de sa mise en application , paris ,15 janvier 2009 .

196. Djamel Benziadi, document, formation sur les Normes et le Nouveau Système Comptable et Financier Algérien,2009, Alger.

197. Doing Business 2014, Economy Profile Algeria, comparing Business regulations for domestic firms in 189 Economies, 11th Edition, The International Bank of Reconstruction and Development, The World Bank, Washigton, USA, 2013.

198. DUCASSE.E et autre, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Pages Bleues Internationales, Bouira, Algérie , Novembre 2009.

199. EL BESSEGI Mourad, La première application du nouveau système comptable financier :Mode d'emploi, Algérie, Novembre2009.

200. Elena BARBU , Harmonisation comptable internationale et environnement comptable : de l'influence a l'interaction, Cahier de recherche, LOG Laboratoire Orléanais de Gestion (EA 2635) , numéro 2005-07, Faculté De Droit, d'Economie et de Gestion, Orléans, France, 2005.

201. Elena BARBU. Une meilleure connaissance de l'environnement comptable : condition sine qua non d'une meilleure compréhension de l'harmonisation comptable internationale. Comptabilité et Connaissances, HAL Id: halshs-00581120 , France, 2005.

202. Emile ZOLA, Quelle évolution des normes comptables à la suite de la crise financière, options d'approfondissement, L'ENA , Février 2010.

203. European Commission Enterprise And Industry, Directorate General, Enhance The Competitiveness Of Small And Medium Enterprises, Final Report Expert Group A Systems Accounting For Small - Recommendations And Good Practices - , November 2008.

204. Faten. A, La comptabilité française est-elle réceptive des IAS/IFRS ? : L'entrave fiscale à la démarche d'harmonisation comptable avec les IAS/IFRS ,France, 2006 www.etudes-et-analyses.com

205. G. Heem et P. Aonzo, La normalisation comptable internationale: ses acteurs, sa légitimité, ses enjeux, Revue d'économie financière, no.71, 2003.

206. Glen Lehman, A critical perspective on the harmonization of accounting in a globalising world, Critical Perspectives on Accounting vol:16, 2005.

207. J. Samuels ,J.Oliga, Accounting standards in developing countries , International Journal of Accounting, 18 (fall),1982.

208. Kawter SBARI, Refonte des normes comptables Marocaines relatives aux amortissements, provisions, et dépréciations d'actif: proposition d'un projet des normes pour l'établissements des comptes individuels, mémoire présenter pour l'obtention du Diplôme National d'Expert Comptable, I.S.C.A.E, Maroc, 2012

209. Kouri Djamel, La faiblesse des investissements étranger en Algérie, La Revue des Recherches économique, n7,Université Blida, Décembre 2012.

210. M. EL-HACHEMI, Un nouveau système pour un langage comptable universel, Magazine de l'économie et du partenariat internationale, l'actuel international , N° 85, novembre 2007.

211. Maryline Benyakhlef, article : "Vers le passage aux nouvelles normes IAS/IFRS, CREG , Date de mise en ligne28mars2004, www.creg.acversailles.fr

212. Mihai RISTEA, Ionel JIANU, L'expérience de la Roumanie dans l'application des normes IAS/IFRS. La place de la dimension Européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, HAL Id, Strasbourg, France,2009.

213. Ministère de l'industrie et PME, Bulletin d'information Statistique de la PME, Séries statiques n20, Algérie, Mars 2012.
214. N.benaouret. système comptable financier (SCF), article Publié, journal El Watan le 17 - 12 – 2006.
215. P. CHAND, Impetus to success of harmonization : The case of South Pacific Island Nations, Critical Perspectives on Accounting, Vol 16, 2005.
216. Pascal QUIRY, Nouvelles normes comptables : quels enjeux pour l'enseignement de la comptabilité ?. séminaire, Paris les 13,14et 15 septembre 2004.
217. Pascale REVAULT , article : La normalisation comptable - Etat des lieux en 2010, CREG , Date de mise en ligne : samedi 20 mars 2010, www.creg.ac-versailles.fr
218. République Algérienne Démocratique et populaire, et Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, Cadre Programmation par pays Algérie 2013-2016, Décembre 2012.
219. République Française , Ministère de l'Economie, des finances et de l'Industrie, CRC ,Plan comptable général , version applicable au 1er janvier 2005.
220. Ross L.Watts & Jerold L. Zimmerman, “positive accounting theory –A ten years perspective-”, The Accounting Review, V 65 n 1, 1990.
221. Samir MEROUANI, Le projet du nouveau système comptable financier algérien, Magister en science de gestion, Ecole Supérieure De Commerce, Alger, 2007.
222. Sarrah Larbi Commissaire aux comptes Expert judiciaire, Le Système Comptable Financier : Contraignant, inutile et préjudiciable, article Journal El Watan le 24/03/2014, www.djazairiess.com/fr/elwatan
223. United Nations Conference on Trade and Development Enterprise and small - Accounting and Finance, Guidelines for the preparation of reports and small Medium, Level 3 guidance, The United Nations, New York, 2009.
224. Wilkinson T.L, United States Accounting as Viewed by Accountants of Other Countries, The International Journal of Accounting, Vol 1, n°01,1965.
225. Y. DING , et al, Differences between domestic accounting standards and IAS : Measurement, determinants and implications, journal of Accounting and Public, Vol 26, 2007.
226. Zeghal Daniel et Mhedhbi Karim, An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries, The International Journal of Accounting doi:10.1016/j.intacc,2006, www.journalofaccountancy.com.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

227. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مقال بعنوان مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الياباني يعلنان إنجازاتهما بموجب اتفاقية طوكيو وخططهما للتعاون الوثيق، <http://www.ascasociety.org>
228. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2009، الكويت، أبريل 2010. www.dhaman.org
229. المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية أبريل - جويلية 2014. http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/2-2014.pdf
230. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2008، الموقع www.arabmonetaryfund.org/ar/jerp/2008
231. الموقع الإلكتروني لمعايير المحاسبة الدولية <http://www.ifrs.org>
232. التقرير الاقتصادي للجزائر لسنة 2014 www.bti-project.de/uploads/tx_itao_download/BTI_2014_Algeria.pdf
233. الديوان الوطني للإحصاءات لسنة 2010. <http://www.ons.dz>
234. موقع بورصة الجزائر: <http://www.sgbv.dz>
235. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، التقرير السنوي 2010، www.cosob.org/publications/publications-rapport2010ARA.pdf
236. تصريحات رئيس لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، جريدة المجاهد 23-03-2012، الموقع الإلكتروني: www.elmoudjahid.com/ar/actualites/118
237. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013. www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf
238. موقع الجرائد الرسمية الجزائرية www.joradp.dz
239. موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الجزائر، www.andi.dz/index.php/ar/statistique
240. جريدة الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٥٦٤، 30 مارس 2009 www.aleqt.com
241. La Marocaine des Experts en organisation et en montage financier www.marocainedesexperts.com

الملاحق

الملحق رقم 01 الإستبيان باللغة الفرنسية

Nom et Prénom: HADJADJ Zineb
 Doctorante en Comptabilité et Audit
 Maître-assistante à l'Université de Blida2
 Tel:0777.24.48.39
 Mail: zineb.hadjadj@yahoo.com

Questionnaire

Ce questionnaire est destiné aux experts comptables et commissaires aux comptes sachant qu'ils possèdent de grandes connaissances sur la problématique posée dans notre étude: "Quels sont les éléments de réussite de l'application du SCF dans l'environnement économique algérien ?".

Pour élaborer une thèse de doctorat en comptabilité et audit, nous vous prions de nous faire bénéficier de vos connaissances sur le thème posé car les résultats de cette étude dépendent de vos précieux avis.

Date de réponse au questionnaire :

1°) Données sur le renseignant du questionnaire : Mettre × dans la case appropriée.

Q1 : Situation professionnelle	Expert comptable	Commissaire aux comptes	Comptable agréé	Autres.....
Q2 : Lieu du travail	Centre algérien	Est algérien	Ouest algérien	Sud algérien
Q3 : Expérience professionnelle	Moins de 5 ans	Entre 5 et 10 ans	Entre 11 et 15 ans	Plus de 15 ans
Q4 : Nombre des entreprises clientes/an	Moins de 10	Entre 11 et 30	Entre 31 et 50	Plus de 50
Q5 : Type des entreprises clientes	Toutes	Industrielle	Services	Commerciale
Q6 : Taille des entreprises clientes	Toutes	Petite	Moyenne	Grande
Q7 : Forme des entreprises clientes	Toutes	Privée	Publique	Etrangère

2°) Vos connaissances sur le SCF et les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS : Mettre × dans la case appropriée

Q8 : Quelle est l'origine de vos connaissances sur le SCF	Etude académique	Expérience professionnelle	Séminaires	Autres.....
Q9 : Vos connaissances sur les IAS/IFRS sont:	Approfondies	Superficielles	Inexistantes	
Q10 : Les règles du SCF sont inspirées des IAS/IFRS	Toutes	Quelques unes	Non inspirées	
Q11 : Les raisons de l'adaptation du SCF aux IAS/IFRS	Les institutions professionnelles existantes en Algérie sont incapables de légiférer des principes et faire des réformes sur les pratiques comptables	Pression des investisseurs étrangers ayant un pouvoir sur les affaires économiques du pays	Pressions étrangères à travers des aides externes comme la Banque Mondiale	Autres.....

7°) Les facteurs de réussite de l'application du SCF dans l'environnement économique algérien :

Des facteurs de réussite relatifs à l'adaptation du SCF aux IAS/IFRS et au bénéfice des expériences internationales	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q75 : Rendre les textes du SCF des normes nationales de sorte que chaque norme traite un élément unique au lieu de le faire en plusieurs textes comme il est actuellement fait par le SCF. Ce qui va faciliter le suivi des modifications dans chaque norme nationale – modifier et annuler facilement – comme (l'expérience de la Tunisie : norme générale 1 pour la nomenclature des comptes, normes techniques 21, normes sectorielles : banques, assurances)					
Q76 : La meilleure stratégie pour suivre l'adaptation du SCF aux IAS/IFRS est de rendre compatible chaque norme nationale avec une norme internationale selon les exigences de l'environnement algérien, avec une prise en considération des expériences des pays ayant le même environnement					
Q77: Continuer le suivi de l'adaptation du SCF aux IAS/IFRS sachant que la dernière adaptation date de l'année 2007					
Q78 : La majorité des entreprises économiques en Algérie sont des PME. Il est suggéré de créer une norme spéciale aux PME qui est compatible avec la norme internationale ou la norme de l'union européenne selon l'environnement algérien					
Q79 : Rétablir la méthode LIFO dans l'évaluation des stocks comme la méthode américaine. Ce qui va économiser des impôts dans les entreprises et donc les encourager pour la bonne application du SCF qui compte plus sur le coté économique que celui du juridique					
Q80 : Emettre une loi fiscale permettant de supporter les frais de recherche et développement (comme la Norvège) à cause des discordances entre les conditions de capitalisation de ces frais entre les comptables et l'administration des impôts					
Q81 : Bénéficier de l'expérience de la France dans l'élaboration de la nomenclature des comptes du moment que les comptables la comprennent sachant que le SCF ressemble au PCGF. Cependant, il est possible de bénéficier de l'expérience du Maroc pour les classes 9,8 et 0 afin de les utiliser comme des comptes d'ouverture ou des comptes analytiques					
Q82 : Il est préférable de rajouter des explications aux textes du SCF (comme les normes internationales SIC) au lieu qu'elles soient juste des avis du CNC					
Q83 : Il est préférable d'émettre un texte législatif permettant aux comptables, en Algérie, de se référer au IAS/IFRS en cas de non compréhension d'une règle du SCF et la non existence d'un avis du CNC					
Q84: Il est préférable d'émettre une loi qui stipule l'application des normes IAS/IFRS par les entreprises cotées en bourse au lieu du SCF					
Des facteurs de réussite relatifs à l'impact de l'environnement économique algérien sur le SCF	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q85 : Rendre l'environnement économique algérien un environnement de micro-économie et cela permettra la régression du rôle du gouvernement du directeur, dominant ou propriétaire vers un rôle de régulateur					
Q86 : Minimiser les divergences entre les lois et législations fiscales et les règles du SCF					
Q87: Octroyer des encouragements aux entreprises économiques algériennes pour qu'elles soient cotées en bourse					
Q88 : Réactiver le rôle des institutions comptables en Algérie en créant une communication continue entre le CNC et les professionnels pour mettre à jour et évaluer le SCF					
Q89 : Refaire la constitution des représentants dans le CNC en augmentant le taux des professionnels et des professeurs de l'enseignement supérieur spécialisés dans la comptabilité					

Q90 : Créer un dispositif complexe offrant à ses membres des capacités de recherche complexe en mettant à leur disposition des ressources financières suffisantes pour la couverture des actions de recherche indépendamment du gouvernement pour apporter des réformes aux lacunes du SCF selon les exigences de l'environnement algérien					
--	--	--	--	--	--

6°) Les contraintes d'application du SCF issues des lacunes dans son cadre théorique et pratique

Des difficultés relatives au SCF et au IAS/IFRS: En cas de différence entre une règle du SCF et ce que stipulent les IAS/IFRS dans les points suivants, que faut-il faire Mettre x dans la case appropriée

Des opérations	Textes SCF	Textes IAS/IFRS	changer le texte SCF avec les IAS/IFRS	Ne pas changer	Pourquoi ?
Q59 : Les avances sur les immobilisations	C / 238 : dans l'actif immobilisé	Elles ne sont pas reconnues comme étant des immobilisations			
Q60 : Les intérêts sur emprunts	Il n'a pas précisé leur traitement	Ils entrent dans le coût des immobilisations y relatives directement			
Q61 : Traitement des opérations contemporaines	Le SCF n'a pas déterminé le coût avec lequel la concession est enregistrée en actif. Et en cas d'absence de taux d'actualisation, quel est le taux utilisé ?	Ces opérations ont été traitées d'une façon explicite par les IAS/IFRS			
Q62: l'amortissement progressif et l'amortissement des immeubles de placement	Autorisés par le SCF	Non autorisé par les IAS/IFRS			
			changer le texte SCF avec les IAS/IFRS	Ne pas changer	Pourquoi ?
Q63 : Les immeubles de placement	Enregistrés dans les immobilisations corporelles	Enregistrés dans les immobilisations financières			
Q64 : Le crédit bail / le leasing	Le SCF stipule que le contrat de location des terrains qui ne se termine pas par le transfert de propriété en faveur du locataire n'est pas considéré comme un contrat de crédit bail	Cette condition n'est pas stipulée par les IAS/IFRS			

Les textes suivants représentent-ils des lacunes dans les règles du SCF ?	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q65: Le SCF stipule que l'écart d'acquisition n'est pas considéré comme étant un actif incorporel alors que son compte est le C/ 207 _ c'est une contradiction					
Q66 : C/13 « Subventions » est intégré dans les passifs alors qu'il ne représente pas un engagement _ c'est une contradiction					
Q67: Les immobilisations en cours de réalisation sont enregistrées dans les actifs. Ce qui se contredit avec la définition de l'actif qui est d'en tirer des avantages économiques _ c'est une contradiction					
Q68 : Le SCF n'a pas déterminé dans sa nomenclature des comptes le compte de Subventions d'équipement ou d'investissement transférable au résultat. _ c'est					

considéré comme une lacune					
Q69 : L'écart d'acquisition n'est pas amortissable mais le compte C/ 2807 amortissement de l'écart d'acquisition existe _ c'est une contradiction					
Q70 : Il n'a pas traité en détail les entreprises spéciales sauf les banques et les assurances _ c'est un manque					

Difficultés relatives aux différences entre le SCF et quelques lois	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q71: La difficulté de calcul de la perte de valeur car elle n'est pas acceptée par l'administration des impôts					
Q72 : La difficulté de calcul de la durée d'utilité d'une immobilisation et donc suivre les règles fiscales dans la détermination de la durée d'amortissement					
Q73: La raison de la non révision de la méthode de détermination de la durée d'amortissement est son rejet par l'administration des impôts					
Q74: Les difficultés rencontrées par le comptable pour l'opération de réévaluation réside dans l'attente de lois la permettant comme il se pratiquait auparavant					

5°) La relation entre l'application du SCF et les facteurs de l'environnement économique algérien :

Quel est l'impact de la réalité du développement économique en Algérie sur l'application du SCF ? Mettre x dans la case appropriée	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q34 : Le degré du développement économique en Algérie nécessite l'application du SCF qui est inspiré des IAS/IFRS					
Q35: Plus le développement économique en Algérie augmente, plus cela aidera à la bonne application du SCF					
Q36 : Le système économique en Algérie représente une économie de marché dirigée. Cela implique que l'Etat est l'utilisateur principal de l'information comptable. Donc, Il intervient directement dans la législation des pratiques comptables ce qui limite le travail des comptables dans le développement de la profession					
Q37 : Le taux d'inflation qui règne en Algérie actuellement est considéré comme l'un des facteurs environnementaux qui influence sur l'évaluation au coût historique selon les règles du SCF					

Quel est l'impact de la politique du commerce extérieur en Algérie sur l'application du SCF ? Mettre x dans la case appropriée	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q38 : La politique du commerce extérieur et le contrôle de change en Algérie actuellement influencent sur le SCF ¹					
Q39 : Le nombre des entreprises multinationales en Algérie actuellement a un grand impact sur la réussite de l'application du SCF					
Q40: Le SCF encourage les Investissements Directs Etrangers (IDE) en Algérie					

¹ 2 : Sachant que plus les opérations d'import/export se multiplient plus augmente la nécessité des pratiques comptables relatives aux opérations de change et l'interprétation des opérations, des états financiers et autres ;

Les sources de financement en Algérie et leurs impacts sur l'application du SCF ? Mettre × dans la case appropriée	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q41 : Les banques représentent la source principale de financement en Algérie. Ce qui diminue l'opération de déclaration dans les états financiers. Donc, cela influence sur la réalisation des objectifs du SCF					
Q42 : L'absence d'un marché financier actif en Algérie influence sur la réussite de l'application du SCF					
Q43: La mauvaise application du SCF a mené vers la faiblesse du marché financier en Algérie en considérant que le SCF augmente la crédibilité des états financiers					

Impact des lois et législations qui sont en relation avec la comptabilité sur l'application du SCF ? Mettre × dans la case appropriée

Q44: Les lois qui influencent sur l'application du SCF	Toutes	Le code commercial	Les impôts	La loi financière relative aux banques et à la bourse	Les lois du commerce extérieur
Q45 : S'il y a discordance entre un principe comptable et une règle fiscale qui va primer ?	principe du SCF	La règle fiscale	Pourquoi ?		

Quel est l'impact des lois et législations suivantes (Edictées entre 2009-2014) sur la réussite de l'application du SCF en Algérie ?	Impact positif sur le SCF	Impact négatif sur le SCF	Sans impact
Q46 : Le commissaire aux comptes doit préciser si les comptes annuels de l'entreprise économiques ont été établis conformément aux règles du SCF ¹			
Q47 : L'application du SCF s'est étendue aux entreprises publiques non économiques comme les hôpitaux ²			
Q48 : L'application du SCF s'est étendue aux associations et aux partis politiques ³			
Q49 : Tenir une comptabilité bancaire selon les principes et règles du SCF avec adaptation d'une nomenclature des comptes spéciaux ⁴			
Q50 : L'application du principe de séparation des exercices en cas de refus de la comptabilité de la part des Services fiscaux se fait sur une année au lieu de 4 années comme auparavant ⁵			
Q51 : Selon le code fiscal, l'amortissement linéaire est applicable sur toutes les immobilisations avec des exceptions sur les autres méthodes, et il n'a pas reconnu l'amortissement selon les unités de production ⁶			
Q52 : La publication légale dans le CNRC était obligatoire pour les personnes morales puis elle s'est étendue aux personnes physiques. Ce qui encourage l'augmentation de la déclaration dans les états financiers ⁷			
Q53 : Former un comité de suggestion de toutes mesures de facilitation du commerce extérieur entre autres, veiller sur l'actualisation et la crédibilité de l'information financière ⁸			

¹ Décret exécutif n° 11-202 du mois de mai 2011 ;

² Décret exécutif n° 14-106 du 12/03/2014 ;

³ Articles 38 et 61 du JO n° 2 du 15/01/2014 ;

⁴ Lois (04-09 du 23/07/2009) (05-09 du 18/10/2009) (08-09 du 29/12/2009) et (08-11 du 28/11/2011) ;

⁵ Conformément à l'Instruction du Ministère des Finances au Services des Impôts en date du 18/02/2014 ;

⁶ Article 174 de la loi des Impositions Directes et des Taxes Assimilées (Année 2014) ;

⁷ la publication légale au CNRC a commencé en 2008 pour les entreprises économiques morales et en 2013 une loi a été prononcée relative à l'extension de la publication légale au CNRC aux personnes physiques ;

⁸ Conformément à l'article 2 du JO n° 77 du 30/12/2009.

Q 54 : La décision datée du 09/05/2010 qui détermine le calcul des commissions est considérée comme un stimulateur des entreprises pour la circulation de leurs actions dans la bourse			
--	--	--	--

La situation et le modèle des entreprises économiques en Algérie et leur relation avec l'application du SCF	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q55 : La situation actuelle des entreprises économiques algériennes encourage l'application du SCF					
Q56 : La bonne application du SCF sert plus aux entreprises économiques étrangères installées en Algérie					
Q57: Il n'y a pas de relation entre le modèle des entreprises algériennes et la réussite de l'application du SCF					

Mettre x dans la case des réponses correctes

Q58 : Le modèle des entreprises économiques suggéré –s'il est le plus répondu en Algérie – va aider à la réussite de l'application du SCF est :	Les réponses correctes
Le modèle familial où les patrons sont eux-mêmes les gérants (exemple des SNC)	
Les sociétés de capitaux (exemple SPA)	
Les petites et moyennes entreprises	
Les grandes entreprises	
Les entreprises publiques	
Les entreprises privées	
Les entreprises étrangères	

4°) Avantages de la réforme comptable et des états financiers élaborés selon le SCF ? Mettre x dans la case appropriée

A votre avis. Quels sont les avantages de l'application du SCF en Algérie ?	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q26 : Préparer un système comptable algérien compatible avec les systèmes comptables internationaux					
Q27 : Améliorer la qualité de l'information produite par le SCF pour assurer une meilleure compréhension et une prise de décision pertinente de la part des utilisateurs de l'information					
Q28: Faciliter les différentes transactions financières et comptables entre les entreprises économiques nationales et les entreprises étrangères					
Q29: Elaborer des états financiers selon des normes internationales permettant l'ouverture de l'Algérie sur le marché mondial et l'augmentation des IDE					
Q30 : Du point de vue financier, elle stimule le marché financier et donc assurer la liquidité des capitaux					
Q31 : Elle améliore le portefeuille financier des banques en intégrant des informations plus transparentes					
Q32 : Donner des solutions techniques pour des opérations comptables non traitées par le PCN					
Q33 : Les gestionnaires ne considèrent plus la comptabilité comme étant un outil de détermination de l'assiette fiscale ou d'obtention de crédit bancaire uniquement					

Q 25 : Les utilisateurs des états financiers sont classés par ordre d'importance comme suit ???	Les patrons, l'Etat (Impôts), les banques, les investisseurs potentiels	L'Etat (Impôts), les patrons, les banques, les investisseurs potentiels	Les banques, les patrons, l'Etat (Impôts), les investisseurs potentiels	Les investisseurs potentiels, les patrons, l'Etat (Impôts), les banques	Autres
--	---	---	---	---	--------

3°) Réalité de l'application des règles du SCF au sein des entreprises économiques en Algérie ?

Mettre × dans la case appropriée	Très d'accord	D'accord	Neutre	Contre	Très contre
Q12 : La différence entre le SCF et le PCN représente juste un changement dans les numéros des comptes et la forme des états financiers					
Q13 : En début de l'application du SCF le 01/01/2010, les procédures représentaient uniquement le changement dans les numéros des comptes					
Q14 : La non application des procédures correctes dans la transition va influencer ultérieurement sur la crédibilité de l'application du SCF					
Q15 : L'actif est immobilisé si l'entreprise ne le possède pas juridiquement, mais elle en tire des avantages économiques comme les contrats de concession					
Q16 : Le stock permanent, n'étant pas changeable pendant une année, est classé dans les immobilisations					
Q17 : Les réductions financières dans la facture sont enregistrées dans les produits					
Q18 : Une entreprise a démoli une ancienne bâtisse pour en construire une autre. Les frais de démolition de l'ancienne bâtisse sont comptabilisés dans le coût de la nouvelle bâtisse					
Q19 : En fin d'année, on compare le coût du stock à la valeur de réalisation ¹ nette pour trouver la perte de stock s'il existe					
Q20 : En cas d'apport d'associé avec une intention de le récupérer après 3ans, il figure au bilan en tant que passif non courant même si son compte est le 455					
Q21 : Selon le SCF, la provision sur les grandes réparations est reconnue					
Q22 : Les règles du SCF sur les opérations de fusion selon l'écart d'acquisition sont claires et compréhensibles					
Q23 : Les états financiers que vous préparez sont uniquement le bilan et le TCR					
Q24 : Le compte 13 Impôts Différés est utilisé dans le cas d'un écart entre la comptabilité et les règles fiscales en fin d'année					

¹ Valeur de réalisation : (prix de vente évalué – coût d'accomplissement de la vente et de la distribution ;

الملحق رقم 02 الإستبيان باللغة العربية

استبيان حول : واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية: تحديات ومقومات

من اعداد: حجاج زينب

تاريخ الاجابة على الاستبيان:.....

أولاً: معلومات حول المجيب على الاستبيان: ضع علامة × في المكان المناسب

س1: الوضع المهني	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب معتمد	أخرى
س2: مكان العمل	وسط الجزائر	شرق الجزائر	غرب الجزائر	جنوب الجزائر
س3: الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة
س4: عدد المؤسسات المتعامل معها في السنة	أقل من 10	ما بين 11 و 30 مؤسسة	ما بين 31 و 50 مؤسسة	أكثر من 50 مؤسسة
س5: نوع المؤسسات المتعامل معها	كلها	انتاجية	خدمائية	تجارية
س6: حجم المؤسسات المتعامل معها	كلها	متوسطة	كبيرة	صغيرة
س7: شكل المؤسسات المتعامل معها	كلها	عمومية	أجنبية	خاصة

ثانياً: درجة معرفتك بالنظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS: ضع علامة × في

المكان المناسب

س8: كيف تحصلت على معرفتك على SCF	دراسة أكاديمية	الواقع المهني	دورات تدريبية	أخرى.....
س9: أنت مطلع على معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	نعم	قليلًا	لا	
س10: قواعد SCF مستمدة من IAS/IFRS	كلها	بعضها	غير مستمدة	
س11: التوافق بين SCF و IAS/IFRS بسبب:	وجود هيئات مهنية في الجزائر غير قادرة على تقنين المبادئ وإصلاح الممارسات المحاسبية	ضغط المستثمرين الاجانب لديهم السيطرة على الشؤون الاقتصادية للدولة	الضغوط الاجنبية عن طريق المساعدات الخارجية كالبانك الدولي	أخرى.....

ثالثاً: واقع تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر ؟

ضع علامة × في المكان المناسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
س12: الاختلاف بين SCF و PCN مجرد تغير في ارقام الحسابات وشكل القوائم المالية					
س13: عند اول تطبيق لـ SCF بـ 2010/01/01، اجراءات الانتقال هي تغيير ارقام الحسابات فقط					
س14: عدم تطبيق الاجراءات الصحيحة للانتقال ستؤثر فيما بعد على مصداقية تطبيق SCF					
س15: يتم الاعتراف بالأصل على أنه تثبيت في المؤسسة إذ لم تملكه قانونياً، ولكن تنتفع به اقتصادياً كعقود الامتياز وعقود ايجار التمويل					
س16: يتم تصنيف المخزون الدائم - باعتباره لا يتغير خلال السنة- ضمن الاصول غير الجارية					
س17: التخفيضات المالية في الفاتورة تسجل ضمن الايرادات					
س18: قامت مؤسسة بازالة مبنى قديم حتى تبني اخر جديد ، تسجل تكاليف ازالة المبنى القديم ضمن تكلفة المبنى					

					الجديد
					س19: في نهاية السنة تتم مقارنة تكلفة المخزون مع قيمة الانجاز ¹ الصافية لاستخراج خسارة المخزون ان وجد
					س20: في حالة اداع الشريك مبلغ مالي في الشركة إلا أنه سيتم استعادته بعد 3 سنوات يظهر في الميزانية خصم غير جاري رغم ان حسابه د/ 455
					س21: حسب SCF مؤونة الاصلاحات الكبيرة معترف بها
					س22: قواعد SCF فيما يخص عمليات الادماج حسب فارق الاقتناء واضحة ومفهومة
					س23: القوائم المالية التي تقوم بإعدادها هي الميزانية وقائمة الدخل فقط
					س24: يستعمل د/13 الضرائب الموجلة في حالة الفرق بين المحاسبة و القواعد الجبائية في آخر السنة

رابعا: مزايا الاصلاح المحاسبي و القوائم المالية المعدة وفق SCF ؟ ضع علامة × في المكان

المناسب

س25: اهم مستخدمي القوائم المالية حسب الترتيب التالي؟؟	الملاك، الدولة (كالضرائب)، البنوك، المستثمرين المستقبلين	الدولة (كالضرائب)، الملاك، البنوك، المستثمرين المستقبلين	البنوك، الملاك، الدولة (كالضرائب)، المستثمرين المستقبلين	المستثمرين المستقبلين، الملاك، الدولة (كالضرائب)، البنوك	ترتيب.....
---	---	---	---	---	------------

ماهي في رايك مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق
س26: اعداد نظام محاسبي جزائري يوافق الأنظمة المحاسبية الدولية				
س27: تحسين جودة المعلومات التي ينتجها SCF لضمان فهم أفضل واتخاذ قرارات مناسبة من قبل مختلف مستخدمي المعلومة				
س28: تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية .				
س29: اعداد قوائم مالية وفق معايير دولية يسمح بانفتاح الجزائر على السوق الدولية وزيادة الاستثمارات الاجنبية				
س30: من الناحية المالية يحفز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال				
س31: يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال ادراج معلومات أكثر شفافية				
س32: تقديم حلولاً تقنية لعمليات محاسبية لم يعالجها PCN				
س33: لم يعد مسيري المؤسسة ينظرون الى المحاسبة على انها أداة لتحديد الوعاء الضريبي او الحصول على قرض بنكي فقط.				

خامسا: علاقة تطبيق النظام المحاسبي المالي بالعوامل البيئية الاقتصادية الجزائرية

ماهو انعكاس واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي؟ ضع علامة × في المكان المناسب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
س34: درجة التنمية الاقتصادية في الجزائر تستدعي تطبيق SCF المستوحى من معايير المحاسبة الدولية					
س35: كلما زاد التطور الاقتصادي في الجزائر ساعد على التطبيق الجيد لـ SCF					
س36: نظام اقتصاد الجزائر هو اقتصاد السوق الموجهة اي الدولة المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية، و من ثم تتدخل بطريقة مباشرة في تقنين الممارسات المحاسبية مما يحد من عمل المحاسبين في تطوير المهنة					
س37: معدل التضخم السائد في الجزائر حاليا يعتبر من العوامل البيئية المؤثرة على التقييم بالتكلفة التاريخية حسب قواعد scf					

ماهو انعكاس سياسة التجارة الخارجية في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
س38: تؤثر سياسة التجارة الخارجية وسياسة الصرف في الجزائر حاليا على scf ²					
س39: عدد الشركات المتعددة الجنسية في الجزائر حاليا له تأثير كبير على نجاح تطبيق SCF					
س40: النظام المحاسبي المالي يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر IDE في الجزائر					

¹ قيمة الانجاز = (سعر البيع المقدّر - مصاريف اتمام البيع والتوزيع)

² حيث انه كلما ارتفع حجم الصادرات والواردات كلما زادت الحاجة الى ممارسات محاسبة تتعلق بعمليات الصرف الأجنبي وترجمة العمليات والقوائم المالية وغيرها

مصادر التمويل في الجزائر وانعكاساتها على تطبيق النظام المحاسبي المالي؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
س41: تمثل البنوك المصدر الرئيسي للتمويل في الجزائر مما يقلل من عملية الإفصاح في القوائم المالية بالتالي يؤثر على تحقيق أهداف SCF					
س42: عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر يؤثر على نجاح تطبيق SCF					
س43: عدم التطبيق الجيد لـ SCF أدى إلى ضعف السوق المالي في الجزائر باعتبار أن SCF سيزيد من الثقة في القوائم المالية					

انعكاس القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالمحاسبة على تطبيق النظام المحاسبي المالي؟ ضع

علامة × في المكان المناسب

س44: القوانين التي تؤثر على تطبيق SCF	القانون التجاري	الضرائب	قانون المالية المتعلق بالبنوك والبورصة	قوانين التجارة الخارجية
س45: إذا اختلف مبدأ محاسبي مع قانون ضريبي فهل يعتمد	مبدأ SCF	القانون الضريبي	لماذا؟	

ما هو تأثير القوانين والتشريعات التالية (الصادرة ما بين 2009-2014) على نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟	لا تأثير على SCF	تأثير سلبي على SCF	تأثير إيجابي على SCF
س46: يجب على محافظ الحسابات أن يحدد في تقريره إذا كانت الحسابات السنوية للمؤسسة الاقتصادية تمت وفق قواعد SCF ¹			
س47: تم إضافة تطبيق SCF في المؤسسات العمومية ² غير الاقتصادية كالمستشفيات			
س48: تم إضافة تطبيق SCF في الجمعيات وفي الأحزاب السياسية ³			
س49: مسك المحاسبة البنكية وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في SCF مع اعتماد مدونة حسابات خاصة ⁴			
س50: تطبيق مبدأ استقلالية الدورات في حالة رفض المحاسبة من المصالح الضريبية تتم على سنة واحدة عوض عن 4 سنوات كما كانت سابقاً ⁵			
س51: حسب قانون الضرائب يطبق الاهتلاك الخطي على كل التثبيات مع وجود استثناءات للطرق الأخرى، كما لم يتم الاعتراف بالاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج ⁶			
س52: الأشهار القانوني في CNRC كان بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية المعنوية ثم تم إضافة الأشخاص الطبيعيين مما يشجع زيادة الإفصاح في القوائم المالية ⁷			
س53: تشكيل لجنة اقتراح كل تدبير لتسهيل التجارة الخارجية من بينها السهر على تحيين ومصادقية المعلومات المالية ⁸			
س54: القرار المؤرخ في 2010/05/09 الذي يحدد حساب العمولات يعتبر محفز للمؤسسات بتداول أسهمها في البورصة			

وضعية ونمط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بتطبيق SCF	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
س55: الوضعية الحالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تساعد على التطبيق الجيد لقواعد SCF				
س56: التطبيق الجيد لـ SCF يخدم أكثر المؤسسات الاقتصادية الأجنبية في الجزائر				
س57: لا توجد علاقة بين نمط المؤسسات السائد في الجزائر ونجاح تطبيق SCF				

س58: نمط المؤسسات الاقتصادية المقترح - إذا	الإجابات الصحيحة
--	------------------

¹ المرسوم التنفيذي رقم 202-11 المؤرخ في ماي 2011

² المرسوم التنفيذي رقم 106-14 مؤرخ في 2014/03/12

³ المادة 38 والمادة 61 في الجريدة الرسمية رقم 2 بتاريخ 2014/01/15

⁴ القوانين (09-04 في 2009/07/23) (09-05 في 2009/10/18) (09-08 في 2009/12/29) و (08-11 في 2011/11/28)

⁵ حسب التعليم من وزارة المالية إلى مصالح الجبائية في 2014/02/18

⁶ المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (لسنة 2014)

⁷ الأشهار القانوني في CNRC بدأ في سنة 2008 بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية المعنوية وفي سنة 2013 تم صدور قانون متعلق بتوسيع الأشهار القانوني إلى

الأشخاص الطبيعيين

⁸ حسب المادة 2 في جريدة الرسمية رقم رقم 77 بتاريخ 2009/12/30

كان سائد في الجزائر أكثر - سيساعد على نجاح تطبيق SCF:	
النمط العائلي أين يعتبر الملاك هم المسيرين (مثل شركات التضامن)	
الشركات المفتوحة للاكتتاب العام (مثل SPA)	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المؤسسات الكبيرة	
المؤسسات العمومية	
المؤسسات الخاصة	
المؤسسات الاجنبية	

سادسا: معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي الناتجة عن نقائص في اطاره النظري والتطبيقي

صعوبات متعلقة بـ SCF ومعايير المحاسبة الدولية ضع علامة × في المكان المناسب

ماذا يجب فعله في حالة وجود اختلاف بين قاعدة في SCF مع ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية في النقاط التالية

بعض العمليات	نصوص SCF	نصوص IAS/IFRS	يجب تعديل نص SCF مع IAS/IFRS	عدم التعديل لماذا
س59: التسبيقات على التثبيبات	ح/ 238 في الأصول غير جارية	لا يتم الاعتراف بها على انها تثبيبات		
س60: فوائد القروض	لم يذكر SCF كيفية معالجتها	تدخل في تكلفة التثبيبات المتعلقة بها مباشرة		
س61: معالجة العمليات المعاصرة	لم يحدد SCF التكلفة التي يسجل بها الأصل على شكل امتياز ، وأنه في حالة عدم وجود فائدة تحديث فما هي الفائدة المستعملة	تم شرح كل هذه العمليات بالتفصيل حسب معايير المحاسبة الدولية		
س62: الاهلاك المتصاعد واهلاك عقارات التوظيف	مسموح به حسب SCF	غير مسموح به		
س63: عقارات التوظيف	ضمن التثبيبات المادية	ضمن التثبيبات المالية		
س64: ايجار التمويل	ينص SCF ان عقد ايجار الاراضي الذي لا ينتهي بنقل الملكية للمستأجر لا يشكل عقد ايجار تمويل	لا تضع معايير المحاسبة الدولية هذا الشرط		

هل تعتبر النصوص التالية نقائص في قواعد النظام المحاسبي المالي؟؟؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
س65: ينص SCF على ان فارق الاقتناء ليس ضمن الأصول المعنوية في حين لديه حساب فرعي لها ح/ 207- وهذا تناقض					
س66: ح/ 13 "اعانات" يدرج ضمن الخصوم مع انه ليس التزام- وهذا تناقض					
س67: التثبيبات قيد الانجاز تسجل في الأصول وهو ما يتعارض مع تعريف الأصول وهو الحصول على منافع اقتصادية- وهذا تناقض					
س68: لم يحدد في مدونة حسابات SCF حساب اعانة التجهيز أو الاستثمار المحولة إلى النتيجة عكس المخطط الفرنسي PCGF ح/ 139 إعانة الاستثمار المدمجة في النتيجة - يعتبر نقص					
س69: فارق الاقتناء لا يهتلك لكن يوجد له ح/ 2807 اهتلاك فارق الاقتناء و هذا تناقض					
س70: لم يعالج بالتفصيل القطاعات الخاصة عدى البنوك والتأمينات، وهذا نقصير .					

صعوبات مرتبطة بالاختلافات بين قواعد SCF وبعض القوانين	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
س71: صعوبة حساب خسارة القيمة بسبب عدم قبولها من إدارة الضرائب					
س72: صعوبة حساب مدة نفعية التثبيت بالتالي اتباع القواعد الجبائية في تحديد مدة الاهلاك					
س73: عدم اعادة النظر في تحديد مدة الاهلاك هو عدم قبولها من مصالح الضرائب					
س74: الصعوبات التي يلقاها المحاسب في عملية اعادة التقييم هو انتظار قوانين تدعو الى اعادة التقييم مثلما كان سابقا					

سابعاً: عوامل نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية

ضع علامة × في المكان المناسب

عوامل نجاح متعلقة بتكثيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية والاستفادة من التجارب الدولية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
س75: تحويل نصوص SCF الى معايير وطنية بحيث كل معيار مختص بمعالجة عنصر بدل معالجة عنصر واحد في عدة نصوص كما هو حالياً في SCF، الامر الذي سيسهل متابعة التغيرات في كل معيار وطني - التعديل والالغاء بسهولة- مثل (تجربة تونس معيار عام 1 ومذونة الحسابات ،معايير تقنية 21 معيار ، معايير قطاعية: البنوك، التأمينات)					
س76: احسن استراتيجية لمتابعة توفيق SCF مع معايير المحاسبة الدولية هي توفيق كل معيار وطني مع دولي بما يتناسب مع البيئة الجزائرية، مع الأخذ بتجارب الدول التي تنتم بنفس البيئة					
س77: مواصلة متابعة التوافق المحاسبي بين SCF والمعايير حيث اخر توافق كان سنة 2007					
س78: اغلب المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هي PME ، ما رأيك باعداد معيار في الجزائر خاص بـ PME يتوافق اما مع المعيار الدولي او معيار الاتحاد الاوروبي حسب بيئة الجزائر					
س79: ارجاع طريقة LIFO في تقييم المخزون مثل الطريقة الأمريكية مما يوفر الضرائب في المؤسسات بالتالي تشجيعها على التطبيق الجيد للـ SCF الذي يعتمد على الجانب الاقتصادي بدل القانوني					
س80: اصدار قانون ضريبي يسمح بتحميل مصاريف البحث والتطوير (مثل النرويج) بسبب الاختلاف على شروط رسملة مصاريف البحث والتطوير بين المحاسبين وإدارة الضرائب.					
س81: الاستفادة من تجربة فرنسا في إعداد مذونة الحسابات ليتسنى للمحاسبين فهمها خاصة وأن SCF يشبه PCGF، أما الأصناف 0.8.9 فيمكن الاستفادة من تجربة المغرب في كيفية استعمالها كحسابات افتتاحية أو حسابات تحليلية.					
س82: من الاحسن اضافة تفسيرات لبعض نصوص SCF (مثل المعايير الدولية SIC) بدل ان يكون التفسير عبارة عن اراء من طرف CNC					
س83: من الأحسن اصدار نص قانوني يسمح للمحاسبين في الجزائر في حالة عدم فهم قاعدة في SCF ولا يوجد رأي لـ CNC اللجوء الى معايير المحاسبة الدولية					
س84: من الأحسن اصدار قانون ينص ان تطبق المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة معايير التقارير المالية الدولية وليس SCF					

عوامل نجاح متعلقة بتأثير البيئة الاقتصادية الجزائرية على SCF	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
س85: ان تكون البيئة الاقتصادية في الجزائر هي بيئة الاقتصاد الجزئي وهنا يتراجع دور الحكومة كونه دوراً تنظيمياً وليس موجهاً او مسيطراً او مالكا					
س86: تكثيف التشريعات والقوانين خاصة الضريبية وتعديلها مع قواعد SCF					
س87: اعطاء تحفييزات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من اجل الاكتتاب في البورصة					
س88: اعادة تفعيل دور هيئات المحاسبة في الجزائر عن طريق احياء التواصل بين CNC والمهنيين من اجل استحداث وتقييم SCF					
س89: إعادة تشكيله ممثلي المجلس الوطني المحاسبي بزيادة نسبة المهنيين وأساتذة التعليم العالي المختصين في المحاسبة					
س90: وجود جهاز فني متفرع يوفر لأعضائه قدرات بحثية مرتفعة مع توفير موارد مالية كافية لتغطية الأنشطة البحثية باستقلالية عن الحكومة من أجل اصلاح النقائص الموجودة في SCF حسب المتطلبات البيئة السائدة في الجزائر					

الملخص باللغة الأجنبية

الملخص باللغة الأجنبية

Abstract:

The success factors of the Algerian financial Accounting System which is inspired by the International Accounting Standards depends on knowing what these standards and the economic environment that led to its appearance and development. And that was addressed to the mechanisms and strategies for twenty two-developed and developing countries from different continents. This latter aims to unify or reconcile their national systems with international Accounting reference, in order to benefit from these experiences and to reform the Algerian Accounting System, on the one hand.

On the other hand, the study highlighted the different environmental variables that have a direct impact on the accounting system especially the economic variables, in order to analyze the influential relationships between the Financial Accounting System and the various prevailing in Algerian environmental economy until the year 2014. from the reality of economic development, the degree of openness to the outside world, the evolution of foreign direct investment in Algeria, to the various sources of funding and the status of the Algerian economic institutions, in addition to laws and regulations relating to the Algerian economy.

All these factors have been reached to know the reality of the application of the Financial Accounting System, and to identify the most important constraints faced by accountants, and suggest some standards that enhance the success of achieving the goals of this system, within the requirements of the Algerian economy and under International Accounting compatibility. By doing a questionnaire which was distributed to accounting experts and auditors at the national level, where this category deals with more than five thousand Algerian economic institutions diverse in terms of activity and size.

Key words: International Accounting, Financial Accounting System, Economic and Environmental variables, difficulties and ingredients.